الجزء الأول

تراجّيديا فلسّطينية

الدكتور: وليد علي القططي

جمعه وأعدّه

ثابت العمّور

الجزء
الأول

1

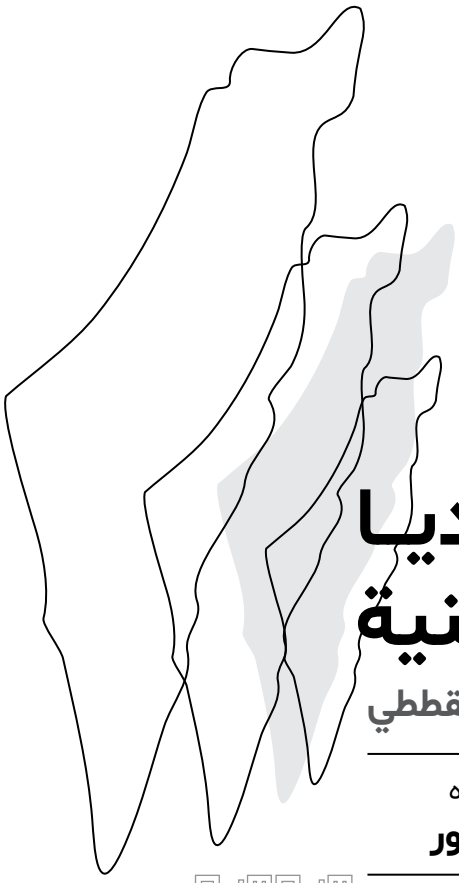

تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

جمعه وأعدّه
ثابت العمّور

تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

الجزء الأول

جمعه وأعدّه
ثابت العمّور

سورة القلم، آية رقم (1)

تراجيديا فلسطينية

د. وليد علي القططي

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى
1440هـ - 2019م
غزة - فلسطين

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من المؤلف والناشر.

من إصدارات
مركز الشام للدراسات والبحوث

جمعه وأعدّه
ثابت العمّور

تصميم الغلاف وإخراج فني
سائد حسّونه

تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

إهداءٌ

إلى روح أبي الذي زرع في نفسي حب القلم
إلى أمي التي علمتني من غير قلم
إلى زوجتي التي صبرت على عشقي الكتابة والقلم
إلى أبنائي الذين أخذت من أعمارهم لأعطي القلم
إلى كل شعبي الذي ألهمني الطريق إلى وحي القلم
إلى كل المقاومين الأحرار والكادحين الأطهار
إلى الفقراء البؤساء والمحرومين التعساء
إلى أرواح الشهداء والأسرى الأبطال والجرحى البواسل

أهدي هذا الكتابْ

• د. وليد علي القططي

تقديم

مهمة تقديم هذا الكتاب لم تكنْ سهلة، وأقرُ هنا بأنني كتبتُ التقديمَ أكثرَ من مرة وتراجعتُ عنه ثم بدأت مرة أخرى من جديد، وربما كان التقديمُ أحدَ الأسبابِ التي أدت لتأخير الانتهاء من الكتاب ، ومرد التردد أنني كنت أمامَ إصدار ومنتجٍ غير عادي.

تبلورت فكرةُ الكتابِ أثناء نقاش فكري مع الكاتب وكنّا نناقشُ أحدَ المقالات التي خطها مؤخرًا، ثم تطور النقاشُ لاستدعاء بعض المقالات التي تُكمل الفكرة وتثري النقاش فوصلنا لنتيجة مفادها أن فهم الفكرة والرسالة التي يقدمها الدكتور وليد القططي تقتضي أخذ الصورة كاملة؛ أي انه يصعب الحكم على فكر الرجل وفهم مواقفه من مقال واحد أو اثنين فكان هذا الكتاب الذي احتوى ما يزيد عن 250 مقال في أكثر من 800 صفحة.

عندما شرعتُ في تقديم الكتاب وجدتُ أنني أمامَ كاتبٍ بدأ الكتابةَ بعدما تجاوزَ عقده الخامس وخاض تجربةً إنسانية وفكرية وعايش أحداث ومرت بذاكرته محطات وشهد وشاهد تحولاتٍ عديدة، تجلت وبدت في كتاباته ومقالاته الحاضرة في هذا الكتاب.

كنتُ أتعثرُ في العثورِ على مقال ما فأطلبُ من **(الدكتور وليد)** المساعدة فيرسل لي ثلاث نسخ من المقال من بينها نسخة بخط اليد. لم تكن الكتابة بالنسبة للرجل هواية ولا مجرد بلورة فكرة ولا تتوقف عند حدود كونها عملية عصف ذهني بل أبعد من ذلك، بل ربما كان المقالُ ولا زال جزءًا منه. هذه المقالات لم تكتبْ يوما على عجل. بل إن الحرب في العام 2014 لم تمنع الكاتب من الكتابة بل كانت إحداثياتها وأحداثها مادة مقال .

إن الشدة والجدية التي تبدو على شخص الكاتب **(الدكتور وليد)** تخفي شخصًا هادئًا مرنًا مطّلعًا على الأدب والفن والدراما والسينما العربية والأجنبية؛ لم يمنعه الشيب الذي تسلل لشعره من استدعاء أغنية لفيروز، ولم تمنعه المرجعية الإسلامية مثلا من المرور على فيلم مصري قديم لا يخلو من الحب والعاطفة والحرب بل ويختاره ويمرر اسم الفيلم كعنوان لمقال مثل "أغنية على الممر". بل ذهب أبعد من ذلك عندما استدعى الفيلم الأمريكي "سبارتكوس" وبدأ به مقاله الموسوم بـ "صراع الضحايا وضحايا الصراع". وتراه قد عنون مقال آخر بـ "خلي هواك فلسطيني".

لم يكن هذا الكتاب بحاجة إلى تقديم فهو كتاب جدير بتقديم نفسه.

ثابت محمد العمور
30 ابريل 2019

تراجّيديا 2014

الصورة من حرب عام 2014م
على قطاع غزة

تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

الربيع العربي..
ثورة بين تطرفين..

• كُتب بتاريخ:
26 ديسمبر 2013م

الحديث عن الثورات العربية التي أُصطلح على تسميتها بالربيع العربي حديث شائك ومليء بالألغام، ولكن لا بد من المحاولة رغم صعوبة المشهد الحالي في الوطن العربي الذي اندلعت في بعض بلدانه هذه الثورات لنضع النقاط على الحروف.

أولاً: هذه الثورات ثورات حقيقية اندلعت بسبب تراكم الظلم والاستبداد والفساد في الدول العربية، وبسبب احتكار السلطة وامتيازاتها المادية والمعنوية من فئة صغيرة في الدولة مقابل الغالبية الفقيرة المسحوقة المستضعفة المظلومة، وغياب العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة في الحكم والسلطة... فثارت هذه الجماهير ضد مضطهديها من النخبة الحاكمة المستبدة

ثانياً: هذه الثورات لم يكن لها قائد محدد سواء شخص قائد للثورة، أو حزب معارضة خطط للثورة ووجهها، أو جهة خارجية خططت ونفذت خطتها عن طريق تباعها في الداخل أو عبر وسائل إعلامها أو مجموعة ثائرة تحركت ثم تبعتها الجماهير.... بالرغم من كل ما ذكر يمكن أن يكون موجودًا في هذه الدولة أو تلك بنسب متفاوتة، فثورة 25 يناير في مصر بدأت من مجموعة من الشباب الرافضين لأن يصبح قدر مصر هو مبارك وأبنائه ونخبته الحاكمة ثم تبعتها الجماهير والأحزاب المعارضة الأخرى. وفي تونس اندلعت الجماهير الغاضبة ضد حكم بن علي في ثورة غضب وأُسقطت نظام حكم بن علي قبل أن تفيق قوى المعارضة من سباتها وتلحق بالثورة... وهكذا، وقد غاب عن كل هذه الثورات القائد الكاريزمي.

ثالثاً: التيار الإسلامي في هذه الثورات لم يكن هو القائد والمخطط والمفجّر لها، بل لحق بها كبقية القوى المعارضة الأخرى وركبها واستثمرها لصالحه، وهذا ليس خطأً فإن تأتي متأخرًا خيرٌ من أن لا تأتي أبدًا، والحديث هنا عن التيار الإسلامي الوسطي كحركة النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر اللذان نجحا في الوصول إلى السلطة عبر انتخابات حرة ديمقراطية رغم ما حدث في مصر بعد ذلك من انقلاب على الشرعية الانتخابية، وما يحدث في تونس من معوقات لا زالت تمنع الثورة فيها من تحقيق أهدافها، وعدم تمكن هذا التيار في ليبيا من أن يكون الأول في الانتخابات التشريعية، ووصوله في المغرب إلى الحكومة تحت ظل الملكية.

رابعاً: هذه الثورات لم تتبن القضايا الكبرى للعرب كقضية فلسطين وقضية الوحدة العربية، والتخلص من التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية... وهي القضايا التي شغلت العرب طوال مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن العشرين وبعض القضايا -كقضية فلسطين- تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى، بل وإسقاطها من الفكر والوجدان لصالح قضايا قطرية وتحت مبررات المصلحة الوطنية وعدم ملائمة الزمان لهذه القضايا الكبرى، كما أن قضايا التبعية والاستقلال تلاشت بعد أن جاء بعضُ ثوار الربيع العربي على ظهر دبابات الناتو وأموال الرجعية العربية ودعم الأمريكان، وبعض هؤلاء الثوار لا زالوا يستنجدوا الأجنبي ليتدخل عسكريا في بلادهم.

خامساً: إذا كانت الأمور تقاس بنتائجها فإن النتائج الظاهرة أمامنا معظمها سلبية فنظرة سريعة إلى دول ما يُسمى بالربيع العربي لا نجد ما يسرنا فليبيا أصبحت تحت حكم المليشيات المسلحة المتصارعة والمتنافسة والمتطرفة التي قسّمت ليبيا إلى كانتونات مستقلة، وتراجعت الدولة الليبية إلى الجانب الشكلي فقط بدون وجودٍ حقيقي على الأرض، ومصر ارتدت إلى حكم عسكري مستبد وانقسم ثوار الأمس إلى قسمين: قسمٌ مع العسكر وقسمٌ ضد العسكر، وتونس لا زالت تراوح مكانها في صراع على السلطة وهوية الدولة دون أن تنطلق حتى الآن نحو تحقيق أهداف الثورة، في اليمن

حدث توافق وتقاسم بين النظام الحاكم القديم وبين المعارضة مع بقاء مجموعات متطرفة خارج الدولة ونظام الحكم، وفي البحرين أُجهضت الثورة تحت مبرر الصراع المذهبي بين السنة الحاكمين والشيعة المحكومين، وفي سوريا تحولت الثورة إلى حربٍ أهلية ضروس تأكل الأخضر واليابس واندفعت مجموعات متطرفة متعطشة للدماء من كل أنحاء الأرض تعتبر أشد تطرفاً وانتهاكاً للحريات وحقوق الإنسان من النظام السوري الذين ثاروا عليه، وفي المغرب تمكن النظام الملكي بعد وصول حزب العدل والإحسان لرئاسة الحكومة والحكم في ظل الملكية، وفي السعودية قام النظام الملكي بإجراء خطوات وقائية استباقية بتقديم رشاوى اقتصادية مجزية لفئات الشباب المهمشين والعاطلين عن العمل والذين لا يجدون فرصة في المجتمع السعودي النخبوي.

خامساً: والخلاصة التي يُمكن الوصول إليها هي أن ثورات ما يُسمى بالربيع العربي وقعت ضحية لتطرفين هما أشد سوءًا من بعضهما البعض، وهما تطرف الأنظمة العربية الحاكمة المستبدة والفاسدة التي تقودها نخبة حاكمة مكونة من الأسر الملكية والجمهورية وأتباعهم من المنافقين والمنتفعين من رجال الأعمال الفاسدين والمثقفين والانتهازيين وغيرهم، وتطرف الجماعات المسلحة التي تتحرك باسم الإسلام وتحمل فكراً إقصائيا يُلغى كل ما عداه ويعمل على تصفيته معنويا وجسديا، وتقدم نموذجا سيئاً للإسلام مليء بالدماء والأشلاء وتخترق حرمات حافظ عليها المسلمون طوال عصورهم بدءًا من الخلفاء الراشدين وحتى اليوم كالمحافظة على أماكن عبادة أهل الكتاب وأضرحة العلماء والصحابة وحرمة الدماء والأعراض والأموال.

عندما تنحرف البوصلة عن القدس وفلسطين..

• كُتب بتاريخ:
23 يناير 2014م

في ثمانيات القرن الماضي أقبل شباب المسلمين ينسلون من كل حدب وصوب للجهاد في أفغانستان متأثرين بالحملة الدعوية والإعلامية التي قام بها مئات الدعاة والوعاظ والعلماء المسلمين الذين يتبعون خطا فكريًا معيناً مرتبط بجهات سياسية مرتبطة بدورها ببعض الأنظمة العربية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يدرك هؤلاء الشباب إلا متأخرًا -أو من بقي منهم على قيد الحياة- أنهم كانوا مجرد وقود في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية -رغم سلامة نيتهم في الجهاد-، وأنهم كانوا مجرد أدوات يستخدمها أحد الأنظمة العربية لخدمة أولياء نعمته أو في أحسن تقدير أدوات يتم استخدامها لتبادل المصالح بين هذا النظام والقوة الكبرى الحليفة له، وأنهم كانوا مجرد حجارة شطرنج يحركها أمراء الحرب في أفغانستان الذين انقلبوا على بعض بعد النصر على الاتحاد السوفيتي حتى ظهرت حركة طالبان فهزمتهم جميعا ولم يعودوا إلا على ظهر الدبابات الأمريكية وعلى دوي قنابل طائرات حلف الناتو. ولم يكن ذلك هو أسوأ ما في الأمر.. فأسوأ ما في الأمر وأخطره أن هذه الحرب التي قضى فيها آلاف الشباب المسلمين وغالبيتهم من العرب وأُنفق عليها المليارات من أموال المسلمين كانت في إطار الجهد المبذول من الطرف الممول للجهاد في أفغانستان والمحرض على الجهاد في أفغانستان لحرف البوصلة عن القدس وفلسطين، ولتوجيه أنظار المسلمين عن قضيتهم المركزية إلى قضايا أخرى تخدم مشاريع سياسية موجهة من أعداء الأمة... وبلغ الأمر في انحراف الأولويات

أننا كنا نسمع في ذلك الوقت من الشباب الفلسطيني المسلم المتحمس للجهاد أنه كان يدعو للجهاد في أفغانستان، وعندما يُذكر الجهاد في فلسطين يعصر فكره ليستدعي ما يستطيع من مبررات واهية تصب جميعها في تأجيل الجهاد في فلسطين، بل ويخرج بعض الشباب الفلسطيني للجهاد في أفغانستان تاركين الجهاد في الأرض المقدسة والمباركة أولى القبلتين وثالث الحرمين ومنتهى الإسراء ومنطلق المعراج بل ويصبح أحد الفلسطينيين من قادة الجهاد الأفغاني بدلاً من أن يصبح أحد قادة الجهاد في فلسطين. واليوم يتكرر نفس المشهد القديم المتجدد، عندما تدعو نفس المدرسة الفكرية التي حشدت للجهاد في أفغانستان لتكرر نفس الخطأ مدفوعة بنفس الأسباب ومرتبطة بنفس الجهات السياسية عندما تدعو هذه المدرسة للجهاد في سوريا في انحراف واضح وخطير عن دعوة الشباب للجهاد في فلسطين وتمولهم وتنقلهم إلى سوريا لتلقي بهم في أتون الحرب السورية ليصبحوا وقودًا للمحرقة الكبرى هناك ليحترقوا في نارها المستعرة التي لا يعرف فيها القاتل من غريمه، ولا المقتول من قتله، ولا يعرف من أين ستأتيه الطلقة إن كانت من جيش النظام أم من الأخوة الأعداء أنصار داعش والغبراء الذين خربوا الثورة السورية قبل أن يخربوا الدولة السورية ولم يستطيعوا إسقاط النظام السوري الذين تنافسوا معه على القتل والتخريب فأصبحوا والنظام السوري كفرسي رهان يسبقونه مرة ويسبقهم مرات، وإذا كان انحراف البوصلة من خارج فلسطين جريمة فإن انحرافها من داخل فلسطين جريمة كبرى لا سيما عندما يصبح هذا الانحراف ليس مجرد دعوة نظرية من التيار الفكري الذي يتبع التيار الأم في التنظير للجهاد في سوريا وينظر لأولوية الجهاد في سوريا على الجهاد في فلسطين تحت مبررات واهية، بل يستجيب لهذا الفكر العديد من الشباب الفلسطيني المغرر بهم ليذهبوا إلى سوريا تاركين الجهاد في فلسطين بل وعندما ينجرف وراء هذا التيار أحد المحسوبين على رموز المقاومة الإسلامية ليدعو إلى أولوية الجهاد في سوريا الآن على الجهاد في فلسطين.

إن الدعوة للجهاد في سوريا ومن قبلها في أفغانستان والشيشان والعراق والصومال ومالي وغيرها جميعها تصب في اتجاه واحد يستهدف حرف بوصلة الجهاد

عن قضية المسلمين الأولى والمركزية وهي قضية فلسطين، وهذا لا يعني عدم الثورة على الاحتلال وعلى الأنظمة المستبدة في البلدان الأخرى ولا يعني عدم تقديم العون للمسلمين في البلدان الأخرى، ولكنه يعني الحذر من المشاريع التي تقف خلف هذه الدعوات كونها تأتي من اتجاه فكري معروف بارتباطه بأحد الأنظمة العربية المرتبطة بدورها بقوة كبرى متحالفة مع الكيان الصهيوني وهذه الدعوات للجهاد في أماكن أخرى غير فلسطين تندرج ضمن مخطط أعداء الأمة للحفاظ على أمن الكيان الصهيوني وصرف أنظار الأمة عن عددها المركزي وحلفائه وليتحول الصراع بين الأمة وأعدائها إلى صراع داخل الأمة الواحدة والدولة الواحدة والمجتمع الواحد لتندلع حروبًا أهلية دينية ومذهبية وعرقية وقومية وغيرها، وليتأخر مشروع تحرير فلسطين إلى أجل غير مسمى حتى تنتهي هذه الصراعات اللانهائية بين فئات الأمة المختلفة.

إن المسؤولية الإسلامية والقومية والوطنية تقتضي من كل فرد قادر على إعادة البوصلة إلى وضعها الصحيح والطبيعي باتجاه القدس وفلسطين أن يقوم بدوره بالفعل أو بالكلمة، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان.

فلسطين أكبر من غزة

• كُتب بتاريخ:
30 يناير 2014م

من البديهيات المنطقية التي لا تحتاج إلى برهان أن الكل أكبر من الجزء، ومن قوانين الإدراك في مدرسة الجشطلت النفسية أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، ومن يعكس هذه البديهية وذلك القانون يكن فاسد العقل ومنحرف التفكير، وإذا طبقنا ذلك على الجغرافيا فيما يخص العلاقة بين فلسطين وغزة نجد أن غزة تشكل من حيث المساحة 1.5٪ من فلسطين، ومن حيث السكان فإنها تشكل أقل من خمس سكان فلسطين المتواجدين في داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وبالتالي فهي جزء من الأرض الفلسطينية وجزء من شعب فلسطين، وهذا لا يعني تجاهل الوزن النسبي الكبير لغزة الذي يتجاوز حجمها الجغرافي والسكاني المحدود مقارنة بالكل الفلسطيني لا سيما في مجالي السياسة والمقاومة، ولكن كبر حجمها النسبي السياسي والمقاوم لا يبرر منطقيا أن تُغطى على الكل الفلسطيني بحيث يتم اختزال قضية فلسطين في قضية غزة، واختزال قضية غزة في قضيتها الإنسانية، التي يتم اختزالها بدورها في فتح المعابر ورفع الحصار.

فرغم أهمية ذلك لأهل غزة إلا أن ذلك جزء من قضية أكبر هي القضية الفلسطينية التي تتلخص في التهجير والاستيطان والاحتلال التي أفرزت كل المظاهر الناتجة عن ذلك. وللأسف بعضها نحن فعلناه بأنفسنا كالانقسام وتوابعه. فلقد كانت غزة طوال السنوات السبع الماضية، وخاصة قبل اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي حاضرة في الإعلام العربي وإلى حدٍ ما الإعلام الأجنبي بقوة حتى هُيئ لنا أن غزة دولة عظمى تأتي فلسطين بعدها في الأهمية، وهذا التوجه الإعلامي تجاه

غزة أرضى بعض الأطراف في غزة لا سيما المسكون بزمام الأمور فيها خاصة وأنه يُرضي حالة النرجسية الفردية والحزبية، ويُشبع غريزة تضخيم الذات الحزبية لدرجة الإحساس بالعظمة التي تنظر للآخرين من الأعلى، وفي غمرة هذا الزهو المخادع أصبح الهرمُ مقلوبًا من خلال الحديث المتكرر عن غزة وشعب غزة ومقاومة غزة، وفي بعض المراحل انقلب الهرم وانقلبت معه أولويات الصراع فبدلاً من أن تكون الأولوية للصراع مع العدو الصهيوني تراجع ليصبح صراعاً داخلياً بين سلطتين متنافستين ومشروعين متناقضين.

وفي خضم هذا الصراع وتغير الأولويات وفق استراتيجية الهرم المقلوب أُطلقت الوعود بتحرير رام الله والصلاة في المقاطعة بدلاً من تحرير القدس والصلاة في الأقصى، والوعود المقابلة بتحرير غزة وتطهيرها من (الانقلابيين الظلاميين) بدلاً من تحرير فلسطين وتطهير الضفة من المستوطنات الصهيونية، ومع مرور الوقت ترسّخت مفاهيم ورُددت شعارات وأُنشدت أناشيد جميعها تصب في نفس الاتجاه الذي يضخم الحالة الغزاوية من خلال الحديث عن شعب غزة ومقاومة غزة وربما تجاوز البعض ذلك للحديث عن هوية الشعب الغزاوي، وكأننا أمام كيان سياسي مستقل عن الكل الفلسطيني أو أمام حالة منفصلة عن السياق التاريخي والنضالي للشعب الفلسطيني... وللخروج من هذه الحالة التي تعبر عن الهرم المقلوب يجب أن نعدل الهرم ونعيده إلى وضعه الطبيعي لتصبح قمته أعلى من قاعدته، **وهذا يتطلب منا الآتي:**

أولاً: التركيز في الإعلام الفلسطيني وخاصة الإعلام المقاوم والخطاب السياسي الفلسطيني لا سيما الخطاب السياسي المقاوم على القضية الفلسطينية بمفهومها الشامل كقضية كل الشعب الفلسطيني حتى الموجود داخل فلسطين المحتلة عام 1948، واللاجئين في مخيمات دول الطوق، والمهجرين في الشتات، والضفة والقطاع، باعتبارها قضية شعب هُجّر من وطنه وأُحتلت أرضه، ويريد العودة إلى وطنه وتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وفق مبدأ حق تقرير المصير.

ثانيا: التركيز في الأدب والفن الفلسطيني المقاوم على إبراز الهوية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني ووضع خصوصية الشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة ضمن هذا الإطار دون مبالغة تؤدي إلى تضخيم الحالة الغزاوية وتبرزها كأنها حالة مستقلة بذاتها عن الشعب الفلسطيني، ودون تهوين يطمس التجربة الوطنية الخاصة التي بدأت بعد انسلاخ قطاع غزة عن فلسطين بفعل الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 وفصلها عن الضفة الغربية وبقية فلسطين.

ثالثا: التركيز على مشروع المقاومة والكفاح المسلح الرامي إلى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر كمشروع متواصل زمنيا وتاريخيا منذُ الاحتلال البريطاني لفلسطين ومن ثم إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، فرغم بروز المقاومة الإسلامية في غزة في الوقت الراهن كساحة وحيدة تقريبا للمقاومة المسلحة إلا أنها جزء من مشروع متنقل جغرافيا ومختلف زمنيا بناءً على متغيرات موضوعية وأخرى ذاتية ما بين خارج فلسطين وداخلها، وكذلك فهي جزء من مشروع شارك فيه مختلف فصائل العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني حتى حطّ رحاله في المرحلة الحالية بغزة وهو مؤهل للانتقال إلى ساحات أخرى في المستقبل.

رابعا: الحذر من تحميل غزة وسكانها أكثر مما يحتملوا من أعباء اقتصادية وعسكرية، وهذا يقتضي عدم استدراج العدو إلى حروب على غزة لا تخدم القضية الوطنية الفلسطينية ومشروع تحرير فلسطين ولا تقربنا من تحقيق أهدافنا الإستراتيجية. فالصراع مع العدو الصهيوني طويل الأمد وليس من الحكمة استنزاف قدرات المقاومة وإنهاك شعب غزة والتأثير سلبيا على صموده في حروب غير مفيدة وليس لها أهداف واضحة من طرفنا، والأفضل أن نستمر في تقوية قدرات المقاومة وتعزيز صمود الشعب خاصة المقاومة بتحسين أحواله الاقتصادية وتوفير سبل العيش الكريم له، ولتكن أي مواجهة قادمة مع العدو ضمن إستراتيجية التحرير المتكاملة مع الكل الفلسطيني وليس لمجرد القول أن المقاومة مستمرة.

السَّعودية
وحصاد السُم في سوريا..

• كُتب بتاريخ:
13 فبراير 2014م

يُعتبر القرار الذي أصدره الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بتجريم السعوديين الذين يُقاتلون خارج المملكة نقطة تحّول في السياسة السعودية تجاه سوريا بعد ثلاث سنوات من اندلاع الأحداث في سوريا، ولذلك لا بد من البحث في خلفيات وأسباب ودلالات هذا القرار، وكذلك إن كان هذا القرار كافيا لنفض يد السعودية من المستنقع السوري أم لا، وما إذا حصدت السياسة السعودية العسل أم السم من تدخلها في سوريا بعد كل هذا الجهد الذي أنفقت فيه المليارات وقُتل فيه المئات من السعوديين.

بدأ هذا التحول منذ أن أطلق الإعلامي السعودي (داوود الشريان) حملة ضد الدعاة الذي يروجون للقتال في سوريا ومنهم من ذكرهم بالاسم وهم: محمد العريفي، وسليمان العودة، ومحسن العواجي، والسوري المقيم في السعودية عدنان العرعور.. وما هي إلا أيام حتى انتشرت هذه الحملة في مختلف وسائل الإعلام السعودية كما تنتشر النار في الهشيم، ولاقت تأييدًا شعبيا كبيرًا في أوساط السعوديين خاصة من الذين فقدوا أبناءهم أو في طريقهم لفقدهم في القتال عديم الجدوى والمعنى في سوريا، وقد تُوجّت هذه الحملة بالمرسوم الملكي السعودي الذي يجّرم من يُقاتل خارج المملكة بالحبس من ثلاث إلى عشرين سنة للمدنيين، ومن خمس إلى ثلاثين سنة للعسكريين، ويشمل هذا القرار المشاركة الفعلية في القتال، والتحريض على القتال، وتقديم العون المادي أو المعنوي للمقاتلين، والانتماء للجماعات المتطرفة المصنفّة إرهابية في القانون

السعودي أو الدولي، ولقد دُعم هذا القرار من أعلى الرموز والهيئات الدينية في المملكة وهم: مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ، ومن هيئة كبار العلماء التي حرّمت الجهاد بدون إذن ولي الأمر.

والسؤال المطروح هو إذا كان إرسال الشباب السعوديين للقتال في الخارج خاصة في سوريا خطأ ومخالف للشرع فلماذا سمحت به الدولة السعودية طوال السنوات السابقة؟ ولماذا سكتت هذه الرموز والهيئات الدينية العليا في المملكة عن هؤلاء الدعاة الذي يُلقون بالشباب في أتون المحرقة السورية؟ ولماذا كان رئيس الاستخبارات السعودية (بندر بن سلطان) يقوم بإطلاق سراح المعتقلين السعوديين من تنظيم القاعدة بشرط ذهابهم للقتال في سوريا وذلك حسب بعض المصادر الإعلامية، وما دوره في التعاون مع المخابرات الأردنية لإرسال المقاتلين عبر الحدود الأردنية السورية للقتال في سوريا؟... كل هذه الأسئلة وغيرها إجاباتها معروفة للقاصي والداني، فلقد كانت المملكة -كغيرها من الدول التي راهنت على سرعة سقوط النظام السوري- تأمل في تصفية الحساب الطويل مع النظام السوري وتحقيق أهداف متعددة ومختلفة من وراء ذلك.

فهذا الحساب وتلك الأهداف تتمثل في التناقض الإيديولوجي التاريخي بين سوريا البعث ذات التوجه العلماني القومي العربي الاشتراكي وبين السعودية التي تحمل فكرًا سلفيا وهابيا متشددًا. كما أن سوريا جزء من محور إقليمي يضم إيران وحزب الله تعتبره السعودية معادياً لها ويهدد مصالحها في المنطقة. وكذلك تُعتبر سوريا جزءًا من محور دولي رأسه الاتحاد السوفيتي سابقا وروسيا اليوم والسعودية جزء من محور آخر على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك التناقض في المصالح في الساحة اللبنانية حيث تدعم كل دولة طرف مختلف. إضافة إلى التناقض في الموقف من القضية الفلسطينية حيث تقف سوريا إلى جانب المقاومة والممانعة بينما السعودية تدعم ما يُسمى بالاعتدال والتسوية في المنطقة... فأرادت السعودية من وراء دعم المعارضة

السورية إسقاط كل ما تمثله سوريا مما سبق ذكره، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن حيث حدثت متغيرات عديدة أجبرت المملكة السعودية على تغيير سياستها في سوريا.

فهذه المتغيرات تتمثل في طول أمد الحرب في سوريا، وعدم وجود بوادر على حسم المعركة ضد النظام، بل العكس هو الصحيح حيث أن الكفة تُرجّح لصالح النظام على الأرض. واندلاع الصراع المسّلح داخل المعارضة بين الإخوة الأعداء من أنصار داعش والغبراء مما أصاب دعاة الجهاد في سوريا في مقتل بسبب عجزهم عن تبرير هذا الصراع لا سيما أن جميع المتقاتلين ينتمون لنفس المدرسة الفكرية السلفية، فأصبح السعودي في داعش يقتل أخيه السعودي في النصرة أو الجبهة الإسلامية بدون مبرر شرعي. وكثرة شكاوى الأهالي الذين يُقتل أبناؤهم أو يُفقدوا في سوريا وتحميل الدعاة والسلطات مسؤوليتهم بينما يجلس أبناؤهم في رغد العيش في بيوتهم أو يذهبوا للدراسة في أفضل جامعات الغرب. وهناك من يقول أن هذا القرار الملكي السعودي جاء لقطع الطريق على العناصر المقاتلة كي لا تعود إلى السعودية تحت تهديد السجن خشية قيامهم بدور يهدد أمن المملكة والنظام فيها، أو الخشية من دعوات قانونية تُرفع ضد المملكة في المحاكم الدولية بتهمة دعم الإرهاب خاصة بعد التقارب الإيراني الغربي. هذا إضافة إلى التغير الإقليمي والدولي من الصراع في سوريا لصالح النظام بعد هيمنة المعارضة المسلحة التكفيرية على الثورة السورية وتلاشي الجيش الحر من الساحة السورية إلى الحد الأدنى مقارنة بالمعارضة المسلحة المتطرفة. كما أن المشروع السعودي تعّرض لضربة قوية بفعل التفاهم الأمريكي الروسي حول سوريا، وبفعل الاتفاق الإيراني الغربي حول المشروع النووي الإيراني.

والخلاصة أن السعودية حصدت السم من تدخلها في سوريا ومن تحريض دعاتها الشباب السعوديين للقتال في سوريا تحت مُسّمى الجهاد، ومن مشاركة آلاف السعوديين في القتال الفعلي في سوريا، ومن إنفاقها مليارات الدولارات على مشروع على وشك الهزيمة والانهيار، بل وقد ترتد آثاره السلبية عليها فتشرب من نفس السم

الـذي سـقته للسـوريين. وكان الأوّلى بهـا أن ترفـق القـرار الملكـي الجديـد بتجفيـف منابـع الفكـر التكفـيري في المجتمـع السـعودي، وإغـلاق مصانـع التكفـير والتفجـير، وإجـراء مراجعـة جـادة لهـذا الفكـر التكفـيري الـذي حـوّل الـصراع بـين الأمـة وأعدائهـا إلى داخـل الأمـة الواحـدة فأطلـق غـول الفتنـة المذهبيـة مـن قمقمـة وسـاهم في تخريـب الثـورة السـورية وسرقتهـا لصالـح المشروع التكفـيري المتطـرف وحـرف البوصلـة عـن وجهتهـا الحقيقيـة إلا وهـي فلسـطين والقـدس.

القاعدة
وعقدة الابن الضال..

• كُتب بتاريخ:
20 فبراير 2014م

قـد تلجـأ العائلـة -في كثـير مـن الأحيـان- للتـبرؤ مـن الابـن الضـال الـذي يرتكـب أفعـالاً تسـيء إلى العائلـة، وذلـك للتنصـل مـن تبعـة أفعالـه المسـيئة، ولتنئى بنفسـها من تحمل مسـؤولية أعمالـه الخاطئـة، وتنسـى أنهـا المسـؤولة -في الغالـب- عـن ضـلال هذا الابـن لما لها مـن دور رئيسـي في تشّربـه لثقافتهـا واسـتقائه مـن معـين فكرهـا وتربيتـه عـلى قيمهـا وعاداتهـا وتقاليدهـا. أو قـد يكـون لظاهـرة الابـن الضـال علاقـة بعقـدة أوديـب في مدرسـة التحليـل النفسي حيـث يحمـل الابـن في عقلـه الباطـن مشـاعر عدائيـة لوالـده يترجمهـا في الخـروج عـن طاعتـه والتمـرد عليـه، فهـل ينطبـق ذلـك عـلى العلاقة بـين القاعـدة كحالـة فكريـة وتنظيمية خرجـت مـن عبـاءة الفكـر السـلفي الوهـابي وهـل يعنـي ذلـك أن القاعـدة هـي الابـن الشرعـي الـذي ضّـل عـن أبيـه -السـلفية الوهابيـة- ثـم عقّـهُ وتمـرد عليـه.

لم يكـن أسـامة بـن لاذن مؤسـس القاعـدة مؤسسًـا لمدرسـة فكريـة إسـلامية جديـدة، ولم يكـن لـه أي انتـاج فكـري مسـتقل، بـل كان نتاجًـا للمدرسـة السـلفية الوهابيـة السـعودية حيـث تلقـى تعليمـه في كافـة المراحـل المدرسـية والجامعيـة بجـدة في المملكـة العربيـة السـعودية التـي تـدّرس كافـة المراحـل التعليميـة الديـن الإسـلامي وفقًـا لرؤيتهـا الخاصـة المنبثقـة مـن المدرسـة السـلفية التـي ترجـع في أصولهـا إلى الأئمـة أحمـد بـن حنبـل وأحمـد بـن تيميـة وابـن قيـم الجوزيـة والتـي أحياهـا في الجزيـرة العربيـة الإمـام محمـد بـن عبدالوهـاب بالتحالـف مـع محمـد بـن سـعود مؤسـس الدولـة السـعودية الأولى فأصبـح للدعـوة الجديـدة دولـة تطبـق أفكارهـا التـي تتمحـور حـول عقيـدة التوحيـد وتنقيـة الإسـلام ممـا طـرأ عليـه

من بدع وخرافات وشعوذة، والعودة إلى بساطة الإسلام كما فهمه المسلمون الأوائل من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رضوان الله عليهم-، غير أن الدعوة الجديدة حملت في بذورها نبتة التكفير عندما اعتبرت بعض المعاصي والآثام والبدع شركا بالله يفوق أحيانا شرك كفار قريش، وعندما حملت فكر الفرقة الناجية من النار، وأفرطت في اتهام مخالفيهم من أصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى بأنهم أهل بدع وضلال وفسق يصل إلى الكفر في كثير من الأحيان، وعندما عملوا على تزوير التراث الإسلامي بحذف كل ما يخالف مذهبهم وعندما هدموا ودمروا كل الآثار الإسلامية بما فيها الخاصة بالرسول -عليه الصلاة والسلام- في الجزيرة العربية إضافة إلى مواقفهم الجامدة من كثير من القضايا المعاصرة كالمرأة والفن الحرية.

في هذه المدرسة السلفية الوهابية نشأ أسامة بن لادن الذي حين غادر للقتال في أفغانستان عام 1982 كان منسجمًا تمامًا مع هذه المدرسة، بل كان يرى في النموذج السعودي المثال الذي يجب أن يُحتذى في كافة البلدان الإسلامية، واستمرت هذه الرؤية حتى عاد إلى السعودية عام 1989 وحدوث الغزو العراقي للكويت 1990 واستقدام القوات الأمريكية والغربية للملكة العربية السعودية للمشاركة في حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي بدعوة من النظام السعودي وبتغطية دينية من المراجع الإسلامية في المملكة وعلى رأسهم مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز بن باز، فكانت هذه بداية الفراق وفك الارتباط بين أسامة بن لادن والفكر الديني الرسمي للملكة بسبب معارضة أسامة بن لادن لوجود الأمريكان في الجزيرة العربية استنادًا إلى الموقف الشرعي الذي يحّرم وجود الكفار في جزيرة العرب والاستعانة بالكفار في الحروب، فنفُى إلى السودان بسبب موقفه هذا، وسُحبت منه الجنسية السعودية عام 1994، وأُجبرت عائلته على التبرؤ منه. وعندما سيطرت حركة طالبان على كابول ومعظم أفغانستان وطردت المجاهدين القُدامى منها الذين أنهكتهم الحروب فيما بينهم، فعاد أسامة بن لاذن إلى أفغانستان عام 1996 ليبدأ مرحلة جديدة شهدت التأسيس الحقيقي لتنظيم القاعدة بالتعاون مع المجاهدين القُدامى وأهمهم الدكتور أيمن الظواهري أحد أقطاب حركة

الجهاد الإسلامي المصرية والمتأثر بفكر سيد قطب الذي يلتقي بفكر أسامة بن لادن فيما يتعلق بالجهاد ضد الأنظمة (الكافرة) ومفاهيم الولاء والبراء والحاكمية والجاهلية. وليتم إعلان الانطلاقة الجديدة للجهاد تحت اسم (الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبين) التي عُرفت فيما بعد باسم (قاعدة الجهاد) ثم عُرفت اختصارًا باسم (القاعدة) التي سرعان ما أظهرت عدائها للنظام الملكي السعودي وترجمت ذلك في سلسلة عمليات كان أبرزها تفجير الخُبر الذي قُتل فيه الكثير من الجنود الأمريكيين والسعوديين والمدنيين، مما أدى إلى الإعلان الرسمي لضلال أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بفتوى رسمية من رأس الهرم الديني في المملكة وهو المفتى الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ بفتوى رقم (25041) قال فيها»إن المدعو الضال أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة متقرر لدى العلماء ضلال مسلكهم وشناعة جرمهم، وأنهم بأقوالهم وأفعالهم ماجروا على المسلمين إلا الوبال والدمار».

وهذا التأصيل الفكري لنشأة القاعدة لا ينفي العوامل الأخرى الخارجية وأهمها هيمنة الأمريكان على بلاد المسلمين، وغطرسة الكيان الصهيوني، واستبداد الأنظمة الحاكمة وفشلها في حل مشكلات شعوبها المستعصية كالفقر والبطالة والفساد والاستغلال الاقتصادي واحتكار السلطة السياسية والظلم الاجتماعي... إضافة إلى عنف أجهزة الأمن تجاه المعارضين مما دفعهم إلى التطرف وغيرها من العوامل.

وخلاصة الأمر أن تنظيم القاعدة من رأسه إلى كافة فروعه المتحالفة فيما بينها أو المقاتلة فيما بينها، بما تمثله من فكر لا يقبل الاجتهاد، وثقافة لا تقبل الاختلاف، ورؤية أُحادية لا تقبل الآخر، ومذهب متطرف جامد، وعقيدة تكفيرية تفجيرية..هي ابن شرعي ضال خرج عن طاعة أبيه (السلفية الوهابية) وعقّه وتمادى في تمرده حتى اتهمه بالضلال والكفر. والنهاية لهذا الابن الضال لن تكون تقليدية بعودة الابن الضال إلى حضن عائلته كما هي في الإنجيل أو في الأفلام العربية لأن الأمور تجاوزت هذه النهاية التقليدية، والعقدة استحكمت حلقاتها واستعصت على الحل.

ضد المصالحة الفلسطينية..

• كُتب بتاريخ:
27 فبراير 2014م

ما أن تبدأ جولةٌ جديدةٌ من اللقاءات والزيارات والمفاوضات بين طرفي الانقسام الفلسطيني حتى تبدأ معها حملة جديدة من التصريحات التي تبشّرنا بقرب انتهاء عهد الانقسام البائس، والتي تعدنا بالمفاجآت السارة القريبة التي ستفرح أبناء الشعب الفلسطيني الأحياء منهم والأموات... وما هي إلا أيام قليلة وأسابيع معدودة، وينتهي شهر العسل بالطلاق المدوّي، وتتبدل التصريحات المبشرة والمفاجآت السارة بتصريحات منفّرة ومنذرة ومفاجآت مؤلمة ومحزنة، ثم يدخل الطرفان في جولة جديدة من الردح السياسي المتبادل الذي يُستخدم فيه مختلف أسلحة الجدل العقيم وحوار الطرشان وعبقرية إلقاء التهم على الطرف الآخر، مع استخدام كل أنواع المصطلحات المستوردة والمصنّعة محلياً يوظفها فلاسفة الانقسام ومنظرو استمرار الخصام ليثبت كل طرف أن الطرف الآخر هو الذي عطّل المصالحة، مدعومين بالقوى الداخلية لكل طرف التي تعيش على استمرار الوضع الراهن، والتي راكمت الامتيازات الخاصة بها من حالة الانقسام الحالية وتخشى أن تفقدها لو انتهى الانقسام.

ولكن حتى المصالحة الفلسطينية بوضعها الحالي ليست هي المطلوبة شعبيًا ووطنيًا، فالمصالحة بما تضمنته من تراث سياسي تراكم عبر سنوات الانقسام البغيضة بما فيه من صراعات، ومناكفات، ومفاوضات، وردح سياسي ونشر الغسيل القذر على منابر الإعلام العربية والدولية، وتعبئة داخلية تبث الكراهية وتزرع الحقد، وتثقيف أيديولوجي عدائي يصل إلى درجة التكفير أو التخوين أو كلاهما معاً، ومراوغة سياسية تتهرب من استحقاقات المصالحة الحقيقية، وصراع على السلطة يختبئ تحت الصراع على

المشروع الوطني الفلسطيني، ومفاوضات تتركز على تقاسم السلطة بدلاً من التركيز على إعادة النظام السياسي الفلسطيني، ومناكفات إعلامية لا تحترم مشاعر وعقول الشعب الفلسطيني... هذه المصالحة ليست هي المطلوبة شعبيا ووطنيا لأنها إن تمت في ظل هذه الفلسفة الحزبية ستكون إما من أجل التقاسم الوظيفي للسلطة بين فتح وحماس يتم من خلالها المحاصصة وتوزيع المراكز والمناصب والمنافع والامتيازات فيما بينهما، أو ترتكز على إدارة الانقسام وليس إنهائه بمعنى أن تظل البُنية التحتية للانقسام كما هي في الضفة وغزة على أن يتم تعديل في البُنية الفوقية للسلطة بحيث تظهر الأمور من الناحية الشكلية والرسمية والإعلامية كأنما هي سلطة واحدة برأس واحد دون أن يمس ذلك الواقع الحقيقي والانقسام على الأرض في السلطة سياسيا وجغرافيا واجتماعيا وثقافيا وقانونيا... فالانقسام الحالي سيء والمصالحة وفقاً لهذه الفلسفة أسوأ من الانقسام.

فالمطلوب إذن هو تغييرُ فلسفة المصالحة من الأساس، وتبديل زاوية الرؤية للمصالحة الوطنية الفلسطينية بحيث ترتكز إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني برمته التي تُعتبر المصالحة جزء من هذه الرؤية وتلك الفلسفة وليس العكس، وهذا النظام السياسي الفلسطيني يرتكز بدوره على جانبين يجب الفصل بينهما هما السلطة الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية هي كيان وظيفي لإدارة شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فلا نعطيها أكبر من حجمها، وهي أصلا سلطة وظيفية أُنشأت لتقوم بوظائف محددة لخدمة الاحتلال تريحه من عبء السكان مع الاحتفاظ بالأرض، وتقوم بدور شرطي للاحتلال يحفظ أمنه ومستوطنيه، ودورها الأخطر هو تصفية القضية الفلسطينية باعتبارها مرحلة انتقالية للاتفاق النهائي الذي سينُهي الصراع مع العدو الصهيوني بما يخدم مصلحته. فإذا استطعنا أن نبطل هذه الوظائف، ونحّولها إلى وظائف لخدمة الشعب الفلسطيني وليس عبئا عليه، بل ونجعلها جزءًا من منظومة الصمود الفلسطينية الداعمة للمقاومة والتي تصب في النهاية في خدمة المشروع الوطني فجيد، أما إذا لم تستطع ذلك بالحد الأدنى أن لا تخدم

الاحتلال، فالأولى هو أن تُرجع الأمور إلى نصابها الطبيعي وهو وجود شعب ومقاومة في صراع مباشر مع الاحتلال بدون سلطة وكيان حاجز بينهما.

أما الشق الآخر من إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني فهو أوسع وأشمل من السلطة الفلسطينية لأنه يشمل كل أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ويتعلق بالقيادة العليا الموجهة للصراع مع العدو الصهيوني، وهذه القيادة هي الإطار السياسي الجامع لكافة الفصائل والقوى المؤثرة على الساحة الفلسطينية التي يمكن أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ولكن إعادة بنائها على أسس جديدة من الناحيتين: الهيكل والتكوين وكذلك الميثاق والمبادئ بحيث تنسجم مع موازين القوى الحقيقية على الأرض وليست على أساس التراث السياسي التاريخي لبعض الفصائل المكّونة للمنظمة، وبالتحديد إدخال حركتي حماس والجهاد الإسلامي داخل المنظمة حسب وزنهما في المقاومة والشعب، وكذلك إعادة صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني لينسجم مع الانتماء الإسلامي والعربي والوطني للشعب الفلسطيني وبما يتفق مع الثوابت الإسلامية والوطنية التي يُجمع عليها الشعب الفلسطيني.

والخلاصة أن المصالحة الفلسطينية المرجوّة ليست هي المصالحة التي يتم الإعداد لها الآن بين حركتي فتح وحماس ضمن الرؤية والفلسفة التي تحكم الحركتين، بل هي المصالحة التي تكون جزءًا من إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وفي إطاره بحيث لا تتركز على تقاسم السلطة أو إدارتها، بل تكون السلطة نفسها خاضعة للنظام السياسي الفلسطيني وجزء منه تخدم الشعب الفلسطيني وليس عبئا عليه وتخدم الاحتلال، وتكون منظمة التحرير الفلسطينية بعد تعديل هيكلها ومكوناتها وميثاقها ومبادئها قائدة للمشروع الوطني الفلسطيني والذي يرعى الثوابت الوطنية ويتمسك بها ويعتمد على المقاومة طريقا للتحرير، ويعيد الاعتبار للبعدين الإسلامي والعربي للقضية الفلسطينية كعمق داعم لها، وينبذ الصراعات الداخلية ويركز على الصراع مع العدو الصهيوني العدو المركزي للشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين.

الواقع العربي البائس وأثره على القضية الفلسطينية..

• كُتب بتاريخ:
06 مارس 2014م

لعل أهم المتغيرات السياسية في الثلاث سنوات الأخيرة في الواقع العربي هي الثورات العربية التي أُطلق عليها ثورات الربيع العربي، فكانت الآمال المعلّقة عليها كبيرة بأن تحرك المياه الراكدة في محيط الركود العربي ليلحق العرب بركب الحضارة بعد أن تجاوزهم، وقطار الديمقراطية الذي فاتهم، ورغم أن الوقت لا زال مبكرًا لإصدار تقييم نهائي لمسار هذه الثورات إلا أن الجانب المتعلق بالقضية الفلسطينية يمكن رصده بوضوح في الوقت الراهن مع وجود احتمالات مفتوحة على المستقبل قد تتضمن نتائج مختلفة عن الارتدادات الحالية.

*** وقبل استخلاص هذه الارتدادات على القضية الفلسطينية لا بد من تشخيص الواقع العربي الراهن البائس الذي يمكن تحديد أهم معالمه بالآتي:**

أولاً: بالنسبة لثورات الربيع العربي، فهي ثورات حقيقية – وليست مؤامرات خارجية – تفجّرت بسبب تراكم الظلم والاستغلال والفساد والاستبداد على امتداد عشرات السنين، قامت بها شعوب مظلومة فقيرة ضد أقلية ظالمة مستبدة تحتكر السلطة وامتيازاتها المادية والمعنوية. كما أن هذه الثورات قام بها الشباب الذي فقد مستقبله في ظل أنظمة الاستبداد والفساد، ولم تقم بها الأحزاب التقليدية المعارضة كاليسار والإخوان وغيرهم الذين لحقوا بالثورات وبعضهم استفاد منها والبعض الآخر استغلها بطريقة نفعية. وهذه الثورات في مجملها سلبية النتائج –حتى الآن على الأقل– وتراوحت نتائجها بين حرب أهلية مدعومة من أطراف إقليمية ودولية

(سوريا)، وتفكك الدولة وتحّولها إلى دولة فاشلة (ليبيا)، وقيام ثورة مضادة بتحالف العسكر والنظام السابق والخصوم السياسيين (مصر)، وقيام نظام هجين من المعارضة والنظام السابق (اليمن)، والعمل تحت ظل النظام القديم ووفقا للسقف الذي يحدده (المغرب) وتحويل الثورة إلى صراع بين المذاهب – الشيعة والسنة – حيث المعارضة التي تمثل الغالبية المحكومة الشيعية ضد الأقلية الحاكمة السنية (البحرين) وفي بعض الدول تمت رشوة الفئات المهمشة المرشحة للقيام بالثورة قبل اندلاعها (السعودية). كما أن هذه الثورات وقعت بين فكي كماشة. فمن جهة استبداد الأنظمة وقمعها وعنفها، ومن جهة أخرى تطرف الحركات الناطقة باسم الإسلام كالقاعدة وأخواتها. التي ركبت الثورة وحرفت مسارها في اتجاهات لا علاقة بالثورة بها. ومن الملاحظ أيضا أن هذه الثورات ليس لديها قضايا كبرى كالوحدة العربية والتخلص من التبعية الاستعمارية والقضية الفلسطينية.

ثانياً: من أهم ملامح الواقع العربي الراهن البائس هو انهيار النظام السياسي العربي الرسمي الممثل في جامعة الدول العربية، التي كانت تمثل بالحد الأدنى إطارًا سياسيا جامعا للعرب يحفظ وحدتهم بالحد الأدنى، وهذا ترتب عليه أيضا عدم وجود دولة عربية قائدة لها مشروع قومي عربي يمكن أن يلتف حوله العرب بالترغيب أو الترهيب، كما كان عليه الحال في مصر الناصرية، وفرعي حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من العراق وسوريا، والدولة العربية الوحيدة التي لها مشروع سياسي يمتد خارج أراضيها هي المملكة العربية السعودية ولكنه ليس مشروعا قوميا ولا مشروعا إسلاميا، بل مشروعا مذهبيا يدور في فلك المشروع الأمريكي ويخدمه، ويتقاطع مع الكيان الصهيوني في أهدافه العامة كما هو حاصل اليوم خاصة في إيران وسوريا ومصر.

ثالثاً: وكذلك فإن الواقع العربي يشير إلى أن القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة جميعها ليست عربية، وجميعها لها مشاريع خاصة بها وهي: الكيان الصهيوني وتركيا وإيران، فالكيان الصهيوني يمتلك مشروع إسرائيل الكبرى في المنطقة الذي يعتبر جزءا

من المشروع الغربي في المنطقة وركيزته الأساسية. وتركيا أردوغان لها مشروع إحياء الإمبراطورية العثمانية في المنطقة، وإيران تتحرك وفقا لمشروع كبير يتفق مع إيديولوجية الثورة الإسلامية التي فجرّها الإمام الخميني قبل أكثر من ثلاثين عاما. هذا إضافة للمشاريع الدولية للدول الكبرى، فأصبحت الساحة العربية مرتعا لمن يريد اللعب وساحة فارغة تنتظر من يملؤها، وأصبح العرب مفعولا بهم وليسوا فاعلين.

وهذا الواقع العربي البائس انعكس بدوره بطريقة سلبية على القضية الفلسطينية وأهم هذه الآثار هي:

* أن الربيع العربي قد همّش القضية الفلسطينية، وانتزعها من صدارة المشهد العربي لتتراجع إلى الصفوف الخلفية في سلم أولويات المواطن العربي. كما لم يعد هناك عمق عربي داعم للقضية الفلسطينية بعدما تراجعت القضية الفلسطينية في الوجدان الشعبي العربي وعلى المستوى الرسمي، وذلك نتيجة لعدة عوامل هي: الانكفاء إلى القطرية بعدما تفاقمت المشكلات القطرية لكل دولة، وانتشار فكر التيار السلفي الذي حرّف البوصلة عن القدس وفلسطين وأجج الصراع الداخلي في كل منطقة ينتشر فيها، والانقسام الفلسطيني الذي دنّس سمعة الثورة الفلسطينية وأصاب طهارة البندقية في مقتل. كما أن الربيع العربي ضرب محور المقاومة بعد اندلاع الأحداث في سوريا، والارتباك الذي حدث لدى حركة حماس في علاقتها بهذا المحور نتيجة لارتباطها بمحور آخر بعيدا عن المقاومة سرعان ما تبيّن هشاشته بعدما سقط حكم الإخوان في مصر، وتراجع الدور القطري في المنطقة، وانكفاء تركيا أردوغان على نفسها. وبعد تحّول الجيش المصري إلى القيام بأعمال شرطية في الداخل المصري، واستنزاف الجيش السوري في حرب استنزاف طويلة، وقبل ذلك تدمير الجيش العراقي في حرب لا ناقة فيها للأمة ولا جمل، لم يعد هناك أي جيش عربي يمكن أن يهدد الكيان الصهيوني خاصة في دول الطوق، ونشأ وضع جديد وهو أن المقاومة في فلسطين ولبنان أصبحت وحيدة أمام ترسانة الجيش الإسرائيلي –رغم أن هذه الجيوش خرجت عمليا من الصراع منذ عشرات السنين– إلا أنها قد تشّكل في المستقبل تهديدًا للكيان الصهيوني إذا

حدث تغيير في بنُية هذه الأنظمة الحاكمة. ومن آثار الواقع العربي البائس على القضية الفلسطينية أنه لا توجد قوة عربية ضاغطة -ولو بالحد الأدنى- على الدول الغربية المساندة لإسرائيل، بعدما أنهار النظام السياسي العربي، وبعدما أصبح البترول سلاحا بيد الغرب وليس سلاحا ضدهم. وآخر هذه الآثار هو عدم وجود غطاء سياسي لطرفي الانقسام بعدما اختفى نظام مبارك الغطاء السياسي لسلطة رام الله، ونظام مرسي الغطاء السياسي لسلطة غزة، فأصبحت كل من السلطتين يتيمة أمام العدو الصهيوني سواء بالمفاوضات أو المقاومة.

وأخيرا فإن هذا الواقع العربي البائس وأثره السلبي على القضية الفلسطينية محكوم بالمعطيات الحالية للواقع العربي القابلة للتغير والتحول لصالح المسلمين والعرب وفلسطين إن عاجلاً أو أجلاً بمنطق القرآن وسنن التاريخ التي تشير إلى أن المستقبل للشعوب وحتمية زوال الاستعمار.

استبداد الأنظمة وتطرف القاعدة وجهان لإرهاب واحد..

• كُتب بتاريخ:
14 مارس 2014م

عندما اندلعت الثوراتُ العربية المعاصرة المُسماة بثورات الربيع العربي ضد الأنظمة العربية الحاكمة المستبدة، لم يكن من المتوقع أن تصطدم هذه الثورات بتيارات التطرف الديني التي تحمل فكرًا تكفيريا إقصائيا لكل من يخالفها أو يختلف معها، فأصبحت هذه الثورات كالهارب من الرمضاء إلى الجمر، أو كالفار من النمر ليجد أمامه الأسد، فالاستبداد السياسي الذي تمارسه الأنظمة، والتطرف الديني الذي تمارسه القاعدة وأخواتها وجهان لإرهاب واحد جوهره يتمثل في استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، وإيجاد حالة من الخوف والرعب وعدم الأمن في المجتمع، واستغلال العنف والتهديد به والخوف وعدم الأمن لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية وغيرها. وهذا الإرهاب الممارس من الطرفين يأخذ أشكالاً متعددة كالقتل والسجن والتعذيب والتدمير والتخريب والتكفير والتفجير وإلحاق الأذى الجسدي والنفسي والإرهاب الفكري وغيرها من الأشكال.

فالإرهاب هو ثمرة لكلٍ من الاستبداد السياسي للأنظمة والتطرف الديني للقاعدة لأنهما يستقيان من معين واحد ماؤه ملوث، ويشربان من نفس الكأس المسمومة، وتحكمهما منهجية واحدة في التفكير، تستند إلى احتكار الصواب من دون الناس، وامتلاك الحقيقة المطلقة، ورفض الآخر المختلف وإقصائه عن الشهود والوجود. وهما يمارسان الإرهاب بحجة محاربة أحدهما للآخر، فالأنظمة الحاكمة تستبد وتمارس الإرهاب تحت مبرر محاربة التطرف الديني ومحاربة القاعدة، والقاعدة

ومن يسير في فلكها تتطرف وتمارس الإرهاب تحت مبرر محاربة الاستبداد السياسي ومحاربة الأنظمة، وتحت غطاء شرعي يزعم إقامة شرع الله في الأرض، وهذا يقودنا إلى البحث عمن يسبق الآخر: الاستبداد أم التطرف؟ مما يعود بنا إلى السؤال المحيّر من الذي يسبق الآخر: الدجاجة أم البيضة؟ فالإجابة على هذه الأسئلة غير ممكنة فضلاً عن أنه لا فائدة منها، ولكن من الواضح أن كليهما يستفيد من وجود الآخر، ويستخدم الآخر كفزّاعةٍ لإخافة الناس من الطرف الآخر.

ورغم أن الاستبداد السياسي والتطرف الديني يتبادلان المسئولية في نشأة كليهما إلا أن تفسير نشأة الاستبداد السياسي ليس لمجرد ردود الفعل على التطرف الديني والعنف الذي تمارسه بعضُ جماعات وحركات الإسلام السياسي كما هو الحال في القاعدة وتيارها الفكري السلفي التكفيري، بل هو نشأ نشأةً أصيلة ناتجة عن فهم منحرف للسلطة وممارستها واحتكار السلطة وامتيازاتها المادية والمعنوية، وعدم قبول مبادئ الشراكة السياسية وتداول السلطة والرقابة الشعبية على السلطة وحرية الرأي، وناشئ أيضاً من تراث ثقيل متخلف مليء بتأليه الحاكم وجعله ظل الله في الأرض، وتكريس طاعة أولى الأمر حتى لو كانوا فاسقين ومخطئين كما أن التطرف الديني لم ينشأ فقط بسبب الظروف الخارجية كالاستبداد والفقر والبطالة والتخلف والظلم، بل هو أيضاً أصيل في التراث الإسلامي ناتج عن فهم ديني منحرف وطريقة تفكير لا تقبل الاجتهاد ولا تحتمل الاختلاف، ويستند إلى نصوص أسيء تفسيرها أو فسرت بطريقة أُحادية حرفية بدون إعمال العقل فيها، ويؤمن بعقيدة الفرقة الناجية وباقي الفرق هالكة في النار، ويؤمن بفكرة شعب الله المختار مع حصر الشعب المختار على جماعته أو مذهبه. وهذا التطرف إضافة إلى أنه أصيل فهو أيضاً قديم قدم ظهور الخوارج وإشهارهم السيف في وجه المجتمع الإسلامي وقتلهم الخليفة الراشد الرابع بعد أن كفرّوه، فكرّسوا متلازمة التكفير والتفجير فذهبت سنة مجرمة إلى يومنا هذا.

فالاستبداد السياسي للأنظمة العربية الحاكمة، والتطرف الديني للقاعدة وأخواتها المتحالفة أو المتقاتلة هما وجهان لإرهاب واحد، وهما صنوان يشربان من نفس البئر

الذي يروي شجرة الاستبداد والتطرف، فأثمرت ثمارًا خبيثة بطعم الحقد والكراهية والعدائية والتعصب والتصلب، وجذور هذه الشجرة التي أنتجت كلاً من الاستبداد والتطرف تستقي من نفس الأرضية الفكرية التي لها منهج تفكير واحد يعتمد على أُحادية الرؤية (رؤية العالم وتفسير الأحداث وتقييم الناس من خلال زاوية فكرية واحدة تملك الصواب والحق المطلق)، والثنائية القطعية (تصنيف الناس إلى نوعين: فمن يؤيد فيُعتبر مع الحق ومخلصًا ومؤمنا وصديقا، ومن يُعارض فيُعتبر ضد الحق وخائنا وكافرًا وعدوًا، ولا وسط بينهما)، والرؤية الإقصائية (رفض واستبعاد الآخر المختلف -دينيا ومذهبيا وفكريا وسياسيا وعرقيا...- تصل إلى القتل لاستبعاده من الوجود)، والتعصب (التعصب مع جماعته وضد الجماعات الأخرى)، والحزبية المتطرفة (التي تمنعه من رؤية الخطأ في حزبه وجماعته، وكذلك تمنعه من رؤية الصواب في الأحزاب والجماعات الأخرى)، والتصلب الفكري (الثبات، والجمود والحرفية في التمسك بالنصوص)، ورفض الآخر المختلف (عدم الإيمان بمبدأ التعايش السلمي وفكرة التعددية في المجتمع)، والنزعة التسلطية (نشر الأفكار بالقوة والعنف)، والتفكير الشمولي المركزي (تعظيم دور الدولة والسلطة على حساب الفرد وشخصيته وإنسانيته)، والإيمان حكم النخبة المميزة والسلطة المطلقة (الإيمان بوجود شخص أو نخبة تمثل الحق المطلق وقيادة ملهمة خارقة للطبيعة بدون ضوابط معينة).

وفي الختام فقد أُرهقت الأمة بين الاستبداد السياسي والتطرف الديني، ولا بد من طريق ثالث يخلصها من هذين التطرفين والاستبدادين، طريق يجمع بين نقيضيهما: الديمقراطية والتسامح، الديمقراطية في الفكر السياسي والممارسة السياسية والاجتماعية من أعلى قمة الهرم السياسي إلى كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية، والتسامح في الفكر الديني والممارسة الدينية والاجتماعية، التسامح الذي يمتلك رؤية وسطية للإسلام، تؤمن بالتعايش السلمي والتعددية، وتحترم حقوق الإنسان وكرامته وعقله، وتستوعب البعدين: القومي والوطني ولا تتناقض معهما، رؤية تجمّع ولا تفرق، وتوّحد ولا تفسّخ رؤية تستوعب التراث الصحيح وتتجاوزه بما ينسجم مع

الثوابت الدينية وتثرى واقعنا المعاصر وتفيدنا في حياتنا العملية. رؤية تستطيع أن تميّز بين العدو والصديق فلا تحرّف البوصلة عن وجهتها وتفتعل صراعات داخلية لتريح العدو المركزي للأمة.

لماذا كسرت سرايا القدس الصمت؟

• كُتب بتاريخ:

17 مارس 2014م

منذ أن بدأت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين جهادها المفتوح مع العدو الصهيوني في ثمانيات القرن العشرين كجزءٍ أصيل من حركة المقاومة الفلسطينية ببعدٍ إسلامي ثوري، ومكون أساسي في الحركة الوطنية الفلسطينية بمرجعية إسلامية وسطية، وهي تشكل إضافة نوعية في الساحة الفلسطينية حلّت التناقض الشكلي المفتعل بين الوطني والإسلامي، وجمعت بين الإسلام وفلسطين والجهاد في معادلة مبدعة انعكست إيجابا علي الفكر والممارسة أدت بدورها إلي جذرية في الصراع مع العدو الصهيوني لا تقبل أنصاف الحلول، ورؤية وحدوية للتعامل مع الآخر الفلسطيني لا تقبل الصراعات الداخلية.

وفي إطار هذه الرؤية الجذرية للصراع مع العدو الصهيوني، والرؤية الوحدوية لقوي الثورة الفلسطينية انبثقت فلسفة الحركة الجهادية والوحدوية منذ انطلاق جهادها المسلح ضد العدو الصهيوني... وفي إطار هذه الفلسفة شاركت سرايا القدس – الذراع العسكري للحركة في حرب غزة الأولي وحرب غزة الثانية، وفي هذا الإطار أيضا تأتي عملية (كسر الصمت) كاستمرارٍ لجهاد الحركة المتواصل في فلسطين الذي لم ينقطع منذ نشأة الحركة وإضافة إلي هذا السياق للعملية التي قامت بها سرايا القدس وأطلقت عليها اسم (كسر الصمت) يمكن استخلاص عدة رسائل للعملية من خلال قراءة تحليلية لرؤية الحركة ولطبيعة المرحلة محليا وإقليميا ولتطورات الأحداث السابقة للعملية، وهذه الرسائل تجيب علي السؤال الذي يتمحور حول سبب قيام سرايا القدس بكسر الصمت.

أولاً: الرسالة الأولي للعدو الصهيوني، وهي رسالة واضحة ومحددة استوعبها العدو وفهمها تقول له أن قواعد اللعبة لن تتغير من طرف واحد، بحيث يقوم العدو الصهيوني بخرقه للتهدئة دون أن يعاقب من المقاومة، وأن التهدئة لا تعني الاستسلام -كما قال أمين عام الحركة الدكتور رمضان عبد الله- وأنه ليس المتحكم الوحيد في إدارة الصراع وتحديد زمانه ومكانه وأن المقاومة قادرة علي المبادرة في الفعل وليس مجرد القيام برد الفعل، بل وقادرة علي أكثر من ذلك وهو تحقيق المفاجأة الأمنية والعسكرية كما قال المحلل العسكري لصحيفة يديعوت احرنوت (رون بن يشاي)»إن الجيش الإسرائيلي فوجئ بحجم الضربة وتنظيمها»بل ويمكن الذهاب إلي أبعد من ذلك في الإنجاز الذي حققته سرايا القدس من وراء العملية عندما قال المحلل السياسي الدكتور ناصر اللحام بأن الجهاد الإسلامي قد أصبحت قوة إقليمية بعد هذه العملية.

ثانياً: الرسالة الثانية للعرب وهي تذكير بأن القضية الفلسطينية لا زالت حية، وأنها القضية المركزية للعرب والمسلمين، وذلك من خلال الحضور الإعلامي المَركز للعملية التي قامت بها سرايا القدس وكسرت من خلالها الصمت الإعلامي للقضية الفلسطينية في الإعلام العربي بسبب انشغال كل دولة بنفسها بعد ثورات (الربيع العربي) فكانت اسما علي مسمي فعلا بعد أن احتلت المعركة الخبر الأول في هذا الإعلام لتعيد الأمور إلي نصابها -ولو لمرحلة زمنية قصيرة- ولكنها كافية للتذكير بأن فلسطين لا زالت محتلة، وأن القدس لا زالت تهوَد، وأن الأقصى لا زال يأن من مكر اليهود ورغبتهم في تدميره، وهذه الرسالة كافية لتذكير العرب أيضا بأن قليلا من السلاح مع الكثير من الإيمان بعدالة القضية والإرادة الصلبة لانتزاع الحق قادرة علي تحقيق النصر.

ثالثاً: الرسالة الثالثة للفلسطينيين المنقسمين علي أنفسهم ما بين الضفة وغزة وما بين مشروعين مختلفين وسلطتين متصارعين أن أفيقوا من سباتكم ولا تجعلوا هذا الصراع المقيت والانقسام النكد هو قدر الشعب الفلسطيني الذي ملّ من جولات الردح السياسي المتبادل بين طرفي الانقسام، وتعب من دفع فاتورة الانقسام التي

تتضخم مع مرور الزمن ويدفعها المواطن الفلسطيني والشعب الفلسطيني من حاضره وحقه في حياة كريمة ومن مستقبله وحقه في تحقيق أحلامه وآماله، والرسالة تقول لقد آن الأوان لأن يجلس الكل الفلسطيني علي طاولة واحدة ليس ليتقاسم سلطة تحت الاحتلال بل ليعيد صياغة مشروع تحرير فلسطين علي أرضية الثوابت الدينية والوطنية.

رابعاً: الرسالة الرابعة لمن لهم أجندات لا علاقة لها بفلسطين والقضية الفلسطينية، ويغردون خارج السرب، وبوصلتهم المُوجهة عن بعد تنحرف في كل الاتجاهات إلا اتجاه فلسطين والقدس والأقصى، فبوصلتهم لا تخطئ هدفها لأن فلسطين خارج نطاق أهدافهم، والقدس ليس في مجال اهتماماتهم، والأقصى لا يُشكل جزءًا من عقيدتهم، رغم أن فلسطين والقدس والأقصى موجودون في القرآن الكريم الذي يزعمون حفظه وفي السنة النبوية التي يدعون إتباعها، فالرسالة تقول لهؤلاء، إن بندقيتنا لن تنحرف لأنها موجهة نحو الكيان الصهيوني فقط ولن نلتفت إلي ما دون ذلك من صغائر الأمور، فالبندقية التي يوجهها القرآن الكريم والسنة النبوية وهدي الصحابة الكرام لا يمكن أن تحيد عن طريقها، والبندقية التي تحمل في عنقها دم آلاف الشهداء وعذابات آلاف الأسري وعرق آلاف المجاهدين المخلصين لن يجبرها أحد علي تغيير وجهتها.

السعودية والإخوان
بين محاولات الاستيعاب واحتكار الشرعية...

• كُتب بتاريخ:
20 مارس 2014م

ما بين زيارة الإمام حسن البنا –مؤسس جماعة الإخوان المسلمين– للسعودية عام 1936 للحج وإلقاء كلمة في المؤتمر السنوي الذي يقيمه الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود واستقبال الملك السعودي المؤسس للملكة العربية السعودية له، وبين إعلان المملكة رسمياً بأن جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية وتجريم من ينتمي إليها أو يمولها أو يتعاطف معها ويستخدم شعاراتها ورموزها بتاريخ 7 مارس 2014 تاريخ طويل من الصعود والهبوط في العلاقات الثنائية بين الطرفين –السعودية والإخوان– تخللته فترات من الهدوء والاستيعاب وتبادل المصالح، وأخرى من التوترات والانتقادات وتبادل الشتائم، وما أن بدأت ثورات (الربيع العربي) ومشاركة الإخوان المسلمين فيها، ووصولهم للحكم منفردين أو بالمشاركة مع أطراف أخرى حتى بدأت هذه العلاقات تأخذ اتجاهًا واحدا من الصعود نحو القطيعة التامة التي ترجمت إلى القرار السعودي الأخير الذي اعتبر جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية –مع بعض الجماعات والمنظمات الأخرى–، والوقوف وراء خلفيات وأسباب هذا القرار الحاسم لا بد من استعراض مختصر لتاريخ العلاقات الثنائية بين الطرفين ما بين التاريخين 1936 – 2014، وذلك لاستخلاص السبب أو الأسباب الحقيقية الكامنة خلف هذا القرار.

عندما تأسست الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عام 1902 الذي أعلن قيام المملكة العربية السعودية عام 1932 بعد توحيد

معظم بلاد شبه الجزيرة العربية تحت حكمه، كان الأساس الذي استند عليه في إقامة وتثبيت دولته هو الشريعة الإسلامية التي تتمثل في التيار السلفي الذي أحياه الإمام محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية قبل ذلك بنحو قرنين من الزمان. وعمل الملك عبد العزيز آل سعود على تعزيز هذه الشرعية الإسلامية عن طريق استمالة العلماء المسلمين في البلاد الإسلامية والعربية لهذا التيار ومنها مصر التي أصبح الشيخ محب الدين الخطيب من أهم رموز السلفية الوهابية فيها الذي حاول بدوره استمالة رموز إسلامية أخرى في مصر لهذا التيار ومنهم الإمام حسن البنا الذي سافر إلى السعودية لأداء الحج عام 1936 وألقى كلمة في المؤتمر السنوي الذي يقيمه الملك عبد العزيز لكبار ضيوف الحج والتقى مع الملك عبد العزيز مع وفد إخواني كبير آنذاك.. ولقد حج الإمام حسن البنا للمرة الأخيرة عام 1948 والتقى مرة أخرى بالملك عبد العزيز وطلب منه فتح فرع للإخوان المسلمين في المملكة، فرفض الملك طلبه وقال له كلمته الشهيرة (كلنا إخوان وكلنا مسلمون)، فلم يتمكن الملك استيعاب الإخوان المسلمين تحت جناح المملكة لأن الإخوان المسلمين لهم مشروعهم الخاص المختلف عن مشروع المملكة السعودية وعن مشروع التيار السلفي الوهابي.

وفي الخمسينات من القرن العشرين فتحت المملكة أبوابها للإخوان المسلمين الهاربين من بطش الناصرية في مصر وتخللتها زيارة المرشد الثاني للإخوان المسلمين (حسن الهضيبي) الذي حظي بتكريم كبير من الملك سعود بن عبد العزيز، إلا أن هذه العلاقة شابها بعض التوتر في بداية حرب اليمن 1962 بسبب تأييد الإخوان المسلمين للثورة على الملك يحيي بن حميد الدين حليف السعودية، ولكنها سرعان ما تحسنت مرة أخرى في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز بين عامي 1964 – 1975 على خلفية التوتر بين المملكة والنظام الناصري في مصر، فاستقبلت السعودية آلاف الإخوان الهاربين من حملة البطش الثانية على الإخوان المسلمين، ولقد عملوا في مختلف المجالات خاصة التعليم الجامعي حيث أثروا على بعض طلابهم السعوديين الذين كان لبعضهم دور في الدعوة للإصلاح السياسي فيما بعد.

ولقد توترت العلاقات مرة أخرى في عهد الملك فهد بن عبد العزيز على خلفية حرب الخليج الثانية عام 1990 بسبب معارضة الإخوان المسلمين للاستعانة بالقوات الأمريكية لإخراج الجيش العراقي من الكويت، وانعكس هذا الموقف على العلماء السعوديين المتأثرين بفكر الإخوان المسلمين الذين عارضوا بدورهم الاستعانة بالأمريكان في حرب الخليج الثانية.

وبعد اندلاع ثورات (الربيع العربي) توترت العلاقات مع الإخوان المسلمين بسبب مطالبة العلماء السعوديين المحسوبين على تيار الإخوان المسلمين بالإصلاح السياسي، وبعد اندلاع ثورة 25 يناير في مصر، ومن ثم وصول الإخوان للحكم وفوز محمد مرسي بالرئاسة هاجم الإخوان المسلمين السعودية واتهموها بدعم نظام مبارك، والثورة المضادة في مصر، مما أدى إلى مزيدٍ من التوتر الذي وصل إلى ذروته بعد قيام الجيش المصري بعزل الرئيس محمد مرسي في 30 يوليو 2013 فكانت المملكة أول المهنئين للرئيس المصري المؤقت عدلي منصور بمنصبه الجديد وسارعت مع دولة الإمارات إلى تقديم دعم مادي سخي للنظام الجديد في مصر، وتوّج هذا العداء للإخوان المسلمين بالقرار الأخير في 7 مارس 2014 الذي اعتبر جماعة الجماعة إرهابية وتجريم من ينتمي إليها.

وبعد هذا الاستعراض التاريخي للعلاقات بين الطرفين يمُكن الاستنتاج بأن الصراع بين الطرفين ناتج عن تدافع امتلاك الشرعية الإسلامية، والمنافسة على التمثيل السياسي للإسلام في الدائرة السنية، فالسعودية تمثل التيار السلفي الوهابي الممتد في التاريخ إلى الأئمة أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية وغيرهم من رموز التشدد في التاريخ الإسلامي، والإخوان المسلمين يمثلون تياراً آخر يميل نحو الوسطية والاعتدال حيث معظم رموزهم الفكرية تتبنى العقيدة الإسلامية على مذهب الأشاعرة أسوة بالأزهر الشريف. كما أن المملكة العربية السعودية تعتبر نفسها النموذج الوحيد الصحيح للإسلام السني أو ما يُطلق عليه (أهل السنة والجماعة) ضمن فهمها للإسلام الذي يستند إلى رؤية أُحادية لا تقبل الآخر المختلف حتى في إطار الإسلام السني، والإخوان

المسلمين جزء من هذا الآخر المختلف الذي يملك بدوره نموذجًا إسلاميًا سنيًا مختلفا عن النموذج السعودي، وإن كان هناك تشابه بين النموذجين لا سيما فيما يتعلق برفض الآخر المختلف ولكن بدرجة أقل من النموذج السعودي، فالسعودية تقبل الإخوان المسلمين في إطار دائرة الاستيعاب والتوظيف، وليس في إطار التدافع والمنافسة في نفس الدائرة الإسلامية السنية ولقد ظهرت هذه المنافسة جلية بعد وصول الإخوان للحكم في مصر، التي بدأ الإخوان فيها بناء نموذجهم الخاص المختلف عن النموذج السعودي، رغم محاولات تقّرب الإخوان من السعودية تحت مزاعم الاتحاد في مقابل النموذج الإسلامي (الشيعي) الممثل في الجمهورية الإسلامية في إيران والمقاومة الإسلامية في لبنان (حزب الله) -على حد تعبير بعض قياداتهم في مصر- وللأسف ليس للإتحاد في وجه المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة الذي يهدد الأمة الإسلامية بجناحيها السني والشيعي..

فالموقف السعودي المعادي للإخوان المسلمين وحكمهم السابق في مصر نابع من الصراع على قيادة العالم الإسلامي السني، إضافة إلى دور الإخوان المسلمين الخليجيين في الدعوة للإصلاح السياسي في دولهم الذي يعني الحد من الحكم المطلق الذي تمارسه الأسر الحاكمة الخليجية، فجاءت عملية تجريم الانتماء للإخوان المسلمين لتسهل على السلطات ملاحقة هذه الدعوات وإسكات أصوات المنادين بالإصلاح تحت طائلة القانون. وسبب آخر قد يكون له دور في هذا القرار السعودي وهو أن السعودية أرادت حسم خلافها مع أمريكا حول التعامل مع الإخوان المسلمين، حيث ترى أمريكا إمكانية توظيفهم لخدمة سياستها في المنطقة كبدائل محتملة للأنظمة الاستبدادية الفاسدة المنتهية الصلاحية، بينما ترى السعودية فيهم خطرًا على نظامها ووحدانية تمثيلها للإسلام بعد أن فشلت في استيعابهم في إطار دائرتها ومشروعها السياسي في المنطقة.

قطر تسبح ضد التيار الخليجي

• كُتب بتاريخ:
27 مارس 2014م

يُعتبر قرارُ السعودية والإمارات والبحرين الصادر بتاريخ 5 مارس 2014 والقاضي بسحب سفراء الدول الثلاث من الدوحة عاصمة قطر يؤسس لمرحلة فارقة في تاريخ العلاقات بين الدول الخليجية، وذلك لأنه يُعتبر نهاية لتراكم تاريخي من الأحداث التي سبحت فيها قطر ضد التيار الخليجي الذي توجهه السعودية، كما أنه بداية لمرحلة جديدة من الأحداث الرامية إلى إجبار قطر على السباحة مع التيار الخليجي، وإدخالها إلى بيت الطاعة السعودي، وإرجاعها خطوة إلى الخلف لتجلس في المقعد الثاني مع زميلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي لتترك المقعد الأول لتجلس فيه السعودية منفردة، ولتّوجه رسالة إلى قطر فحواها أن الرياض هي المحور الرئيسي للسياسة الخليجية.

وبالرجوع إلى جذور الصراع بين قطر والدول الخليجية الأخرى خاصة السعودية نجد أن تأسيس إمارة قطر تم بطريقة إشكالية، حيث أن آل ثاني القادمين من نجد في الجزيرة العربية – منطقة نفوذ آل سعود – منتصف القرن التاسع عشر قد أسسوا إمارتهم في إطار الصراع للسيطرة على قطر بين آل خليفة في البحرين وآل سعود في الجزيرة العربية، فلقد كان أول أمير لقطر من آل ثاني وهو (محمد بن ثاني) عام 1848م حاكمًا لقطر باسم آل خليفة وتحت إمرتهم وباعتباره من إتباعهم –وهذا قد يفُسر عقدة النقص التي لا زالت تلازمهم حتى الآن– إلا أن أبنائه من بعده تمردوا على آل خليفة وأصبحوا حكاماً مستقلين لقطر، دون أن يغفلوا عن أطماع آل سعود في قطر حيث أنهم اعتبروا قطر جزءًا من إقليم الإحساء في الجزيرة العربية، وهذا ما يفُسر سعى آل ثاني

الدائم للحصول على حماية دولة كبرى طوال الوقت كالدولة العثمانية والإمبراطورية البريطانية وحتى إيران وأخيرًا الولايات المتحدة الأمريكية.

* ولقد خضعت قطر –كغيرها من البلاد العربية– إلى الحكم العثماني منذ القرن السادس عشر حتى هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية البريطانية عليها عام 1916م حتى منها عام 1971م ومنح قطر الاستقلال بالرغم من مطالبة السعودية بها باعتبارها جزءًا من الإحساء، فأصبحت قطر دولة مستقلة وعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وذلك في عهد أميرها (أحمد بن على) الذي انقلب عليه ابن عمه (خليفة بن حمد) عام 1972م وتولى إمارة قطر، الذي شرب من نفس الكأس حين أطاح به ابنه (حمد بن خليفة) عام 1995م الذي استخدم الثروة النفطية لقطر والقوة الإعلامية لقناتها (الجزيرة) ليجعل لها مكانة إقليمية ودورًا سياسيا أكبر من حجمها الحقيقي وذلك على حساب الدولة الإقليمية الأهم في الخليج العربي وهي السعودية، بل ومعاكسًا في الاتجاه للسياسة السعودية التي تهيمن على السياسة الخليجية، مما أوقعها في صدام حتمي مع الدول الخليجية خاصة السعودية، ولم تتغير سياسة قطر في عهد ابنه (تميم بن حمد) الذي تولّى الحكم في 25 يونيو 2013م بعد تنازل والده عن الحكم لصالحه بالرغم من وجود ثلاثة أشقاء له أكبر منه في خطوة غير مسبوقة لحكام الخليج، ويبدو أن (حمد بن خليفة) لا زال هو المُوّجه الأعلى للسياسة القطرية رغم تنحيه عن الحكم وبُعده عن الأضواء.

ولسباحة قطر ضد التيار الخليجي تاريخ طويل خاصة في عهد (حمد بن خليفة) ثم ابنه (تميم بن حمد) الذي يُعتبر استمرارًا لسياسة أبيه إلى حدٍ كبير، فقبل ثورات (الربيع العربي) تقرّبت قطر من محور المقاومة والممانعة خاصة بعد حرب 2006 في لبنان و2008 في فلسطين (حرب غزة الأولى) وكان مؤتمر دعم غزة في الدوحة عقب حرب غزة الأولى تجسيدًا لهذا التقارب حيث حضر المؤتمرَ الرئيسان الإيراني أحمدي نجاد والسوري بشار الأسد إضافة لقادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي وهذا التقارب يعاكس السياسة الخليجية العامة التي تقودها السعودية أحد ركائز ما يُسمى

بمحور الاعتدال في المنطقة. وهذا التقارب القطري مع محور المقاومة لم يكن مفهومًا كون قطر الدولة الخليجية الوحيدة التي تقيم علاقات علنية مع الكيان الصهيوني والتي تقيم على أراضيها أكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، وهذا أيضاً مخالف للتوجه الخليجي العام الرافض لإقامة علاقات علنية مع الكيان الصهيوني قبل حل القضية الفلسطينية.

ولقد تبلورّت سباحة قطر ضد التيار السعودي – الخليجي في الموقف من الثورات العربية المعاصرة المعروفة بثورات الربيع العربي. ففي مصر دعمت قطر الثورة ضد نظام مبارك بينما دعمت السعودية نظام مبارك لموقفها التقليدي المعادي للثورات خوفًا من أن تمتد عدوى الثورات إلى ديارها، ودعمت قطر حكم الإخوان المسلمين في عهد محمد مرسي بينما دعمت السعودية قوى الثورة المضادة التي أطاحت بحكمهم بعد تحالف الجيش وفلول النظام السابق وخصوم الإخوان السياسيين شركائهم في ثورة 25 يناير. وفي تونس دعمت قطر حكام تونس الجدد خاصة حركة النهضة وهي فرع الإخوان المسلمين في تونس بخلاف السعودية التي تُفضّل نظام بن على السابق. وفي اليمن دعمت قطر الثوار خاصة الإخوان المسلمين مقابل دعم السعودية لنظام على صالح، وحتى أنها اُتهمت بدعم الحوثيين أعداء السعوديين في اليمن.

وفي سوريا اتفق الطرفان على العمل للإطاحة بنظام بشار الأسد لكنهما تنافستا على دعم أطراف مختلفة من المعارضة حيث دعمت قطر الإخوان المسلمين وبعض الفصائل السلفية المختلفة مع السعودية كجبهة النصرة، بينما دعمت السعودية الجبهة الإسلامية التي كانت وراء تشكيلها والجهات المعادية للإخوان المسلمين في الائتلاف السوري المعارض. أما في ليبيا فقط اتفق الطرفان على الإطاحة بالقذافي عدو السعودية اللدود.

إضافة إلى هذه السلسلة من المشاغبة القطرية للسياسة السعودية الخليجية، فإن دعم قطر للإخوان المسلمين، وتوفير ملاذٍ آمن لهم، خاصة وجود الشيخ يوسف

القرضاوي على أرضها وتوجيهه انتقادات لبعض الدول الخليجية كالإمارات، ولأنظمة حكم حليفة للسعودية كالنظام المصري الحالي فهو عنصر توتر دائم بين قطر وجيرانها في الخليج العربي. وكذلك سعي قطر الدائم لإقامة علاقات حسنة مع جارتها الكبيرة إيران خارج المنظومة الخليجية وبخلاف الرغبة السعودية الذي ظهر واضحًا في زيارة وزير خارجية قطر الأخيرة لطهران فهو عامل توتر إضافي في علاقات قطر مع السعودية.

وفي إطار تفسير السياسة القطرية المعاكسة للسياسة السعودية المهيمنة على دول مجلس التعاون الخليجي يُمكن القول بأن حكام قطر الباحثين لهم عن مكان تحت الشمس وعلى الخريطة السياسية. مستخدمين ثروتهم النفطية وقناتهم الفضائية أرادوا منافسة آل سعود في امتلاك مشروعهم الخاص فلم يجدوا غير الإخوان المسلمين لإعطائهم الشرعية الدينية والسياسية وذلك مقابل شرعية آل السعود المستمدة من السلفية الوهابية، فوجدوا ضالتهم في الإخوان المسلمين لتوظيفهم في مشروعهم السياسي، فعوّلت عليهم ودعمتهم في كافة أماكن تواجدهم، وهذا الصراع والسباحة ضد التيار لا يتعدى كونه من باب المنافسة بين الطرفين على لعب دور الوكيل الأول للسياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أنهما يدوران في فلك السياسة الأمريكية بالرغم من الهامش المسموح لهما باللعب في إطاره، وهذا ما يُفسر سعي قطر المستمر لإدخال الإخوان المسلمين إلى الحظيرة الأمريكية، بل والعمل على توظيفهم لخدمة السياسة الأمريكية، من خلال تأهيلهم للعب دور البديل المحتمل للأنظمة المستبدة الفاسدة المنتهية الصلاحية، بينما ترى السعودية فيهم خطرًا على نظامها وتهديدًا لشرعيتها الدينية التي لا تحتمل وجودَ نموذجٍ إسلامي آخر مختلف عن نموذجها السلفي الوهابي.

الخط الفاصل بين الثورة والحرب الأهلية في سوريا..

• كُتب بتاريخ:
03 إبريل 2014م

لم يكن يخطر بخيال الرئيس السوري بشار الأسد أن حادثة اعتقال خمسة عشر طالبًا في مدينة درعا على أثر كتابتهم لشعارات تنادي بالحرية على جدران مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011م، وما تبعها من إهانة الأمن السوري لأهاليهم ووجهاء مدينتهم، أنها ستفجر ثورة عارمة تزلزل أركان حكمه، وتستمر أكثر من ثلاث سنوات -حتى الآن- وقد تستمر لسنوات أخرى لا يعلمها إلاّ الله تعالى. وكيف يخطر على خياله ذلك وهو القائل قبل أسابيع من حادثة درعا (إن سوريا تحميها المقاومة) ردًا على سؤال من أحد الصحفيين عن إمكانية امتداد ثورات (الربيع العربي) إلى سوريا، مستبعدًا امتدادها إلى سوريا، وكأن المقاومة أو دعمها والانتماء إلى محورها صك غفران يُعفيه من استحقاقات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، أو كأنما قيل له أفعل ما شئت فقد غفر الله لك بعد أن ورثت الرئاسة كابرًا عن كابر وعشت صغيرًا في بيت الرئاسة حتى وجدت نفسك رئيسا من دون الناس.

وهذه الإجابة تدل بشكل واضح على أن الرئيس السوري لم يستخلص العبر من أحداث الثورات التي اندلعت في البلدان العربية التي سبقت سوريا في الثورة، ولم يستنبط الدروس من تجارب الماضي القريب والبعيد، وانتظر حتى تصل النار إلى بيته، ولم يجتهد لمنع وصولها إليه، لأنه لم يدرك أن نظام حكمه لا يختلف جوهرياً عن الأنظمة العربية الأخرى إلاّ في موضوع المقاومة والممانعة والتمرد على بيت الطاعة الأمريكي، لأن ما يجمعها من عناصر مشتركة كالاستبداد والفساد واحتكار السلطة وتراكم الظلم

الاجتماعي كفيل بأن يفجّر الثورات التي تقوم بها الغالبية المسحوقة والمستضعفة والمظلومة مهما بلغت سطوة النظام وجبروته. وحتى عندما أعلن الرئيس السوري عن إصلاحات في بداية الثورة بتاريخ 7 إبريل 2011 م كان الوقت متأخراً، وكان سقف الشعب السوري قد ارتفع إلى أكثر من إصلاحات جزئية إلى المطالبة بتغيير جذري في بنية النظام، ولا تسمح ببقاء المنظومة المستبدة والفاسدة في بنيته، وتسمح من ناحية أخرى بالمشاركة الفعلية للفئات المهمشة -هي الغالبية- في مختلف مستويات القرار السلطوي للنظام، وتنهي احتكار حزب الشعب والقوى المتحالفة معه من السياسيين ورجال الأعمال والمثقفين للسلطة وامتيازاتها لصالح الغالبية المهمشة.

وبعد أن وقعت الفأس في الرأس، وانتشرت الثورة في سوريا انتشار النار في الهشيم، وفشل النظام في تفاديها أو استيعابها أو القضاء عليها، اتخذت الثورة مناحي أخرى مع مرور الوقت، وابتعدت تدريجياً عن طبيعة الثورات، وانزاحت تدريجياً إلى طبيعة الحروب الأهلية، حتى ابتلعت الحرب الأهلية في سوريا الثورة في جوفها، ولم يعد أحدٌ يقول أن ما يحدث في سوريا ثورة أو شبه ثورة -باستثناء أصحاب نظرية عنزة ولو طارت-، وبات واضحًا أن ما يجري في سوريا هو حرب أهلية بامتياز، لا تختلف عن حروب أهلية عديدة سبقتها في التاريخ كالحروب الأهلية في لبنان والجزائر وأسبانيا وفيتنام وأمريكا وغيرها. وهذه الرؤية تدعمها طبيعة الأحداث في سوريا من أوجه عديدة.

فالصراع في سوريا لم يعد بين نظام مستبد له أدوات قمع مختلفة كالجيش وقوى الأمن، وبين الشعب السوري أو غالبيته. بل بين طرفين مسلحين لكل منهم قسم لا بأس به من الشعب السوري يدعمه، وبينهما قسم ثالث على الحياد ولا يدعم النظام أو معارضيه وينتظر انتهاء الصراع ليعود إلى حياته الطبيعية. وكل طرف في الصراع له قوى إقليمية تدعمه بل وتشاركه بشكل أو بآخر في المعركة، فالنظام مدعومٌ إقليميًا من محور المقاومة التي لها مصلحة في وجود النظام واستمراره، كما أن الطرف الآخر المعارض للنظام له داعميه الإقليميين الذين لهم أهداف مختلفة ولكنهم متفقون على

إسقاط النظام. وكل طرف أيضاً مدعوم دولياً في إطار الصراع على النفوذ في المنطقة بين داعمي النظام والمعارضة -روسيا وأمريكا- إضافة إلى علاقة الصراع بالكيان الصهيوني الذي من مصلحته تدمير الجيش السوري أو استنزافه وإنهاكه على الأقل، وإخراج سوريا من محور المقاومة والممانعة لقطع الاتصال بين إيران وحزب الله والتأثير سلبياً على المقاومة الفلسطينية. فلم يعد الصراع في سوريا محليًا، بل له أبعاد إقليمية ودولية لا علاقة لها بأهداف الثورة التي نادت بالحرية وحقوق الإنسان، فما علاقة النظام السعودي والنظام القطري - أكبر داعمي المعارضة - بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وما علاقة عشرات آلاف المتوّحشين القادمين من شتى أقطار الأرض بإقامة نظام ديمقراطي تعددي في سوريا؟.

ومن المفترض أن ثورة تنادي بالديمقراطية والحرية والكرامة والنزاهة وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان أن تقدم نموذجاً بديلاً أفضل من النموذج الذي يقدّمه النظام الذي ثارت عليه، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالنموذج الذي قدمته المعارضة سواء المحلية أو المستوردة هو نموذج أسوأ ليس فقط في عدم احترام قيم الديمقراطية والحرية والكرامة والنزاهة وقبول الآخر وحقوق الإنسان، بل في عدم احترام حياة الإنسان نفسها فكيف بحقوقه؟، إضافة لانتهاك أعراض الناس، وتدمير دور العبادة تحت مبررات دينية ومذهبية، وتخريب الآثار وقبور الصحابة والصالحين التي حافظ عليها المسلمون في مختلف مراحل عصورهم تحت مبررات دينية واهية مستمدة من فقه التخلف وفكر التردي وثقافة الصحراء القاحلة. أما عدم إيمانهم بالتعددية السياسية والدينية والمذهبية فحدّث ولا حرج، فهم لا يتقبلون بعضهم البعض، فكيف سيتقبلون الآخر المختلف معهم، وحروب داعش والخبراء خير دليل على ذلك، أما عن فساد الطبقة السياسية للمعارضة خاصة الخارجية منها فقد ذاع صيتها وأصبحت هي ورموز النظام كفرسي رهان يسبقونه مرة ويسبقهم مرة، فهذا النموذج السيء لا يشكل بديلاً للنظام السوري وبالتالي لا يمكن اعتباره مشروع ثوري حضاري، بل هم طرف في حرب أهلية شرسة يهدف كل طرف فيها إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بالحفاظ على السلطة أو امتلاكها.

والخلاصة التي نصل إليها أن الخط الفاصل بين الثورة والحرب الأهلية في سوريا قد ذاب لصالح الحرب الأهلية التي ابتلعت الثورة وهضمتها، وفي الحروب الأهلية أما أن ينتصر الطرف الأقوى أخلاقياً أو الأقوى على الأرض أو تنتهي بالمصالحة الوطنية بعد أن يتعب المحاربون، ويمّل الداعمون، وينفّض من حولها اللاعبون الإقليميون والدوليون، ولكن متى سيتحقق ذلك؟ نأمل أن لا يأتي هذا اليوم وقد أُستكمل مشروع تدمير سوريا الدولة والجيش والمجتمع لصالح مشروعين يلتقيان على هدف واحد هو تدمير المقاومة ومحورها وداعميها هما المشروع الصهيوني والأعراب أصحاب مشروع الفتنة المذهبية بين جناحي الأمة.

الانتخابات الجزائرية...
تعدد الرؤساء والنظام واحد..

• كُتب بتاريخ:
10 ابريل 2014م

منذ اندلاع الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي عام 1954 برزت جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش جبهة التحرير الوطني، كقائدة للنضال الوطني ضد الاحتلال الفرنسي، الذي يجثم على صدر الجزائر منذ عام 1830، وعندما نالت الجزائر استقلالها عام 1962 كان من الطبيعي أن تمسك الجبهة بمقاليد الأمور في الجزائر، نظرًا لامتلاكها الشرعية الثورية التي أهلتها لحكم الجزائر وقيادتها في مرحلة الاستقلال، ورغم الروح الثورية الحماسية التي سادت مرحلة التحرر الوطني، إلا أنها لم تستطع أن تقضي على أمراض السلطة في مرحلة بناء الدولة الوطنية خاصة الصراعات الداخلية داخل جبهة التحرر الوطني، التي أصبحت الحزب الحاكم في الجزائر، فبدأت هذه الصراعات مبكرًا حيث لم تمهل فرحات عباس -أول رئيس للجزائر في عهد الاستقلال- إلاّ عامًا واحدا، فخلفه أحمد بن بيللا عام 1963، الذي انقلب عليه رفيقه في الجبهة هواري بومدين عام 1965، الذي استمر في الحكم حتى وفاته عام 1978، فخلفه الشاذلي بن جديد الذي أجبر على الاستقالة عام 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية على أثر صعود التيار الإسلامي في الجزائر بعدما اكتشف الشعب الجزائري حجم الفساد والاستبداد في بنُية النظام الحاكم الذي تقوده جبهة التحرير الوطني. ولقد عيّن الجيش الجزائري -صاحب الكلمة العليا في الطبقة الحاكمة- محمد بوضياف رئيسًا للجزائر عام 1992، وهو العام الذي بدأت فيه الحرب الأهلية الجزائرية، ولكنه اغتيل في نفس السنة، ليحكم

الجيش الجزائر مباشرة حتى تعيين اليمين زروال رئيساً مؤقتاً عام 1994 ثم منتخباً عام 1995، ولكنه استقال قبل استكمال ولايته الرئاسية لإجراء انتخابات مبكرة فاز فيها عبدالعزيز بوتفليقة عام 1999، حيث تمكن من التوصل مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي أنهت الحرب الأهلية عام 2002، فكان هذا الإنجاز هو الذي أهّله للفوز بولاية رئاسية ثانية في انتخابات 2004، وعند اقتراب نهاية ولايته الثانية عَمَدَ مع أصحاب القرار في الطبقة الحاكمة إلى تغيير المادة 74 من الدستور الجزائري التي تقيّد مدة الرئاسة بولايتين كحد أقصى، مما سمح له بالترشح لولاية ثالثة والفوز فيها عام 2009، التي تنتهي هذا العام ليجد نفسه أمام ولاية رئاسية رابعة رغم فقدانه الأهلية الصحية لممارسة مهام الرئاسة.

إن ترشح عبدالعزيز بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة، رغم وضعه الصحي السيء الذي يجعله شبه مقعد جسديا وعقليا، يدل على أنه خيار الطبقة الحاكمة في الجزائر، التي وجدت فيه مخرجاً لها لتلافي صراعاتها من أن تنفجر، رغم عدم أهليته الصحية لممارسة مهامه الرئاسية. أو أنه خيار أصحاب القرار في هذه الطبقة الذي غلبوا على أمرهم منهم، وهم على ما يبدو جنرالات الجيش الأقوياء، الذي يمسكون مقاليد الأمور في الجزائر، ويستخدمون الرؤساء السياسيين مجرد واجهة لهم، أو على الأقل يتبادلون معهم الأدوار والوظائف والمنافع، وذلك للمحافظة على استمرارية النظام الحاكم الذي يحكم الجزائر منذ الاستقلال وحتى الآن لأكثر من خمسين عاماً، وكذلك للمحافظة على امتيازات السلطة ومكاسبها المادية والمعنوية التي يحصلون عليها من خلال الاستبداد والفساد دون رقيب أو حسيب، وترشيح بوتفليقة لولاية رابعة يمنع أي تداول حقيقي للسلطة يصعد من خلاله الأفضل من بين الشعب وقواه الفاعلة، فلم يحدث في الدول العربية -كنموذج للاستبداد والفساد- أي أن يرّشح الرئيس نفسه ثم يسقط في الانتخابات ليفوز شخص آخر، فالرؤساء العرب لا يتركون الحكم إلا بالانقلابات العسكرية والاغتيالات والموت الطبيعي، وأخيراً الثورات الشعبية. وحتى عندما يموت الحاكم تقوم النخبة الحاكمة من حوله المستفيدة من استمرار بقاء نظام

الحكم بتصعيد شخص آخر من بينها، وقد يكون ابن الرئيس أو نائبه في الأنظمة الجمهورية، ومن الطبيعي أن يكون ابنه أو أخيه في الأنظمة الملكية، وذلك للمحافظة على استمرارية نظام الحكم الذي يحقق لهم مواصلة التحكم في رقاب العباد، والسيطرة على مقدرات البلاد، فيقوموا هم والحاكم بتبادل الأدوار والمنافع وأهمها ضمان وجودهما في سدة الحكم، إلا إذا قام أحدهما بالتخلص من الآخر عندما تتناقض المصالح، فيصبح الأذكى منهما من يتغذي بالآخر قبل أن يتعشى به.

وترشح عبدالعزيز بوتفليقة ليس فقط رغبة من أصحاب القرار في الطبقة العسكرية الحاكمة الذين يقررون من يكون الرئيس ثم تجرى الانتخابات لاستكمال الديكور الديمقراطي، بل هو أيضاً رغبة موجودة عند بوتفليقة أسوة بإخوانه الحكام العرب الذين لا يغيبّهم عن الحكم إلا الموت أو الخلع -إلاّ من رحم ربي- ويتظاهرون بالزهد في الحكم وأنهم لم يترشحوا إلا استجابةً لنداء الشعب ونزولاً عند رغبة الجماهير -كما ظهر في خطاب الترشح لبوتفليقة- مصورًا نفسه أنه الضمانة الوحيدة لاستقرار الجزائر، وغيابه يعني الفوضى والعنف واستدعاء الأطماع الخارجية، كما خوّفهم من المستقبل والمخاطر المحدقة بالجزائر لو لم يستمر في الحكم، وهو يريد الاستمرار في الحكم شفقة منه عليهم أسوة بالأب المشفق على أبنائه، ووعدهم بمستقبل زاهر من الحرية والديمقراطية والنهضة، وكأن الخمسة عشر عاما التي قضاها في الحكم غير كافية.

فعبد العزيز بوتفليقة تكريس واضح لهذا النمط من الحكام الذي يغطون استبدادهم بغطاء رقيق من مفهوم الأبوة تمكنهم من الاستمرار في الحكم حتى الممات، وإخماد صوت المعارضة بالإرهاب النفسي المستمد من الخلط المتعمد بين مفهوم الأبوة في الأسرة من الناحية الأخلاقية الذي يمنع الأبناء من رفع أصواتهم فوق صوت أبيهم فلا ينتقدوه إلا من باب العتب، ولا يعارضوه إلا على خجل، وبين مفهوم الرئاسة من الناحية السياسية التي تتيح للشعب انتقاد الرئيس ومعارضته بل وعزله ومحاكمته إذا اقتضى الأمر ذلك.

وننتهي مما سبق إلى أن نظام الحكم في الجزائر لم يتغير منذ الاستقلال وحتى الآن، رغم تغير أسماء الرؤساء لأنهم بغض النظر عن قوتهم أو ضعفهم ورغم قصر أو طول مدة ولايتهم، فهم واجهة لنخبة حاكمة ترفض أن يشاركها غيرها في السلطة، فضلاً عن أن تتخلى عنها، وهي في سبيل ذلك مستعدة للذهاب إلى الحرب الأهلية، كما حدث في حرب العشر سنوات في الجزائر، ومستعدة للذهاب إلى أبعد من الحرب الأهلية لو اقتضى الأمر ذلك.

حماس و أردوغان
الاتكاء على جدار مائل

• كُتب بتاريخ:
18 إبريل 2014م

بعد فوز حزب العدالة والتنمية التركي الإسلامي التوّجه بمعظم المجالس البلدية التركية في الانتخابات البلدية الأخيرة، انطلقت حملة من التهليل والتطبيل والتزمير في غزة قامت بها حركة حماس، تضمنت إقامة المهرجانات الخطابية والمسيرات الجماهيرية المبتهجة بنصر أردوغان وحزبه على خصومه (الأشرار)، وتبعها إطلاق التصريحات الصحفية والمقالات والتحليلات السياسية لرموز حماس وكتّابها، التي صوّرت ما حدث بأنه انتصار كبير للمشروع الإسلامي وللقضية الفلسطينية يبشر بانتصارات أُخرى قادمة.

وهذا يذكّرنا بـ (الزيطة والزمبليطة) التي أعقبت الإعلان عن فوز محمد مرسي في انتخابات الرئاسة المصرية السابقة، والتي قامت بها حركة حماس ثم اتضح لها أنها اتكأت على جدارٍ مائل ما لبث أن أنهار، وما لبثنا أن اكتشفنا أن انهيار هذا الجدار المائل ناتج عن خلل في قاعدته التي أُقيمت على شفا جرف هار، لا يعنيها مشروع تحرير فلسطين، أو خط المقاومة فيها، وبعيدة عن أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية بشقيها الإسلامي والوطني، ويبدو أن حركة حماس تحن إلى إحياء هذا الحلف المنهار، ولا زالت تتكئ على جدارٍ مائل، ولم تتعلم من الدرس السابق الذي أصبحت فيه مرتبكة في تحالفاتها الإقليمية، ولا زالت تبني تحالفاتها بناءً على هويتها الإخوانية الضيقة، دون أن توّسع رؤيتها لتشمل الدوائر الإسلامية والعربية والوطنية لا سيما الداعمة منها لمشروع تحرير فلسطين وخط المقاومة بصدق وإخلاص. ويبدو أن مواقفها الأخيرة

من فوز أردوغان وحزبه في الانتخابات البلدية نابع من هذه الرؤية الضيقة لمنهجية التحالف.

فمظاهر الفرح التي أبدتها الحركة في غزة ابتهاجاً بما حدث في تركيا، كان لها كمن تنفّس الصُعداء، خاصة بعد الضربة الموجعة للإخوان المسلمين في مصر، وكجزء من التعويض عن فقدان ظهرها في مصر بعد سقوط حكم الاخوان فيها. فحزب العدالة والتنمية برئاسة كل من رجب طيب أردوغان وعبد الله غول يُصّنف كحزب يقع في الدائرة الإخوانية –رغم تميزه الكبير عنهم– فقد أُنشئ هذا الحزب عام 2001 كامتداد طبيعي لسلسلة الأحزاب التي أنشأها نجم الدين أربكان الأب المؤسس للحركة الإسلامية التركية، والتي كانت كتب سيد قطب ورسائل حسن البنا الترجمة تتداول داخلها، وكانت جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا عام 1928 تقع في إطار حركات الإحياء الديني عقب سقوط الخلافة العثمانية رسمياً عام 1924 على يد مصطفى كمال أتاتورك وحزبه، اللذين حولا تركيا إلى دولة علمانية مرتبطة بالغرب وحاولا تدمير هويتها الإسلامية بالكامل. فلعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً رئيسياً في التأثير على مختلف حركات الإحياء الديني التي أعقبت سقوط الخلافة العثمانية، بما فيها الحركة الإسلامية التركية التي يعتبر حزب العدالة والتنمية امتداداً لها ووارث تراثها، وبالتالي فإن صبغته الإخوانية على النمط التركي المتميز والمختلف عن الحركة الأم واضحة. وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام 2002 بالأغلبية الساحقة، وتوّلي أردوغان رئاسة الوزراء عام 2003، حاول تدريجياً الحد من العلمانية المتطرفة المحمية بالدستور التركي العلماني، واتبع سياسة اقتصادية داخلية ناجحة، ونهجًا سياسيا منفتحًا على العرب والمسلمين، وداعما للقضية الفلسطينية.

إضافة لاعتبار حركة حماس حزب العدالة والتنمية ينتمي لنفس المدرسة الإخوانية، ولمحاولتها البحث عن تعويض لفقدان ظهرها في مصر، فإن أسباب هذا الفرح له علاقة أيضاً بمواقف أردوغان الداعمة لغزة الحمساوية في ظل الانقسام لاسيما في حرب غزة الأولى 2009، وبعدها خاصة في حادثة سفينة مرمرة وتبعاتها،

والجهد التركي المبذول في اتجاه كسر الحصار عن غزة، وتقديم الدعم الإنساني والمادي لسكانها، والدعم السياسي للقضية الفلسطينية بشكل عام، وهذا الجهد المبذول حظي بالشكر الكثير والمتكرر من قبل حركة حماس وقادتها، وهو أمر جيد فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، رغم أنهم ترددوا كثيراً في شكر دول أخرى لعبت دوراً مركزياً في تمويل وتسليح المقاومة مما ساهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتم استخراج الشكر من أفواههم كما يتم استخراج الروح من الجسد.

ومن باب عدم بخس الناس أشياءهم فلا يجب أن ننسى أن حزب العدالة والتنمية قد ورث ميراثاً ثقيلاً من الذين سبقوهم في حكم تركيا العلمانية بعد سقوط الخلافة العثمانية، فقد كانت تركيا ثاني دولة إسلامية -بعد إيران الملكية- تعترف بالكيان الصهيوني عام 1949، وأنها وقعت اتفاقية تعاون استراتيجي مع الكيان الصهيوني عام 1958 في إطار مقاومة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط باعتبارهما يقومان بدور وظيفي تكاملي في الإستراتيجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط كأهم دولتين حليفتين لأمريكا في المنطقة خاصة بعد سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران عام 1979. وقد تبع هذه الاتفاقية سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بين الطرفين أصبحت من خلالها تركيا أكبر مستورد للمنتجات العسكرية (الإسرائيلية)، وأكبر دولة جاذبة للسياح (الإسرائيليين). وأصبحت أجواؤها ومياهها ساحة تدريب ومناورات لسلاحي الطيران والبحرية (الإسرائيليين). وهذا الوضع لم يتغير من الناحية الإستراتيجية في ظل حكم أردوغان وحزبه، ورغم حادثة مرمرة التي أثرت على العلاقات بين الطرفين إعلامياً ودبلوماسياً فقط، وبعد صفقة الاعتذار والتعويض بينهما تم تجاوز هذه الأزمة وصّور ذلك على أنه إنجاز كبير وانتصار كبير كتغطية على استمرار علاقات التحالف الاستراتيجي بين البلدين. فخيارات حزب العدالة والتنمية الإستراتيجية – رغم توجهه الإسلامي – لا زالت باتجاه الغرب، وتحالفه الاستراتيجي لا زال مع الكيان الصهيوني، وربما هذا الذي يُفّسر سياسته تجاه سوريا ودعمه للمعارضة المسلحة فيها من باب الدور الوظيفي الذي يقوم به لاستنزاف وإضعاف

الدولة السورية وجيشها وذلك لإضعاف محور المقاومة برمته خدمة لتوجهه الغربي وتحالفه الاستراتيجي مع (إسرائيل).

وفصل المقال أن الاتكاء على أردوغان كمن يتكئ على جدارٍ مائل، لأن بنُية النظام التركي -حتى الآن- قائمة على الدور الوظيفي الذي تقوم به تركيا في إطار التكامل مع الدور الوظيفي للكيان الصهيوني في خدمة المشروع الغربي المعادي للأمة، والذي تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. وأردوغان لم يغير في هذا النظام وذلك الدور إلاّ في القشور التي تخدم سياسته الخارجية لاسيما إزاء المنطقة العربية والمرتبطة بإيجاد دور تركي في إطار الهامش المسموح له من الإدارة الأمريكية بحيث لا يمس التحالف الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني ولا يهدد مصالحه الإستراتيجية. ومن الأفضل لجميع القوى الفلسطينية -الإسلامية والوطنية- أن تبني تحالفاتها وتتخذ مواقفها بطريقة منسجمة مع الانتماءات الأوسع من الهويات الحزبية، والتي تنسجم مع المصلحة العليا لمشروع تحرير فلسطين والمحافظة على هويتها الإسلامية والعربية والوطنية.

لماذا تمّ مذهبة الثورة في البحرين؟...

• كُتب بتاريخ:
24 أبريل 2014م

كانت البحرين هي الدولة العربية الثالثة بعد تونس و مصر التي تندلع فيها ثورات (الربيع العربي)، حيث انطلقت فيها الثورة يوم الاثنين الموافق 14-2-2014 المعروف بيوم الغضب كما أطلق عليه من دعا للمظاهرات من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالرغم من أن مطالب الثوار في مجملها عامة تدعو إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي في إطار الملكية الدستورية، إلا أنها قد أُلبست ثوب المذهبية، وكأنها ثورة الشيعة المحكومين ضد السنة الحاكمين في البحرين، واتهمت بالعمالة لإيران وحزب الله لتثبيت هويتها المذهبية الشيعية، وشارك في هذه الحملة المُمنهجة المقصودة، أجهزة إعلام تخدم بعض الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي، والتيار السلفي الوهابي في الخليج، وبعض رموز التيار الإخواني. والسؤال الذي يطرح نفسه هو عن السبب وراء مذهبة الثورة في البحرين من قبل أنظمة الحكم الخليجية وبعض تيارات الإسلام السياسي.

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من العودة إلى طبيعة نظام الحكم في البحرين. فلقد حكمت أسرة آل خليفة المهاجرة من نجد إلى البحرين منذ ما يزيد على قرنين من الزمان، وأول من حكم البحرين من آل خليفة هو أحمد بن محمد بن خليفة المُسمى (أحمد الفاتح) عام 1782م لأنه أول من استقل بحكم البحرين بعد طرد الإيرانيين منها و قضى على أطماع الأسر الخليجية الأخرى، و عندما توفي في عام 1794 خلفه ابنه (سلمان بن حمد)، وبعد وفاته عام 1821م خلفه أخوه (عبد الله بن أحمد)، وفي

عهده دبّ النزاع بين آل خليفة على الإمارة، وحدث صراع دموي تخلله استعانة بالأسر الخليجية الحاكمة الأخرى استمر عشرات السنين، و تخلله أيضاً صراع على النفوذ في الخليج العربي بين الدولة العثمانية الآخذة بالأفول وبين الإمبراطورية البريطانية الصاعدة، حتى حُسم الأمر في البحرين لصالح بريطانيا بتوقيع معاهدة الحماية عام 1880... ولقد استقلت البحرين عن بريطانيا عام 1971 في عهد الشيخ (عيسى بن سلمان بن حمد) وأصبح اسمه أمير دولة البحرين حتى وفاته عام 1999م وتوّلى ابنه الشيخ (حمد بن عيسى) الإمارة الذي غيّر اسم البحرين إلى (مملكة البحرين) وأصبح ملك البحرين عام 2002م، وفي عهده صدر أول دستور مكتوب للبحرين، وأُجريت بعض الإصلاحات السياسية بعد موجة من الاحتجاجات الشعبية في أواخر التسعينات.

فطبيعة نظام الحكم في البحرين من خلال العرض السابق هو حكم عائلي فردي كبقية الأسر الحاكمة في الخليج العربي التي تستند في حكمها على شرعية الأسرة الحاكمة المستمدة من وجودها التاريخي الطويل في الحكم المدعوم بقوة السلاح بيد العصبة أو القبيلة الملتفة حول الحاكم وأسرته، والآن من الجيش وقوى الأمن التابعة للدولة نظريا وللأسرة الحاكمة عملياً، وبعد النفط أصبحت هذه الشرعية المكتسبة من قوة المال-بعد السلاح- الذي يُعتبر ملكاً احتكارياً للحاكم الفرد وأسرته وعائلته وقبيلته، ثم يأتي بعد ذلك القوى العسكرية والأمنية التي تحمي نظام الحكم القبلي، وأخيراً يُصرف منه على الشعب من خلال ما تقدمه الدولة من خدمات لهم، وأحياناً يُدفع كرشوة مباشرة للفئات المهمشّة من المواطنين نظير عدم قيامهم بالثورة.

وهناك شرعية أخرى تستند إليها هذه الأسر الحاكمة بما فيها البحرين، وهي الشرعية الدينية من خلال ادّعائها بحماية الإسلام (السني) مقابل خطر الإسلام (الشيعي) القادم من إيران وهي بذلك تستخدم المذهبية بطريقة سياسية انتهازية لتثبيت نظام الحكم الاستبدادي في هذه الدول وبالتالي المحافظة على مكتسبات الأسر الحاكمة والفئات المتحالفة معها كالمؤسسات الدينية والاقتصادية المستفيدة من الوضع

القائم. فالثورة في البحرين تهدد هاتين الشرعيتين: التاريخية والدينية، ولذلك جاءت إستراتيجية مقاومتها تعتمد على ركنين يكملان بعضهما البعض، ومتفق عليهما من دول مجلس التعاون الخليجي، وتم ترجمتها من خلال استخدام قوات ردع الجزيرة في ضرب الثورة منذ بدايتها، رغم أنها حافظت في طابعها العام على سلميتها، و كذلك باستخدام القوة الإعلامية الضخمة لمذهبة الثورة، وتصويرها على أنها ثورة الشيعة ضد السنة في البحرين لمحاصرة الثورة في البحرين ومنع التعاطف معها تمهيدًا لإجهاضها، وذلك خوفاً من امتدادها إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي وتهديد الأسر الحاكمة فيها.

وتعمد مذهبة الثورة في البحرين، وتصويرها بأنها ثورة الشيعة الذين يسعون للإطاحة بنظام حكم آل خليفة السُني، يستمد وقوده من حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن غالبية المشاركين في الثورة هم من مواطني البحرين المنتمين إلى المذهب الشيعي الجعفري وكذلك بعض التصرفات والشعارات ذات الطابع المذهبي الصادرة منهم، وهذه الحقيقة لا تعطي أي مصداقية لهذا الزعم لسببين واضحين وهما: أن غالبية سكان البحرين من المواطنين هم المنتمين للمذهب الشيعي، فعدد سكان البحرين حسب آخر الاحصائيات بلغ حوالي مليون وثلاثمائة ألف، نصفهم من الوافدين الأجانب الذين لا يحملون الجنسية البحرينية، أي نصف السكان، والنصف الباقي –أي المواطنين– يبلغ عدد سكان الشيعة منهم من 50 70– بالمائة حسب تقديرات غير رسمية. والسبب الثاني أن السكان الشيعة في البحرين غير ممثلين في النظام السياسي والإداري بما يناسب عددهم، كما أن وزارتي الدفاع (الجيش) والداخلية (الشرطة) من الدوائر شبه المغلقة عليهم، ومنهم الفئات أكثر فقرًا، ولذلك فمن الطبيعي أن يشاركوا في الثورة من أجل أن يحققوا لهم دورًا في الحياة السياسية في بلدهم، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية أسوة ببقية مواطني الدولة.

ومع ذلك فإن الموقّعين على (وثيقة المنامة) بتاريخ 12 أكتوبر 2011 التي لخصت مطالب الثورة بالإصلاح السياسي والاجتماعي في ظل الملكية الدستورية، وتداول السلطة الحكومية، ووقف التجنيس السياسي، وإطلاق حرية الرأي والتعبير وتشكيل

الأحزاب.... هذه الجهات التي وقعت على وثيقة المنامة تضم إلى جانب جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الشيعية) جمعيات أخرى ليست لها هوية مذهبية محددة، وهي: جمعية العمل الوطني الديمقراطي – وعد (قومية يسارية ليبرالية)، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي(بعثية)، والتجمع الوطني، وجمعية الإخاء الوطني. وقد ظلت جمعيتا المنبر الوطني الإسلامية (إخوانية) والأصالة (سلفية) خارج إطار هذا التجمع الثوري.كونهما متحالفين مع آل خليفة ونظامهما الحاكم.

وكلمة الفصل عن الثورة والمذهبية في البحرين أن سلاح الفتنة المذهبية يُوّظف من قبل الجهات المستفيدة منها حسب الطلب، فهو يُستخدم في البحرين لتثبيت نظام حكم أل خليفة، من ورائه أنظمة حكم الأسر الخليجية الأخرى، بتصوير الثورة بأنها ثورة الشيعة المحكومين ضد السنة الحكام، ويُستخدم في سوريا لتقويض وإسقاط نظام الحكم في دمشق بطريقة عكسية، وذلك بتصوير الثورة بأنها ثورة الغالبية السنية على الأقلية الشيعية الحقيقة إن ما يحدث في البحرين هي ثورة شعبية قام بها السنة والشيعة معاً ضد استبداد نظام الحكم العائلي فيها.

هل تصمد المصالحة أمام الدور الوظيفي للسلطة؟

• كُتب بتاريخ:
06 مايو 2014م

لا شك أن إتمام عملية المصالحة التي أعلن عنها في إعلان الشاطئ أمر إيجابي ينبغي الثناء عليه كونه أنهى رسمياً عهد الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، أو بين سلطتين مختلفتين في الضفة وغزة، أو بين برنامجين مختلفين في كيفية التعامل مع الاحتلال وتحقيق الأهداف الفلسطينية. ورغم أن المراقبين ومعهم الشعب الفلسطيني قابلوا هذا الاتفاق الأخير بأمل مشوب بالحذر ناتج عن مخزون الذاكرة غير المشجع المستمد من تجارب الاتفاقيات السابقة. وكذلك رغم القناعة السائدة بأن اتفاق المصالحة الأخير جاء كمحصلة لمأزق طرفي الانقسام في رام الله وغزة المتعلق بانسداد أفق المفاوضات في رام الله ووصول مشروع أوسلو إلى نهايته المغلقة المحتومة، والأزمة الاقتصادية وعدم وجود غطاء سياسي وحليف استراتيجي لسلطة غزة، ولم يأتِ كنتيجة طبيعية لفكر سياسي وحدوي. أو مسؤولية وطنية تجاه الشعب الفلسطيني الذي دفع فاتورة الانقسام من دمه وقوت يومه. رغم ذلك ينبغي تثمين اتفاق المصالحة الذي ما كان له أن يتم بدون إرادة سياسية من طرفي الانقسام.

كما ينبغي تشجيعه،وإعطائه الفرصة للنجاح من كافة الأطراف ذات العلاقة الأخرى التي لها دور أساسي في إنشاء السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي وعلى رأسها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأنظمة العربية التي تتفق جميعاً على أدوار وظيفية للسلطة ينبغي أن تقوم بها وإلاّ فقدت مبرر وجودها من وجهة نظر هذه الأطراف.

فمن المعروف أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد تأسست على أساس إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة (إسرائيل) حول الحكم الذاتي المرحلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 13 سبتمبر 1993م في واشنطن، وبقرار من المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته المنعقدة في 10 – 12 أكتوبر 1993م في تونس أي أن الرجعية القانونية للسلطة هي اتفاقية أوسلو، والمرجعية السياسية هي منظمة التحرير الفلسطينية. وبناءً على هاتين المرجعيتين تم تحديد وظائفها، ومنذ البداية فقد حُدد للسلطة ثلاث وظائف يجب أن تقوم بها والتي على أساسها يتم دعمها مادياً وسياسياً من الجهات الداعمة، وبدون أداء هذه الوظائف فإن هذا الدعم سيتوقف وبالتالي ستنهار السلطة أو ستضعف إلى درجة عدم تمكنها من القيام بدورها. وهذه الوظائف الثلاث هي وظائف مدنية وأمنية وسياسية، وجميعها تخدم الاحتلال الصهيوني. فالوظيفة المدنية تتمثل في الدور الذي كانت تقوم به الإدارة المدنية للاحتلال الصهيوني، أي إدارة شؤون السكان الفلسطينيين المدنية في الضفة والقطاع..؟ وبمعنى آخر إزاحة أعباء السكان عن الاحتلال مادياً وادارياً وإنسانياً لتتحمله السلطة التي ساعدت الاحتلال على التخلص من السكان بينما يحتفظ بكل الأرض استراتيجياً وما يقرب من نصفها فعلياً. والوظيفة الأمنية تتمثل في جانبين: الأول كشرطي للاحتلال في المناطق الفلسطينية تقوم به قوى الأمن الشرطية، والثاني من خلال قيامها بعملية التنسيق الأمني الهادف إلى إحباط أي عمل للمقاومة قبل أن يخرج للوجود تقوم به قوى الأمن الاستخبارية أو كشفه بعد تنفيذه. والوظيفة السياسية وهي الأخطر في مشروع أوسلو ويتمثل في الوصول إلى معاهدة سياسية دائمة مع العدو الصهيوني تنهي الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني لصالحه ومن ثم إنهاء الصراع مع العرب والمسلمين بعد تصفية القضية الفلسطينية، وهذه الوظيفة لم تستطع السلطة الفلسطينية القيام بها بسبب أن الكيان الصهيوني حوّل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 م – الضفة والقطاع والقدس الشرقية. التي تمثل 22٪ فقط من أراضي فلسطين التاريخية حولها من أراضي محتلة ستقوم عليها الدولة الفلسطينية وفق مشروع الدولتين إلى أراضٍ

متنازع عليها. كما أن الحد الأقصى للتنازل الصهيوني لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي فلسطيني حتى من أصحاب مشروع التسوية.

فهذه الوظائف الثلاث للسلطة -المدنية والأمنية والسياسية- أو على الأقل الوظيفتين المدنية والأمنية هما كلمة السر التي يتم من خلالها إمداد السلطة بشريان الحياة المتمثل بالدعم المادي الخارجي المرتبط بأداء السلطة لهذه الوظائف، إضافة لأموال الضرائب المقاصة التي يحولها الاحتلال للسلطة، وأي أمل ببناء اقتصاد وطني في ظل أوسلو غير ممكن لأن اتفاقية أوسلو ربطت الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال، كما أن أي أمل بشبكة أمان عربية غير ممكنة لأن هذه الدول تأتمر بما تمليه عليها الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وبالتالي فإن دخول حركة حماس لمؤسسات السلطة الفلسطينية سواء بالتوافق أو من خلال الانتخابات ستكون هذه الوظائف من أكبر التحديات التي تقف أمام إتمام عملية المصالحة لأنها تتناقض مع مبادئ حماس وفكرها السياسي، ولكي يتم تجاوز هذه التحديات لا بد أن يحدث تغيير جوهري في أحد الأطراف الثلاثة: حماس أو السلطة أو (إسرائيل) أو يحدث التغيير في جميع هذه الأطراف والخلاصة إن الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية المحدد لها وفق اتفاقية أوسلو سواء المدني أو العسكري أو السياسي يقف عقبة كأداة أمام اندماج أي طرف فلسطيني لا يؤمن بمشروع التسوية في هذه السلطة كحركة المقاومة الإسلامية حماس وبالتالي فهو يهدد مشروع السلطة أو مشروع المصالحة أو كليهما معاً.

نحو تصحيح مسار
الحركة الوطنية في ذكرى النكبة..

• كُتب بتاريخ:
16 مايو 2014م

يحتفل الكيان الصهيوني هذه الأيام بالذكرى السنوية السادسة والستين لتأسيسه بإعلان قيام دولة (إسرائيل) على معظم أراضي فلسطين، التي تعتبر بمثابة تتويج لنجاح الحركة الصهيونية بتجسيد المشروع الصهيوني في إقامة وطن قومي لليهود على (أرض الميعاد) بعد جهود متواصلة استمرت عشرات السنين للحركة الصهيونية في مختلف المجالات والساحات. بينما تعتبر هذه الذكرى بالنسبة لنا - نحن الفلسطينيين تذكيرًا لنا بفشل الحركة الوطنية في تحقيق هدف التحرير لفلسطين من مغتصبيها الصهاينة بعد ما يُقرب من مائة عام من النضال الذي بدأ منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين في نهاية الحرب العالمية الأولى لمنع إقامة الكيان الصهيوني، وبعد النكبة حين أُعلن عن تأسيس دولة «اسرائيل» لتدمير الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين من الصهاينة المحتلين، وبعد النكسة حين ابتلع الكيان الصهيوني ما تبقى من الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع، وصولاً إلى آخر جولة من جولات الصراع مع العدو الصهيوني التي لم تتوقف منذ إقامته، ولن تتوقف حتى إزالته.

ورغم أن الفشل في تحرير فلسطين مرتبط بأسباب موضوعية عديدة -ليست فقط ذاتية- لها علاقة بالوضع الدولي والإقليمي ووضع الأمتين: العربية والإسلامية، إلا أن ما يهمنا وما نستطيع تغييره هو الوضع الفلسطيني وبالتحديد الحركة الوطنية الفلسطينية ونصيبها من الفشل في تحرير فلسطين، أملاً في تصحيح مسارها لتصبح رافعة حقيقية للأمتين العربية والإسلامية نحو هدف تحرير فلسطين والاصطفاف

حول مشروع وطني فلسطيني يقع في المركز من الدائرتين العربية والإسلامية كروافد أساسية لعملية التحرير.

ولتصحيح مسار الحركة الوطنية الفلسطينية في ذكرى النكبة لا بد من تحديد نقاط الخلل والضعف فيها، وقبل ذلك وإنصافاً لها، خاصة بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كإطار سياسي جامع للحركة الوطنية الفلسطينية، لا بد من التذكير بأهم إيجابياتها وإسهاماتها للقضية الفلسطينية وأهمها أنها كرّست الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء لفلسطين، وأبرزت البُعد الوطني للقضية الفلسطينية بعد أن تعامل معها العالم كقضية إنسانية ومشكلة لاجئين، وتمسكها بالحقوق والثوابت الوطنية لفترات زمنية طويلة -قبل التراجع عن بعضها -، كما أن المقاومة الفلسطينية شكلت أهم ملامح النهوض القومي العربي زمن الصعود للقومية العربية.

أما نقاط الخلل في الحركة الوطنية الفلسطينية فأهمها في أيديولوجيتها الثورية وفكرها السياسي الذي يستبعد الإسلام من النظرية الثورية لمعظم فصائل العمل الوطني المكون لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تنتبه إلى دور الإسلام -دين معظم الشعب الفلسطيني- كمحّرك ومستنهض للجماهير، وكموّجه للصراع مع العدو الصهيوني، وامتدت إلى عدم فهم طبيعة الكيان الصهيوني الدينية والحضارية، سواء بعلاقته بالتوراة المزيّفة، أو بالغرب وموقعه من المشروع الغربي كمركز له في قلب الوطن العربي والأمة الإسلامية. فالخطأ في التشخيص أدى إلى الخطأ في الرؤية ومن ثم في فهمه والتعامل معه.

إضافة إلى ذلك فإن الحركة الوطنية الفلسطينية تراجعت عن أهدافها المعُلنة وعلى رأسها تحرير فلسطين من البحر إلى النهر تحت وطأة الواقع الصعب، ومبررات السياسة والتكتيك، لتصل إلى التفاوض على أراضي الضفة والقطاع التي تشكل ما يقرب من خُمس فلسطين التاريخية بعد أن أصبحت أراضي متنازعاً عليها بعد التسليم للعدو بسيطرته على فلسطين المحتلة عام 1948 والأخطر من ذلك أن الحركة الوطنية

الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية قد وضعت كل مشروعها الوطني في سلة اتفاقية أوسلو الذي تجسّد في إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية كمرحلة مؤقتة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، ولكن المرحلة المؤقتة خُطط لها لتكون مرحلة دائمة مع تغيير بعض التفاصيل والأسماء، فكان هذا هو المأزق الأخطر للمشروع الوطني الذي وضع كل بيضه في سلة أوسلو، لتصل المفاوضات إلى طريق مسدود ومعها المشروع الوطني الذي لم يحدد البدائل منذ البداية لفشل مشروع أوسلو فأصبح أسيرًا لاتفاقية لا تلبي الحد الأدنى من أهدافه ولسلطة من صنعه تقدم خدمات وظيفية للاحتلال وتكرسّه واقعاً على الأرض.

ومن مواطن الخلل في الحركة الوطنية الفلسطينية وإطارها السياسي -منظمة التحرير الفلسطينية- عدم توّحدها مع حركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية بشقيها الجهاد الإسلامي وحماس، ولم تستوعب في البداية أن احتكارها للعمل الوطني قد انتهى بدخول هاتين الحركتين إلى قلب العمل الوطني المقاوم، وأنهما قد شكلتا إضافة نوعية للحركة الوطنية الفلسطينية بإضفاء البُعد الإسلامي للعمل الوطني الذي أحيا روح الجهاد والتضحية في الجماهير الفلسطينية في الانتفاضتين الأولى والثانية، وتحت وطأة الخوف من اختراق احتكار التمثيل للشعب الفلسطيني للمنظمة، والرؤية التي تنظر بسلبية للفكرة الوطنية وتعتبرها مناقضة للفكرة الإسلامية لأحد فصائل الحركة الإسلامية الفلسطينية ظل الانفصام قائمًا بين الطرفين الذي تطور ليصل إلى الانقسام النكد منذ عام 2007 الذي نأمل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد إعلان الشاطئ الأخير.

والخلاصة في ذكرى النكبة السادسة والستين، ونحن نعيش أجواء المصالحة، من الضروري أن نصحح مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، لنضع أقدامنا على بداية الطريق الذي يوصلنا إلى تحرير فلسطين، وتحقيق أهدافنا الوطنية الكبرى، وأول هذه الخطوات في مسار التصحيح هي بناء إطار سياسي وطني موّحد لفصائل العمل الوطني الفلسطيني سواء الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية أو الموجودة خارجها خاصة حركة حماس والجهاد الإسلامي على أساس وزن كل منهما الجماهيري والمقاوم. وثاني هذه الخطوات

هو الاتفاق على مشروع وطني موّحد قائم على أساس الثوابت الوطنية والدينية التي يؤمن بها الشعب الفلسطيني يعتمد على هدف تحرير فلسطين التاريخية، وعلى المقاومة كوسيلة رئيسية للتحرير، ويُعيد الاعتبار للبعدين العربي والإسلامي كعمقين داعمين للقضية الفلسطينية، ويُنهي الفصام غير المبرر بين الوطني والقومي والإسلامي في إطار يربط بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية والأمة الإسلامية.

وثالث هذه الخطوات هو وضع خطة وطنية لتحويل السلطة من كيان وظيفي يخدم الاحتلال، إلى كيان وظيفي يخدم الشعب الفلسطيني ودعم صموده في الضفة والقطاع، وعدم السماح للسلطة بأن تتحول إلى قفص يحبس القيادة الفلسطينية ويمنعها من أداء دورها الوطني الأساسي وهو العمل على تحرير فلسطين، وعلى الأقل أن لا تتجاوز حدودها الوظيفية الخدماتية في أماكن تواجدها داخل فلسطين وأن يُترك الدور السياسي والوطني العام للإطار القيادي الجامع للشعب الفلسطيني.

بوكو حرام..
تطرف القاعدة وجهل التكفير والهجرة

• كُتب بتاريخ:
17 مايو 2014م

شكلت حادثة اختطاف جماعة (بوكو حرام) أكثر من مائتي طالبة نيجيرية صدمة للإنسانية جمعاء، وزاد من عمق هذه الصدمة ما تبع عملية الاختطاف من إعلان زعيم الجماعة (أبو بكر محمد شيكاو) عبر تسجيل مرئي مسؤولية الجماعة عن حادثة الاختطاف، وإنه سيتم معاملة الطالبات المخطوفات على أنهن سبايا توّزع على المقاتلين، وإنه سيتم بيع من بلغت منهن التاسعة من العمر، وأن ذلك كله سيتم وفقاً للشريعة الإسلامية. وسواء تم ذلك بالفعل أو لم يتم، فالنتيجة واحدة من تراكم الصورة السلبية للإسلام نتيجة لما تقوم به بعض الجماعات المنتسبة للإسلام ذات التوّجه الفكري المتطرف النابع من مركب الجهل والتطرف في فهم الدين الإسلامي، وفي ظل انخفاض صوت الإسلام الحقيقي الوسطي المعتدل، وتراجع دور العلماء الذين يمثلون التيار المركزي للإسلام أمام الإرهاب الفكري لدعاة التطرف.

وتُعتبر جريمة اختطاف الطالبات إضافة للجرائم الأخرى التي ارتكبتها الجماعة ومنها مذابح نُفذت ضد طلاب أبرياء إفراز طبيعي لأيديولوجية هذه الجماعة التي تستند على منظومة فكرية يسودها التطرف والجهل بعيدة عن الفهم الصحيح للإسلام القائم على الاعتدال والعلم، وهذه المنظومة الفكرية مستقاة بدورها من مدرستين فكريتين هما الأشد تطرفا في حركات ما يُعرف بالإسلام السياسي وهما القاعدة أو ما يُعرف بالسلفية الجهادية، والتكفير والهجرة أو تُعرف بجماعة المسلمين. وبالتالي فجماعة (بوكو حرام) جمعت بين تطرف القاعدة وجهل التكفير والهجرة، وهذا لا

يعني استثناء الأسباب الموضوعية لنشأة الجماعة والنابعة من الاضطهاد الذي يتعّرض له المسلمون في نيجيريا وهم يشكلون نصف السكان أو أكثر من ذلك بقليل بعد أن كانوا يشكلون غالبية السكان قبل حملات التنصير طوال عشرات السنين لا سيما في الولايات الجنوبية لنيجيريا التي يقل فيها عدد المسلمين، وكذلك إذا أضفنا تراكم مظاهر الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي والفقر والبطالة التي طالت المسلمين أكثر من غيرهم.

ولقد نشأت جماعة (بوكو حرام) في شمال نيجيريا –حيث الأكثرية المسلمة– عام 2002 على يد مؤسسها (محمد يوسف) الذي تلقى علوم الدين على يد والده –معلم الكُتّاب– وعلى يد دعاة آخرين بعد أن ترك التعليم الرسمي الحكومي هو ومجموعة من الطلاب ليشكلوا نواة الجماعة التي أطلقوا عليها اسم (جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد)، غير أن اسم (بوكو حرام) هو الذي غلب عليها، وهي كلمة مركبة من لغة قبائل (الهوسا) المسلمة واللغة العربية ليصبح معناها الحرفي (التعليم الغربي حرام) لأنهم اشتهروا برفض التعليم الحكومي القائم على النمط الغربي، وأعلنوا عن هدفهم المركزي في إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية في كل ولايات نيجيريا، مع أنه يُطبق في معظم الولايات الشمالية ذات الغالبية المسلمة بشكل أو بآخر. ولقد بدأ الوجود الفعلي للجماعة عام 2004 بعد انتقال الجماعة إلى ولاية (يوبي) على الحدود مع النيجر حيث أقاموا قاعدة لهم في قرية (كاناما)، واتخذوها منطلقاً لعملياتهم المسلحة ضد الجيش النيجيري والمراكز الحكومية والأهداف المسيحية، مما أدى بالجيش إلى شن حملة شرسة ضد الجماعة عام 2009 قُتل فيها المئات من المقاتلين والأبرياء، وانتهت باعتقال زعيم الجماعة (محمد يوسف) ومن ثم إعدامه ميدانياً، فخلفه في زعامة الجماعة تلميذه (أبو بكر محمد شيكاو)، الذي نجح في استعادة نشاط الجماعة العسكري الذي توّج بعملية الاختطاف الأخيرة.

وعملية الاختطاف لأكثر من مائتي طالبة نيجيرية من المسلمات والمسيحيات، ثم الإعلان عن بيع بعضهن واتخاذ البعض الآخر منهن سبايا توّزع على المقاتلين، ثم زيادة الطين بلة القول بأن ذلك كله سيتم وفقاً للشريعة الإسلامية، يدل بشكل

واضح على جهل بحقائق الدين، وتطرف في فهم النصوص، وجمود عطّل اجتهاد العقل وطمس على بصيرة القلب، وهو يشير إلى التقاء مدرستين متطرفتين استقتا فكرهما من أكثر الاتجاهات الفكرية تطرفا وجمودًا في التراث الإسلامي وتركت الاتجاه الفكري المركزي لعلماء الأمة من الذي يحافظون على قيم الوحدة والتوحيد والتجديد وإحدى هاتين المدرستين هما : القاعدة أو ما يُعرف بالسلفية الجهادية التي تُعتبر شكلاً من أشكال السلفية الوهابية أو أحد فروعها المنتشرة في العالم الإسلامي، وقد دخلت إلى نيجيريا –كغيرها من البلاد الأفريقية– عبر الشمال الأفريقي العربي الذي انتشر فيه الفكر السلفي القادم من الجزيرة العربية بقوة البترودولار وذلك على حساب كل من المذهب المالكي في مجال الفقه، والمذهب الأشعري في مجال العقيدة.

والغريب أن الدين الإسلامي قد انتشر في أفريقيا السمراء جنوب الصحراء بفعل الدور الريادي لمدرستين فكريتين تعتبرهما السلفية نقيضاً لها وهما الطرق الصوفية لا سيما القادرية والتيجانية والسنوسية، عبر الدعاة وإنشاء المساجد والزوايا والمدارس وشراء (العبيد) وتعليمهم الإسلام ثم تحريرهم وإرسالهم لبلادهم للدعوة إلى الله. وكذلك دور الأزهر حديثا عبر الطلاب الأفارقة الوافدين، إضافة لدور التجار الدعوي، والهجرات العربية المتكررة خاصة لشرق أفريقيا. وأما المدرسة الأخرى فهي التكفير والهجرة المعروفة لدى أصحابها باسم جماعة المسلمين، وهي جماعة مصرية في نشأتها، حيث انبثقت من سجون المرحلة الناصرية في موجة القمع الثانية للإخوان المسلمين في منتصف الستينات عندما انشقت مجموعة من الإخوان المسلمين عن الجماعة الأم على رأسهم (شكري مصطفى) تحت ضغط التعذيب الوحشي في سجون النظام الناصري، ومتأثرين ببعض أفكار (سيد قطب) لا سيما مواضيع تكفير الحكام والمجتمع الجاهلي والعزلة الشعورية، فصاغوا منها عقيدة التكفير والهجرة التي تعني تكفير الحكام الذين لا يحكمون بالإسلام والمحكومين الذين يرضون بحكمهم والعلماء الذين لا يكفرونهم، والهجرة المكانية والشعورية التي تعني اعتزال المجتمع الكافر وبناء مجتمع إسلامي جديد في مكان آخر.

ولقد التقت هاتان المدرستان الفكريتان –السلفية والتكفيرية– في المنظومة الفكرية لجماعة (بوكو حرام) فأنتجتا أيديولوجية أشد تطرفا منهما، وزادت عليهما في كمية الجهل التي تميزت به في فهم النصوص الشرعية، كما هو واضح من تفسيرها لمفهوم (السبي) ودور المرأة في المجتمع. وكما هو واضح من تطبيقها لعقيدة التكفير والهجرة عام 2004 عندما هاجر زعيم الجماعة مع مائتين من أنصاره وزوجاتهم وأبنائهم إلى قرية (كاناما) لبناء مجتمعهم الجديد، إضافة لتبنيهم عقيدة الفرقة الناجية الوحيدة التي تتميز بها جميع الحركات الأحادية الرؤية والإقصائية التوّجه والرافضة للآخر المختلف، وكذلك رفض التعليم الرسمي القائم على النظام الغربي برمته والمطالبة بالعودة إلى نمط الكتّاب القديم كما هو واضح من اسم الجماعة الذي أُشتهرت به وهو (بوكو حرام) وذلك بدلاً من العمل على إصلاحه. فضلاً عن الفكر التكفيري الذي تتفق على أصوله المدرستين مع اختلافهما في الفروع... إلى غير ذلك من الأفكار التي تتطلب أن يكون لعلماء المسلمين المعتدلين – وهم الغالبية – والحركات الإسلامية الوسطية – وهم الأكثرية – دوراً فاعلاً في تقديم نموذج مشرق للإسلام أمام أبنائه وأمام الآخرين حتى يعود الناس ليدخلوا في دين الله أفواجاً بدلاً من تنفيرهم من الإسلام وإخراجهم منه أفواجاً.

ليبيا من حكم الفوضى إلى فوضى الحكم..

• كُتب بتاريخ:
23 مايو 2014م

عندما يحكم الديكتاتور بلده بطريقة مزاجية متقلبة بدون دستور مكتوب واضح وملزم يقّيده إذا استبد وبدون برلمان حقيقي يصوبّه إذا أخطئ، وبدون معارضة فاعلة تستطيع عزله إذا تجاوز حده وأصبح حكمه مطلقاً، فإن ذلك الحكم يصبح حكم الفوضى الذي يستبد فيه الحاكم ويتميز حكمه بالفوضى المحكومة بمزاج الديكتاتور. وعندما يغيب هذا الحاكم الديكتاتور عن الحكم بالموت أو القتل أو الخلع بعد أن يكون قد دمّر مؤسسات الحكم السليمة وقضى على كل الرجال الذين قد يشكلون بدائل له يصبح الشعب في (حيص بيص) ولا يستطيع بناء مؤسسات للحكم تحل محل المؤسسات السابقة المرتبطة بالديكتاتور، ولا تستطيع النخبة السياسية إدارة الاختلاف فيما بينها والتوافق على نقاط اتفاق تنطلق منها لبناء الدولة الجديدة، وتعتز كل جماعة برأيها وتتمسك بمصالحها الخاصة، ويصبح كل حزب بما لديهم فرحون... فإن ذلك يعني أن هذا البلد يعيش فوضى الحكم.

وهذا ينطبق بالفعل على ليبيا التي عاشت في عهد العقيد معمر القذافي حكم الفوضى، وتعيش بعده فوضى الحكم، وما يحدث في ليبيا الآن من اقتتال داخلي خير دليل على ذلك في ظل تفكك الدولة الليبية، وتحلل أجهزة ومؤسسات الحكم، وسيطرة عشرات الجماعات المسلحة على الشارع الليبي، ولمعرفة جذور ما يحدث الآن في ليبيا لا بد من العودة إلى تاريخ العهد البائد لنظام القذافي الذي سيطر على ليبيا في غفلة من الزمن ولأنه هو المنتصر على النظام الملكي السابق لعهده ولأن المنتصر هو الذي يكتب

التاريخ فقد كتب تاريخهم باللون الأسود ليعطي لنظامه بريقاً زائفاً باللون الأخضر، وليصنع لنفسه هالة من الزعامة الوهمية الخاوية.

بدأ التزوير في تاريخ ليبيا المعاصر منذ أن قاد الملازم معمر القذافي انقلاباً وسماه (ثورة) في الأول من سبتمبر عام 1969 ضد الملك محمد إدريس السنوسي أثناء وجوده خارج ليبيا وأطاح بنظام الحكم الملكي للأسرة السنوسية التي كان لها دوراً كبيراً في قيادة الجهاد ضد الاحتلال الايطالي لليبيا وتوحيد أقاليم ليبيا الثلاثة -برقة وطرابلس وفزان- رغم أنها أبقت على قواعد عسكرية للحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية في ليبيا، وأبقت على بعض التجمعات الاستيطانية الإيطالية في ليبيا، وكان للحلفاء نفوذًا سياسياً ما في ليبيا مما ساعد القذافي على اتهامهم بالعمالة والرجعية والفساد. وهذا ما أعطى شرعية لحكم القذافي عندما استفاد من المد الثوري للناصرية المتلبسة بثوب القومية العربية في مرحلة تراجع الاستعمار الأوروبي فأغلق القواعد العسكرية الغربية في ليبيا، وطرد ما تبقى من المستوطنين الإيطاليين من الشمال الليبي، وزاد من حصة ليبيا من أرباح النفط الذي تنتجه الشركات الغربية من الأراضي الليبية من ٪50 إلى ٪79، واتخذ مواقف سياسية معادية للصهيونية والاستعمار و(الرجعية)، ورفع شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، وأعلن عن نظريته العالمية الثالثة في الكتاب الأخضر، وفي لحظة تجلّى تجمع بين هوس الزعامة وجنون العظمة أطلق على ليبيا اسم (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى).

ومع مرور الزمن تآكلت هذه المكاسب الحقيقية منها والوهمية، وتآكلت معها شرعية القذافي ونظامه بعد أن تخلى بنفسه عن أحلام الوحدة العربية، واتجه نحو الوحدة الأفريقية، وتخلى عن هدف مقاومة الصهيونية والاستعمار والرجعية بعد أن سلّم الجمل بما حمل من أسلحة وبرامج تسليح بمليارات الدولارات دفعها الشعب الليبي من قوته واختار الطريق الأسهل لحل التناقض مع الاستعمار برفع الراية البيضاء، إضافة لعشرات المليارات الأخرى التي أنفقها على مشاريعه السياسية الفاشلة، أما عن شعار الحرية فلم يكن له وجود من الأساس بعد أن سقط بسقوط الدماء المتدفقة من آلاف

ضحايا الحرية في سجون الأمن الليبي خاصة مذبحة سجن أبو سليم، إضافة لآلاف المعتقلين والمنفيين، أما شعار المساواة فقد تآكل هو الآخر في دولة اتخذت الاشتراكية منهجًا في الحكم بعد أن أصبحت ليبيا إقطاعية للقذافين وأبنائه واتباعه المقربين يأخذ منها الشعب الليبي ما زاد عن حاجتهم أسوة ببقية الدول المختلفة التي تصبح فيها خزينة الدولة ملكاً خاصاً للحاكم وأبنائه وعائلته والمقربين أولئك المترفين.

وبعد اندلاع ثورتي مصر وتونس وقبل أن تصل النار إلى ليبيا أدرك العقيد معمر القذافي بحاسته السادسة التي عطلها عشرات السنين أن الدور قد يأتي عليه، فانتقد الثورة التونسية وأعلن تضامنه مع زميله في الاستبداد وصديقه في الفساد زين العابدين بن علي رغم عداوته السابقة له ولكن بما أن الشعوب هي العدو المشترك للحكام المستبدين فإن عدو عدوي يصبح صديقي، وهذه القاعدة طبقها على حسني مبارك عندما اندلعت الثورة المصرية فاتصل به - قبل سقوطه - معلناً تضامنه معه، وليرفع من روحه المعنوية المنهارة تحت ضربات الشعب الذي استهان به طوال مرحلة حكمه ذات الثلاثة عقود... ولكن ذلك لم يمنع وصول الثورة إلى ليبيا بعد أن أحاطت بها نار الشعوب الثائرة من الشرق والغرب فلم يعد مناص من اندلاع الثورة في 17 فبراير 2011 بعد إشعال فتيلها باعتقال محامي أهالي ضحايا سجن أبو سليم، ولم يمهل القذافي الثورة كثيرًا عندما تصدى لها بالقوة المسلحة الرهيبة التي يمتلكها لمثل هذا اليوم فتمّ عسكرة الثورة وتدخل حلف الناتو قبل أن يُجهز القذافي على معقل الثورة في بنغازي فتنقلب الأمور تدريجيا حتى يسقط حكم القذافي بمقتله في 20 ديسمبر 2011.

بسقوط حكم القذافي أو حكم الفوضى انتقلت الحالة السياسية لليبيا إلى فوضى الحكم بسبب فشل الليبيين في إقامة نظام سياسي بديل للنظام السابق لأسباب كامنة في طبيعة الثورة نفسها وأهمها أنها انتصارات بفعل تدخل حلف الناتو العسكري وبالتالي أصبحت قيادتها السياسية مرتهنة لأجندة خارجية هي صاحبة الفضل عليها فأضعف ذلك من استقلاليتها، واختلاف أجندة الثوار ورؤاهم الفكرية والسياسية حول طبيعة الدولة بعد القذافي التي أصبحت مختلفة بل ومتناقضة أحياناً ما بين

دولة إسلامية سلفية أو دولة إسلامية إخوانية، أو دولة ديمقراطية ليبرالية وغيرها من الرؤى، ومنهم لا هم له إلاّ بناء دويلته الخاصة التي تخدم حزبه أو قبيلته على أي جزء من ليبيا، وآخرون يسعون للسيطرة على أحد آبار النفط ليس إلاّ، وآخرون مسكونون بأحلام الزعامة التي قادت ليبيا إلى الهاوية هذا مع العلم أن من شارك في الثورة فعلاً من هؤلاء الثوار لا يزيد عن ثلاثين ألفاً بينما عدد الثوار المسجلين في سجلات الدولة ويتقاضون رواتب منها يزيد عن الثلاثمائة ألف شخص أي أكثر بعشرة أضعاف، ولعل من أهم الأسباب الأخرى هو عدم قدرة النخب السياسية الليبية والقوى والفعاليات المؤثرة في الشأن الليبي على إدارة نقاط الاختلاف والوصول إلى نقاط اتفاق تجمع الليبيين تحت ظل المصلحة الوطنية العليا للشعب الليبي، وتُنحي جانباً كل المصالح الفئوية الضيقة المرتبطة بالجغرافيا والقبلية والسياسة... إلى غير ذلك من الأسباب التي ساهمت في تفكك الدولة وعدم تحقيق أهداف الثورة فأصبحت ليبيا تعيش فوضى الحكم بعد أن كانت تعيش حكم الفوضى، والمطلوب أن تتخلص ليبيا من الفوضى السائدة في ربوعها بعد أن تخلصت من الاستبداد وتعيد بناء مؤسسات الحكم الديمقراطي المستقر وفق عقيدة الشعب الليبي.

التطرف لا دين له

• كُتب بتاريخ:
29 مايو 2014م

برزت في السنوات الأخيرة في الإعلام ظاهرة (التطرف الإسلامي)، لا سيما بعد ثورات (الربيع العربي) التي وقعت بين فكي كماشة من أنظمة الاستبداد والجماعات المتطرفة، وساعد على بروز هذه الظاهرة في الإعلام الممارسات الشاذة لهذه الجماعات المنتسبة للإسلام، وبدا الأمر وكأن التطرف والإسلام صنوان لا يفترقان، فإذا ذُكر الإسلام ذُكر التطرف، وبالعكس إذا ذُكر التطرف ذُكر الإسلام، وتم تجاهل حقيقة أن التطرف لا دين له، وأنه منتشر في كل الديانات والأيديولوجيات السياسية والمذاهب الفكرية، وكأن التطرف الصهيوني الدموي، والتطرف المسيحي الصليبي، والتطرف الهندوسي الأعمى، والتطرف الشيوعي الملحد لم يطل ملايين المسلمين قتلاً وتهجيرًا وتغييرًا قسريًا لدينهم على مر عشرات بل مئات السنين. وهذا لا يعني تبرير ظاهرة التطرف الإسلامي أو التعامل معها كظاهرة طبيعية بل يتطلب محاربتها فكريًا ودعويًا وتربويًا وإعلاميا للعودة إلى الإسلام الحقيقي الوسطي المعتدل والرجوع إلى الصورة السمحة والمشّرقة للإسلام التي أدخلت الناس في دين الله أفواجًا، وأسلم بفضلها الملايين من الناس في كثير من أقطار الأرض دون إراقة نقطة دم واحدة. فالتطرف لا ينحصر في الإسلام، بل ينحصر في أصول فكرية واحدة تجمع بين جميع المتطرفين ومناهجهم في التفكير بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم وأيديولوجياتهم واتجاهاتهم الفكرية، وأهم هذه الأصول التي تجمع بين التطرف وأهله تنحصر في النقاط التالية:

تلتقي منهجية التطرف في أُحادية الرؤية، وهي الاعتقاد بأن هناك فلسًا الأُحادية، وأسلوب حياة - واحدة صحيحة، وحل واحد صحيح لكل مشكلة

وقضية، واتجاه فكري أو سياسي واحد صحيح، وجماعة واحدة على الحق... ويتم رؤية العالم وتفسير الأحداث وتقييم الناس من خلال هذه الرؤية الأُحادية، وما عداها على الخطأ والضلال والانحراف. وتلتقي أيضاً في الثنائية القطعية، وهي التمييز المعرفي المتطرف الذي يقسّم الناس إلى نوعين: مع الحق أو ضد الحق، مخلص أو خائن، صديق أو عدو وذلك بناءً على موقفهم مما يؤمن به الشخص المتطرف من منظومة فكرية أو أيديولوجية سياسية، فإن كان من المؤيدين له فسيُصّنف على أنه مع الحق ومخلص وصديق، ومن يعارضها سيُصّنف على أنه ضد الحق وخائن وعدو. والرؤية الإقصائية، وهي تعني رفض واستبعاد الآخر المختلف وتشمل كافة أشكال العداء والعدوان الموّجه للآخر المختلف في رؤيته عن الإقصائي، والتي تستهدف في النهاية استبعاده من الوجود، وتتضمن رفض واستبعاد وإقصاء المعتقدات والأفكار والآراء ومن يحملونها ويؤمنون بها.

ويجمع بين المتطرفين ورؤيتهم الفكرية مهما كانت مشاربهم واتجاهاتهم رفض الآخر المختلف، أي عدم الإيمان بمبدأ التعايش السلمي المجتمعي، وعدم تقّبل التعددية الدينية والسياسية والثقافية في المجتمع، وذلك نتيجة لرفض الآخر المختلف كفرد أو كجماعة متساوٍ في الحقوق والواجبات، في المجتمع الواحد في إطار فكرة المساواة لجميع المواطنين. وكذلك التعصب الذي يعني انحياز للجماعة التي ينتمي إليها الفرد والمعتقدات التي يؤمن بها، وضد الجماعات الأخرى التي لا ينتمي إليها، والمعتقدات الأخرى التي لا يؤمن بها بطريقة جامدة تؤدي إلى الحزبية المتطرفة التي لا تسمح بالرؤية الموضوعية لحزبه أو جماعته ولا للأحزاب والجماعات الأخرى، فلا يرى الخطأ في حزبه أو الصواب في الأحزاب الأخرى. وهذا يقوده إلى التصلب الفكري، الذي يشير إلى الثبات والجمود في المعتقدات والأفكار والآراء وطرق التفكير، وعدم تغييرها بل ومقاومة التغيير حفاظاً على المنظومة الفكرية للمتطرف. والغلو من الصفات المشتركة للمتطرفين والتطرف، وتعني التشبث بأقصى طرف الشيء بتشدد، والقطع بمعتقد الفرد أو فكرته أو رأيه أو موقفه، دون استعداد للتنازل والاقتراب من

الوسط المعتدل، ورفض الحلول الوسطية التوافقية مع الآخر المختلف والانغلاق على ما لدى الفرد من معتقدات وآراء.

ومن الأصول الفكرية التي تميّز الفكر المتطرف بغض النظر عن دينه ومذهبه وأيديولوجيته الرؤية التسلطية التي تمّجد قيم العظمة والقوة والطاعة، والرغبة في التحكم في الآخرين، أو الخضوع لتحكم الآخرين، نتيجة للاعتقاد بالسلطة المطلقة، والاستعداد لنشر المعتقدات والأفكار بالقوة والعنف والطرق القسرية. والرؤية التسلطية تؤدي إلى الإيمان بحكم النخبة المميزة، وهي الاعتقاد بوجود سلطة خارقة للطبيعة أو سلطة إنسانية مطلقة، أو مجموعة مختارة مميزة واحدة، أو حزب وحيد يمتلك الحق المطلق، أو زعيم أوحد ملهم... وتأييد سلطتهم المطلقة مهما كان الثمن. ويتفرغ من الإيمان بحكم النخبة المميزة النظرة السلبية للناس، وهي تدل على التقليل من قدرات الجماهير الذين يشكلون الغالبية العظمى من الناس على فهم مصلحتهم وإدراك حقيقة الأمور، مقابل تضخيم قدرات النخبة (الذكية) مقارنة بالجماهير (الغبية) فالنخبة الذكية هي القادرة وحدها على معرفة مصلحة الجماهير أكثر من الجماهير نفسها!.

والخلاصة أن هذه الصفات وغيرها تشكّل الأرضية الفكرية لكل أيديولوجيات التطرف والمنظومات الفكرية المبنية حولها بغض النظر عن هويتها الدينية أو المذهبية أو الأيديولوجية. فالتطرف لا دين له ولا مذهب، ولا يقتصر على أيديولوجية دون غيرها، فمتى اجتمعت فيه هذه الصفات برز وأطل برأسه وسفك الدماء، ومتى اختفت ظهر الاعتدال والوسطية والتسامح والتعايش السلمي وتقبل الآخر المختلف والإيمان بالتعددية واحترام الرأي الآخر، وحقه في الحياة والحرية والكرامة التي منحها الله تعالى له .

صواريخ المقاومة تقوّض أساس المشروع الصهيوني...

• كُتب بتاريخ:
12 يوليو 2014م

إن أداء المقاومة الفلسطينية في حرب غزة الثالثة يشير إلى تطور إيجابي متواصل في قوة النيران الصاروخية، وفي دقة توجيهها نحو أهدافها داخل فلسطين المحتلة، وفي بُعد مداها الذي يصل إلى تل أبيب وما بعدها، وفي حرص المقاومة على عناصرها البشرية المكلفّة بضرب الصواريخ وكذلك مقدّراتها الصاروخية عن طريق نجاحها في التخّفي عن أعين العدو الإلكترونية في الجو، وأعينه البشرية من العملاء على الأرض، وذلك بعد أن استفادت من تجاربها السابقة لاسيما في حربي غزة الأولى والثانية. وأصبحنا نقف أمام مقاومة محترفة تطور نفسها وتراكم الخبرة وتضاعف عناصر القوة لديها وتستفيد من نقاط ضعف العدو خاصة في جبهته الداخلية وحساسيته من الخسائر البشرية وقصر نفسه في حروب الاستنزاف الممتدة.

ورغم أهمية كل ما سبق إلا أن الأهم منه هو أن المقاومة الفلسطينية التي تمثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي بأجنحتهما العسكرية كتائب القسام وسرايا القدس عمودها الفقري استطاعت من خلال دك عمق الكيان الصهيوني بالصواريخ أن تضرب المشروع الصهيوني في مقتل –وليس فقط نظريته الأمنية– فمن أهم ركائز المشروع الصهيوني هو أن الكيان الصهيوني هو المكان الأكثر أمنا في العالم لليهود سواء الأمن الفردي لليهودي الصهيوني أو الأمن القومي لليهود كأمة واحدة كما تتزعم الأيديولوجية الصهيونية. وبناء على هذه المقولة تم و يتم جلب اليهود من كل أنحاء الأرض ليستوطنوا في فلسطين، وليحقق كل يهودي يؤمن بالفكرة الصهيونية حلمه في

أرض الميعاد، وليحقق اليهود الصهاينة حلمهم في وطن قومي آمن يستطيعوا أن يمارسوا فيه غطرستهم و علوهم و إفسادهم المستمد من تاريخهم الأسود وتلمودهم المزيف.

ولكن ما يحدث اليوم في حرب غزة الثالثة وما حدث في الحروب السابقة وغيرها من جولات الصراع العديدة التي ضربت فيها المقاومة جنوب الكيان الصهيوني ومركزه وعمقه في القدس وتل أبيب وحيفا يقوّض أساس المشروع الصهيوني؛ لأنه يجعل هذا الكيان غير آمن لليهود القادمين من شتى أرجاء الأرض بحثا عن الأمن وإرضاءً لطبيعتهم العنصرية التي تجعلهم لا يستطيعون الاندماج مع الشعوب التي آوتهم في بلادها، وبالتالي فإن صواريخ المقاومة إضافة إلى أنها تمثل ردًا على جرائم العدو تجاه أبناء شعبنا فهي تقوم بدور استراتيجي يخدم هدف تحرير فلسطين بتدمير أهم الأسس التي يقوم عليها المشروع الصهيوني وكيانه الغاصب.

بل إن الدور الاستراتيجي لصواريخ المقاومة يمكن أن يتجاوز ذلك لو تم توظيفه في مشروع متكامل لتحرير فلسطين بشكل جدي عن طريق بناء مشروع وطني فلسطيني يستند على المقاومة –وليس المفاوضات الفاشلة–، ويستند الى توحيد فصائل العمل الوطني والإسلامي حول هذا المشروع، وكذلك على حاضنة شعبية صامدة تحتضن المقاومة وتدعمها المقاومة لتواصل صمودها الأسطوري، وكذلك ترتكز على محور عربي وإسلامي رسمي وشعبي داعم للمقاومة بالكلمة الطيبة والموقف الصحيح والمال المقاوم والسلاح الفعّال، وتستند إلى الشرعية الدولية الحقيقية التي تعطي الحق للشعوب المحتلة أن تقاوم محتليها لتحقق استقلالها وحريتها.

وفي الختام أن الذي يضمن عدم ضياع هذه الدماء الزكية التي ملأت ثرى أرض الإسراء المباركة أن توّظف هذه الجولة من الصراع مع العدو الصهيوني في إطار إستراتيجية التحرير المتكاملة لفلسطين انطلاقا من تراكم الفعل الجهادي المقاوم وخاصة القدرات الصاروخية للمقاومة التي حطمت نظرية الأمن الصهيونية وهي في طريقها لتدمير الأساس الذي يقوم عليه المشروع الصهيوني.

المقاومة تنتقل من توازن الرعب إلى توازن الردع

• كُتب بتاريخ:
15 يوليو 2014م

منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية المعروفة بانتفاضة الأقصى انتقلت المقاومة الفلسطينية في أدائها المقاوم خطوة إلى الأمام عندما حققت في صراعها مع العدو الصهيوني توازن الرعب بواسطة العمليات الفدائية المختلفة وعلى رأسها العمليات الاستشهادية في عمق الكيان الصهيوني، وذلك في مقابل عنف العدو الدموي الذي يمارسه ضد الشعب الفلسطيني سواء بالقصف الجوي أو البري أو البحري، أو بالقتل المباشر الذي يقوم به جنود العدو ومستوطنيه، أو بالاعتقال والإبعاد وغيرها.

وتوازن الرعب الذي حققته المقاومة لا يعني تحقيق التكافؤ النسبي بين العدو والمقاومة في قوة النيران المستخدمة من الطرفين أو في كم ونوع العنف المستخدم، كما أنه لا يمنع العدو من الاعتداء على الشعب الفلسطيني، ولا يكبح جماحه في ممارسة عدوانه، ولا يلجم نزعته العدائية إلا أنه يعاقبه على جرائمه المتكررة، ويزرع الرعب في كيانه المصطنع،فيحقق نوعا من توازن الرعب النسبي بين العدو والمقاومة تجعله يدفع جزءا من ثمن جرائمه و اغتصابه لفلسطين لاسيما في الجانب النفسي للصراع وفي إطار الحرب النفسية المتبادلة بين الطرفين.

ومنذ أن طوّرت المقاومة نفسها باستخدام القذائف والصواريخ بدءا من قذائف الهاون، وانتهاء بالصواريخ التي تصل إلى قلب الكيان الصهيوني وتغطي أهم المدن الرئيسية داخل فلسطين المحتلة، انتقلت المقاومة خطوة أخرى إلى الأمام بانتقالها إلى توازن الردع بعد أن حققت توازن الرعب،خاصة بعد ارتقاء أداء المقاومة تدريجيا الذي

بدا واضحا في حرب غزة الأولى 2008–2009، ثم حرب غزة الثانية في 2012، وظهر جليا الآن في حرب غزة الثالثة الحالية.

فقد تحقق توازن الردع عن طريق قصف المدن الصهيونية كرد على جرائم العدو في قصفه للمدن الفلسطينية في غزة، وممارسته القمعية في الضفة من قتل واعتقال واستيطان وغيرها، ورغم أنه لا مجال للمقارنة بين حجم العدو الصهيوني المتكرر وما يملكه من قدرات تدميرية ونارية، وبين قدرات المقاومة التدميرية والنارية، إلا أن التكافؤ النسبي بين العدو والمقاومة في قوة الردع قد تحقق بشكل تراكمي من خلال تطور أداء المقاومة الظاهر في حروب غزة الثلاثة، وتوازن الردع يبدو بوضوح من خلال قدرة المقاومة على ردع العدو والتزامه باتفاقيات التهدئة المتكررة، بالرغم من عدم التزامه الكامل بها في الفترات السابقة بسبب طبيعته العدوانية وعدم تسليمه بالواقع الجديد الذي يهدد وجوده من الأساس وليس فقط يهدد أمنه، وهذا التوازن الجديد يمنع العدو –في حدود معينة– من العدوان ويحافظ على فترات هدوء نسبية تستطيع المقاومة فيها أن تطور قدراتها وتستعد للمعركة القادمة بجهوزية أفضل وقدرات أكبر.

إن الانتقال من توازن الرعب إلى توازن الردع هو تطور إيجابي كبير في صراعنا مع العدو الصهيوني، يعطى الشعب الفلسطيني ومقاومته ثقة أكبر في النفس وبإمكانية تحقيق النصر الاستراتيجي على العدو الصهيوني، وفي المقابل يضعف ثقة الكيان الصهيوني بنفسه، ويوهن روحه المعنوية، ويحطم أحد أهم ركائز نظرية الأمن الصهيونية وهي نظرية الردع التي سحبت منه سابقا في صراعه مع المقاومة اللبنانية، والآن بفقدها أمام المقاومة الفلسطينية أو على الأقل يصبح الردع متوازنا بين الطرفين وإن كان بطريقة نسبية حتى الآن، ولكن المستقبل لن يكون لصالح العدو الذي وصل ذروة إفساده وعلوه، وهو الآن في طور الهزيمة والتراجع.

حرب المصطلحات
في زمن الانقسام..

• كُتب بتاريخ:
21 نوفمبر 2014م

يبدو أن زمن الانقسام لا يريد أن يُغادرنا، أو بالأحرى لا نريد أن نغادره، وكلما كتبتُ عن الانقسام يُهيئ لي أنه الأخير، أو هكذا أوهم نفسي وأمنيّها، وربما ذلك التهيؤ وتلك الأمُنية بسبب رغبة خفية مدفونة في العقل الباطن تطفو إلى السطح من حينٍ لآخر، فأقنع نفسي أن زمن الانقسام على وشك أن يحزم حقائبه الثقيلة ويرحل بدون رجعة غير مأسوفٍ عليه، وأن المنقسمين قد غادروا محطة الانقسام إلى واحة الوحدة، وتركوا ما يفّرقهم إلى ما يجمعهم، وتخلوا عمّا يشدهم إلى الماضي من أجل ما يدفعهم نحو المستقبل، وأخّروا أولويات الحزب ليقدموا أولويات الوطن، وأبعدوا دعاة خطاب التفسيخ، وقرّبوا دعاة خطاب التوحيد...

ولكن سرعان ما أصحو من هذا الحلم الجميل على صلصلة كابوسٍ قبيح، وأفيق من هذا الوهم المشرق مصطدماً بواقعٍ مظلم، فإذا بي أمام زمن الانقسام بشحمة ولحمة عاد متبختراً وكأنه لم يغب إلاّ لبرهة وجيزة أشبه باستراحة المحارب الذي يأخذ قسطاً من الراحة استعداداً للجولة القادمة من المعركة، التي خمدت نارها قليلاً ولكنها لم تنطفئ بل عادت بنارٍ أشد اشتعالاً وأعلى نيراناً وأحلك سواداً، ينفخ فيها دعاة على أبواب الانقسام سلاحهم الفتنة الحزبية التي هي أخت الفتنة الطائفية، وفنونهم المناكفة السياسية والردح المتبادل والتراشق الإعلامي، وأدواتهم كل أنواع الشتم واللعن والقذف مما تجود به لغتنا العربية الجميلة.

وبما أننا نتحدث عن الانقسام الذي لم ينتهِ، وبما أنني مواطن فلسطيني يعيش زمن الانقسام في ظل الحصار والاحتلال، فلا بد من تسليط الضوء على أحد إفرازات الانقسام وهي حرب المصطلحات التي بدأت منذ الكلمة الأولى التي افتتحت عهد الانقسام، ومنذ الطلقة الأولى التي ابتدأت زمن الانقسام، وأول افتتاح لهذه الحرب هو تسمية ما حدث بالانقلاب أو الحسم، ومما اتذكرّه في هذا المجال أن جدالاً قد دار بين زميلين في العمل حول ما حدث من سيطرة حركة حماس على مقاليد الأمور في غزة منفردة، فقال أحدهما إن ما حدث هو انقلاباً على الشرعية الممثلة في الرئيس المنتخب من الشعب السيد محمود عباس الذي هو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، وقال الآخر إن ما حدث هو حسماً عسكرياً قامت به الحكومة الشرعية الممثلة في رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية الذي يمثل الأغلبية في المجلس التشريعي المنتخبة من الشعب الفلسطيني، وعندما حميَ وطيس الجدل ولم يعد بالإمكان حل هذا الأشكال بجهودهما الذاتية تدخلت فيما استعصى عليهما من حل المشكلة وقلت لهما: دعنا نسمي المولود باسمه والأشياء بمسمياتها كما هي دون زيادة أو نقصان، فما حدث هو انقسام بغض النظر عن معايير الحق والباطل ان كان انقلابا أو حسما، فالانقسام بين الضفة وغزة حقيقة واقعية لا جدال فيها أو حولها، أما مصطلحي: الانقلاب و الحسم فكلاهما مصطلحان متحيزان قابلان للأخذ والرد ويعبران عن خلفية سياسية مختلفة، فسكت الزميلان غير مقتنعين حتى حين.

ولكن حرب المصطلحات لم تقف عن هذا الحد، فقد استمر الجدل بين الزميلين حول العديد من المصطلحات والمفاهيم التي أضيفت إلى القاموس السياسي الفلسطيني، ومن ذلك اسم حكومة السيد إسماعيل هنية في غزة، حيث أطلق عليها أحد الزميلين بأنها (الحكومة المُقالة) بينما أطلق الزميل الآخر عليها اسم (الحكومة الشرعية) على اعتبار أن حكومة السيد سلام فياض هي الحكومة غير الشرعية، فتدخلت أيضاً هذه المرة وتوصلت إلى اتفاق أن نسُمي حكومة السيد إسماعيل هنية باسم (حكومة غزة)

وحكومة السيد سلام فياض باسم (حكومة رام الله) ومن باب حل المشكلة والتعايش السلمي قبل الزميلان بذلك على مضض.

وهذه المرة كانت الأخيرة عندما ترك الموظفون المدنيون أماكن عملهم في غزة بناءً على تعليمات عُليا تجادل الزميلان حول تسمية ترك العمل بالإضراب أو الاستنكاف حيث يشير الإضراب إلى مضمون إيجابي بينما يشير الاستنكاف إلى مضمون سلبي، وهذه المرة لم أجد الوقت الكافي للتوفيق بينهما والبحث عن مصطلح يصف ترك العمل بحيادية قدر الإمكان لان أحدهما قد ترك العمل مضربا أو مستنكفا لا يهم، ومع أن الجدل المستمر بينهما على تحديد المصطلحات التي أفرزها الانقسام قد توّقفت بسبب غياب أحدهما، إلا أن حرب المصطلحات قد استمرت في كل الساحات الإعلامية والسياسية المتُاحة للفريقين، وآخرها كان حول تسمية حكومة السيد رامي الحمد الله بحكومة التوافق أم الوحدة أم حكومة عباس، على أمل أن تنتهي هذه الحرب بانتهاء الانقسام الذي تسبب فيها وحتى يحدث ذلك آمل ان يكون هذا المقال هو الاخير الذي يتناول موضوع الانقسام.

داعش..
الابن الضال للقاعدة...

• كُتب بتاريخ:
14 أكتوبر 2014م

قد تلجأ العائلة أحيانا للتبرؤ من الابن الضال الذي يشق عصا الطاعة ويخرج عن تقاليد وعادات العائلة ويقوم بأعمال تسئ لها، وذلك كي لا تتحمل مسؤولية أعماله الطالحة ولتعاقبه على أفعاله المسيئة، وهذا التبرؤ لا يعفيها من مسؤوليتها عن ضلال هذا الابن وفساد سلوكه لما لها من دور مهم في تشرّبه لثقافتها واستقائه من معين فكرها، وتربيته على قيمها ونهجها وتقاليدها. وهذا ما فعلته القاعدة عندما تبرأ زعيمها الدكتور أيمن الظواهري من تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف باسم داعش اختصارا بعد أن قام زعيمها الدكتور ابراهيم السامرائي المعروف باسم أبو بكر البغدادي بشق عصا الطاعة لتنظيمه الأم وأعلن رفضه العودة الى العراق وترك سوريا لجبهة النصرة وزعيمها أبو محمد الجولاني كممثل للقاعدة في سوريا فأصبح البغدادي وتنظيمه ابنا ضالا للقاعدة التي هي بدورها ابنا ضال للسلفية الوهابية السعودية، فداعش هي الابن الضال لابن ضال أيضا، ولإلقاء الضوء على ذلك لا بد للعودة الى الأصول.

لم يكن أسامة بن لادن مؤسس القاعدة مؤسسًا لمدرسة فكرية إسلامية جديدة، بل كان نتاجا للمدرسة السلفية الوهابية السعودية التي أسسها الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بالتحالف مع محمد بن سعود مؤسس الدولة الاسلامية الأولى مرتكزا على التراث الفكري للأئمة الكبار أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية وابن القيم الجوزية وغيرهم من روّاد المدرسة السلفية في الاسلام. ففي هذه المدرسة السلفية الوهابية

نشأ أسامة بن لادن الذي حين غادر المملكة العربية السعودية للقتال في أفغانستان عام 1982 كان منسجما تماما مع هذه المدرسة، وكان يرى في نموذج الدولة السعودية القدوة الحسنة الذي يجب أن يطبّق في جميع البلدان الإسلامية... واستمرت هذه الرؤية حتى عاد الى السعودية عام 1989 و قيام العراق بغزو الكويت عام 1990 وما تبع ذلك من استقدام القوات الغربية و على رأسها الأمريكية للسعودية و بتغطية دينية من مراجعها الاسلامية لتحرير الكويت بدعوة من السعودية وعلى رأسهم مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز بن باز، فكانت هذه بداية الفراق وفك الارتباط بين أسامة بن لادن والفكر الديني الرسمي للملكة القائم على السلفية الوهابية، وكانت بداية شق عصا الطاعة والتبرؤ من الابن الضّال لهذه المدرسة الذي تربّى على مبادئها وتشرّب ثقافتها ونهل من معين فكرها، واختلف معها في عدم شرعية الاستعانة بالكفار ثم احتد الأمر إلى عدم شرعية النظام السعودي برمّته.

وتكرر الأمر مرة أخرى عندما أعلن أبو بكر البغدادي زعيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) خروجه عن القاعدة-التنظيم الأم بعد أن رفض أوامر الظواهري بالعودة الى العراق وترك سوريا لجبهة النصرة وزعيمها الجولاني، فأصبح البغدادي ابنا ضالا للقاعدة التي هي أيضا ابنا ضالا للسلفية الوهابية.

وخلاصة الأمر أن تنظيم القاعدة من رأسه الى كافة فروعه المتحالفة فيما بينها أو المتقاتلة فيما بينها بما يمثله من فكر متطرف لا يقبل الاجتهاد، وثقافة جامدة لا تقبل الاختلاف، ورؤية أحادية لا تقبل الأخر، وعقيدة متحجرة تبدأ بالتفكير وتنتهي بالتقتيل، هي ابن شرعي ضال خرج عن طاعة أبيه -السلفية الوهابية- وتمرّد عليه، وتكررت هذه الظاهرة في تنظيم الدولة الاسلامية -داعش- من باب (كما تدين تدان).

وأن خطأ داعش والقاعدة لا يبرر الخطأ الذي ترتكبه الأنظمة بالتصدي لها عن طريق استجلاب الأجانب لبلاد المسلمين وهي التي ساهمت في صنعها بالأفكار والمال والرجال، بل أن التصدي يكون بالمعالجة الفكرية لجذور التطرف والتعصب

والجمود وبالمراجعة الفكرية لأصول المدرسة الفكرية التي انتجت داعش ومن قبلها القاعدة، وكذلك المعالجة السياسية لاستبداد الأنظمة وتسلطها واحتكارها للسلطة، وأيضا المعالجة الاقتصادية للفقر والاستغلال واحتكار الموارد من قبل القلة والتفاوت الطبقي، والمعالجة الاجتماعية للظلم الاجتماعي والتمييز الطبقي وعدم المساواة والأهم من ذلك امتلاك الأمة لمشروع كبير يتصدى للمشروع الغربي المعادي للأمة لاسيما مركز هذا المشروع المتمثل في الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين.

قضية غزة أم قضية فلسطين...

• كُتب بتاريخ:
19 أكتوبر 2014م

مما لاشك فيه أن الوزن النسبي السياسي الذي تمثّله غزة وقطاعها أكبر بكثير من وزنها الجغرافي الذي لا يتجاوز 1.5٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ووزنها السكاني الذي لا يتجاوز خُمس تعداد الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وهذا الثقل السياسي لقطاع غزة نابعٌ من عوامل عديدة بدأت من قيام دولة الكيان الصهيوني على معظم أراضي فلسطين التاريخية عام 1948 وتركّز الثقل السياسي للقيادة السياسية الفلسطينية في غزة، واستمرت مع تفّجر الانتفاضة الأولى وانطلاقها من قطاع غزة على 1987، ثم وجود معظم قيادات السلطة والمنظمة في غزة بعد اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وتواصل هذا الثقل حتى اندلاع الانتفاضة الثانية المعروفة بانتفاضة الأقصى عام 2000 حيث كان لغزة دورًا بارزًا في مجال المقاومة وتطورها باستخدام الصواريخ التي وصلت إلى قلب الكيان الصهيوني، ولم يقف الأمر عند ذلك فقد خاضت غزة بمقاومتها وشعبها ثلاثة حروب متتالية منفردة مع الكيان الصهيوني بدأت بحرب غزة الأولى عامي 2008 – 2009 وانتهت بحرب غزة الثالثة عام 2014 مرورًا بحرب غزة الثانية عام 2012، دفعت غزة من خلالها ثمنًا باهظاً في الأرواح والممتلكات بعد أن حملت لواء المقاومة وتحمّلت تكاليف الجهاد منفردة في ظل حصار قاسٍ فرضه العدو على غزة زاد من معاناة السكان، وتحت تأثير انقسام نكدٍ بين حركتين متخاصمتين وسلطتين متناقضتين ومشروعين متضاربين أدى بدوره إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والمعاناة النفسية للشعب الفلسطيني القاطن في قطاع غزة،

هذا الشعب العظيم الذي رغم كل ذلك قد احتضن المقاومة ووفّر لها الغطاء الأمني الذي استطاعت من خلاله القيام بدورها النضالي وتطوير قدراتها الكفاحية وتعزيز قدراتها على الصمود في وجه الآلة الصهيونية الفتاكة.

ولكن هذا الوزن النسبي الكبير لغزة ومقاومتها وشعبها في المعادلة الفلسطينية السياسية لا ينبغي أن تجعلنا أن نطمس حقيقة أن غزة وقضاياها الرئيسية المتمثلة في الحصار ومعاناته والاحتلال واعتداءاته والانقسام وتبعاته هي جزء من القضية الفلسطينية الأم التي تسببت في كل القضايا الفرعية الأخرى للشعب الفلسطيني والتي أدت إلى معاناته في كافة أماكن تواجده سواء في داخل فلسطين المحتلة عام 1948 وما يلاقوه من تمييز وطمس لهويتهم الوطنية وسرقة لأراضيهم...، أو في مخيمات اللاجئين في دول الطوق العربية حيث الفقر ومعاناة اللجوء والحنين إلى الوطن...، أو في الشتات في شتى بقاع الأرض حيث المصير المجهول للكثير منهم ولأبنائهم...، وهذه الحقيقة هي التي تعيدنا إلى الأصل في معاناة جميع الفلسطينيين في الوطن والشتات، وهو الأصل في القضية الفلسطينية المتجسدة في التهجير والاستيطان والاحتلال، حيث طُرد شعب من أرضه وجيء بشعب آخر ليحل محله واستيطان أرضه واحتلالها وبالتالي لا بد من تفكيك هذا الكيان المحتل وإعادة الشعب المهُجر والمحتل إلى أرضه وبلاده وتحريره من الاحتلال والسماح له بتقرير مصيره بنفسه على أرضه وفي وطنه.

إن فهم هذه الحقيقة يعيدنا إلى الوضع الطبيعي للقضية الفلسطينية التي تمثّل حالة غزة جزءًا منها وليس العكس فلا يطغى الفرع على الأصل. ويعود الهرم المقلوب إلى وضعه الطبيعي بوجود قاعدته أسفل الهرم، وهذا يقتضي التركيز على الهوية الفلسطينية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني بعيدًا عن الهويات الحزبية أو المناطقية – كما ظهر في الإعلام الحزبي في السنوات الأخيرة لاسيما خلال الحرب على غزة – وهذا يعني أن لا نضخم الهوية الغزاوية ونبرزها كأنها هوية مستقلة عن الهوية الفلسطينية، وكذلك لا نقلل من التجربة الوطنية الخاصة التي تشكلّت في غزة عقب انفصالها جغرافياً عن فلسطين بعد حرب 1948، ولكن في إطار التجربة الوطنية العامة.

وتغليب العام على الخاص في القضية الفلسطينية يتطلب أن نضع المقاومة الفلسطينية بخصوصيتها الإسلامية المتمثلة بحركتي حماس والجهاد الإسلامي في سياقها التاريخي الصحيح خاصة وأنها تمثل العمود الفقري للمقاومة الفلسطينية منذ سنوات عديدة، وهذا السياق التاريخي للمقاومة يبدأ منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين وبداية ظهور المشروع الصهيوني ومن ثم إنشاء دولة»إسرائيل»عقب الحرب العالمية الأولى، وكحلقة متواصلة من حلقات جهاد الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة التي تختلف هويتها من زمن لآخر، وتختلف ساحاتها من مكان لآخر داخل الوطن وخارجه وفقاً لظروف ذاتية وموضوعية عديدة، وبالتالي هذا الاختلاف الزماني والمكاني للمقاومة الفلسطينية التي شاركت فيها مختلف القوى الفلسطينية ذات الهويات الأيديولوجية المختلفة ينبغي أن يجعلنا نتواضع فلا نقصي أحدًا من الكل الفلسطيني مهما كانت حجم مشاركته في النضال الوطني حالياً أو في السابق.

ورغم الحديث عن صمود الشعب الفلسطيني في غزة، الذي تحمّل تكاليف انتفاضتين متتاليتين مع الشعب الفلسطيني في الضفة، إلا أنه قد زاد على ذلك تحمّله لتكاليف ثلاثة حروب متتالية خلال ست سنوات فقط، إضافة للحصار والانقسام وترتب عليها من معاناة وضنك، وهذا الصمود المنقطع النظير لا ينبغي أن يغري المقاومة بالاستهانة بهذه المعاناة والتمادي في تحميل الشعب أكثر من طاقته، خاصة وأن بعض المظاهر السلبية التي ظهرت بعد الحرب الأخيرة كالهجرة من غزة تدق ناقوس الخطر الذي يجب أن يوقظ الجميع للعمل على توفير الحد الأدنى من مقومات الصمود خاصة الجانب الاقتصادي، فبدون صمود الشعب لن تجد المقاومة من يحتضنها ويوفر لها الغطاء والرجال والبيئة الداعمة للمقاومة. وهذا يقتضي أيضاً أن لا نرهق الشعب بحروب متتالية تستنزف قواه الاقتصادية والمعنوية بحيث تؤثر سلبياً على صموده وبالتالي صمود المقاومة، وهذا يعني أيضاً أن يتم توظيف أي جولة من جولات الصراع مع العدو الصهيوني في إطار خطة إستراتيجية شاملة لتحرير فلسطين، وضمن المشروع الوطني الجامع لتحقيق الأهداف الوطنية العليا للشعب الفلسطيني

برمته، فالصراع مع العدو الصهيوني طويل الأمد وليس من الحكمة استنزاف قدرات المقاومة ومخزون الصمود للشعب في حروب متتالية بدون خطة إستراتيجية للتحرير ومشروع وطني متكامل يوّحد عناصر القوة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها الوحدة السياسية والنضالية، هذا المشروع الوطني يجب أن يكون قائما على أساس الثوابت الوطنية و مرتكزا على أرضية المقاومة الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

اليمن بين تطرفين...

• كُتب بتاريخ:
25 أكتوبر 2014م

قبل أربعين عاماً عندما كنت في الصف السادس الابتدائي سألت معلم المواد الاجتماعية عن اليمن لِمَ أصبحت يمنيين، وكانت إجابته تُلقى اللوم على الاستعمار ضمن سياسة (فرّق تسد). وقد استغرق الأمر بعد ذلك ستة عشر عاماً حتى تم توحيد اليمنيين في دولة واحدة عام 1990 عقب انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين – الغربي والشرقي – وتوقف الدعم السوفيتي لليمن الجنوبي المعروف آنذاك باسم (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، بينما اليمن الشمالي يُعرف باسم (الجمهورية العربية اليمنية)، فأصبح الاسم الجديد لهما هو (جمهورية اليمن).

ولكن بذرة الانفصال الخبيثة لم تكن بسبب الاستعمار فقط – كما أخبرنا معلم المواد الاجتماعية – بل موجودة في عمق الذات العربية منذ عهد الجاهلية، ولذلك ظلت كامنة في الأرض حتى ارتوت بماءٍ ملوّث بالتميز ضد الجنوبيين وإحساسهم بالظلم والتهميش، فأثمرت حرباً أهلية بعد أربع سنوات من الوحدة عام 1994 انتهت بقمع التمرد الجنوبي والقضاء على الحركة الانفصالية وهروب قادتها إلى الخارج، ولكن بذرة الانفصال لم تمت حتى توافرت لها البيئة المناسبة في السنوات الأخيرة بعد عام 2007 خاصة بعد ثورة اليمن 2011 التي أضعفت سلطة الدولة المركزية التي أرهقها الاستبداد والفساد، فنشطت الحركة الانفصالية التي عُرفت باسم (الحراك الجنوبي).

واليمن الذي كان يُعرف قديماً باليمن السعيد من كثرة خيراته، وأشتق اسمه من (اليُمن) الذي يعني الرخاء والبركة، أصبح تعيسًا ليس بسبب الحركة الانفصالية فقط، بل لأسباب كثيرة تبدأ بالاستبداد والفساد الناتجان عن احتكار السلطة والثروة

منذ أن قفز (علي عبد الله صالح) على الحكم عام 1978 وعمل تدريجياً على تركيز السلطة بيده وأسرته وحزبه ومقربيه، وأقام نظاما سياسيا يخدمهم وجيشا يحميهم وأجهزة أمنية تحفظ مصالحهم، هذا إلى جانب عدم نجاحه في أن يُرسى قواعد مجتمع مدني يتمتع بسيادة القانون، فظل نفوذ زعماء القبائل الذين تغلغلوا في كل مفاصل الدولة يفوق نفوذ الدولة إضافة إلى أنه استخدم القبلية في تعزيز سلطته أحيانا على حساب هيبة الدولة... حتى بدأت الأرض تمتد من تحت أقدامه في ثورة 2011 التي انتهت بالمبادرة الخليجية التي أخرجته جزئياً من السلطة مقابل الحصانة القانونية له ولأسرته ومقربيه.

وتعاسة اليمن لن تقتصر على الاستبداد والفساد والفقر والقبلية والحركة الانفصالية، بل امتدت ببروز التطرف والتطرف المضاد على حساب الوسطية والاعتدال والتعايش السلمي الذي ساد اليمن في عهود مديدة، ومن مساوئ الصدف أن هذين التطرفين المتناقضين قد ظهرا في اليمن في وقت واحد وهو العام 1992، وذلك عندما ظهرت الحركة الحوثية في شمال اليمن، وتنظيم القاعدة في جنوب اليمن.

فقد بدأ تنظيم القاعدة نشاطه في اليمن عام 1992 بعد عودة (الأفغان العرب اليمنيين) من أفغانستان عقب سقوط نظام الحكم الموالي لموسكو في كابول، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي الذين كانوا وقوداً لها دون أن يدروا. وقد عاد هؤلاء (المجاهدون) إلى بلدانهم الأصلية بما فيها اليمن حيث البيئة الجغرافية والسياسية والمذهبية الخصبة مستغلين الاضطراب الأمني والسياسي في جنوب اليمن إضافة للفراغ الذي تركته الدولة الذي تعزز بعد اندلاع الثورة اليمنية عام 2011، وقد وجدوا في الحركة الحوثية مبرراً لهم بذريعة مقاومة (المشروع الرافض الفارسي) في اليمن، وقد اتهمهم خصومهم بأنهم (داعشيون وإرهابيون وتكفيريون)، وإنهم يسعون إلى الإبادة وتهجير الشيعة الزيديين من اليمن.

وفي المقابل بدأت الحركة الحوثية في نفس العام 1992 عندما أنشأ (حسين بدر الدين الحوثي) (منتدى الشباب المؤمن) في صعده شمال اليمن متأثرًا بأفكار والده (بدر الدين الحوثي) المستوحاة من التراث الزيدي في اليمن، والإحساس بالمظلومية والتهميش بعد انتهاء حكم الأئمة الزيدية وقيام النظام الجمهوري عام 1962، الذي تعزز من خلال قيام الجيش اليمني بشن ستة حروب متتالية عليهم قُتل في أولها مؤسس الحركة (حسين بدر الدين الحوثي) عام 2004، وقد تغير اسمها فيما بعد إلى حركة (أنصار الله) التي يقودها الآن الأخ الأصغر لحسين الحوثي (عبد الملك الحوثي)، وقد شاركوا في ثورة 2011، ورفعوا شعارات تدعو للتخلص من الاستبداد والفساد والتكفيريين وإسرائيل، إلا أنهم رفضوا المبادرة الخليجية التي اعتبروها مجحفة بحقهم وعارضوها سلمياً ثم تطور الأمر إلى اجتياحهم عسكريا لشمال اليمن ووسطه في خطوة تغير الخريطة السياسية لليمن وتؤثر على تنوعه وتعدديته السياسية والمذهبية، ويفاقم أزماته المتراكمة ويستدعي الخطاب الطائفي والمذهبي والقبلي المضاد،مما يهدد وحدة اليمن وتعايشه السلمي. خاصة وأن خصومهم يتهمونهم بالتطرف الزيدي وتحولهم إلى المذهب الاثنى عشري وموالاتهم لإيران وحزب الله.

فأصبح اليمن الذي كان سعيدا يوما ما تعيسا بما صنعه أبناؤه بأنفسهم،وبما صنعه الآخرون بهم، وآخر حلقات هذه التعاسة غياب دور التيار المركزي الوسطي الوحدوي المعتدل الذي يمثل اليمن الموحد التعددي قبليا وسياسيا ومذهبيا، لصالح التطرف القبلي والسياسي والمذهبي الذي يقود اليمن نحو الهاوية إذا لم يتم إيقافه بعودة اليمنيين إلى ما يجمعهم ويوحدهم وترك ما يفرقهم ويضعفهم، وما يجمعهم ويوحدهم كثيرًا يبدأ بالإسلام والعروبة والوطن ولا ينتهي بالمصلحة المشتركة للشعب اليمني في أن يعيش في وطن آمن مستقر وموحد ومزدهر.

الإرهاب...
لا يُقاوم بالاستبداد

• كُتب بتاريخ:
30 أكتوبر 2014م

بعد كل حادث إرهابي يضرب إحدى الدول العربية، تلجأ هذه الأنظمة إلى اجراءات استبدادية تسمح لها بممارسة مزيد من العنف ضد شعوبها أو بعض فئات هذه الشعوب. والحديث هنا لا يعني العنف الموّجه ضد الإرهابيين مباشرة- الذي يعتبر حقا مشروعًا للدولة التي تدافع عن نفسها وشعبها وأمنها واستقرارها - بل نعني به العنف الموّجه ضد الأبرياء من هذا الشعب الذي يُمارس عليهم الاستبداد بحجة مقاومة الإرهاب الذي يصبح ذريعة لتقوية سلطة نظام الحاكم وإحكام قبضته على الدولة، والتخلّص من معارضيه السياسيين، وتكريس نظرية المؤامرة الخارجية التي تستهدف الوطن، وإطلاق ألسنة الردح الإعلامي المتلفز للبحث عن كبش الفداء الذي يغطي عورة أجهزة الأمن الفاشلة ويستر سوءة الطبقة السياسية الحاكمة العاجزة.

ومما يدعو للأسف أن البحث عن سبب الإرهاب وكيفية التخلص منه من قبل مثل هذه الأنظمة لا يحظى بالدراسة الجادة التي تفيدها بالقضاء على الإرهاب في بلادها، وكيف تقوم بذلك وهي سبب من أهم أسباب الإرهاب، لأن بنيتها الاستبدادية فكرًا وممارسة تشكّل أرضية خصبة للإرهاب، فالاستبداد يعني احتكار السلطة من جانب فئة محدودة تسيطر على النظام أو الرقابة الشعبية الحقيقية عليها، ولا تقبل الآخر المختلف، ولا تسمح بالتعددية السياسية ولا تطبق الديموقراطية الحقيقية، ولا تؤمن بالشراكة السياسية... وهذه الأمور تؤدي إلى الظلم الذي ينشأ من الاستبداد

بالضرورة تجد فيه الحركات المتطرفة البيئة الخصبة للدعوة إلى فكرها خاصّة لدى الشباب الذين يُعتبروا من ضحايا الأنظمة الاستبدادية الحاكمة التي لم يجدوا في ظلها العدل الذي يسمح لهم بتحقيق ذواتهم بطريقة طبيعية، فيلجأوا إلي تحقيق ذواتهم عبر الحركات المتطرفة التي توفّر لهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتحقيق ذواتهم بطريقة عنيفة يستطيعوا من خلالها معاقبة النظام الذي ألقى بهم على هامش المجتمع.

وهذا لا يعني أنّ الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الدينية المتطرفة ناتجًا عن الاستبداد فقط، أو كرد فعلٍ للغزو الأجنبي لبلاد المسلمين فقط، أو بسبب الوضع الاقتصادي المتردي الذي أدّى للفقر والبطالة والتخلف فقط... فهذه كلها من الأسباب المهمة ولكنها ليست الوحيدة فالسبب الذاتي الداخلي مهم خاصة وأن التطرف قديم منذ العصر الإسلامي الأول حين تجلى في فرقة الخوارج التي خرجت على الخليفة الراشد الرابع الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وكفّروه ثم قتلوه كنتيجة لاحقة للتكفير، فذهبت سنّة مجرمة الى يومنا هذا.

واستمرارًا لنهج التطرف وتواصلا مع الخوارج وتجسيدًا لهذه المدرسة المتطرفة ظهرت السلفية الوهابية السعودية في العصر الحديث والمعاصر، التي خرج من رحمها تنظيم القاعدة بعد أن طعّم فكره بشيء من المدرسة الفكرية المتطرفة داخل الإخوان المسلمين ممثلة في بعض أفكار سيد قطب التي تتمحور حول الألوهية والحاكمية والمجتمع الجاهلي والجهاد التي استمدها من أبي الأعلى المودودي- مؤسس الجماعة الإسلامية في باكستان- و بما أن التطرف لا حدود له فقد انبثق من رحم القاعدة من هو أكثر تطرفا منها فمثلا في تنظيم (الدولة الاسلامية) المعروف إعلاميا باسم داعش التي فاقت القاعدة ومرجعيتها الفكرية (السلفية الوهابية) من ناحية العنف في تطبيق مبادئها فقط، ولا يزال الحبل على الجرار...

والخلاصة التي لا بد منها أن الإرهاب لا يُقاوم بالاستبداد، الذي يؤدي بدوره إلي مزيدٍ من الإرهاب، فمزيد من الاستبداد والعنف الرسمي الحكومي الذي يكرّس

الاستبداد ويحمي النظام الحاكم المستبد... وهكذا فإنّ الدائرة لا يمكن إغلاقها، والذي يحل مشكلة الإرهاب ويقضي عليه، هو العدل الذي يمنع الظلم، والحرية التي تقف حائلا ضد الاستبداد، والديموقراطية التي تقضي على الدكتاتورية، والتعددية التي تبدد نظرية الصواب المطلق، والتسامح الذي يُبعد التعصب، والتعايش السلمي الذي يُعتبر بديلاً عن التناحر المجتمعي، والاعتدال الذي يوقف التطرف.

راشد الغنوشي...
أولوية الوطن على الحزب...

• كُتب بتاريخ:
02 نوفمبر 2014م

عندما تنازلت حركة النهضة التونسية عن الحكم مطلع العام الحالي تفادياً لاستفحال الأزمة السياسية التي أعقبت سلسلة الاغتيالات فيها لصالح حكومة توافقية قال الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ومؤسسها كلمته الشهيرة «لقد خسرنا السلطة ولكننا ربحنا تونس وربحنا الديمقراطية» وذلك رداً على من اتهمهم بالتنازل عن الحكم بسبب الضغوطات وذلك بالرغم من أن الحركة قد فازت في الانتخابات الأولى التشريعية التي أعقبت الثورة بأكبر نسبة من المقاعد. وهذا الرد يدل على حكمة عميقة ومسؤولية كبيرة لا توجد في الزعماء العرب -إلا من رحم ربي- كما لا توجد في الأحزاب العربية الممسكة بمقاليد السلطة في بلادها، وقد لا توجد أيضاً في كثير من الحركات الإسلامية التي تملك رؤية أحادية للحق المطلق ونظرة إقصائية للآخرين. وفي الانتخابات الحالية قبلت حركة النهضة بنتائج الانتخابات التشريعية التي أزاحتها من المكان الأول إلى المكان الثاني من البرلمان التونسي واعترفت بها ولم تتهمها بالتزوير كما يحدث دائماً في مثل هذه الأحوال في البلاد العربية.

والحقيقة أن نجاة تونس من المصير الذي آلت إليه ثورات «الربيع العربي» من حروب أهلية وتفكيك للدولة أو حدوث ثورات مضادة يعود بالدرجة الأولى إلى حكمة هذا الرجل ورؤيته الفكرية التجديدية المتنوّرة داخل الحركة الإسلامية، وامتلاكه لبُعد نظر في القضايا المعاصرة التي تهم الأمة والشعب والمجتمع وأهمها: العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع وقضايا الحرية والمواطنة والتراث والفن والمرأة والاجتهاد... وزاد

مصداقيته كمفكر إسلامي يمتلك رؤية متطورة للقومية العربية والوطنية التونسية كما زاوج بين الفكر والعمل وبين النظرية والتطبيق فأسس مع إخوانه (الجماعة الإسلامية) عام 1972 التي تغير اسمها إلى (الاتجاه الإسلامي) عام 1981 ثم أصبحت (حركة النهضة) عام 1989، ولقد ترجم هذه المزاوجة نضالاً مستمراً ضد الاستبداد السياسي لنظام الحكم في تونس بقيادة الحبيب بورقيبة ثم خلفه زين العابدين بن علي، وتصديا شجاعًا للعلمانية المتطرفة المعادية للإسلام والعروبة التي تميز بها النظام التونسي، وكفاحًا متواصلاً ضد الظلم الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي والفساد الأخلاقي في ظل النظام التونسي... حتى نال نصيبه من السجن والنفي مع إخوانه في حركة النهضة حتى اندلاع أولى ثورات الربيع العربي وأكثرها نجاحًا التي عاد بعد انتصارها إلى تونس بعد سنوات طويلة من النفي.

وعلاقتي بفكر الشيخ راشد الغنوشي تعود إلى ما يُقرب من ثلاثين عاما عندما قرأت كتابه الأول «مقالات» عام 1985 الذي يتضمن البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي بالإضافة لمقالات تناقش قضايا سياسية وفكرية وفلسفية وتربوية تشير في مجملها - إضافة إلى كتاباته التالية- امتلاكه لرؤية تجديدية متنورة داخل الحركة الإسلامية التي يُعتبر الغنوشي أحد رموزها المعاصرين الذين أضافوا لها في مجالات عديدة كالتراث حيث دعا إلى التحرر من التعصب المذهبي والاستفادة من كل المذاهب والتجارب الحضارية الإنسانية، وفي مجال العقيدة دعا إلى تراث الجامعة الإسلامية الوسطى المعتدل الذي يمثله الأفغاني ومحمد عبده والبنا، وفي مجال التفسير دعا إلى ربط القرآن بالواقع لإصلاحه وتنقيته من الجدل المذهبي الكلامي، وفي مجال أصول الفقه دعا إلى إحياء فكر المقاصد للشاطبي، وفي مجال الفن دعا إلى وجود رسالة ملتزمة للفن، وفي مجال المرأة دعا إلى تعزيز مكانتها في المجتمع وتمكينها، إضافة إلى دعوته لمقاومة الاستبداد والظلم والاستغلال والفساد، أما قضية فلسطين فقد دعا إلى النضال من أجل تحرير فلسطين واعتبارها مهمة مركزية وواجبا تقتضيه ضرورة التصدي للهجمة

الصهيونية الاستعمارية، ولقد نادى بحقوق المواطنة التي تعني مساواة جميع المواطنين في الدولة بالحقوق والواجبات بغض النظر عن مذاهبهم وديانتهم.

والشيخ المفكر راشد الغنوشي بما يملك من هذه الرؤية المنهجية المتنورة والمتحررة من الجمود الفكري قاد حركة النهضة الإسلامية ومعها تونس إلى بر الأمان، وأعطى الأولوية للوطن وليس للحزب، من خلال احترامه للعملية الديمقراطية في البلاد وتسليمه بنتائج الانتخابات أو تنازله عن الحكم قبل ذلك،إدراكا منه بأن الحركة ما هي إلا وسيلة لتحقيق أهداف سامية وليست هدفاً في حد ذاته، هذا بالرغم من سمو رسالة حركة النهضة في إقامة دولة تحكم بالعدل وتحافظ على الحرية وترسخ قيم الإسلام وتقضي على الاستبداد والفساد، وإعطاء الأولوية للوطن هو رجوع إلى الأصل الذي أقيم من أجله الحزب أو الحركة، فخسارة الحركة للحكم هي خسارة تكتيكية مؤقتة فقد تعود للحكم مرة أخرى عبر انتخابات قادمة، ولكن خسارة الوطن بضياعه في أتون الفتنة والصراع على السلطة والحروب الأهلية هي خسارة استراتيجية دائمة قد يُفنى فيها الأخضر واليابس على أرض الوطن.

ياسر عرفات...
الحلم الذي لم يتحقق...

• كُتب بتاريخ:
08 نوفمبر 2014م

عندما كنتُ صغيرًا في مرحلتي الطفولة والمراهقة في السبعينات من القرن الماضي، لم أكن أفرّق –ومعي أبناء جيلي– بين ياسر عرفات وفلسطين، وكأنهما كلمتان لمفهوم واحد (الوطن) أو كأنّ حبهما يدل على معنى واحد هو (الوطنية)، أو كأنهما وجهان لحلم واحد هو (العودة). فلم نكن نفرّق في ذلك الوقت بين حب فلسطين الوطن المفقود، وحب ياسر عرفات الزعيم الذي يجسّد حلم العودة إلى الوطن المفقود. فلقد كان بالنسبة لنا رمزاً لكفاح الشعب الفلسطيني يُعبّر عن نكبته ومأساته ومعاناته السابقة، كما يُعبّر عن آماله وطموحاته وأحلامه القادمة. فكان تجسيدًا للحلم الفلسطيني المتمثل في التحرير العودة والاستقلال، وكان نموذجًا حياً للبطل الذي يحلم المراهقون والشباب أن يقتدوا به، وللفدائي الذي يفتدي وطنه بنفسه، وللمقاتل العنيد الذي لا يلين ولا يستكين، وللسياسي الملتزم بقضية شعبه دون أن يُساوم أو يُهادن.

ولم يكن أحد بمقدوره أن يشوش على هذه الصورة المشرقة للزعيم الراحل المحفورة في عمق القلب والوجدان. خاصّة وأننا كنا نشعر كفلسطينيين مقيمين خارج فلسطين في ذلك الوقت بأهمية النضال الوطني الذي وقف الزعيم الراحل على رأسه من خلال ترأسه لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية الذي حوّل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين يحتاجون إلى المأكل والمأوى، إلى قضية وطنية جوهرها التحرير والعودة والاستقلال، وأعطتنا إحساسا بالكرامة الوطنية باعتبارنا شعب يُقاوم

المحتل ويضحي من أجل وطنه و ليس مجرد شعب يتسّول لقمة عيشه في مخيمات اللجوء وأماكن النزوح.

وما أن دارت الأيام دورتها، ومضت السنون نحو غايتها، وتوالت الأحداث تباعًا يدفع آخرها بأولها، وقالت الأحزاب كلمتها، وذهب الناس في الرجل مذاهب شتى، وتوزعت الآراء بين تطرفين: أحدهما مبغض قال لا يرى للرجل أي حسنات، ومحب غال لا يرى للرجل أي سيئات. واستفحل الخلاف بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، فذهب الطرف الأول في تطرفه حد التخوين أو التكفير، أو على الأقل التفريط أو التفسيق. وذهب الطرف الثاني في تطرفه حد التنزيه أو التقديس أو على الأقل التبجيل أو التمجيد. وغاب الصوت الوسطي المعتدل الذي يُعطي الرجل حقه حتى لو انتقده ولا يبخس الرجل أشيائه حتى لو ذكر عيوبه، ولا يغض الطرف عن حسناته وإن تكلم عن سيئاته، ويوازن بين الإيجابيات والسلبيات في إطار من الموضوعية والنظرة الشمولية.

واستمر الجدل في شأن ياسر عرفات حتى اندلعت الانتفاضة الثانية المعروفة بانتفاضة الأقصى عام 2000. كانت الانتفاضة الثانية إعلانًا بنهاية المشروع السياسي لاتفاقية أوسلو، المشروع السياسي الذي أراد الكيان الصهيوني أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تصفية القضية الفلسطينية بتحويل المرحلة الانتقالية للكيان السياسي الفلسطيني الذي أفرزته اتفاقية أوسلو أي الحكم الذاتي إلى مرحلة دائمة مع بعض التسهيلات الإضافية و تغيير الاسم من حكم ذاتي إلى دولة فلسطينية تكون جسرًا لدخول الكيان الصهيوني كل العواصم العربية و الانتقال من احتلال الأرض إلى احتلال نفوس العرب و قلوبهم بواسطة ما يُسمى التطبيع الثقافي. غير أن الزعيم الشهيد الراحل كان يريد من اتفاقية أوسلو و الكيان الفلسطيني الذي أُنشئ على أثرها بداية لتحقيق الحُلم الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني التي ربما ستكون نواة لتحقيق حلم العودة و تحرير فلسطين في المستقبل.

وما أن أدرك زعماء الكيان الصهيوني ذلك وأن ليس بالإمكان تطويع ياسر عرفات ليخدم أهدافهم من وراء اتفاقية أوسلو بتصفية القضية الفلسطينية، كما أدرك الزعيم الراحل أن الحد الأقصى الذي سيقدمه الكيان الصهيوني للفلسطينيين لن يصل إلى الحد الأدنى الذي يستطيع أي فلسطيني قبوله، فضّل أن يستشهد على أرض الوطن أو على الأقل يموت صامدًا ورافضًا التوقيع على اتفاقية يتم من خلالها ترسيخ دولة الكيان الصهيوني والقضاء على حلمه وحلم الشعب الفلسطيني على ثرى فلسطين مدركاً في نفس الوقت أن الله سيبعث لفلسطين من يحررها وإن طال الزمن ليبقى الزعيم الراحل محتفظاً بصورته المشرقة لدى الجيل الفلسطيني الذي عاصره، والأجيال القادمة لن تعرفه إلّا عبر كتب التاريخ، بعد أن ذهب الرجل شهيدًا إلى ربه دون أن يحقق حلمه الذي هو حلم الشعب الفلسطيني، ولكن دون أن يترك فرصة لمبغضيه السابقين إلّا أن يحترموه ويشيدوا بمواقفه البطولية ودوره الوطني، ويكفي أنه دفع حياته ثمناً لقضية وطنه من أجل الحلم الذي لم يتحقق في حياته، ولكنه وضع لبنة متينة في أساس جدار التحرير وغرس شجرة طيبة في تراب فلسطين ستسمر يوماً ما ثمرة الاستقلال، ووضع أقدامنا على بداية الطريق نحو جسر العودة.

دولة البغدادي والفهم الخاطئ لنظام الحكم الإسلامي...

• كُتب بتاريخ:
14 نوفمبر 2014م

لم يُرَق دم في الإسلام كما أريق حول السلطة والصراع عليها، فمنذ الفتنة الكبرى التي ابتدأت في أواخر عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان واستمرت في عهد الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- وحتى عهد (الخليفة) الداعشي المعاصر أبو بكر البغدادي مرورا بالخلفاء الأمويين والعباسيين والعثمانيين... والدم يجري مهراقاً في بلاد المسلمين صراعاً على السلطة، في ظروف اختلطت فيها مفاهيم المعارضة السياسية ونقد الحكم مع مفاهيم البغي والخروج على الحاكم بطريقة مقصودة لترسيخ الاستبداد السياسي ومنع تداول السلطة أو تصحيح مسارها بالطرق السلمية.

ولم يشوّه مفهوم في الإسلام كما شُوّه مفهوم (الخلافة) بحيث طغى الجاني السلبي للخلافة على الجانب الإيجابي لها، وتم استحضار الصور السلبية من دهاليز التاريخ لتقدم لنا نموذجًا مشوّهًا ليس فقط عن الخلافة ونظام الحكم الإسلامي، بل عن الإسلام برمّته، وأصبحنا نشاهد قطع الرؤوس وأكل الأحشاء واتخاذ السبايا وبيع الجواري ولسان حالهم يقول هذا هو الإسلام الذي نريد أن نحكم الناس فيه، وهذا هو الإسلام الذي جاء رحمة للعالمين وللبشرية جمعاء يهلك الحرث والنسل اينما حل ويبيد كل ما عاداه، الإسلام الذي عاشت في كنفه مختلف الأديان والمذاهب لا يقبل الآخر المختلف حتى لو كان من المسلمين أو حتى ينتمي لنفس المذهب والمدرسة الفكرية.

وعندما أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروفة اختصاراً بداعش عن تنصيب الدكتور إبراهيم السامرائي المعروف بأبي بكر البغدادي خليفة للمسلمين بعد أن أصبح في حوزتهم بقعة جغرافية واسعة في العراق وسوريا، وأصبح اسم دولتهم (الدولة الإسلامية) إشارة إلى أن حدود الخلافة لم تقتصر فقط على العراق والشام التي تم إلغاء حدود سايكس بيكو المصطنعة بينهما، وأن سيطرة الخليفة والدولة الإسلامية لن تقف عند هذه الحدود ينسجم مع نظرية الحكم في الإسلام التي يعتبر الخليفة على رأس نظام الحكم فيها، ولمعرفة الأصل الديني لنظام الخلافة ولنظرية الحكم في الإسلام لا بد من العودة للأصول الدينية والتاريخية لذلك.

تعود الخلافة إلى عهد النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- الذي كان يقوم بمهمة الحاكم إضافة إلى مهمة النبي والرسول الذي يشّرع للدين الجديد، ولقد امتزجت صلاحياته كنبي مع صلاحياته كحاكم غير أنه عليه الصلاة والسلام قد فرّق بين الأمور الدينية الواجبة الاتباع والأمور الدنيوية الخاضعة للاجتهاد، كما فرّق فيما بعد الفقهاء بين النصوص الدينية قطعية الثبوت والدلالة التي لا تقبل الاجتهاد، والنصوص الدينية ظنية الثبوت والدلالة التي تقبل الاجتهاد في فهم النص، ولقد استمر الخلفاء الراشدون -رضي الله عنهم- من بعده يقومون بدور الحاكم كخلفاء للسلطة السياسية للرسول -صلى الله عليه وسلم- دون تفرقة بين السلطتين الدينية والدنيوية بطريقة تكاملية تؤدي إلى مصلحة الأمة في الدنيا والآخرة... أما العهود التالية للخلفاء الراشدين فقد تم في مجملها توظيف الدين لخدمة الحكام، ودعم نظام الحكم، وتقوية السلطة السياسية للدولة، والتنظير للاستبداد السياسي، عن طريق الفقه السني الذي حصر الخلافة في قريش، وباختيار (أهل الحل والعقد)، أو بولاية العهد (الوراثة)، أو بالتغلب (السيطرة بالقوة).

أما في الفقه الشيعي خاصة عند الإمامية الأثنى عشرية فقد حصروا الخلافة في آل البيت على اعتبار أن الإمام -أي الخليفة عند أهل السنة- معيّن بالنص النبوي للإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وفي ذريته من بعده وصولاً إلى الإمام الثاني عشر

الـذي انقطـع نسـله فبـدأت فكـرة الغيبـة وفقـه الانتظـار التـي تؤمـن بغيبـة الإمـام وانتظـاره حتـى يعـود كمهـدي منتظـر، وبالتـالي لا يوجـد حاكـم شرعـي حتـى يعـود الإمـام المُغيّـب. وهـذه النظريـة جـاءت كتطـور تاريخي للـصراع عـلى السـلطة منـذ الفتنـة الكـبرى ومـا تبعها مـن صراع بـين آل البيـت والدولتـين الأمويـة والعباسـية، وتـم في خضـم هـذا الـصراع تأويل النصـوص الدينيـة في القـرآن والسـنة لتخـدم نظريـة الحكـم الشـيعية التـي تقـوم عـلى النـص بشـكل أسـاسي بخـلاف أهـل السـنة التـي تقـوم إضافـة للنـص عـلى الإجمـاع والاجتهـاد واختيـار أهـل الحـل والعقـد، واسـتمر هـذا الوضـع حتـى جـاء الإمـام الخمينـي بنظريـة (ولايـة الفقيـه) الـذي يحكـم نيابـة عـن الإمـام (المُغيّـب) وتكـون بيـده السـلطتين الدينيـة والسياسـية، وهـي النظريـة التـي أقيمـت عـلى أساسـها الجمهوريـة الإسـلامية في إيـران.

والصحيـح أن نظريـة الحكـم في الإسـلام ليسـت قوالـب جامـدة لا تتغـير، بحيـث يتـم اسـتنساخ صـور نمطيـة مـن المـاضي بطرقـة مشـوّهة وتطبيقهـا في الحـاضر، والتركيـز عـلى شـكل نظـام الحكـم الإسـلامي دون جوهـره ومضمونـه، بـل هـي مبـادئ عامـة يجـب احترامهـا والالتـزام بهـا كالشـورى المُلزمـة، والعـدل في كل مسـتويات الدولـة، والبيعـة التـي تعنـي التعاقـد بـين الحاكـم والشـعب، وأهـل الحـل والعقـد المُختاريـن مـن الشـعب، وحريـة المعارضـة السياسـية ونقـد الحاكـم ونظـام الحكم،وحتـى إمكانيـة عـزل الحاكـم مـن الشـعب أو ممثليـه إن أخـلّ الحاكـم بـشروط البيعـة والعقـد، وغيرهـا مـن المبـادئ التـي تميـز نظـام الحكـم الإسـلامي، فـأي نظـام إسـلامي يُطبـق هـذه المبـادئ هـو النظـام الإسـلامي الصحيـح.

تدافع الشرعية بين الإخوان والسعودية...

• كُتب بتاريخ:
28 نوفمبر 2014م

لعـل البعـض يسـتغرب العـداء الـذي تحملـه المملكـة العربيـة السـعودية ومـن ورائهـا التيـار السـلفي الوهـابي لجماعـة الإخـوان المسـلمين، مـع أنهـما ينتميـان إلى نفـس الدائـرة الإسـلامية السـنية، ويصنّفـان نفسـيهما في إطـار مـا يُعـرف بأهـل السـنة والجماعـة. ويـزداد الإنسـان اسـتغراباً إذا علـم أن حلفـاً كاد أن يتبلـور مـن التياريـن – الإخـوان والسـلفية – في وقـت سـابق أثنـاء ذروة مـا يُسـمى بثـورات الربيـع العـربي لمواجهـة مـا أطلقـوا عليـه (خطـر المشروع الشـيعي) بـدلاً مـن مواجهـة خطـر المـشروع الصهيـوني الـذي يهـدد الأمـة جمعـاء بكافـة مذاهبهـا وأعراقهـا وتنوعاتهـا المختلفـة. ووفقـاً لهـذا المنطـق الـذي يكـرّس الانقسـام داخـل الأمـة فإنـه مـن المفـترض أن يكونـا متقاربـين لا متباعديـن فضـلاً عـن أن يكونـا متخاصمـين.

وهـذا الاسـتغراب يـزول إذا عرفنـا السـبب الـذي يُبطـل العجـب، والسـبب هـو الـصراع عـلى شرعيـة تمثيـل الإسـلام السـني الـذي تتنازعـه السـعودية مـع الإخـوان، وتريـد أن تحتكـر تمثيلـه بعـد أن احتكـرت لنفسـها تمثيـل المدرسـة السـلفية الإسـلامية ودمغتهـا بالطابـع الوهـابي الـصرف الـذي يُلغـي مـا عـداه. فبعـد أن ابتلعـت المـدارس السـلفية غـير الوهابيـة تسـعى إلى ابتـلاع الإسـلام برّمتـه في جوفهـا وتعيـد هضمـه وإخراجـه للنـاس وفقـاً لرؤيتهـا الخاصـة للإسـلام الـذي أنتجـت للأمـة الجماعـات المتوّحشـة التـي تنسـب نفسـها للإسـلام زورًا وبهتانـا.

وهـذا الاحتـكار لتمثيـل الإسـلام اصطـدم بالإخـوان المسـلمين الذيـن يحتكـرون تمثيل الإسـلام لأنفسـهم، فكلاهمـا لا يقبـل الآخـر المختلـف عنه حتى مـن نفس الدائـرة الإسـلامية السـنية، وأحيانـاً مـن نفـس المدرسـة الفكريـة والأرضيـة الإيديولوجيـة. مـع تفـاوت نسبي في درجـة قبـول الآخـر لصالـح الإخـوان المسـلمين، وهـذه الرؤيـة الإقصائيـة والنظريـة الأُحاديـة التـي تحتكـر الحـق والصـواب هـي التـي تجعـل كل منهـما النمـوذج الأوحـد الصحيـح للإسـلام الـذي ينبغـي إتباعـه، ومـا عـداه يقـع إمـا في دائـرة الكفـر والفسـق، أو يقـع في دائـرة الضـلال والانحـراف والبدعـة والخطـأ عـلى الأقـل.

ولقـد زاد هـذا الـصراع والتدافـع بعـد انـدلاع ثـورات مـا يُسـمى بالربيـع العـربي لا سـيما عندمـا فـاز الدكتـور محمـد مـرسي بالرئاسـة المصريـة وأصبـح أول رئيـس جمهوريـة في مـصر مـن الإخـوان المسـلمين، وبـدأ الإخـوان المسـلمين يخطـون الخطـوة الأولى في تحقيـق مشروعهـم السـياسي نحـو الدولـة الإسـلامية التـي سـتقدم نموذجًـا مختلفـا للدولـة الإسـلامية عـن النمـوذج السـعودي الوهـابي، وبالتـالي سـيتم سـحب البسـاط مـن تحـت أقـدام السـعوديين وتكـسر احتكارهـم لتمثيـل الإسـلام السـني. خاصـة وأن الإخـوان المسـلمين بـدأوا يتقدمـون في بعـض البلـدان العربيـة الأخـرى عـبر صناديـق الاقـتراع أو عـبر سـلاح الثـورة، ولذلـك وقفـت المملكـة العربيـة السـعودية ضـد نظـام محمـد مـرسي، وأيـدت الثـورة المضـادة التـي تزعمهـا العسـكر وأسـقطوا الرئيـس محمـد مـرسي مـن سـدة الحكـم ليضعـوه في غياهـب السـجن فيختفـي عـن الوجـود والشـهود، ويختفـي معـه مشروع الإخـوان المسـلمين الـذي يقـدم نموذجـاً آخـر للإسـلام يختلـف نسـبياً عـن مـشروع التيـار السـلفي الوهـابي المجسّـد في الدولـة السـعودية.

والسـبب الثالـث لهـذا التدافـع والـصراع بـين الطرفـين هـو دعـوات الإصـلاح التـي نـادي بـه بعـض العلـماء السـعوديين المتأثريـن بفكـر الإخـوان المسـلمين، أو الذيـن ينتمـون لمدرسـة الإخـوان المسـلمين الإصلاحيـة، والتـي تدعـو إلى إحـداث إصـلاح في نظـام الحكـم في السـعودية يتجـه نحـو الديمقراطيـة، وتقييـد سـلطة العائلـة المالكـة، ومشـاركة شـعبية الحكـم، ولقـد زادت هـذه الدعـوات بعـد (الثـورات العربيـة المعـاصرة) ممـا اقتـضى مـن نظـام

الحكـم في السـعودية إلى النظـر للإخـوان المسـلمين باعتبارهـم يهـددون اسـتقرار المملكـة ونظامهـا السـياسي ممـا أدى بهـم إلى اتخـاذ خطـوات قمعيـة وصلـت إلى حـد اعتبـار جماعـة الإخـوان المسـلمين جماعـة إرهابيـة في بدايـة عـام 2014.

وفي الختـام يمكـن القـول أن هـذا الـصراع والتدافـع في احتـكار تمثيل شرعية الإسـلام يمكـن أن ينتهـي لصالـح التعـاون والتكامـل والالتقـاء عـلى كلمـةٍ سـواء بـين كل التيـارات والجماعـات والحـركات والمذاهـب الإسـلامية، إذا اقتنـع الجميـع أنهـم يمثلـون رؤى مختلفـة واجتهـادات متنوعـة في فهـم الديـن الإسـلامي مـن خـلال تفسـيراتهم المختلفـة لنصـوص القـرآن والسـنة التـي تقبـل الاجتهـاد في فهمهـا وتفسـيرها، وأن هـذا الفهـم للنصـوص لا يعنـي أنـه النـص نفسـه بـل مـا تـم فهمـه مـن النـص، وبالتـالي لا يسـتطيع أحـد أن يزعـم لنفسـه أن رؤيتـه الخاصـة للديـن الإسـلامي هـي الرؤيـة الوحيـدة الصائبـة ومـا عداهـا مـن رؤى خاطئـة، وهـذا يقودنـا إلى اسـتحالة أن يدّعـي أحـدٌ لنفسـه وحدانيـة تمثيـل الإسـلام واحتـكاره، فيقبـل الآخـر المختلـف داخـل الدائـرة الإسـلامية، ويتسـامح مـع الآخـر المختلـف خـارج الدائـرة الإسـلامية في إطـار الدائـرة الإنسـانية الأوسـع. ويؤمـن بالتعايـش السـلمي قـولاً وفعـلاً مـع الدائرتـين: الإسـلامية والإنسـانية، دون أن يتخـلى عـن إسـلاميته التـي تعـزز إنسـانيته.

فلسطينيو الداخل
وعبقرية الوجود والصمود

• كُتب بتاريخ:
05 ديسمبر 2014م

أثار قانون الدولة القومية اليهودية مشكلة فلسطيني الداخل ومكانتهم داخل الخط الأخضر في الدولة العبرية، ولكنه أثار أيضاً إعادة النظر في مكانتهم كجزء أساسي من الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، لا سيما وأنهم قد تعرّضوا في مراحل زمنية سابقة لعملية تشويه مُمنهجة ساهمت في عزلهم عن بقية شعبهم الفلسطيني ومحيطهم العربي وامتدادهم الإسلامي، وهذا العزل الذي يستهدف سلخهم عن شعبهم الفلسطيني هو جزء من السياسة الإسرائيلية ضدهم ساهم فيها الفهم الخاطئ لحملهم الجنسية الإسرائيلية التي تعطيهم الحقوق المدنية الطبيعية فوق أرضهم التي تمسكوا بها ولم يغادروها في حرب 1948، وكذلك التعميم المغلوط لقضية التجنيد في الجيش الصهيوني الذي تقوم به بعض الفئات التي انسلخت عن فلسطيني الداخل وانخرطت في المؤسسة الصهيونية وخدمت أهدافها. وهذه الجنسية الإسرائيلية لم تحمهم من التعرّض لسياسة التمييز العنصري والقمع السلطوي التي رافقتهم طوال مسيرة كفاحهم منذ وقوعهم تحت الحكم العسكري بعد حرب 1948 مباشرة، وحتى عندما رُفع الحكم العسكري عام 1966، وصولاً إلى القانون الأخير العنصري -قانون الدولة القومية اليهودية- ومن أهم معالم هذا الكفاح والمعاناة مذبحة كفر قاسم عام 1956، وانتفاضة يوم الأرض عام 1976، والتضامن مع الانتفاضة الأولى عام 1987، ومشاركتهم في انتفاضة الأقصى عام 2000 وسقوط العديد من الشهداء والجرحى والمعتقلين في كل هذه المحطات النضالية، وهذا على سبيل المثال وليس الحصر، ولنعد إلى نقطة البدء لمعرفة المزيد عن خصوصية وضع هذا الجزء من الشعب الفلسطيني.

في 14 مايو 1948 قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بثمانِ ساعات أُعلن رسمياً عن قيام دولة «اسرائيل» بدون ترسيم لحدودها، ولكنها سيطرت عملياً بعد الهدنة على حوالي 77٪ من أراضي فلسطين المحصورة بين البحر غربًا والنهر شرقا، ومن رأس الناقورة شمالاً إلى أم الرشراش (إيلات) جنوباً. ولم تقتصر سيطرتها على الأرض فقط فقد سيطرت على أكثر من مائة وخمسين ألف فلسطيني هم الذين بقوا داخل خط الهدنة بعد حرب 1948 من الذين لم يهجّروا من بلداتهم الأصلية، أو الذين هُجّروا من بلداتهم الأصلية ولكنهم بقوا داخل حدود الكيان الصهيوني، وهؤلاء يشكلون ما يقرب من 15٪ من مجموع الشعب الفلسطيني الذين هاجروا من فلسطين المحتلة عام 1948، وهم الذين أطلقت عليهم السلطة الصهيونية مصطلح (عرب اسرائيل) واعتبرتهم أقلية عربية في دولة الكيان الصهيوني وعملت على سلخهم عن شعبهم الفلسطيني ومحيطهم العربي، بعد أن كانوا جزءًا من النسيج الاجتماعي الوطني الفلسطيني قبل النكبة، واتبعت ضدهم كافة أساليب التمييز والتهميش وتدمير هويتهم الوطنية والقومية وكيانهم السياسي وتعاملت معهم كفئات مختلفة وليس ككتلة سكانية واحدة.

واليوم تضاعف عدد فلسطيني الداخل أكثر من عشر مرات بفعل الزيادة الطبيعية، وآخر إحصاءات السكان تشير إلى وصول عددهم إلى أكثر من مليون وستمائة ألف نسمة، يشكلون حوالي 20٪ من سكان الكيان الصهيوني، ويشكلون خطرًا ديموغرافياً على الدولة العبرية التي تسعى إلى عدم زيادة هذه النسبة عن طريق تعويض النقص في الزيادة الطبيعية اليهودية بجلب الهجرة اليهودية من أنحاء العالم إلى الكيان الصهيوني، فماذا لو بقي في فلسطين ضعف هذا العدد مثلاً و لم يهاجروا منها؟!

وفي استعراض سريع لتطور نضال الشعب الفلسطيني في الداخل منذ عام 1948 وحتى الآن، من الملاحظ أنها تسير في حركة تصاعدية بدأت بمحاولة المحافظة على مجرد الوجود على أرضهم والمُهدد من قبل السلطة الصهيونية، والصمود فوقها ومنع ترحيلهم منها ومصادرتها ومحاولة العودة إلى بلداتهم وأراضيهم المسلوبة. ثم

المطالبة بالمساواة وعدم التمييز، والمواطنة المتساوية، وتحصيل الحقوق المدنية، والمشاركة السياسية الفاعلة لصالح المجتمع الفلسطيني في الداخل. وانتهت بإعادة صياغة الهوية الوطنية الخاصة لفلسطيني الداخل في إطار الهوية الفلسطينية الجامعة للكل الفلسطيني، وإعادة تشكيل الوعي بالذات والآخر (اليهودي الصهيوني)، ورفض القراءة الصهيونية للنكبة، ولإقامة دولة «إسرائيل» وطبيعة الدولة اليهودية، والعودة إلى القراءة الفلسطينية لها، وإعادة بناء هذه المفاهيم وفق المرجعية الفلسطينية الوطنية.

وفي الختام من المفيد النظر لخصوصية وضع فلسطيني الداخل، على اعتبار أن لكل جزء من الشعب الفلسطيني خصوصية تحكمها ضوابط الجغرافيا والتاريخ والسياسة التي فرّقت الشعب الفلسطيني بعد النكبة إلى أجزاء شتى في داخل حدود الكيان الصهيوني، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة، ودول الطوق في المخيمات، وفي كافة أماكن النزوح. فلكل مكوّن من الشعب الفلسطيني وضعه الخاص وطريقته الخاصة في المشاركة في الجهد الوطني العام الذي يستهدف تحقيق أماني الشعب الفلسطيني وطموحاته في التحرير والعودة والاستقلال، ووفق هذا الفهم للدور الوطني في إطار خصوصية وضع فلسطيني الداخل وسط الكيان الصهيوني، فالوجود على الأرض الفلسطينية، والصمود عليها، والتشبث بها، والمحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية في إطار بعديها القومي والديني، رغم الجهد الصهيوني المتواصل لتلفيق هوية مصطنعة تنسبهم إلى "اسرائيل" وتنزعهم من جذورهم الفلسطينية الممتدة في العمقين العربي والإسلامي.

حماس وإيران:
مراجعة بين الجمود والتراجع

• كُتب بتاريخ:
12 ديسمبر 2014م

نُشر في موقع الرسالة نت بتاريخ 9 ديسمبر الحالي خبر زيارة وفد حمساوي رفيع المستوى برئاسة السيد محمد نصر عضو المكتب السياسي لحركة حماس، وجاء في حيثيات الخبر تصريح للسيد خالد القدومي ممثل حركة حماس في طهران قال فيه: «أن حماس معنية بالأمة بكل أطيافها وتفاصيلها، وأن علاقاتها مع الجميع قائمة على الاحترام المتبادل، وأنها غير معنية بالتدخل في الشئون الداخلية لأي دولة، وأن حركته تهتم بإقامة علاقات متوازنة مع الجمهورية الإسلامية قائمة على أساس القضية الفلسطينية الجامعة بمعزل عن أي خلافات حول المسائل الأخرى.»وهذا الكلام جيد يدل على بُعد نظر في العلاقات الخارجية لحركة حماس بعد مرحلة الارتباك في العلاقات الخارجية السابقة.

وبعد يوم واحد أثناء تصّفحي لموقع العربي الجديد بتاريخ 15 ديسمبر الحالي وجدت تعليقاً على الزيارة للسيد محمد مرّة أحد مسئولي حماس في لبنان يقول فيه: «أن زيارة وفد حماس لإيران لا تعني أبداً أن الحركة تغّير من سياستها أو أنها تقوم بمراجعة لخياراتها أو مواقفها من قضايا المنطقة، أو أنها أخطأت وتتراجع عن خطأها، أو تعتذر عن عمل أو موقف. «هذا الكلام يُشير إلى جمود يخلو من المراجعة بعكس تصريح القدومي السابق الذي يشير بطريقة ضمنية إلى مراجعة تخلو من الجمود، وكلام السيد محمد مرّة يُعطي انطباعًا بأن تغيير السياسة الخاطئة عيب، وأن مراجعة الخيارات والمواقف عار، أو كأن التراجع عن الخطأ من الكبائر التي ينبغي تجنبها.

أليست هذه السياسة وتلك المواقف والخيارات هي التي أوصلت حركة حماس إلى مأزقها الحالي على المستويين المحلي والإقليمي، ألم تراجع حركة حماس فعلاً خياراتها المحلية والإقليمية التي أدخلتها في نفق مظلم لم تستطع الخروج منه حتى اللحظة، أم أن هذه المراجعة كانت بالإكراه نتيجة لتغييرات إقليمية جبرية من باب مكرها أخاك لا بطل.

وعند التحليل الدقيق لما حدث، وفي نظرة أعمق لخلفية الأزمة الحالية لحركة حماس نجد أنها ناتجة عن ثلاث اشكالياتٍ استراتيجية. الأولى ناتجة عن علاقة حماس بالسلطة والمقاومة، فهي أزمة نابعة من الاعتقاد بإمكانية الجمع بين السلطة والمقاومة، فهي قد دخلت سلطة لم تشارك في صنعها وخارج إطار مشروعها المقاوم، وهذه السلطة لم تعترف حماس بمرجعتها السياسية وهي منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعترف بمرجعيتها القانونية وهي اتفاقية أوسلو، وهذا كسر لقواعد اللعبة السياسية التي تحدد للسلطة وظائف أمنية ومدنية وسياسية لن تسمح القوى التي ساهمت في إقامة السلطة بالخروج عنها، وهذه الوظائف لا تستطيع حركة حماس القيام بها لتناقضها مع مبادئها وبرنامجها وسياستها، وهذه اللعبة وتلك الوظائف لم تستطع حماس الخروج عليها لأنها أكبر وأقوى منها، وكذلك لم تستطع اللعب من خلالها لانعدام هامش المناورة المتاح أمامها، كما لم تستطع التوفيق بين مشروعها ومشروع أوسلو الذي اختزل المشروع الوطني الفلسطيني في كيان سياسي غير محدد المعالم وكيان مسخ مشّوه ينحصر بين حكم ذاتي موّسع ودويلة قصيرة ومنقوصة السيادة في أحسن احواله.

والإشكالية الثانية ناتجة عن أزمة الهوية التي لم تحسمها حركة حماس حتى الآن والناتجة عن تحديد أولوية الانتماء للإخوان المسلمين كحركة إسلامية عالمية، أو للحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحرر وطني، ورغم أن أدبيات الحركة تجمع بين الانتماءين ولكن الانحياز لخيارات الإخوان المسلمين الإقليمية كان واضحاً بعد اندلاع ما يُسمى بثورات الربيع العربي، وهذا كان مجسداً في الوقوف مع نظام الإخوان المسلمين في مصر ضد خصومه السياسيين -بغض النظر عن صوابية موقف الإخوان المسلمين في مصر

أم خطأه-، والوقوف ضد نظام بشار الأسد في سوريا انسجامًا مع موقف الإخوان المسلمين العام ضد النظام السوري، دون الأخذ بعين الاعتبار دعم النظام السوري للمقاومة الفلسطينية ولحركة حماس في جهادها داخل فلسطين المحتلة، وكذلك الانحياز للخيارات السياسية للدول المؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين كقطر وتركيا بغض النظر عن تحالفاتها السياسية والعسكرية مع أمريكا وإسرائيل وحلف الناتو، على حساب العلاقات مع الحلف الداعم للمقاومة.

والإشكالية الثالثة هي في الارتباك والتذبذب في الانتقال من معسكر لآخر بدون تحديد معايير التحالف الصحيحة التي يجب أن تقوم على أساس محاور الاسلام وفلسطين والمقاومة،وعلى أساس المصلحة الوطنية الفلسطينية، وليس على أساس المصلحة الحزبية للحركة حتى لو كانت تناقض كلاً من مصلحة المقاومة ومصلحة القضية الفلسطينية أو حتى مصلحة الشعب الفلسطيني، فتحديد معسكر الحلفاء الاستراتيجيين يجب أن يكون ثابتاً كتحديد معسكر الأعداء، إلاّ إذا حدث تغير جوهري في معسكر الحلفاء، وهذا التغير لم يحدث، ولكن الذي حدث هو تغّير في حسابات الحركة نابع من حسابات استراتيجية خاطئة رجّحت صعود الحلف المدعوم من الإخوان المسلمين خاصة بعد فوز الرئيس محمد مرسي بالرئاسة المصرية، وما أُشيع عن قرب سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وبعد تغير هذه المعطيات تغّيرت هذه الحسابات مما أدى إلى محاولات الرجوع إلى الحلف السابق المعروف بحلف المقاومة والممانعة الذي يدعم المقاومة الفلسطينية والذي يقف وحيداً في هذا الخندق، بينما الآخرون إما أنهم يقفون على الحياد بيننا وبين العدو، أو يقفون مع العدو سرًا أو علانية ضد المقاومة.

وأخيراً فإن تصريحات السيد محمد مرّة تكرّس الجمود، والإصرار على البقاء في الأزمة، وعدم مغادرتها نحو محطة تقرّبنا من فلسطين، وتبعدنا عن القضايا الهامشية التي فرّقت الأمة. أما تصريحات السيد خالد القدومي فهي تعيد توجيه مؤشر البوصلة بالاتجاه الصحيح، ومراجعة السياسات السابقة التي أدخلت حركة حماس في

مأزق سياسي خطير أبعدها عن الحلف الذي ساندها، وصدمها باستحقاقات السلطة المناقضة لمشروعها، وتشير إلى مراجعة صحية تخرج الحركة من الجمود السياسي، وتعفيها من التراجع غير المدروس للخيارات والمواقف السابقة.

النقاب ونمط التفكير

• كُتب بتاريخ:

18 ديسمبر 2014م

لفت انتباهي خبرًا منشورًا على أحد المواقع الإخبارية الإلكترونية عنوانه»ظهور زوجة الداعية أحمد الغامدي بدون نقاب على التلفزيون يثير جدلاً واسعًا»وبعد قراءة تفاصيل الخبر تبيّن أن الذي أثار جدلاً واسعًا ليس مضمون اللقاء التلفزيوني، بل ظهور زوجة الغامدي بدون نقاب، أي مكشوفة الوجه، وتبيّن لي أيضا أن سبب الجدل الواسع هو في كون السيدة (جواهر علي) هي زوجة الشيخ الداعية (أحمد الغامدي) الذي كان يرأس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة المكرّمة، وهي الهيئة التي تقوم بفرض المظاهر الإسلامية التي تؤمن بها المؤسسة الدينية المهيمنة في السعودية، وعلى رأسها ما يُعرف بالنقاب والذي يعني تغطية المرأة لوجهها، وظهور زوجة رئيس الهيئة في مكة السابق بدون نقاب على الملأ هو ضرب في صميم الفلسفة الدينية التي قامت عليها المملكة العربية السعودية والتي تتبنى الفقه السلفي الوهابي، وتعتمد على تحالف علماء الدين مع الحكام في تثبيت شرعية كل منهما.

وفي الحقيقة أن ما أثار هذه الضجة على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الإلكترونية والمكتوبة هو نمط التفكير الذي أنتج هذه الضجة وذلك الجدل. هذا النمط من التفكير هو المسؤول عن اعتبار ارتداء النقاب للمرأة وكأنه نص ديني مقدسي لا يجوز الخروج عليه أو مخالفته إلى اجتهاد آخر، واعتبر أن ما سواه من اجتهادات تتعلق بلباس المرأة الشرعي وكأنه خروج عن الدين ومروق من الملة. وهذا النمط من التفكير يعتقد بامتلاك الحقيقة المطلقة وغيره باطل مطلق، ولا يفرّق بين النص الديني قطعي الثبوت والدلالة، وبين اجتهاد العقول البشرية في فهم النص

الديني الذي يقبل التأويل ويمكن فهمه على أكثر من وجه كونه ظني الثبوت أو الدلالة أو كلاهما.

وهذا النمط من التفكير يهتم بشكل التدين ومظهره أكثر مما يهتم بمضمون التدين وجوهره، وينشغل بالتفاصيل والقضايا الهامشية، ويترك أساس الدين وقضاياه الرئيسية، ويعكس الأولويات فيقدم الصغائر على الكبائر، وما هو ثانوي على ما هو أساسي، ويستدعي من التراث والتاريخ القضايا التي عفا عليها الزمن ولا تفيد المسلمين في حاضرهم ومستقبلهم، بل تضرهم وتفرّقهم وتزيد من تخلفهم، ويترك القضايا المعاصرة الملحة التي تفيد المسلمين في حاضرهم ومستقبلهم وقد تؤدي إلى تقدمهم وتطورهم... ولذلك تنشغل مثل هذه المجتمعات بقضايا تجاوزتها مجتمعات أخرى مثل هل تغطي المرأة وجهها أم تكشفه؟ وهل صوت المرأة عورة أم لا؟ وحُرمة أو جواز قيادة المرأة للسيارة، والأصل في الزواج التعدد أم الوحدانية؟ وإعفاء اللحية وطول الجلباب أو قصره للرجل، وهل السنة استخدام المسواك أم فرشاة الأسنان؟ إلى جانب الانشغال بقضايا التكفير وإخراج الناس من الإسلام واحتكار دخول الجنة للفرقة الناجية التي تمثل شعب الله المختار، من أصحاب نفس المذهب واتباع نفس الأمير فقط.

وفي المقابل نجد المجتمعات الاسلامية التي تخّلصت من هذا النمط المتخلف من التفكير وصلت في تطورها إلى أرقى درجات الصناعة والتقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي والنضوج السياسي، لأنها تجاوزت القضايا الصغيرة إلى القضايا الكبيرة التي تنهض بالأمة نحو الخلافة الحقيقية للأرض وعمارتها.

وهذا الخبر وما دار حوله من نقاش وجدل استدعى من الذاكرة دراسة وكتاب أطلعت عليهما أثناء إعدادي لرسالة الدكتوراه في جامعة القاهرة، وشكلا الأساس الذي انطلقت منه في إعداد الرسالة، والدراسة والكتاب للعالم البريطاني (ميلتون روكيتش) نُشرا في منتصف القرن العشرين باللغة الانجليزية، والدراسة بعنوان (طبيعة

ومعنى الدوجماتية)، أما الكتاب فهو بعنوان (العقل المنفتح والعقل المنغلق). ومضمون الدراسة والكتاب والرسالة يدور حول فكرة رئيسية واحدة هي أن الدوجماتية بمعنى الجمود الفكري والتي ترادف مفاهيم التطرف والتعصب والتصلب هي طريقة ومنهج في التفكير بغض النظر عن مضمون التفكير ومحتواه، فالعقل المنغلق الجامد والمتطرف هو سمة تفكير مشتركة لكل المتطرفين بغض النظر عن مضمون التفكير ومحتواه، ولذلك نجد متطرفين في كل الأديان والأيديولوجيات والمذاهب، فالوثني أو الملحد أو الشيوعي أو العلماني أو المتدين قد يكون متطرفا ومتعصبًا لما يؤمن به إذا سيطر عليه هذا النمط من التفكير المنغلق واعتقد بامتلاك الصواب المطلق والحقيقة الكاملة، وأن الآخرين على خطأ مطلق وباطل كامل، ويتعزز هذا النمط من التفكير إذا آمن بقدسية الاجتهادات البشرية المستوحاة من النص المقدس الصالح لكل زمان ومكان.

وفي المقابل فإن نمط التفكير المنفتح يتميز بالتسامح والاعتدال والوسطية التي تمثل التدين الحقيقي الذي لا يعني التعصب والتطرف، فالفكرة الخاطئة التي ترّسخت في أذهان البعض بأنه كلما تشدد المرء في دينه يعني أنه ازداد تدينا يجب أن تزول ويفك الارتباط بينهما، ويحل محلها الفكرة الصائبة التي تفصل بين التشدد في الدين وبين التدين الحقيقي القائم على الإيمان بالله والعمل الصالح الذي يتجسّد في الممارسات السلوكية الحسنة مع الآخرين.

هل تُعيد الانتخابات التونسية إنتاج النظام القديم؟

• كُتب بتاريخ:
26 ديسمبر 2014م

بعد فوز السيد الباجي قائد السبسي في انتخابات الرئاسة التونسية، ومن قبل ذلك فوز حزبه –نداء تونس– بالمركز الأول في مجلس النواب التونسي دافعًا حزب حركة النهضة إلى المركز الثاني، تزايدت المخاوف من إعادة إنتاج النظام القديم بثوب جديد، بعد أن أراد الشعب التونسي الحياة بإسقاط النظام القديم فاستجاب له القدر الذي يسير وفقاً لسنن التغيير الثابتة التي وضعها الله تعالى في هذا الكون، وبالتالي فإن المخاوف تزداد من أن يكون مصير أول ثورات (الربيع العربي) كمصير باقي هذه الثورات الذي يتراوح بين انتصار الثورة المضادة، أو اندلاع الحرب الأهلية،أو تفكك الدولة وانهيار مؤسساتها أو نظام توافقي فاشل يجمع بين القديم والجديد.

فهل لهذه المخاوف ما يبررها؟ أو بمعنى آخر هل يوجد أساس لإمكانية عودة النظام القديم من بوابة السبسي وحزبه؟ والحديث هنا لا يعني عودة نفس رموز النظام السابق بشخوصهم، بل عودته بمضمونه ومحتواه –الاستبداد والفساد– الذي ثار عليه الشعب بعد أن يأس من التغيير السلمي للنظام، وإن كانت هذه الفرضية غير مستبعدة على اعتبار أن السيد السبسي هو من رموز النظام القديم، والقديم جداً.

وهناك ثلاثة أسباب تعزز إمكانية إعادة إنتاج النظام القديم بعد فوز السبسي وحزبه في رئاسة الجمهورية والبرلمان، أولها أن الباجي قائد السبسي من رموز النظام القديم الذي حكم تونس بعد الاستقلال منذ عام 1956 الذي كان يقف على رأسه الحبيب بورقيبة ثم زين العابدين بن علي، وبواسطة الحزب الدستوري الحاكم،

والسبسي لم يكن يقف على هامش النظام، بل كان في قلبه من خلال المناصب الوزارية التي تقلدها في العهدين –بورقيبة وبن علي– حيث كان وزيرًا للداخلية وللدفاع وللخارجية، ورئيسًا لمجلس النواب، وسفيرًا..... وهذه السيرة الذاتية التي امتدت لعشرات السنين منذ منتصف القرن العشرين، واستغرقت معظم حياته، وكل تاريخ تونس بعد الاستقلال، قد طبعت الرجل بطابع النظام القديم الذي ظاهره الليبرالية والديمقراطية وباطنه الاستبداد والفساد، بل إن الاستبداد والفساد هما الأصل في النظام بينما تراجعت الليبرالية والديمقراطية لتصبح مجرد زينة جوفاء ليس لها رصيد من الواقع.

والسبب الثاني الذي يعزز هذه الفرضية هو أن حزب نداء تونس الذي أسسه الباجي قائد السبسي بعد الثورة، مستندًا على شرعية الثورة التونسية، قد اعتمد في قاعدته الشعبية وحراكه الحزبي على كوادر الحزب الدستوري الحاكم بالرغم من أنه قدّم للناس وجوهاً ورموزاً يسارية وليبرالية ونقابية ثورية نظيفة، ورجال أعمال وطنيين مستقلين، إضافة لبعض رموز النظام السابق الذين لم يتورطوا مباشرة في الفساد والاستبداد، جمعهم الخوف من حكم حزب النهضة الإسلامي، الذي قد يشكل –في اعتقادهم– بوابة لدخول الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى سدة المشهد التونسي، ولذلك أعلن السبسي صراحة في برنامجه الانتخابي أن من أهداف حزبه الأساسية هو التصدي لهيمنة حزب النهضة الإسلامي، وأن حزب نداء تونس هو الضمان الوحيد لتخليص البلاد من (مخاطر الوهابية والإرهاب والأفغنة والمشروع الظلامي). وهذه القاعدة الحزبية المستندة إلى قاعدة الحزب الحاكم القديم ستكون قوة جذب للخلف نحو عودة النظام القديم، يساعدها في ذلك خوف القوى الليبرالية واليسارية والقومية من فوبيا الإسلام السياسي الذي تمثله في نظرهم حركة النهضة.

والسبب الثالث هو أن الإيديولوجية النظرية التي يستند إليها حزب نداء تونس تقف على نفس الأرضية الفكرية التي شكلت فلسفة الحزب الحاكم على اختلاف أسمائه منذ الاستقلال عام 1956 وحتى سقوط بن علي في بداية عام 2011،

وهي الإيديولوجية التي تتبنى الفكر العلماني المتطرف المعادي للاتجاه الإسلامي، والذي يعّرف نفسه بأنه ليبرالي وديمقراطي وإصلاحي وينادي بقيم الحرية والعدالة الاجتماعية، ومبادئ الدولة المدنية والمواطنة والحداثة والمساواة وحقوق المرأة... فما يجمع حزب نداء تونس والحزب الدستوري القديم من أرضية فكرية تستند إلى أيديولوجية واحدة تتلخص في العلمانية والليبرالية وهذا لا يعني التشكيك في القيم التي تنادي بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وغيرها، ولكن يعني الحذر من الأرضية الفكرية المشتركة التي أنتجت التطرف العلماني وإقصاء الآخر المختلف، واحتكار السلطة والثروة التي أدت بالضرورة إلى الاستبداد والفساد.

وفي الختام فإن فرضية إنتاج النظام الحاكم القديم ليست قدرًا لا مناص منه، فالشعب التونسي العظيم الذي فجّر الثورة الأولى في ثورات (الربيع العربي)، والتي ربما تكون النموذج الوحيد الناجح منها، سيحافظ بالتأكيد على مكاسب الثورة التونسية من خلال مراقبته للنظام الجديد الذي في طور التكوين والتبلور، ولن يسمح بعودة الاستبداد والفساد الذي دمّر حياة التونسيين في العهد السابق للثورة، وسيحافظ على مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية الذي سيضمن حرص الحكام على مصلحة المحكومين الذين قد يجددوا البيعة لهم إذا أحسنوا، أو يتم عزلهم عن الحكم إذا أساءوا.

والأهم من ذلك كله هو أن تبقى الثورة التونسية نموذجًا ناجحًا للثورات الشعبية العربية التي تجاوزت إسقاط النظام القديم إلى بناء النظام الجديد، وذلك من شأنه أن يعطي الأمل لبقية الشعوب العربية المقهورة في إمكانية التغيير نحو الأفضل.

تراجّيديا 2015

الصورة من حرق عائلة دوابشــة في قرية دوما، نابلس وقد توفي الرضيع (علــي) وعمره 18 شهرا

تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

إستراتيجية الرعب
بين الصهيونية والداعشية

• كُتب بتاريخ:
01 يناير 2015م

روى ابن كثير في موسوعته التاريخية (البداية والنهاية) أن مقاتلاً تترياً قد دخل دربا من دروب المسلمين في العراق به مائة رجل، وبدأ المقاتل التتري في قتلهم واحدًا واحد، ولم يتقدم رجل واحد منهم إلى المقاتل التتري ليدافع عن نفسه، حتى قتلهم التتري جميعًا، ثم نهب الدرب وحده وخرج منه سالمًا غانمًا لم يمسسه سوء.

هذه الرواية لابن كثير تشير إلى سيطرة الرعب على المسلمين زمن التتار، وهذا الرعب، تسبب في هزيمة المسلمين نفسيًا قبل أن يُهزموا عسكريًا، فالهزيمة العسكرية ناتجة عن الهزيمة النفسية التي بدورها ناتجة عن إستراتيجية الرعب التي اتبعها التتار ضد أعدائهم، والتي كانت توّجه بشكل مقصود من التتار، مستخدمين فيها الإشاعات التي تروّج عمدًا لتضخيم قوة التتار، والمبالغة في قسوتهم ووحشيتهم، فينطبع في أذهان أعدائهم بأنهم جيش لا يُقهر ولا يُغلب، حتى إذا وقعت الحرب هُزمت الجيوش أمامهم عسكرياً بعد أن تكون قد هُزمت نفسياً.

وإستراتيجية الرعب لم تكن حكرًا على التتار وحدهم، فقد كانت ولا زالت جزءًا من فلسفة الحرب الصهيونية ونظرية الأمن القومي الصهيوني التي تعتمد على الردع والحسم والتفّوق. فقد اتبعت التشكيلات العسكرية الصهيونية – الهاجاناة وشتيرن والأرجون – هذه الإستراتيجية قبل قيام دولة (إسرائيل) بهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها ليحل مكانهم المستوطنون الصهاينة، من خلال إحداث الرعب

والخوف لدى السكان الفلسطينيين، فيتركوا قراهم وبلداتهم ومدنهم ويهاجروا منها تحت وطأة المذابح الجماعية التي ترتكبها هذه التشكيلات المسلحة.

وبعد قيام دولة (إسرائيل) واصل الجيش الإسرائيلي –الذي ورث التشكيلات المسلحة– بإتباع إستراتيجية الرعب مستخدمًا المذابح والقصف والاغتيالات والحرب النفسية وغيرها من وسائل القتل والإرهاب والترويع، لمنع الفلسطينيين من العودة إلى بلادهم، ولإخماد المقاومة الفلسطينية، ولردع الدول العربية من شن الحرب على الكيان الصهيوني، بل ولفرض إرادته عليها، ولإحداث الهزيمة النفسية في الشعوب والجيوش العربية.

ولم تكن هذه الإستراتيجية مجرد عقيدة عسكرية ونظرية أمنية لدى الصهاينة، بل ترجع بجذورها إلى العقيدة اليهودية المحرّفة التي تنظر للآخرين (الجوييم) بأنهم أقل مرتبة من اليهود (شعب الله المختار)، وإلى الأيديولوجية الصهيونية العنصرية التي لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني وتؤمن بأحقية اليهود في فلسطين، وإلى الفكر الغربي الاستعماري الاستعلائي الذي ينظر للشعوب غير الأوروبية من عل فقتل وهجّر وأستعبد الملايين منهم.

ولم تكن الصهيونية هي الوحيدة التي اتبعت إستراتيجية الرعب لتثبيت أركانها، فقد شاركتها الداعشية في ذلك، فتنظيم الدولة الإسلامية المعروف بداعش اتبع هذه الإستراتيجية في سوريا والعراق ضد أعدائه – وهم كثر – فالتنظيم يتعمد إبراز قسوته ووحشيته البالغة ضد كل ما عداه من الآخرين المختلفين معه والمخالفين له وحتى المحايدين الذين لا يعطون البيعة لأمير التنظيم أو خليفة المسلمين –كما أطلقوا عليه أخيرًا–، وهذه القسوة المتعمّدة يظهرها التنظيم عبر وسائل الإعلام الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال نشر صور الفيديو التي تبين عمليات القتل ذبحًا أو رميًا بالرصاص، وقطع الأطراف، وجلد الظهور، والصلب والرجم، والمذابح الجماعية، وتهجير المدنيين، والأسرى المهزومين، وسبي النساء وغيرها من الصور التي

تظهر وحشية التنظيم إضافة إلى نشر القصص والإشاعات التي تسبق غزوات التنظيم العسكرية، والتي تجد طريقها إلى مجتمع خائف ومروّع أصابه الإنهاك والإرهاق من الحرب الأهلية والفساد والاستبداد، فيدب الهلع في صفوف من يهاجمهم التنظيم من المدنيين والعسكريين من اتباع النظام الحاكم أو معارضيه، فينهزموا عسكرياً بعد أن هُزموا نفسياً بسبب إستراتيجية الرعب الداعشية.

وهذه الإستراتيجية التي يتبعها التنظيم في إطار فلسفته للحرب ليست مجرد عقيدة عسكرية، بل هي أيضًا عقيدة فكرية لها مرجعيتها الخاصة التي تبرر لها كل هذا العنف المُمنهج تجاه كل ما عداها على اعتبار أن قاعدتها الفكرية الأساسية تعتبر أن كل ما هو خارج إطارها كفر بواح أو ردة محضة أو فسق واضح أو ضلال وبدعة في أحسن الاحوال. وفي كل الأحوال فإن أصحابها يستحقون القتل والإبادة.

وفي الختام فإن كان القائد المسلم الكبير سيف الدين قطز قد وضع حدًا لإستراتيجية الرعب عند التتار، وإذا كانت المقاومة الفلسطينية واللبنانية قد أحدثت نوعًا من توازن الرعب مع العدو الصهيوني، فإن إستراتيجية الرعب الداعشية الموّجهة أساسًا ضد الأمة الاسلامية وشعوبها المسلمة -وليس ضد الكيان الصهيوني وأعداء الأمة- فإنها ستجد من يضع لها حدًا ليتم تصويب البوصلة من جديد نحو القدس وفلسطين.

لماذا لم يسقط الطيار الأردني فوق فلسطين؟

• **كُتب بتاريخ**
08 يناير 2015م

لماذا لم يسقط الطيار الأردني فوق فلسطين؟ هذا السؤال الذي كان من المفترض أن يسأله كل واحد منا لنفسه وللآخرين، وبالتحديد لمن أرسلوه ليقاتل عدوًا صنعوه بأيديهم وحسب معايير الجودة الأمريكية لينفذ أهدافا مُصاغة في أروقة صانعي السياسة الصهاينة والأمريكان، وها هم اليوم يقاتلوه بعد أن انتهت صلاحيته واستنفدت أهدافه تمامًا كما يتم إتلاف السلعة الفاسدة والمنتهية الصلاحية. وللإجابة على هذا السؤال الذي يستفسر عن سبب عدم سقوط الطيار الأردن الأسير فوق ثرى فلسطين والذي يحمل في مضمونه افتراضًا فحواه أن الوجهة الحقيقية التي كان يجب أن يتجه إليها هي فلسطين للإغارة على المواقع العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات الصهيونية المُقامة فوق الأرض الفلسطينية، وبالأحرى لماذا لا يقوم الجيش الأردني بما فيه سلاح الطيران بمحاربة الكيان الصهيوني، وبدلاً من ذلك يقوم بالاشتراك في حروب ليس للأمة ناقة فيها ولا جمل؟

إن الإجابة على هذا السؤال يتطلب أن نعود إلى نشأة الدولة الأردنية، ومدى ارتباط هذه النشأة بالدور الوظيفي للنظام الأردني، ومدى ارتباط استمرار هذا النظام بأداء هذا الدور الوظيفي المحدد له من الأطراف الدولية التي ساهمت في إنشائه. فالدور الوظيفي للكيان السياسي الأردني بدأ قبل إنشائه، بل أن النظام الأردني يختلف في نشأته عن الكثير من الأنظمة السياسية المشابهة له إذ أنه نشأ بطريقة عكسية فبدلاً من أن يُنشئ الشعب نظامه ودولته، فإن النظام هو الذي أنشئ الدولة والشعب ليتمكن من

أداء دوره الوظيفي المرتبط بإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين ويتزامن معه حيث أُقيم الأول على الضفة الشرقية لنهر الأردن، بينما أُقيم الثاني في الضفة الغربية للنهر، ولفهم هذا الدور الوظيفي أكثر لا بد من عود على بدء.

ظلت منطقة شرق نهر الأردن جزءًا من ولاية دمشق في العهد العثماني، ولم تكن كياناً سياسياً أو إدارياً منفصلاً عن محيطها الشامي أو العربي في العهود السابقة للعثمانيين. وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام 1918، ودخول قوات (الثورة العربية الكبرى) الأردن بقيادة الأمير (فيصل بن الحسين) بدأت أول ملامح الدور الوظيفي للكيان المنّوي إقامته شرق الأردن عندما وقُعت اتفاقية (فيصل-وايزمان) في مؤتمر باريس بين الأمير فيصل بن الحسين وحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية التي اعترف فيها فيصل بوعد بلفور ووعد بتقديم تسهيلات لليهود لإقامة مجتمع لهم في فلسطين مقابل مساعدة المنظمة في اقامة كيان سياسي لهم في شرق الاردن، وعندما زار (تشرشل) وزير المستعمرات البريطاني آنذاك الاردن التي وقعت مع فلسطين تحت الانتداب البريطاني اتفق مع الأمير (عبد الله بن الحسين) على إقامة (إمارة شرق الاردن) عام 1923، والتي تحولت إلى (المملكة الاردنية الهاشمية) عام 1946 ونُصّب عبد الله بن الحسين ملكاً عليها.

ولم تكن ملابسات النشأة هي التي تخدم الدور الوظيفي للنظام الأردني فقط، بل استمر وجود هذا النظام يخدم هذا الدور أيضاً مقابل دعمه من الغرب ممثلاً في بريطانيا ثم أمريكا، وتجّلى ذلك واضحًا في تخلّي الجيش الأردني عن مساحات كبيرة من فلسطين المحتلة عام 1948 كثير منها دون قتال حقيقي، ثم انسحابه من القدس الشرقية والضفة الغربية عام 1967 لتقع كل فلسطين التاريخية في قبضة الصهاينة، واستمر هذا الدور ليُترجم إلى ضرب المقاومة الفلسطينية وإخراجها من الاردن عام 1970، التي تمثل أطول حدود برية مع الكيان الصهيوني عام، لتكون الحدود الأردنية – الفلسطينية أكثر الحدود حماية وأمناً للكيان الصهيوني، ولتكرّس المنظومة الأمنية الأردنية في خدمة هذا الدور من خلال مطاردة كل من تسّول له نفسه ويصّور له خياله أن يفكر أو يهم بعمل مقاوم ضد الكيان الصهيوني.

أما الأدوار الوظيفية الأخرى للنظام الأردني فهي تعود جميعها إلى الدور الوظيفي المركزي المتجسّد في حماية الحدود الشرقية للكيان الصهيوني، ومن هذه الأدوار قيام النظام الأردني بالمساهمة في تدمير الدولة السورية -وليس مجرد إسقاط النظام- وهذه المساهمة الأردنية تتمثل في فتح معسكرات تدريب للمعارضة المسلحة السورية تديرها أمريكا وتموّلها بعض دول الخليج، وإقامة مخازن للسلاح تكون نقاط إمداد عسكري ولوجستي للمعارضة السورية المتمركزة جنوب سوريا. ولم تكن مشاركة الطيران الأردني في الإغارة على أهداف لداعش في سوريا والعراق بعيدة عن هذا الدور، حيث أن المصلحة الامريكية اقتضت ضرب داعش لإضعافها أو استئصالها بعد أن صنعتها بالتعاون مع حلفائها أو تابعيها العرب وانتهت صلاحيتها ودورها في تدمير الدولة السورية.

وقد يكون هذا الدور الوظيفي هو الذي أبعد شبح ثورات (الربيع العربي) عن الأردن ولم تتطور المظاهرات في الأردن إلى حرب أهلية مسلحة كما حدث في سوريا وليبيا، وذلك للمحافظة على الدولة الأردنية التي لم ينتهِ دورها الوظيفي بعد، ولن ينتهي ما دام هذا الكيان جاثم فوق صدر الأمة، وسيظل هذا الكيان جاثمًا على صدورنا ما دامت الأمة تخوض حروبًا ليست حروبها وتوّجه بوصلتها في كل الاتجاهات ما عدا القدس وفلسطين.

الصورُ المسيئةُ للرسول
إرهابٌ أيضاً..

• كُتب بتاريخ:
14 يناير 2015م

أثارت حادثة الاعتداء المسلّح على مبنى صحيفة (شارلي ايبدو) الفرنسية في باريس في السابع من يناير الحالي موجةً من ردود الفعل الغاضبة والمستنكرة لما حدث... وتهافت زعماء العالم على تعزية الفرنسيين بمصابهم ومواساتهم في حزنهم قولاً وفعلاً من خلال برقيات التعزية والمشاركة في مظاهرة باريس الكبرى. رغم أن هؤلاء الزعماء لم يفعلوا الشيء نفسه مع مصائب وأحزان شعوب أخرى ضربها الإرهاب وأوقع بها خسائر مضاعفة لما حدث في فرنسا، إلا أن الدم الفرنسي يبدو أنه أغلى من دماء الشعوب الأخرى المصنّفة غربيا في مرتبة أدنى من الشعوب ذات البشرة البيضاء، وبالرغم أن بعض هذه الشعوب التي أصابها داء الإرهاب كان للفرنسيين دورًا مهماً في تهيئة الظروف لتغلغل الإرهاب فيها، بل ودعمه بطرق شتى تحت مبررات محاربة الاستبداد ومساندة الحرية، وما حدث ويحدث في سوريا وليبيا والعراق ليس منا ببعيد، وإن أردنا التحدث عن دعم الإرهاب الصهيوني المنظّم من قبل فرنسا فلن يتسع لنا المقام في هذا المقال، وما يتسع له المقام هو التأكيد على أن حادثة الاعتداء المسلح على صحيفة (شارلي ايبدو) كان ردًا على إرهاب من نوع آخر لا تسفك فيه الدماء، بل يتم فيه الترويع والتخويف بطريقة أخرى تكون فيها ريشة الرسام وقلم الصحفي أشد بأسًا من بندقية الإرهابي.

وريشة الرسام التي يتم فيها الإساءة لأهم الرموز الدينية والمقدسات الإسلامية لا تقل خطورة عن سلاح الإرهابي الذي تُسفك فيه الدماء ويُقتل فيه الأبرياء، فكلاهما

ينشران الرعب والخوف ويؤديان إلى الترويع والترهيب. فالأول يثير الرعب والخوف من الإسلام والمسلمين برسوماته الكاريكاتيرية ويحرّض الشعوب غير الإسلامية على الإسلام والمسلمين، ويمارس الضغط النفسي والإرهاب الفكري والحرب النفسية ضد المسلمين في الغرب. والثاني يثير الرعب والخوف من الإسلام والمسلمين بأعماله الإرهابية، ويحرّض الشعوب غير الإسلامية على كراهية المسلمين من خلال تقديمه نموذجًا سيئاً للإسلام، ويساعد أعداء الإسلام على ممارسة الضغط النفسي والإرهاب الفكري والحرب النفسية على المسلمين في الغرب. فنشر الصور المسيئة للرسول -صلى الله عليه وسلم- في صحيفة (شارلي ايبدو) وغيرها من الصحف الأوروبية هو إرهابٌ أيضاً يلتقي مع الإرهاب الدموي على هدف واحد هو تخويف غير المسلمين من المسلمين وتخويف المسلمين من غير المسلمين.

والحجة التي يتخذها الغرب وحكوماته ستارًا للسماح لمثل هذه الصحف بنشر الصور المسيئة للرسول -عليه الصلاة والسلام- هي أن ذلك يدخل في إطار حرية الرأي والتعبير التي كفلتها وحمتها دساتير وقوانين (العالم الحر) دون أي اعتبار لمشاعر أمة كاملة يتم السخرية من أهم رموزها الدينية. إلا أن هذه الحجة تسقط عندما نعلم أن هذه الدساتير والقوانين تمنع إنكار (المحرقة اليهودية/ الهولوكوست)، أو حتى التقليل من حجمها، رغم أنها قضية تاريخية تخضع للبحث العلمي، وتقوم بتحريم من ينكرها أو يقلل من حجمها. وهذا ما فعلته النمسا مع المؤرخ البريطاني (ديفيد إيرفنج) عندما جرّمته بإنكار الهولوكوست في كتابه (حرب هتلر) وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات عام 2006، وكذلك الأمريكي (فرانسزيوكي) الذي طرد من منصبه عام 1962 بسبب إنكاره للهولوكوست في كتابه (الحكم المطلق). والمضايقة على الأمريكي (آرثر بوتز) بعد إصداره كتاب (أكذوبة القرن العشرين) الذي قلل فيه من حجم الهولوكوست، والبريطاني (ريتشارد فيزال) في كتابه (أحقاً مات 6 ملايين)، والفيلسوف الفرنسي المسلم (روجيه جارودي) الذي نشر كتابه (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية) وغيرهم كثير ممن تعرّضوا للمضايقة والتشويه والسجن

بسب تشكيكهم في الرواية الصهيونية للهولوكوست. هذه القوانين التي تسمح بنشر الصور المسيئة للرسول – عليه الصلاة والسلام – وتجرّم من ينكر أو يقلل من حجم الهولوكوست، لا تجرّم من ينكر وجود المسيح عيسى –عليه السلام– أو حتى ينكر وجود الله تعالى.

أمام هذه الصورة التي تكيل بمكيالين، وتفرّق بين دم وآخر وبين إرهاب وآخر، وتعطي الحرية للبعض وتنزعها عن البعض الآخر، فليس على المسلمين إلا أن يهتموا بتقديم الصورة الحقيقية للإسلام وعزل من يحاول أن يقدم صورة مشّوهة للإسلام لنزع الذرائع التي تساعد الإرهاب الكاريكاتيري في نشر الصور المسيئة للإسلام ورسوله التي تتركز حول اضطهاد النساء وسفك الدماء، مستفيدين من بعض النماذج السلبية التي تقدمها بعض الجماعات المسلحة المنتسبة للإسلام، وبعض الجهّال من المنتسبين لأهل العلم من هواة قطع الرؤوس وسبي النساء، والبديل عن هذه النماذج السلبية أن تتقدم الجماعات والعلماء الذي يمثلون الإسلام الحقيقي الوسطي المعتدل الذي يؤمن بالتعايش السلمي بين بني البشر، كي تمنع اختطاف الإسلام من هؤلاء.

ماذا يحدث لو لم يرد حزب الله على عملية القنيطرة؟...

• كُتب بتاريخ:
22 يناير 2015م

«إن ما جرى أشبه بأحدٍ ما ألقى عود ثقاب نحو برميل بارود، والآن ينتظر أن يرى ما إذا كان سينفجر أم لا؟» كان هذا من أكثر التعليقات دقة والتي قيلت بعد العملية العسكرية الصهيونية التي استهدفت مجموعة من كوادر حزب الله والحرس الثوري الإيراني قرب القنيطرة في الجولان السورية، والتعليق للمراسل العسكري لصحيفة (يديعوت أحرونوت) الصهيونية (أليكس فيشمان). وهذه العملية أتت بعد حديث السيد حسن نصر الله لقناة الميادين بأيام قليلة، وكأنها تحدٍ واضح لما قاله عن جهوزية حزب الله لمواجهة أي عدوان إسرائيلي بل والانتقال من الدفاع إلى الهجوم عندما أكد استعداد الحزب لاجتياح مناطق في الجليل الفلسطيني المحتل، وكذلك احتفاظ محور المقاومة بحق الرد على الهجمات الإسرائيلية على سوريا.

فجاءت هذه العملية كتجلّي واضح للروح الصهيونية المتغطرسة والمتعطشة للدماء، لتحاول استعادة أيام المجد الصهيونية التي كانت تضرب فيها العرب ولا يضربون وتقتلهم ولا يقتلون، وفي محاولة لإظهار قدرة الاستخبارات العسكرية الصهيونية على الوصول للأهداف التي تحددها وتريدها رغم فشلها الإستراتيجي المتراكم في التنبؤ بالأحداث الكبرى ونتائجها التي أثرت على الكيان الصهيوني ابتداءً من حرب أكتوبر 1973 وانتهاءً بحرب لبنان عام 2006 مرورًا بالانتفاضتين الأولى والثانية. والأهم من ذلك هو ترميم قوة الردع الصهيونية التي تآكلت أثناء حروب إسرائيل مع المقاومة اللبنانية والفلسطينية لاسيما في حروب غزة الثلاثة، ولتثبت أنها لا

زالت تمسك خيوط اللعبة بأيديها، وأنها لا زالت تملك قوة الردع التي تعتبر في قلب نظريتها الأمنية وعقيدتها العسكرية.

وتأتي هذه العملية على الأراضي السورية كتتويج لسلسلة من العمليات العسكرية في سوريا بدأت قبل الحرب الأهلية فيها، وازدادت أثنائها، وتنوعت ما بين الغارات الجوية والعمليات الأمنية. وبعد كل عملية كان النظام السوري يكتفي بتجديد احتفاظه بحق الرد في المكان والزمان المناسبين اللذان لم يأتيا بعد، ويبدو أنهما لن يأتيا أبداً خاصة بعد انشغال النظام في الحرب الأهلية الطاحنة التي دمرت قدراته العسكرية، ولو رد الجيش السوري على الاعتداءات السورية منذ البداية لما تجرأ العدو على مواصلة هجماته المتكررة على سوريا، ولما وصل الأمر إلى هذه العملية الأخيرة في القنيطرة.

وإذا كان النظام السوري قد تعوّد على مقولة (الاحتفاظ بحق الرد في المكان والزمان المناسبين)، فإن هذه المقولة غير مناسبة لحزب الله رغم انشغاله في الحرب الدائرة في سوريا والتي يعتبر مشاركته فيها بهدف حماية ظهره وعمقه الإستراتيجي في سوريا، ورغم انشغاله في الخطر الأمني والعسكري التكفيري في لبنان المدعوم بأموال النفط الخليجية المسخّرة لضرب المقاومة لصالح العدو الصهيوني والمشروع الغربي المعادي للأمة، ورغم تربص قوى 14 آذار السياسية اللبنانية بحزب الله وجاهزيتها للانقضاض عليه سياسياً وإعلاميا لتحميله مسبقاً أي حرب جديدة مع إسرائيل، وما يترتب عليها من تدمير للبنية التحتية في لبنان. ورغم كل ذلك فإن الضرر الإستراتيجي المتوقع حدوثه من عدم رد حزب الله على عملية القنيطرة سيكون أكبر من الأضرار الإستراتيجية المتوقعة من جرّاء رد حزب الله على العملية. فما هي هذه الأضرار الإستراتيجية المتوقعة؟ وماذا يحدث لو لم يرد حزب الله على عملية القنيطرة؟.

لو لم يرد الحزب على عملية القنيطرة سيفقد مصداقيته أمام جمهور المقاومة المؤمنين بنهجها وأعداء المقاومة الرافضين لنهجها على حدٍ سواء، خاصة بعد حديث

السيد حسن نصر الله الأخير لقناة الميادين الذي أكد فيه على جهوزية الحزب للرد على الاعتداءات الإسرائيلية على محور المقاومة، هذه المصداقية التي تم بنائها على مدار سنواتٍ طويلة من الصراع كلّفت الحزب فاتورة ضخمة من الأرواح والدماء والأموال. والأهم من ذلك هو حدوث الخلل في توازن الردع بين الكيان الصهيوني وحزب الله، هذا التوازن الذي تم بنائه بالدم والنار هو الذي يمنع العدو من البدء بالحرب وتنفيذ عملياته العسكرية وقتما يشاء على المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، وهذا الردع المتبادل في محك الاختبار الآن بعد العملية الأخيرة في القنيطرة، فعدم الرد يعني العودة إلى الوضع السابق الذي كان فيه العدو يضربنا في الزمان والمكان المناسبين فيما نحن نتوعد بالرد في الزمان والمكان المناسبين، وهي كلمة السر التي تعني عدم الرد إطلاقا، وهذا غير مناسب لحزب الله الذي بنى مصداقيته وكرّسها بتضحيات أبنائه وشعبه ومسؤولية وصدق أمينه العام تجاه حزبه وشعبه وأمته، الذي يدرك بالتأكيد أنه مهما كان الضرر المتوقع من ردة الفعل الصهيونية على رد حزب الله فلن يكون أكبر من الضرر المتوقع من عدم الرد.

هل جنسية المسلم عقيدته أم وطنه؟...

• كُتب بتاريخ:
29 يناير 2015م

مما لا شك فيه أن جانبًا مهمًا من الصراع الدائر حالياً في بعض الدول العربية التي ضربتها عاصفة (الربيع العربي) فتركتها هشيمًا تذروه رياح تفتتاً. التطرف والحروب الأهلية، وبعض الدول التي خفضت رأسها للعاصفة فخرجت بأقل الأضرار، والبعض الآخر الذي لا يزال ينتظر العاصفة وما بدّلت تبديلاً واستمرت على نهجها القائم على الاستبداد والفساد. هو صراع على هوية الدولة المنشودة، التي يريدها البعض إسلامية استنادًا إلى مفهوم الأمة الإسلامية و ارتكازًا على العقيدة الإسلامية، بينما يريدها البعض الآخر قائمة على أساس مفهوم الوطن الذي يضم كل المنتمين له بغض النظر عن عقيدتهم ودينهم وعرقهم ولسانهم....، وبين هذين التيارين –الإسلامي والوطني– تيارات عديدة بعضها ينبش في ركام تاريخ الفتن ليعثر على هوية مذهبية لم تزد الأمة إلا انقسامًا والوطن إلّا تفتتاً. وبعضها يفتّش في الدفاتر القديمة لأنظمة حاكمة ليعثر على هوية قومية لم تزد شعوبها إلا خسارًا، ودولها إلا فسادًا واستبدادًا. وفي صياغة أخرى لصراع الهوية يمكن توجيه السؤال التالي: هل جنسية المسلم وهوية دولته تقوم على أساس انتمائه لعقيدته أم انتمائه لوطنه؟ وللإجابة على هذا السؤال لا بد من العودة إلى أصول هاتين الفكرتين في العصر الحديث.

جاء في فصيل جنسية المسلم وعقيدته من كتاب (معالم في الطريق الإسلامية). الإسلامي (سيد قطب) ما يلي: «لا وطن للمسلم إلّا الذي تُقام فيه شريعة الله..و لا جنسية للمسلم إلّا عقيدته التي تجعله عضواً في الأمة الإسلامية... ولا قرابة للمسلم

إلّا تلك التي تنبثق من العقيدة...». ومن قبله قال الإمام (حسن البنّا) مؤسس جماعة (الإخوان المسلمين) في نفس المعنى «إننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية والحدود الجغرافية، فكل بقعة فيها مسلم يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وطن عندنا له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيله. وكذلك موقف معظم مفكري الحركة الإسلامية يتمحور حول هذا الرأي الذي يعتبر الرابطة الإسلامية القائمة على أساس العقيدة هي الأساس في تحديد جنسية المسلم وهويته وانتمائه، وتأتي الروابط الأخرى بما فيها القومية والوطنية في إطارها ولاحقة لها.

ولقد فرّقت الحركة الإسلامية بين مفهوم الوطنية بمعنى الحب للوطن والدفاع عنه وتحريره والسعي لخيره، وهو مطلوب دينياً، وبين مفاهيم: الوطنية القطرية الانفصالية كنقيض لمفهوم الأمة الإسلامية ووحدتها، والوطنية العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة كنقيض لمفهوم الدولة الإسلامية، والوطنية العصبية المرتكزة على العرق كنقيض لمفهوم الوطنية المرتكزة على العقيدة. كما أن هذا الفهم التقليدي لهوية وجنسية المسلم قد تعّرض للتغيير والتطور على يد بعض المفكرين الإسلاميين المعاصرين وأهمهم الدكتور حسن الترابي في السودان والأستاذ راشد الغنوشي في السودان حيث أصبح هناك قبول للدولة الوطنية القائمة على فكرة المواطنة وليست العقيدة.

وفي المقابل فإن التيار الوطني الذي برز في مصر بعد ثورة عام 1919، وقف على النقيض من التيار الإسلامي في موضوع الهوية الجمعية التي تعطي مصر هوية وطنية متميزة عن محيطها العربي والإسلامي، ومنفصلة عن الجغرافيا العربية والتاريخ الإسلامي، وتربط تاريخها بالفراعنة، ومستقبلها بأوروبا. ومن أهم رموز هذا التيار (أحمد لطفي السيد) مؤسس (حزب الأمة) المصري الذي كتب في مجلته (الجريدة) يقول: «إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد القومية الوطنية، والاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركي على وطنه، والانجليزي على قوميته، لا أن نجعل بلادنا

على المشاع وسط ما يُسمّى الجامعة الإسلامية». وكذلك من رموز هذا التيار عميد الأدب العربي الدكتور (طه حسين) الذي دعا إلى الوطنية المصرية المنفصلة عن محيطها العربي والإسلامي، وربطها بالغرب الأوروبي وهذا ما عبر عنه في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) بقوله: «مصر ثقافياً وحضارياً هي دولة غربية بكل ما تعنيه الكلمة من دلالة» وكذلك المفكر المصري القبطي (سلامة موسى) الذي نادى بالبحث عن معالم الشخصية الوطنية المصرية في جذورها الفرعونية، واعتبار الفرعونية هي الأساس في انتماء المصريين لوطنهم، واستبدال الحروف العربية بحروف لاتينية واللغة العربية الفصحى باللهجة العامية المصرية. وهذا التيار الوطني القطري منتشر في كل الأقطار العربية تقريباً. حيث يُقّدم الهوية الوطنية القطرية على الهوية الإسلامية الأممية. ويجعل رابطة الوحدة الوطنية مقدمة على رابطة الوحدة الإسلامية.

وفي الختام فإن الإشكالية في التناقض الموجود بين هذين التيارين والصراع بينهما ناتجة من أسباب عديدة منها: النظرة الإلغائية التي يحاول من خلالها كل تيار إقصاء الآخر واستبعاده من منظومته الفكرية، وفرض مفهومه الخاص للهوية الفردية والجمعية. ومنها محاولة ربط مفهوم الوطنية بالعلمانية التي تفصل الدين عن الدولة وفي صورها المتطرفة تُعادي الدين، مع أنها في الأصل مفهوم محايد قد يرتبط بالدين أو بالعلمانية أو بغيرها. ومنها سوء الفهم المتراكم لموقف الإسلام من غير المسلمين في الدولة الإسلامية الذي نتج عن تطبيق خاطئ لهذا الفهم شوّه مفهوم (أهل الذمة) وأعطاه صورة سلبية تتنافى مع ما طبّقه الرسول -صلى الله عليه وسلم- في دولة المدينة التي كان تحكمها (الصحيفة) دستور دولة المدينة التي اعتبر سكان المدينة (أمة من دون الناس) وسكانها من غير المسلمين (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) التي تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان الدولة مهما اختلفت أديانهم وأعراقهم وهو ما يُعرف حديثاً بمفهوم المواطنة. وفي الحقيقة فإن الانتماء للعقيدة والهوية الدينية لا تناقض الانتماء للوطن و الهوية الوطنية.

البُعد الوطني للحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة..

• كُتب بتاريخ:
05 فبراير 2015م

في ندوة حوارية تناولت موضوع (الانقسام وأثره على المشروع الوطني الفلسطيني) هاجم أحد المشاركين في الندوة الحركة الإسلامية الفلسطينية واتهمها بأنها حركة غير وطنية وأنها تنتمي للحركة الإسلامية العالمية التي لها مشروع أو مشاريع مختلفة عن المشروع الوطني الفلسطيني، ودلل صاحبنا على ذلك بعلاقة حركة حماس بالإخوان المسلمين، وعلاقة الجهاد الإسلامي بإيران وحزب الله، واعتبر هذه العلاقة مناقضة للهوية الوطنية لهاتين الحركتين. وهذا الرأي ذكّرني بما قاله لي أحد المحققين في أحد الأجهزة الأمنية للسلطة عندما كنت معتقلاً عندهم على خلفية انتمائي السياسي المعارض للسلطة: (أنكم تخّربون المشروع الوطني الفلسطيني وتعملون على هدمه لتعملوا على بناء مشروعكم الخاص، فأنتم بذلك كمن يهدم حائطا ليبني طوبةً بدلاً منه).

وفي الحقيقة أن الاثنين -المُحاور والمُحقق- ينطلقان من أرضية فكرية إقصائية تحتكر مفهوم الوطنية و تختزله في الفصائل المنضوية تحت عباءة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تمثل الحركة الوطنية الفلسطينية حصرًا وامتدادًا لها منذُ نشأتها بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وبروز المشروع الصهيوني فيها. ورغم الدور الريادي للمنظمة في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لمرحلة طويلة من الزمن، وتكريس الهوية الوطنية الفلسطينية عبر رموزها وأطرها وكفاحها، إلا أنه يجب التأكيد على مركزية

البُعد الوطن للحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة. الذي ينطلق من مبادئ الدين الإسلامي وكذلك مبررات وظروف النشأة لجناحي الحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة.

فالبُعد الوطني للحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة هو بُعد أصيل نابع من مبادئ الدين الإسلامي والعقيدة الإسلامية التي تجعل الدفاع عن الوطن واجبًا شرعيا على كل مسلم ومسلمة، وأن الجهاد لتحريره إذا اُحتل فرض عين على كل رجل وامرأة، وأن إخراج المسلمين من ديارهم ووطنهم من أهم أسباب الجهاد في سبيل الله حتى يعودوا إلى ديارهم ووطنهم، وأن كل المسلمين مطالبون بأن يحبوا أوطانهم التي ولدوا ونشئوا فيها كما أحب الرسول -صلى الله عليه وسلم- مكة المكرمة حيث قال عندما هاجر منها (ما أطيبك من بلدةٍ وأحبك إلىّ ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك) فالوطنية في الإسلام هي التي تزرع العزة والكرامة والشجاعة في نفس المسلم، وتجعله يحب وطنه ويدافع عنه ويجاهد لتحريره، والرابطة الوطنية التي تجمع أبناء الوطن الواحد، بغض النظر عن أديانهم وأعراقهم وألوانهم في بناء مجتمعي واحد ونظام سياسي واحد لا تناقض الرابطة الإسلامية المنبثقة من مفهوم وحدة الأمة الإسلامية.

والبعد الوطني للحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة نابع أيضا من مبررات وظروف نشأتها في فلسطين كحركة إسلامية تتبني المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، وتعتبر نفسها نقطة تقاطع بين كل من الحركة الإسلامية العالمية، والحركة الوطنية الفلسطينية، فهي حركة إسلامية قضيتها المركزية وطنية وهدفها الرئيسي تحرري وطني، فهي حركة وطنية بمرجعية إسلامية كما قال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الدكتور (رمضان شلح)، أو هي حركة تحرر وطني بصبغة إسلامية كما قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد (خالد مشعل). وهذا الانتماء الوطني والإيمان بفكرة (الجماعة الوطنية) لا يعني أنها تخلت عن فكرة (الأمة الإسلامية)،

وليس من المطلوب منها أن تتخلي عن هذه الفكرة، كما أنه ليس مطلوبا ممن يؤمنون بفكرة (الأمة العربية) أن يتخلوا عن هذه الفكرة فدوائر الوطنية والقومية والإسلامية دوائر متداخلة لا تناقض بينها.

والخلاصة التي نصل إليها أن ارتباط الحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة بالحركة الإسلامية خارج فلسطين كجماعة الإخوان المسلمين أو أي محور إقليمي كمحور المقاومة يجب أن يكون لصالح القضية الفلسطينية ومشروع تحرير فلسطين، ويكون حسب القرب أو البعد من محاور الإسلام وفلسطين والمقاومة، وأن لا يتم علي خلفية المصلحة الحزبية بعيدا عن مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته ومصلحة المقاومة وهدفها، وأن لا تكون لخدمة مشاريع إقليمية علي حساب المشروع الوطني الفلسطيني التحرري. ولكي تحافظ الحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة علي هويتها الوطنية يجب أن تقدم خطابا إسلاميا وطنيا يعتمد علي عدم إقصاء الآخر -الإسلامي والوطني- بتكفيره أو تخوينه، ويكون جهادها ومقاومتها من أجل تحرير فلسطين وليس من أجل فرض العقيدة بالإكراه، والأهم من ذلك أن لا ترتبط بجهة خارجية تتبنى أجندة بعيدة عن المشروع الوطني الفلسطيني الرامي إلي تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

القتل حرقاً بين الفتوى الشرعية وإستراتيجية الرعب...

• كُتب بتاريخ:
06 فبراير 2015م

أعترف بأنني لا أملك الشجاعة الكافية لمشاهدة فيديو حرق الطيار الأردني (معاذ الكساسبة) حيا، ولذلك اكتفيت بمشاهدة الصور الثابتة الموجودة على المواقع الإخبارية الإلكترونية، كما أنني ضد نشر هذا الفيديو ونظائره على أي وسيلة إعلامية لما فيه قسوة تناقض أبسط المشاعر الإنسانية، وتفوق أشد الغرائز الحيوانية وحشية، فالحيوان يقتل لكي يأكل، أما الإنسان فيقتل لكي يتلذذ بالقتل، فماذا لو اجتمعت الغريزة الوحشية للحيوان مع الفهم المشوّه للدين؟!، فيصبح الدين حافزًا للقتل بدلاً من أن يكون رادعًا ومانعًا له، وماذا لو اجتمعت الفتوى الشرعية المنزوعة من سياقها التاريخي وظروف عصره، مع إستراتيجية الرعب المنزوعة من القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية؟!، فتصبح الفتوى الشرعية بديلاً عن الأصل الذي من المفترض أن تستمد منه وهو النص الشرعي الممثل في القرآن والسنة.

إن عملية قتل الطيار الأردني حرقاً و بث شريط فيديو بذلك عملية تفوّقت داعش فيها على نفسها من حيث القسوة والوحشية، وبعيدًا عن الموقف من الحرب الدائرة في العراق وسوريا،والتي تعتبر داعش من أهم أطرافها، وكنت قد كتبت مقالاً بعنوان(لماذا لم يسقط الطيار الأردني فوق فلسطين؟) منتقدًا مشاركة الأردن مرة في دعم المعارضة المسلحة في سوريا، ومرة في حرب التحالف ضد داعش، وهي الدولة التي تمتلك أطول الحدود مع الكيان الصهيوني وأكثرها أمناً،وبالرغم من ذلك فإن قتل الطيار الأردني حرقاً هي جريمة بشعة لا يمكن تبريرها أو الدفاع عنها.

وأن الاستعانة بفتوى الإمام أحمد بن تيمية هي جريمة أخرى يُقحم فيها الدين بغير وجه حق، فابن تيمية مهما كان عقله كبيرًا وعلمه كثيرًا لا يخرج عن كونه مجتهدًا في عصره، فلا يجوز أن تصبح فتاويه أهم من النصوص الشرعية الأصلية التي تُستمد منها الفتوى.

وفي هذا المعنى يقول الدكتور (عبد الله النجار) العميد السابق لكلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر »إن استناد داعش على قول ابن تيمية هو استناد باطل لأن هناك أقوال وضعت في التراث تتناسب مع أزمنة عصرها، والأحكام الفقهية التي أطلقها ابن تيمية وافقت الزمان الذي وضعت فيه حيث كان المسلمون في حرب مع التتار». ومن المؤسف له أن هناك من المنتسبين للعلماء من لديه استعداد لتبرير كل جريمة بإيجاد السند الشرعي لها ابتداءً من تكفير المسلمين و انتهاءً بقتلهم حرقاً ومرورًا بسبي النساء واغتصابهن تحت مبررات شرعية واهية.

والجانب الآخر في عملية حرق الطيار الأردني حياً يدخل في إطار إستراتيجية الرعب التي تعتمدها داعش كجزء أساسي من إستراتجيتها العسكرية وعقيدتها القتالية، وهي تعتمد على تحقيق الصدمة والرعب التي تهدف إلى وضع العدو في حالة من الذهول والخوف الشديد، لإيصاله إلى مرحلة الهزيمة النفسية والاستسلام والخضوع للهدف الذي يُراد تحقيقه، وبذلك تتحقق الهزيمة العسكرية على أرض المعركة.

فعملية إحراق الطيار الأردني حياً وبث تسجيلا مصور بذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة يُضاف إلى عمليات القتل السابقة المتنوعة الوسائل، والمذابح الجماعية، وتهجير السكان، وسبي النساء.... وغيرها من العمليات المصوّرة تدخل جميعها في إطار إستراتيجية الرعب والحرب النفسية التي توّجها التنظيم بعملية الحرق لترسيخ صورته الرهيبة والمرعبة والمخيفة لتحقيق الهزيمة النفسية لأعدائه قبل الهزيمة العسكرية.

وهذه الإستراتيجية الدموية ليست مجرد إستراتيجية عسكرية أو عقيدة قتالية، بل هي أيديولوجية فكرية وعقيدة دينية يؤمن بها أفراد التنظيم تشرّع تكفير المخالفين للجماعة وليس فقط المحاربين لها، ومن ثم استباحة دمائهم وأموالهم وأعراضهم، وهي بذلك خرجت من جلباب القاعدة الأب الشرعي لداعش ولكن بصورة أكثر تطرفاً، والقاعدة بدورها خرجت من عباءة السلفية الوهابية التي توجد الأرضية الفكرية التي ينبت منها الفكر القاعدي والداعشي. ولذلك فإن مقاومة هذا الفكر المتطرف تبدأ من تعليم النشء الدين الإسلامي في أصوله الوسطية السمحة بعيدًا عن هذه التيارات المتطرفة.

والأرضية التي مهدّت لهذا الفكر المتطرف ليست نابعة من عوامل ذاتية تكمن داخله فقط، بل من عوامل موضوعية خارجية تكمن في الأنظمة المستبدة الحاكمة والفاسدة، فممارسة الاستبداد والفساد طوال عشرات السنين، حيث أقصت الرأي الآخر الوسطي المعتدل، وقضت على أمل الشباب في الطموح و التقدم بطريقة صحية وسليمة في مجتمعاتهم، و ضيّقت فرص الصعود في السلم الاجتماعي للطبقات الوسطى، فكان البديل لتطرف هذه الأنظمة الاستبدادية الفاسدة هو تطرف أشد منها فاستُبدل الاستبداد السياسي بالتطرف الديني. الذي لا يتم القضاء عليه إلا بالقضاء على الاستبداد والفساد، وذلك لإيجاد بيئة فكرية واجتماعية وسياسية سليمة تساعد على سيادة روح التسامح والتعايش السلمي في المجتمع و الدولة.

عندما تُصّوب البندقية إلى كل الاتجاهات ما عدا فلسطين...

• كُتب بتاريخ:
12 فبراير 2015م

في حوار مع أحد الزملاء المنتمين للمدرسة السلفية حول أولوية الجهاد في فلسطين أم في سوريا، دافع صاحبنا عن أولوية (الجهاد) في سوريا، مقّدمًا قتال (الرافضة) على (أهل الكتاب) حسب المصطلحات التي يستخدمها، والغريب أنه كان يدعم كلامه من حينٍ لآخر بفتاوى الإمام أحمد بن تيمية، بينما لا يستعين بآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية إلاّ نادرًا، وهذا يشير إلى منهج خاطئ في التفكير واستنباط الحكم الشرعي يقّدم الفتوى الشرعية المتغيرة باختلاف الزمان والمكان، على النص الديني الثابت الذي تستنبط منه الفتوى، وفي أحسن الأحوال تساوي بينهما. وقد ذهب صاحبنا إلى أبعد من ذلك في تفضيله (الجهاد) مع جماعة (بوكو حرام) في غابات أفريقا على الجهاد في فلسطين زاعمًا أن القتال مع بوكو حرام يكون تحت راية إسلامية بينما لا يوجد راية إسلامية واضحة في فلسطين يمكن القتال تحتها!!

وهذا الحوار يذّكّرني بحوارٍ آخر مشابه، ولكنه حدث قبل ثلاثين عاماً، وهذه المرة مع أحد الأصدقاء المنتمين لمدرسة الإخوان المسلمين، الذي كان يدافع بقوة عن أولوية الذهاب إلى أفغانستان للقتال إلى جانب المجاهدين الأفغان ضد نظام الحكم الشيوعي في كابول المرتبط بالاتحاد السوفيتي والمدعوم من الجيش السوفيتي. ولكن المبرر الذي ساقه للدفاع عن هذا الموقف يختلف عن زميلنا الجديد، حيث يبرر ذلك بأننا نعيش في فلسطين في مرحلة الاستضعاف المكيّة التي يجب أن تتفرّغ فيها الحركة الإسلامية للتربية والإعداد ريثما تسمح الظروف بالجهاد الفعلي ضد المحتلين الصهاينة.

وفي الحقيقة لم يدرك هؤلاء الشباب المتحمسين بصدق للجهاد في أفغانستان أو من بقى منهم على قيد الحياة إلاّ متأخرًا أنهم كانوا مجرد وقود في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا وأنهم أدوات في معركة أكبر منهم، وأنهم مجرد كومبارس في فيلم أبطاله أحد الأنظمة العربية الموّجه عن بُعد بالريموت كنترول الأمريكي.

إن كان الإخوان المسلمين قد صوّبوا اتجاه البندقية منذ بداية الانتفاضة الأولى نحو فلسطين بتأسيسهم حركة المقاومة الإسلامية حماس، كحركة إسلامية وطنية تتبنى مشروع تحرير فلسطين، ومن قبلها كانت حركة الجهاد الإسلامي تُعلن أن بوصلتها لن تنحرف عن القدس وبندقيتها لن توّجه إلاّ لفلسطين صوب الكيان الصهيوني، فإن التيار السلفي (الجهادي) لا زالت بندقيته تُصّوب في كل الاتجاهات إلاّ اتجاه فلسطين، فالجماعات السلفية (الجهادية) على اختلاف مسمياتها تضرب في كل مكان وفي كل الاتجاهات من باكستان شرقاً إلى المغرب العربي غرباً ومن نيجيريا ومالي جنوباً إلى سوريا والعراق شمالاً. بينما الكيان الصهيوني في مأمن من هذه البندقية الفاقدة للتوازن والمنحرفة البوصلة، على الرغم من أن هذا التيار أصبح لديه تواصلاً جغرافياً مع الكيان الصهيوني في هضبة الجولان السورية حيث تتواجد جبهة النصرة على طول الشريط الحدودي هناك، والذي يحدث هو العكس فالتعاون والدعم الذي تحصل عليه المعارضة السورية أقله في صورة دعم صحي للمصابين في الحرب السورية، وما خفي لا يعلمه إلاّ الله، وهذا ينطبق إلى حدٍ ما على جماعة أنصار بيت المقدس في سيناء التي تستطيع تنفيذ عمليات عسكرية ضد الكيان الصهيوني عبر الحدود الطويلة لمصر مع الكيان الصهيوني.

إن الدعوات للجهاد في سوريا ومن قبلها أفغانستان مرورًا بالعراق والصومال وغيرها، تستهدف حرف بوصلة الجهاد عن قضية المسلمين الأولى (فلسطين)، وحرف اتجاه البندقية عن القضية المركزية للمسلمين (القضية الفلسطينية)، وهذا لا يعني عدم الثورة على الاحتلال والأنظمة المستبدة في أي مكان من بلاد المسلمين، ولكنه يعني الحذر من المشاريع التي تقف خلف هذه الدعوات، والتي تصب لمصلحة الكيان

الصهيوني ومشروعه في صرف الأمة عن مقاتلته لإبقائه آمناً مستقرًا، بينما كل ما حوله يموج في بحر متلاطم الأمواج من الفتن والحروب الأهلية التي تأخذ الأمة إلى ردة نحو الهويات ما دون الوطنية كالمذهبية والطائفية والمناطقية والعرقية....، بدلاً من الانتماء للأمة الاسلامية التي يجمعها دين واحد، وللوطن العربي الذي يجمعه قومية واحدة، وللجماعة الوطنية التي تنتمي لوطن واحد.

في الضفة وغزة
السجين يصبح سجاناً

• كُتب بتاريخ:
16 فبراير 2015م

في إحدى مرات الاعتقال لدى أجهزة أمن السلطة، وبالتحديد في المعتقل التابع للأمن الوقائي في مركزه الرئيسي بتل الهوى، فُتح عليّ باب الزنزانة لاصطحابي إلى جولة تحقيق جديدة، فإذا بي أجُد أمامي أحد رفاق السجن القُدامى الذي قضى في السجن عشرين عاماً على مرحلتين. فمرت على كلينا لحظة وجوم وصمت بسبب تبّدل الأدوار ما بين السجين والسجان، فقطع هو الصمت قائلاً:) أبو أحمد... ايش إلّي جابك على السجن؟!»، فأجبت (إلّي جابني على السجن سجيناً هو إلّي جابك على السجن سجاناً!) وتابعت كلامي له»قضيت نصف عمرك سجيناً، وهل ستقضي النصف الثاني سجّاناً؟!) سمعت فيما بعد أنه ترك العمل في السجن بعد أن طلب نقله لعمل آخر بعيدًا عن السجن.

وهذه القصة ليست بعيدة عما يحدث اليوم في فلسطين المحتلة، وبالتحديد في الضفة وغزة حيث الكلمة العليا للأجهزة الأمنية، التي زادت سطوتها بعد الانقسام، وأمعنت في انتهاك حقوق الانسان، هذه الانتهاكات التي وثقتها مراكز حقوق الإنسان المنتشرة في الضفة وغزة ومنها (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان) في تقريرها الأخير المنشور بتاريخ 8/ 2/ 2015 في موقع (الحياة) الإخباري، حيث ذكرت أنها تلقت (56) حالة تعذيب وسوء معاملة في الضفة وغزة في شهر يناير الماضي منها (41) شكوى في الضفة و(15) شكوى في غزة، وكذلك (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) الذي يوثق بعد الانقسام 2007 وحتى عام 2014 مئات الحالات التي انتهكت فيها حقوق

الانسان في الضفة وغزة، أهمها التعذيب الجسدي والنفسي للمعتقلين على خلفية أمنية وجنائية وسياسية وأجمعت هذه التقارير على أن هذه الانتهاكات تتم بطريقة منهجية، خاصة الاعتقالات السياسية في الضفة الغربية التي طالت المئات من الطلبة الجامعيين والأسرى المحررين وغيرهم.

ويأتي ضمن هذا السياق منع أجهزة الأمن في غزة الدكتور عاطف أبو سيف -الأديب والكاتب والأكاديمي الفلسطيني- من السفر عبر معبر بيت حانون إيرز للتوّجه إلى عمّان ومنها إلى الدار البيضاء لحضور المؤتمر الذي سيعلن فيه عن القائمة الصغيرة للجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر) والذي سيعقد على هامش المعرض الدولي للكتاب والنشر في الدار البيضاء بالمملكة المغربية، وهذه القائمة التي تضم ست روايات تم اختيارها من بين (180) رواية عربية، تشمل روايته (حياة معلّقة) الصادرة عن الدار الأهلية للنشر والتوزيع في عمان، فهذا المنع من السفر يأتي في إطار العقاب على خلفية الرأي وأرضية الانتماء السياسي، وهو جزء من منهجية العقل الأمني الاستبدادي الذي لا يفرّق بين المعارضة السياسية والخصومة الفكرية،وبين الخطر الأمني الحقيقي الذي يهدد سلامة وأمن المجتمع.كما أنه جزء من منظومة سياسية وأمنية لا تقبل الأخر المختلف وتسعى لإقصائه وإلغاء وجوده معنوياً وربما مادياً.

أليس من الغريب أن يأتي كل ذلك في ظل حصار خانق على غزة يمارسه العدو والشقيق، هذا الحصار الذي حّول غزة وقطاعها إلى سجن كبير، وحّول سكانها إلى سجناء في بلادهم يتم حرمانهم من أبسط حقوق البشر ومنها حقهم في السفر والتنقّل خارج هذا السجن الكبير المُسمّى قطاع غزة، أليس غريباً أن يتم منع بعض سكانه من السفر -في حال توفّر هذه الفرصة النادرة- من قبل السجين نفسه فيتحّول إلى سجان بفعل الأمر الواقع. وفي نفس القدر من الغرابة -مع الفارق في حرية السفر النسبية في الضفة- يتم وضع المئات من الطلبة الجامعيين والأسرى المحررين وغيرهم سنوياً في سجون السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني الذي يمارس القمع على الجميع -السجناء والسجانين- ويمارس عليهم جميعاً دور السجّان.

إن التصدي لهذه الانتهاكات لحقوق الانسان في كلٍ من الضفة وغزة ينبغي أن تكون من أولويات العمل الوطني الفلسطيني، لا تقل عن أهمية التصدي للانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان الفلسطيني، وأولها حقه في الحياة بكرامة فوق أرضه، وحقه في حرية الرأي والتعبير والإبداع، لا رقيب عليه إلّا الإحساس بالمسؤولية الوطنية، وضميره الحي، وبدون قيود إلا قيود القانون والدين والأخلاق. إن الدفاع عن حق الدكتور عاطف أبو سيف في السفر هو دفاع عن حقنا جميعا في أن نعيش بحرية وكرامة فوق هذه الأرض.

تركيا وتدريب المعارضة السورية..
دور وظيفي متجدد...

• كُتب بتاريخ:
23 فبراير 2015م

قبل أيام وقعّت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اتفاقية مشتركة لتدريب المقاتلين من المعارضة السورية (المعتدلة)، هذه الاتفاقية تُضاف إلى سجل تركيا الحافل بدعم المعارضة السورية المسلحة منذ بداية الأزمة السورية، والتي تنّوعت ما بين الدعم السياسي والإعلامي والدعم العسكري الذي تُرجم إلى فتح أراضيها ممرات للمجموعات المسلحة القادمة من شتى أنحاء الأرض، وإقامة مراكز تدريب عسكرية لهذه المجموعات السورية والأجنبية، وإقامة نقاط لتجميع السلاح تمهيدًا لإرساله وقودًا للحرب الأهلية السورية.

لم يكن هذا الدعم التركي للمعارضة السورية المسلحة مجرد رغبة تركية في دعم (الثورة السورية) لإسقاط نظام استبدادي من أجل أن ينال الشعب السوري حريته كما يزعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقد خرجت الأمور في سوريا عن كونها ثورة شعبية ضد نظام استبدادي منذ سنوات، وتّحولت إلى حرب أهلية بامتياز تداخلت فيها العوامل الإقليمية والدولية لتتجاوز مسألة الحرب الأهلية إلى حرب إقليمية تتصارع فيها دول ومحاور لها امتدادات دولية، وتركيا أردوغان جزء من هذه الحرب بامتياز.

فتركيا تلعب دورًا وظيفيا في سوريا يتلخص في تدمير الدولة السورية، وليس مجرد إسقاط النظام السوري كما يزعم أردوغان، فتدمير الدولة السورية باعتبارها ركيزة من ركائز محور المقاومة، يصب في إضعاف هذا المحور لصالح الغرب والكيان

الصهيوني. وهذا الدور الوظيفي يخدم مصالح تركيا الخاصة أيضاً باعتبارها دولة إقليمية تسعى لإضعاف من حولها من الدول الإقليمية المهمة كسوريا والعراق وإيران لتنفرد بالقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. وهذه المصالح الخاصة والدور الوظيفي لتركيا في المنطقة لم يكن وليد اليوم بل يعود إلى بداية تأسيس الدولة التركية الحديثة، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية.

فبعد الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي – الناتو، لتقوم بدور وظيفي في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، لتقف سداً منيعًا أمام تغلغل النفوذ السوفيتي في المنطقة، واستفاد منها الغرب كقاعدة متقدمة أقام عليها القواعد العسكرية الأطلسية، ومحطات التجسس والمراقبة، ونصب الصواريخ الموجهة للاتحاد السوفيتي على أراضيها، وبعد انتهاء الحرب الباردة لعبت دورًا وظيفيا تتصدى بموجبه لروسيا وإيران والآن نقطة ارتكاز للحرب على الدولة السورية.

وهذا التحالف التركي الغربي الذي خدم مصالح تركيا والغرب معاً، كان غطاءً أيضاً للتحالف الاستراتيجي بين تركيا و(إسرائيل) الذي بدأ منذ عام 1958 بتوقيع اتفاقية التعاون الإستراتيجي بين البلدين، باعتبار أنهما يقومان بدور وظيفي تكاملي في الإستراتيجية الأمريكية كأهم دولتين حليفتين لأمريكا في المنطقة، خاصة بعد سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979 الموالي للغرب والكيان الصهيوني، وقد تبع هذه الاتفاقية سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بينهما أصبحت تركيا بسببها من أكبر مستوردي السلاح الإسرائيلي وأكبر جاذبي السياح الإسرائيليين، وتحوّلت أجوائها ومياهها ساحتي تدريب ومناورات لسلاحي الطيران والبحرية الإسرائيليين.

وهذا الوضع لم يتغير كثيرًا بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، بالرغم من توّجه أردوغان وحزبه نحو العرب والمسلمين لمحاولة إعادة التوازن

للعلاقات التركية الخارجية، فهذا التوّجه قد خدم الاقتصاد التركي بالدرجة الأولى من خلال فتح أسواق اقتصادية جديدة له أسهمت من انتعاشه. وبالرغم من حادثة سفينة كسر الحصار–مرمره– قرب شواطئ غزة، إلا أن هذه العلاقات الإستراتيجية لم تتغير جوهرياً سواء مع أمريكا والغرب، أو مع الكيان الصهيوني، رغم ما أصابها من فتور سياسي وتوتر إعلامي. ورغم ما يبدو أحيانا من تناقض في المصالح والمواقف بين تركيا وأمريكا أو بين تركيا والكيان الصهيوني. فالتوّجه الإستراتيجي لتركيا لا زال نحو الغرب، ونحو الحفاظ على العلاقة الإستراتيجية مع الكيان الصهيوني.

والخلاصة أن تدريب المعارضة السورية المسلحة وفقاً للاتفاقية التركية الأمريكية الجديدة، لم يأتِ بشيء جديد سوى الإصرار على أداء تركيا لدورها الوظيفي المرسوم لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار حلف الناتو، والذي يصب في هذه المرحلة باتجاه تدمير الدولة السورية وجيشها لإضعاف محور المقاومة، مما يخدم في نهاية المطاف الكيان الصهيوني ركيزة المشروع الغربي في المنطقة.

داعش وتحطيمُ الآثار...
خُلاصة الجهل والتطرف والهمجية

• كُتب بتاريخ:
02 مارس 2015م

في قصة (أرض النفاق) للروائي المصري الكبير (يوسف السباعي) التي تحوّلت إلى فيلم سينمائي بطولة الفنان (فؤاد المهندس) كان هناك كيسٌ من الدواء مكتوب عليه (خُلاصة الأخلاق) التي تشملُ خليطا من أخلاق الصدق والشجاعة والأمانة وغيرها من الأخلاق الخيّرة، يقوم فؤاد المهندس بسرقة هذا الكيس من محل الأخلاق وإفراغه في نهر النيل لكي يكتسب الناس الأخلاق الحميدة. ويبدو أن هذه القصة الخيالية تكررت مع داعش ولكن بصورة عكسية حيث أنهم شربوا من كيس دواء مكتوب عليه (خُلاصة الشر) التي تشمل خليط من الجهل والتطرف والهمجية وغيرها من الصفات الشريرة. وهذا ربما السبب الوحيد الذي يفسّر ارتكابها أبشع الجرائم بحق الإنسان عندما قتلته كإنسان ذبحًا وحرقاً، وقتلته كتراث تحطيمًا وهدمًا، وأخر هذه الجرائم تحطيم متحف الموصل بما فيه من آثار وتحف وتماثيل.

وهي عندما تقوم بذلك العمل من تحطيم التماثيل والتحف والآثار تزعم أنها تقضي على أصنام تُعبد من دون الله، مستحضرة مشهد تحطيم الأصنام في مكة المكرمة على يد الصحابة -رضوان الله عليهم- بأمر الرسول -صلى الله عليه وسلم- جاهلة أو متجاهلة الفارق الشاسع بين ما فعله المسلمون الأوائل في مكة المكّرمة بالأصنام التي كان كفار قريش يعبدونها من دون الله أو يعبدونها زلفى تقربًا إلى الله، وبين ما يفعلونه هم من تحطيم آثار لا علاقة لها بالعبادة أو التقديس، حتى وإن كان يُعبد بعضها سابقاً

أو يُقدّس، فقد انتهت هذه المرحلة وأصبحت من التاريخ القديم بل والقديم جداً ولم يَعد أحدٌ يقدّسها أو يعبدها، فالعلة التي تربط بين الحدثين والفعلين غير موجودة.

كما أنهم يتجاهلون موقف الإسلام وتطبيقات صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من التماثيل والصور المجسّدة حيث أنهم يحرمّونها ويعظمونها عندما تكون مصدر شرك أو شبهة تدنيس لعقيدة التوحيد ويتركونها إذا كانت مجرد زينة أو أثراً من آثار التاريخ، وهذا ما يؤكده الدكتور «محمد عمارة» رداً على قيام طالبان في افغانستان بتحطيم تمثالي بوذا»... في الوقت الذي أزالوا فيها التماثيل المعبودة وحطموها، تركوا التماثيل في البلاد التي فتحوها عندما لم تكن معبودة من دون الله، صنع ذلك في مصر فاتحها عمرو بن العاص، ومعه كوكبة من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهؤلاء الصحابة الذين فتحوا مصر، والذين سبق أن حطموا التماثيل المعبودة في شبه الجزيرة العربية، هم الذين تركوا التماثيل في مصر لأنها لم تكن معبودة... ونفس الشيء حدث عندما فتح المسلمون بلاد المشرق وذهبوا إلى افغانستان والهند.»

أما الدكتور عبد المعطي بيومي -رحمه الله- رئيس لجنة العقيدة بمجمع البحوث الإسلامية وعميد كلية الأصول بالأزهر سابقاً فيؤكد أن القرآن الكريم ذمّ التماثيل التي تُعبد من دون الله، فالممنوع هو العبادة وليس الصنم في ذاته فالعلة من تحريم وجود الأصنام الرابطة بينها وبين العبادة.. وأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- عندما دخل مكة فاتحًا حطّم الأصنام لأنها كانت معبودة من دون الله، ولكن الصحابة -رضوان الله عليهم- عندما قاموا بالفتوحات الإسلامية وجدوا في البلاد التي فتحوها تماثيل وآثارا لم يلتفتوا إليها لأنها لم تكن معبودة، ولذلك تركوها مجرد تماثيل لا تعني شيئاً ولا ترمز إلى عقيدة حاضرة، مهما كانت رمزاً لعقيدة انتهت.

أما الموقف الشرعي الذي لا زال متمسكا بحرفية النصوص دون مراعاة لروحها ومقاصد الشريعة وأصول الاجتهاد، والذي لا زال يحرّم الصور والتصوير بكافة أشكاله المسطّحة والمجسّمة إضافة إلى أنه يمثل فهمًا جامدًا للنص الديني، فإنه أوقع

نفسه في تناقض فعلي بين ما يؤمن به وبين سلوكه الفعلي الذي يستخدم من خلاله الصور والتصوير. وقبل كل ذلك فإن تحطيم الآثار بهذه الطريقة الوحشية يثبت أنهم شربوا من خلاصة الشر التي تشمل صفات الجهل والتطرف والهمجية، التي جمعت بين جهل التكفير والهجرة، وتطرف القاعدة، وهمجية التتار.

زيارة وفد الجهاد الإسلامي للقاهرة.. دور وطني بامتياز

• كُتب بتاريخ:
04 مارس 2015م

في إحدى اللقاءات التي جمعتني مع الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي –مؤسس حركة الجهاد الإسلامي– في منتصف الثمانينات من القرن الماضي سألته: «ماذا ستضيف حركة الجهاد الإسلامي للحركات الفلسطينية الموجودة؟»، وكانت إجابته – رحمه الله – على قدر ما تسعفني الذاكرة تتمحور حول ما أسماها إضافة نوعية للحركات الموجودة آنذاك، وهذه الإضافة النوعية تتلخص في أن الحركة تجمع بين البُعدين: الإسلامي والوطني في محاولة لإنهاء التناقض المصطنع بينهما، ولذلك فهي تجمع بين الإسلام وفلسطين والجهاد في بوتقة واحدة، وهي استجابة، لغياب البُعد الوطني للحركة الإسلامية الفلسطينية، ولغياب البُعد الإسلامي للحركة الوطنية الفلسطينية، ولذلك فإن الجهاد الإسلامي تمثل نقطة تقاطع بين الحركتين: الإسلامية والوطنية.

وبناءً على هذه الإجابة واستنادًا إلى أدبيات الحركة الأخرى فإنه يمكن اعتبار حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حركة وطنية بمرجعية إسلامية، أو حركة إسلامية قضيتها المركزية وطنية (القضية الفلسطينية) وهدفها تحرري وطني (تحرير فلسطين). وهي تؤمن بالانتماء للحركة الوطنية على قاعدة الانتماء للوطن بعيدًا عن الصراعات الفكرية والسياسية والحزبية، وتؤمن بعدم إقصاء الآخر –الإسلامي والوطني– بتكفيره أو تخوينه، وتمارس الجهاد المسلح لتحرير فلسطين ولا تمارسه لفرض معتقداتها الفكرية أو أجندتها السياسية، كما أنها تُعطي الصراع بُعداً وطنياً في إطار رؤيتها الوطنية، وبُعداً حضارياً في إطار رؤيتها الإسلامية – واستنادًا إلى ذلك فإن مرتكزاتها الفكرية، ومواقفها

السياسية، وجهادها المسلح، وممارساتها العملية تصب في الاتجاه الوطني وتخدم قضيتها الوطنية.

وفي هذا الإطار تأتي زيارة وفد حركة الجهاد الإسلامي برئاسة أمينها العام الدكتور رمضان عبد الله شلح إلى القاهرة، فهي زيارة وطنية بامتياز من الألف إلى الياء، وطنية في أسبابها ومضمونها ونأمل أن تكون وطنية في نتائجها.

أما بالنسبة لأسباب الزيارة فهي محاولة لتحريك المياه الراكدة في الساحة الفلسطينية لا سيما فيما يتعلق بوصول المصالحة إلى طريق مسدود، وارتفاع مؤشر التوتر في العلاقة بين طرفي الانقسام، ووصول الأمور في قطاع غزة إلى حافة الهاوية التي قد تُلقي بالجميع في جرف هار من الفوضى والفلتان والانهيار، وفي محاولة لإعادة تصويب البوصلة نحو الصراع مع العدو الصهيوني بعدما انحرفت البوصلة باتجاه الصراع الداخلي كأولوية مقدمة على الصراع مع العدو الصهيوني.

فأسباب الزيارة لم تكن لأجندة خاصة بالحركة ولخدمة مصالحها الحزبية، كما أنها لم تكن طعنة للمقاومة من الخلف على حد زعم أحد الأشخاص، فما ذنب حركة الجهاد الإسلامي إن كانت العلاقات سيئة بين مصر وحماس على خلفية ما حدث في مصر من تغيير للنظام التي تدرك الحركة بحتمية التعامل معه لمصلحة القضية الفلسطينية.

وهي زيارة وطنية في مضمونها، لأن القضايا التي ناقشتها مع الجانب المصري هي قضايا وطنية تخص المصلحة الوطنية الفلسطينية، ولا تخص علاقة الحركة بمصر. فكما ورد على ألسنة بعض قادة الجهاد الإسلامي فإن القضايا المطروحة للنقاش تتمحور حول كيفية تطبيق اتفاقية المصالحة بين فتح وحماس لا سيما موضوع كيفية دمج موظفي غزة مع موظفي السلطة، ومدى انعكاس ذلك على القضايا التي تُعتبر مصر طرفاً فيها كفتح معبر رفح، وأن تحقيق انفراجه في هذه القضايا -خاصة الموظفين والمعبر- من شأنه أن يخفف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة ولو

بشكل جزئي، خاصة بعد الحرب الثالثة على غزة والتي تسببت في مزيدٍ من المعاناة لأهل غزة، فالحصار لم يُرفع بل اشتد، والانقسام لم ينتهِ بل تعمّق، والفقر والبطالة لم تنخفض نسبهم بل ازدادت- وهكذا في بقية القضايا السياسية والمعيشية، فطرح هذه القضايا في القاهرة هي محاولة لفتح ثغرة في نهاية النفق المظلم.

أما نتائج الزيارة فلا نملك إلّا أن نأمل بأن تكون نتائج وطنية بامتياز كما كانت أسبابها ومضمونها، لأن النتائج مرتبطة بطرفي الانقسام -فتح وحماس- أكثر مما هي مرتبطة بالجهاد ومصر ولذلك فإن من المأمول أن يتم إعلاء المصلحة الوطنية العُليا للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية ويستجيب الطرفان لمبادرة الجهاد الإسلامي لإنهاء الانقسام مرةً واحدة وإلى الأبد ويحققوا المصالحة الوطنية تمهيدًا لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس الثوابت الوطنية التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني.

قوة ردع عربية..
مشروع غير مكتمل لمكافحة الإرهاب...

• كُتب بتاريخ:
12 مارس 2015م

يدور الحديث هذه الأيام في الأوساط الرسمية العربية عن مقترح مشروع لتشكيل قوة ردع عربية مشتركة، سيتم بحثه في مؤتمر القمة العربية القادمة في شرم الشيخ. ولم يتوقع أحد بالطبع أو يخطر على باله أن تكون هذه القوة من أجل لجم جموح»إسرائيل»وعربدتها، أو كسر أنف غطرستها.. فهذا أصبح بعيد المنال وربما أصبح من المُحال، أو ضربًا من الخيال. فالحديث عن محاربة «إسرائيل» -خارج نهج المقاومة- يعتبر سباحة ضد تيار إحياء الفتن المذهبية والشعوبية النائمة، وسفر عكس اتجاه مسار الاستسلام والخنوع لأعداء الأمة.

فالمطالبة بتشكيل قوة ردع عربية مشتركة جاءت من أجل التصدي لخطر ما يُعرف بالحركات الجهادية المتطرفة وعلى رأسها تنظيم»الدولة الإسلامية»المعروف اختصارًا بـ»داعش»، خاصة بعد بروز خطرها على استقرار بعض الدول العربية مما يهدد أنظمتها الحاكمة، لاسيما بعد أن وصلت أعمالها الإرهابية إلى درجة غير محتملة من الوحشية أظهرت هذه الأنظمة عاجزة مخصيه بلا حول ولا قوة أمام داعش وأخواتها في جوقة القاعدة وفروعها القادمون من خارج التاريخ الإنساني، تلك العفاريت التي أَطلقت من قمقمها بعد أن كسرته ثورات ما يُسمى بالربيع العربي.

ومشروع إنشاء قوة ردع عربية لمكافحة الإرهاب بصورته المطروحة الحالية مشروع غير مكتمل لمكافحة الإرهاب، لأنه يُعالج الحلقة الأخيرة للتطرف عندما يتجسّد إرهابًا دمويا يهلك الحرث والنسل ويدمر الحجر والشجر وعندما يخرج ما

في داخله من صور مرعبة وحشية استدعتها العقول الداعشية والقاعدية من مخلفات الشعوب الهمجية التي حفظها التاريخ في صفحاته السوداء، ومن ركام الفتن المظلمة التي أخرجت أسوأ ما في الأمة من صراع على السلطة وأحقاد شعوبية وضغائن مذهبية. ولم يُعالج البنية التحتية للإرهاب وأهمها: تراكم الظلم الاستعماري، وتراكم الاستبداد والفساد، والأرضية الفكرية الحاضنة.

فتراكم الظلم الاستعماري الذي تعرّضت له الشعوب العربية والإسلامية، الذي يُعتبر العنف وإدامة العنف هي إحدى أهم أدواته لفرض الهيمنة والسيطرة على البلاد والعباد، وكان أكبر تجلّى لهذا العنف هو إقامة الكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين، واقتلاع شعب فلسطين من أرضه لإحلال شعب آخر مكانه بدعم استعماري غربي كامل لا زال يدعم الإرهاب والعنف الصهيوني فهذا العنف المتراكم الذي يجسّد الظلم التاريخي للعرب والمسلمين لاسيما في فلسطين هو أهم مخزون للعنف في المنطقة الذي ينفجر في كثير من الأحيان في الاتجاه الخطأ فيتحول إلى طاقة هدّامة لقدرات الأمة.

وتراكم الاستبداد والفساد الذي تمارسه الأنظمة الحاكمة هما البيئة الاجتماعية الحاضنة للتطرف، فهذه الأنظمة تشكل أقصى درجات التطرف التي تحتكر السلطة والثروة لصالح فئة محدودة من الحكام وحلفائهم، وتقصي الآخر المختلف وتعمل على إلغائه من الوجود أو تهميشه على الأقل، فهذه البيئة الاجتماعية السياسية تحطّم طموحات الشباب، وتمنعهم من تحقيق ذاتهم، ولا تسمح لهم بالارتقاء في السلم الاجتماعي بالطرق السوية... فلا يبقى أمامهم سوى تحقيق طموحاتهم واثبات ذاتهم بالطرق غير السوية إما بالانحراف السلوكي كالمخدرات أو بالانحراف الفكري كالتطرف.

والأرضية الفكرية الحاضنة لهذه الحركات المتطرفة هي المدرسة الفكرية التكفيرية أو ما يُعرف بالسلفية الجهادية التي تمتد في عمق التاريخ إلى أسلافهم الخوارج الذين ابتدعوا فتنة تكفير المسلم المخالف لمذهبهم ولم يترددوا في تكفير الخليفة الراشد الرابع

وقتلوه، فأصبح التكفير ثم التقتيل سنة متبّعة في أحفادهم مستندين في ذلك إلى بعض المفاهيم الخاطئة حول الحاكمية، والفرقة الناجية، واعتبار بعض البدع والانحرافات كفرًا يستحق صاحبه القتل، وحصر الإسلام في رؤيتهم المذهبية الضيقة، واعتقادهم بامتلاك الحق المطلق وغيرهم على الباطل المطلق... وغيرها من المعتقدات التي تجمع كل الحركات المتطرفة.

والخلاصة التي نود التأكيد عليها هي أن تشكل قوة ردع عربية مشروع غير مكتمل لمكافحة الإرهاب، والصواب أن تكون هذه القوة جزء من مشروع أكبر يتضمن حل القضية الفلسطينية بإعادة الحق إلى أصحابه والقضاء على العنف الصهيوني ضد الأمة والشعب الفلسطيني. والتخلص من الاستبداد الفساد الذي تمارسه الأنظمة العربية الحاكمة بالاتجاه نحو الحرية والنزاهة في الحكم. والعمل على تفكيك الأرضية الفكرية الحاضنة للتطرف بنشر الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل الذي يقوم على التسامح داخل المجتمع الواحد والتعايش السلمي بين الشعوب والمجتمعات.

السلفية والتراث
بين التقليد والتجديد...

• كُتب بتاريخ:
20 مارس 2015م

أثناء إلقائي محاضرة فكرية تناولت مواضيع السلفية والتراث والتجديد، أوضحت أن السلفية تعني العودة إلى النبع الصافي للإسلام الذي استقى منه أسلافنا منهجهم الديني والدنيوي ممثلاً في القرآن الكريم والسنة النبوية المعروف بالنص، الذي يمثل المرجعية لكل المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية والأحكام الشرعية، التي تشمل العقيدة والعبادات والمعاملات، بدون أن نلزم أنفسنا بفهم السلف للنصوص الشرعية غير القطعية الثبوت أو الدلالة (الظنية)، أما النصوص الشرعية قطعية الثبوت والدلالة التي لا تحتمل التأويل ولا تخضع للاجتهاد فهذه يتساوى فيها السلف والخلف. فاعترض أحد المستمعين للمحاضرة على هذا التوضيح لمفهوم السلفية وقدم رؤية مغايرة للمفهوم قال فيها»إن السلفية تعني العودة إلى الإسلام كما فهمه سلفنا الصالح، وأننا ملزمون بفهمهم للنصوص الشرعية والاقتداء بهم بعد الاقتداء بالرسول -صلى الله عليه وسلم- في بناء النموذج الاسلام المعاصر».

وعندما تحدثت عن التراث وكيفية تجاوزه لتجديد الفكر الاسلامي، أوضحت أن التراث ليس هو الإسلام، وإنما هو تفسيرات واجتهادات مختلفة للإسلام، ناتجة عن تفاعل العقل المسلم مع النص في ضوء متغيرات الزمان والمكان والمجتمع وظروف العصر... وأن هذه التفسيرات والاجتهادات قد اختلطت بالنص وأصبحت -عند كثير من المسلمين- مساوية للنص وقد تتقدم عليه أحيانا، ولذلك يجب غربلة التراث وتنقيته لاستخلاص الصواب والمفيد فيه، واستبعاد الخاطئ والضار منه. فاعترض نفس المستمع على هذا التوضيح لمفهوم التراث وقال»أن تراث السلف الصالح الديني واجتهاداتهم في مجالات العقيدة والفقه والفكر يجب أن تُقّدم على القرون التي تلتهم

لأنهم أقرب عهد برسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأقدر على فهم الإسلام من غيرهم، وأن المنهج الذي يجب أن نتتبعه هو تقديم كلام الصحابي على التابعي، وكلام التابعي على تابعي التابعي.... وهكذا».

وفي الحقيقة أن هذين الرأيين في موضوعي السلفية والتراث يمثلان مدرستين فكريتين مختلفتين في الفكر الإسلامي ذكرهما الدكتور محمد عمارة في كتابه (تيارات الفكر الاسلامي) وسمّى الأولى السلفية المنهجية والأخرى السلفية المذهبية، وفرّق بينهما في بعض القضايا منها أن السلفية المذهبية تجعل النصوص الدينية كما فهمها السلف الصالح هي المرجع في كل أمور الدين والدنيا، بينما السلفية المنهجية تعمل العقل في النصوص الدينية حسب مقتضيات العصر. والسلفية المذهبية تتبع التقليد الذي يؤدي إلى الجمود، بينما السلفية المنهجية تعمل على تحرير الفكر من قيد التقليد. والسلفية المذهبية تسعى إلى العودة إلى مجتمع السلف والاقتداء بنموذجهم، بينما السلفية المنهجية تعمل إلى استلهام ما هو جوهري ونقي - الدين الخالص - في تراثنا ليكون نقطة البدء لبناء مجتمع جديد ليكون هو الأساس الذي يُبنى عليه البناء الجديد، وليس هو البناء نفسه.

وبناء على ما سبق، وعلى سبيل المثال فإن محاولات بعض الإسلاميين استدعاء شكل النظام السياسي الإسلامي في أي عصر من العصور، لا يدركون أن هذا الشكل هو اجتهاد الصحابة -رضوان الله عليهم- بعد وفاة الرسول -صلى الله عليه وسلم- أو هوما فُرض على المسلمين في العهود التالية للخلافة الراشدة، وأن الثابت في النظام السياسي الإسلامي هو المبادئ العامة كالشورى والعدالة والمساواة وطاعة الحاكم في غير معصية، وحق الأمة في عزل الحاكم إذا أخل بشروط البيعة، وغيرها من المبادئ الملزمة التي تشكل جوهر النظام السياسي الاسلامي وليس شكله.

وكذلك من الأمثلة الدالة على ذلك استدعاء تراث الفتنة بين جناحي الأمة: السنة والشيعة من أرشيف الكتب الصفراء التي تحرّض على التكفير والقتل، وتؤدي إلى إثارة الفرقة والنزاع داخل الأمة الواحدة، لتكون وقودًا للصراعات المذهبية والطائفية

داخل الأمة الإسلامية. فالأصل أن نستبعد من التراث ما يضرنا في واقعنا المعاصر ويؤدي إلى تأخر المسلمين وفرقتهم، ونستدعي ما يفيدنا في واقعنا المعاصر ويؤدي إلى تقدم المسلمين ووحدتهم. وبالتأكيد فإن تراث الفتنة يضرنا ويؤخرنا ويفرقنا، وتراث الوحدة يفيدنا ويساهم في تقدمنا ووحدتنا وهو الأصل الثابت المستقي من النص الشرعي القطعي المؤكد قوله تعالى «إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ».

ثلاثية الحزبية والانتهازية والفساد في الواقع الفلسطيني..

• كُتب بتاريخ:
26 مارس 2015م

الحزبية والانتهازية والفساد، ثلاثية مترابطة تسود المجتمعات المتخلفة، فالحزبية تؤدي إلى الانتهازية وكلاهما يؤديان إلى الفساد، فعندما يسيطر حزب على مقاليد السلطة في الدول المتخلفة، يَعَمد إلى توظيف كوادره في مؤسسات الدولة، وتعيين عناصره في الوظائف الحكومية، فيصبحُ الحزبُ طريقًا للتوظيف ووسيلة للترقّي وأداة لجلب المنافع الخاصة، فتصبحُ الانتهازية ديدن الناس الباحثين عن فرصة عمل والطامحين إلى الترقّي في الوظيفة، فينتشر الفساد في المؤسسات الحكومية والأهلية، كنتيجة لاعتماد مبدأ الثقة قبل الكفاءة، والثقة هنا لا تعني سوى القدرة على كسب ود المسؤولين بشتى الطرق، وهي كلمة السر لفن النفاق والتزلف، وهي مهارة لا يجيدها إلّا من يعرف من أين تؤكل الكتف.

وفي هذا الإطار حكى لي أحد الأصدقاء مؤخرًا أنه كان ينتظر ترقية مهمة في الدائرة الحكومية التي يعمل فيها، وبما أنه يملك أعلى مؤهل علمي في مجال تخصصه بالدائرة، ومن أقدم العاملين فيها، ويملك كفاءة لا بأس بها في مجال عمله، فإنه كان مطمئنًا بأن هذه الترقية من نصيبه وذلك بعد تقاعد الموظف الذي كان يشغلها، لا سيما وأن القائم بأعمال الدائرة قد أخبره بأن كتاب تكليفه قد طُبع وينتظر توقيع الجهات العليا عليه، ولكنه فوجئ بتعيين موظف آخر في هذا المنصب أقل منه أقدمية وشهادة وكفاءة. فسألته إن كان هذا الموظف ينتمي للحزب الذي يمسك بالسلطة فأجاب بالإيجاب وزادني أنه أخ لمسؤول كبير في هذا الحزب. فعُرف السبب وبطل العجب.

وما حدث مع صديقي هذا يذكّرني بمسلسل تلفزيوني مصري عُرض عام 1989 بعنوان (الكهف والوهم والحب) الذي يجسد العلاقة بين ثلاثية الحزبية والانتهازية والفساد، حيث كان بطل المسلسل (إحسان بك أبو المعاطي) عيناً يتجسس على طلبة الجامعة لصالح النظام الملكي الحاكم في مصر قبل ثورة يوليو 1952، وما أن جاءت الثورة حتى أصبح هو نفسه من كبار المسؤولين والموجهين في هيئة التحرير ثم الاتحاد الاشتراكي- أحزاب السلطة - في الخمسينات والستينات، ثم عينته الحكومة رئيسًا لمجلس إدارة إحدى شركاتها الصناعية الهامة، وهو منصب يحتاج إلى خبرة هندسية وإدارية عالية، وهو بعيد كل البعد عن هذا، إلّا أن انتهازيته الكبيرة أهلته لأن يكون ثقة لكل المسؤولين في كل العصور والأنظمة الحاكمة.

وهذا النمط من الحزبية والانتهازية هو أهم مظاهر الفساد الذي عرّفته (منظمة الشفافية الدولية) بأنه:»كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته». ويرتبط بهذا النمط من الفساد ظواهر الواسطة والمحسوبية والمحاباة. فالواسطة تعني التدخل لصالح فرد أو جماعة أو حزب دون الالتزام بأصول العمل ومعايير الكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء لحزب رغم كونه غير كفء أو مستحق. والمحسوبية تعني تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها. والمحاباة تعني تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

والفساد عندما يكون جماعيا يُمارس باسم الحزب بشكل منهجي ومنظم يشكل أخطر أنواع الفساد كونه يتغلغل في كافة بنيان المجتمع ومؤسسات الدولة، ويصبح نهجًا متبعًا في الإدارات الحكومية والأهلية، فيؤدي إلى ضياع قيمة العدل، وإهدار حق المساواة، والتفريط بمبدأ تكافؤ الفرص، وعدم وجود بيئة تنافسية صحية... فيقود ذلك إلى انتشار السلبية واللامبالاة بين العاملين، وتدهور الأخلاق والقيم التي تشجع على الانجاز والاتقان والاخلاص في العمل، وانتشار القيم السلبية البديلة التي

تشجع على النفاق والانتهازية والكسل... فينعكس كل ذلك سلباً على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

وللخروج من هذه الثلاثية المدمّرة في الواقع والمجتمع الفلسطيني لا بد أن نبعد الحزبية عن مؤسسات العمل الحكومي والمؤسسات العامة الأخرى، ولتكن معايير الكفاءة المهنية وقانون الخدمة المدنية هما أساس التوظيف والترقية دون اعتبار للانتماء الحزبي أو غيره من الانتماءات العائلية أو المناطقية.

الأمة المهزومة تبحث عن نصر وهمي في اليمن...

• كُتب بتاريخ:
30 مارس 2015م

عندما يتعّرض الفرد للفشل بشكل متكرر في حياته ويعجز عن تحقيق طموحاته، أو عندما يُبتلى بإعاقة ما تقعده عن الوصول إلى أهدافه التي رسمها لحياته، فإنه في كلتا الحالتين يُصاب بعقدة نقص تلجأه أحيانا إلى القيام بعملية تعويض لهذا النقص، ولكن في مجال آخر غير الذي فشل فيه أو عجز عن تحقيقه، فيُعطي لنفسه إحساسًا بالنجاح وقدرة على تحقيق الإنجاز – فيشعر بالنصر على فشله وإعاقته. وهذا التصّرف صحيح وصحي على المستوى الفردي، إلا انه خاطئ ومريض على المستوى العام، فعندما تترك الأمة المهزومة عدوها الحقيقي، وتتجاهل التحديات والأخطار الفعلية التي تهدد وجودها، وتصطنع عدوا وهميا، وتركز على تحديات وأخطار هامشية، لتصنع لنفسها نصرًا وهميا ومجدًا زائفا يعوّضها عن إحساسها بالهزيمة المتواصلة والفشل المتراكم، فهذا لن يوصلها إلّا إلى مزيدٍ من الهزيمة والفشل.

وما يحدث اليوم في الوطن العربي خير تجسيد للحالة السابقة، فالأمة العربية المثقلة بعقود طويلة من الهزائم والتخّلف والاستبداد والفساد والفقر، ولا زالت تتلقى الهزيمة تلو الهزيمة على الرغم من امتلاكها لكل مقومات النصر والنهضة والوحدة، ما عدا ارادة النصر والنهضة والوحدة، التي ذهبت مع الريح، ريح الهزيمة النفسية وروح التخّلف وارادة التفسّخ. ومن شواهد هذه الهزيمة وأدلتها استمرار بقاء الكيان الصهيوني ووجوده وغطرسته وهيمنته في قلب الوطن العربي ككيان غريب فرض نفسه رغم إرادة العرب، واستمرار تحكم الاستعمار الغربي وعلى رأسه أمريكا على

العرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا، واستمرار تدخل الدول الاقليمية في شؤون الدول العربية الداخلية وفرض إرادتها على كثير من مجريات الأمور فيها، فتركيا تعبث بالأمن القومي العربي لتحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وإيران -التي تعتبرها بعض الأنظمة العربية عدوا لها- تمتلك مشروعًا إقليميا في المنطقة العربية لم تستطع هذه الأنظمة إيقافه وتشعر بالهزيمة أمامه، وهو المدخل الذي اتخذته هذه الأنظمة حجة لحرب (عاصفة الحزم) في اليمن، واستدعت لأجله الخطاب القومي العربي، والخطاب المذهبي السني.

ففجأة عاد الخطابُ القومي العربي على لسان أبواق رموز الأنظمة العربية بعد بدء عملية (عاصفة الحزم) العسكرية بقيادة المملكة العربية السعودية وتبعية باقي دول التحالف العشر، وهذه الرموز الرسمية وغير الرسمية من الإعلاميين والمثقفين والسياسيين المتخمين بفائض أموال البترودولار الخليجية، هي التي أصمت آذاننا في السابق سخريةً واستهزاءً بالخطاب القومي العربي الذي اعتبرته خطاباً فوضوياً وعاطفيا وخاليا من المضمون ومناقضًا للواقع، عادت للتغني بهذا الخطاب لتخدم أسيادها وأولياء نعمتها في إظهار البطولة الكاذبة على الشعب اليمني العريق، وهو أصل العرب، الذين تشن عليهم الحرب باسم العرب ومصالحهم القومية، ولقد برز هذا الخطاب جلياً من أفواه أصحاب الفخامة والجلالة والسمو والمعالي من الرؤساء والملوك والأمراء ورؤساء الوفود في قمة شرم الشيخ العربية، واتخذوا قرارًا بإنشاء قوة عربية مشتركة، سبقتهم السعودية إلى انشائها عمليا من خلال عملية (عاصفة الحزم)، هذه القوة ليست لتحرير فلسطين بالطبع، فهذا أصبح بعيد المنال، وربما أصبح من المُحال، أو ضربًا من الخيال، فالحديث عن محاربة إسرائيل - خارج نهج المقاومة - يُعتبر سباحة ضد التيار، وسفر عكس اتجاه الريح. فالقوة العربية المشتركة لن تكون سوى لتحقيق أهداف مموليها وعلى رأسهم السعودية المستفيدة الأولى من هذه القوة هي وأنظمة الخليج العربي، أما باقي الدول العربية فلن تكون سوى مقاولين بالوكالة بعد أن فقدوا إرادتهم أمام طغيان المال الخليجي.

والخلاصة أن هذه الأمة المهزومة التي تبحث عن نصر وهمي في مكان آخر غير مكان المعركة الحقيقي لن ينفعها هذا الوهم، ولن يفيدها هذا النصر... ولن يكون أمامها سوى البحث عن أسباب هزيمتها ومعرفة سنن النصر وأسباب التقدم لتنهض وتنتصر، ولن يكون ذلك إلا بمعرفة أعدائها الحقيقيين ومحاربتهم. أما اليمن فستخرج من هذه الحرب والأزمة عاجلاً أم آجلاً، ولا خيار لها سوى العودة إلى ما يجمع اليمنيين ويوّحدهم، وترك ما يفرّقهم ويضعفهم، وما يجمعهم ويوّحدهم كثير يبدأ بالإسلام والعروبة والوطن، ولا ينتهي عند المصلحة المشتركة للشعب اليمني في أن يعيش في وطنٍ موحد وآمن ومستقر ومزدهر.

الجهاد الإسلامي واليمن.. صمت أبلغ من الكلام

• كُتب بتاريخ:
13 أبريل 2015م

منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ضد العدو الصهيوني الغاصب لفلسطين في منتصف الستينات من القرن الماضي والجدل دائر داخل هذه الثورة حول علاقتها بمحيطها العربي والإسلامي، وبالتحديد فيما يجري داخله من صراعات داخلية في البلد الواحد وبين البلدان المختلفة. وموضوع الجدل يدور حول ما إذا كان من مصلحة فلسطين ثورةً وقضية وشعبًا الانحياز والتدخل لصالح طرف أو عدم التدخل في هذه الصراعات مهما كانت المبررات.

وقد انقسمت الرؤى حول هذا الموضوع إلى اتجاهين مختلفين، فالاتجاه الأول يرى ضرورة الانحياز والتدخل لصالح الطرف الأقرب إلى فلسطين، وذلك حسب التصنيف الثنائي للأمور، كالوقوف مع الثوري ضد الرجعي، ومع القومي ضد الموالي للاستعمار، ومع الاشتراكي ضد الرأسمالي، ومع الإسلامي ضد العلماني.

أما الاتجاه الآخر فيرى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والصراعات الداخلية لهذه الدول أو بينها، والتزام الصمت تجاه هذه الصراعات حفاظا على القضية الفلسطينية من أن تكون عرضة للنتائج السلبية لهذه الصراعات.

وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تبنت الاتجاه الذي يرى البقاء بعدم التدخل في هذه الصراعات وآخرها ما يجري في اليمن الآن، والتزام الصمت إزائها مستندة في ذلك إلى مبررات أخلاقية وتاريخية وواقعية تؤيد هذا الموقف.

فمن الناحية الأخلاقية عندما يتعلق الأمر بالصراعات الداخلية التي ينقسم فيها الشعب إلى فئتين أو أكثر لا يمكن الزعم بأن أحد الأطراف يمتلك الخير المطلق الذي يجب الوقوف معه، بينما الطرف الآخر يمتلك الشر المطلق الذي يجب الوقوف ضده، فالخير والشر نسبيان في مثل هذه الأحوال حيث تختلط المبادئ بالمصالح، وتتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي يبحث فيها كل طرف عن مصالحه تحت غطاء من المبادئ والقيم التي تُستخدم لتغليف هذه المصالح والأطماع الإقليمية والدولية، وهذا لا ينفي عدم وجود هذه المبادئ والقيم بالكلية في مثل هذه الصراعات، ولكن الموقف الأخلاقي الأفضل لكل الأطراف الخارجية هو تأييد الحوار الداخلي للوصول إلى توافق وطني وتعايش سلمي بين مختلف القوى المتصارعة في البلد الواحد، وهذا الموقف ينطبق على الثورة الفلسطينية وفصائلها المقاومة.

ومن الناحية التاريخية، فقد أثبتت التجارب التاريخية السابقة للحالات التي تدخلت فيها الثورة الفلسطينية أو أحد فصائلها الرئيسية في الصراعات الداخلية في الدول العربية أو بينها، أو أقحمت نفسها فيها كطرف من أطراف الصراع أن هذه التدخلات قد أحدثت ارتدادات مدمرة على فلسطين -الشعب والقضية والثورة- عانت منها لسنوات طويلة ولا زالت تعاني من بعضها، وأدت إلى تعميق المأساة الفلسطينية وزيادة تشتت اللاجئين من بلدٍ لآخر.

ومن هذه الأمثلة التاريخية ما حدث في أيلول الأسود بالأردن عام 1970، والتورط في الحرب الأهلية اللبنانية في سبعينات القرن الماضي، والمأساة التي تبعت تأييد الغزو العراقي للكويت عام 1990، وآخرها التدخل في الحرب والدعوة لتكرار «عاصفة الحزم» في غزة.

ومن الناحية الواقعية فلم يؤثر هذا الانحياز وذلك التدخل في مثل هذه الصراعات على مجريات الأمور أو نتائجها في تلك الدول، بل ربما كانت النتيجة عكس ما أرادت فصائل الثورة والمقاومة الفلسطينية، فإمكانيات هذه الفصائل وقدراتها

مجتمعة أو منفردة لا تسمح لها بالتأثير على مجريات الأمور، أو المساهمة في تغيير مسارها، أو المشاركة في تحديد نتائجها، وبالتالي فلا يوجد فائدة واقعية تبرر الوقوف مع طرف ضد آخر، ولذا فمن الأجدر أن نُبقي قضيتنا الفلسطينية بعيدًا عن هذه الصراعات وتجاذباتها، وهذا موقف في حد ذاته يعبر عن مسؤولية وطنية، إذ أن الصمت في مثل هذه الحالات أبلغ من الكلام كونه يحفظ قدسية القضية الفلسطينية، ويحمي الشعب الفلسطيني من أي ارتدادات عكسية سلبية عليه وعلى قضيته العادلة التي يجب أن تظل قضية العرب والمسلمين الأولى.

وبناءً على هذا المنطق الذي يؤيد النأي بالنفس عن هذه الصراعات، والذي تبنته حركة الجهاد الإسلامي في موقفها من كافة هذه الصراعات بما فيها ما يجري في اليمن، والذي أصدرت فيه الحركة بيانا نفت فيه أن يكون أي من قادتها قد أدلى بتصريح يُفهم منه تأييد أحد طرفي الصراع في اليمن، وأكدت فيه على أن الحركة لم تدلِ بأي تصريح سواء مع أو ضد، وأن موقفها سيظل ثابتاً ولن تتدخل في أي شأن عربي.

بعد هذا التصريح الواضح لا يجوز أن يتم التشكيك في مواقف الحركة في محاولة لحشرها في زاوية معينة بهدف تصنيفها على أسس ومعايير بعيدة عن القضية الفلسطينية بالاستناد على أخبار مغلوطة وبيانات كاذبة لا يُعرف مصدرها كما حاول أحد الكتاب الفلسطينيين أن يدعي في مقال نشره في موقع (المونيتور).

الثورات العربية بين عبقرية الهدم وعجز البناء

• كُتب بتاريخ:
23 أبريل 2015م

الثورة تعني التغيير الجذري الشامل للواقع الموجود في المجتمع، وهذا التغيير يتضمن عمليتين اجتماعيتين هما الهدم والبناء، هدم النظام القديم السائد في المجتمع وبناء نظام جديد على أنقاضه. وعندما تهدم الثورة النظام القديم وتعجز عن بناء النظام الجديد، تخرج عن مفهوم الثورة وحقيقتها لتصبح مجرد احتجاج وهياج وانتقام لا ترقى إلى مستوى الثورة التي تحكمها قوانين وسنن تاريخية تؤدي إلى نجاحها إذا وجدت أو فشلها إذا غابت. وهذا ينطبق على كل الثورات عبر التاريخ، ولا تخرج الثورات العربية المعاصرة (ثورات الربيع العربي) عن هذه القوانين وتلك السنن ولا تحيد عنها.

وعمليتا الهدم والبناء تميزت بها كل الثورات الناجحة سواء تلك التي ثارت على الظلم والاستبداد والفساد الداخلي كالثورات الفرنسية والروسية والإيرانية....، أو تلك التي ثارت على التفرقة العنصرية والتمييز بين الأعراق والألوان كالثورات التي حدثت في جنوب أفريقيا وزيمبابوي (روديسيا سابقاً)...، أو تلك التي ثارت على الاحتلال الأجنبي كالثورات الجزائرية والفيتنامية والهندية.... أما إذا اقتصرت الثورة على هدم النظام القديم وعجزت عن بناء نظام جديد، أو طالت عملية الهدم بحيث تهدد بنيان المجتمع وأركانه وأسس تعايشه المشترك، أو استعجلت بناء النظام الجديد دون أن تقضي على عناصر قوة النظام القديم، فالفشل مصيرها المحتوم.

وهذا الفشل في تحقيق أهداف الثورة لا يشكك في مبرراتها الأخلاقية وقضياها العادلة وأسبابها الحقيقية المرتبطة بتراكم الظلم والاستبداد والفساد والفقر والتمييز...، ولكن هذا لا يعطيها صك غفران مفتوح للنجاح، هذا النجاح المرتبط بتحويل الهدم إلى بناء، وهذا بدوره لا يتم إلا إذا تحققت شروط النجاح وسنن النصر وقوانين التغيير، وأهمها ضرورة وجود الروح الثورية الإيجابية البناءة التي تحّرك الشعب وتدفعه للتضحية. وكذلك أهمية وجود فكر ثوري متجانس -وليس بالضرورة أن يكون متطابقا- يوّحد قيادة وكوادر الثورة في الحد الأدنى المطلوب للانسجام. ووجود التصور الموّحد للبناء المُراد إقامته على أنقاض البناء القديم الذي يعبّر عن امتلاك مشروع وطني محدد. ووجود أهداف مشتركة لكل قوى الثورة وفصائلها يُراد تحقيقها.

أما اذا تحّولت الروح الثورية إلى حالة هياج سلبية هدّامة، تحّرك الشعب نحو الانتقام وتدفعه للتخريب. وتحّول الفكر الثوري إلى أفكار متناقضة، يقود حامليها إلى أن يلعن بعضهم بعضًا ويكّفر أحدهم الآخر ويخوّنه. وتحّول التصور الموّحد إلى تصورات متنافرة وأوهام متضاربة وخيالات مشوشة. وأصبح المشروع الوطني المحدد والواضح مشاريع ضبابية ينقض بعضها بعضًا وينفي أحدها الآخر. أما الأهداف المشتركة المفترض وجودها فذهبت أدراج الرياح ليحل محلها أهداف خاصة حزبية ومذهبية وعرقية ومناطقية، تبحث عما يفرّق الناس ولا يجمعهم، وتسعى عما يشتت المجتمع ولا يوّحده.

وهذا ما حدث في معظم الثورات العربية المعاصرة التي لم تنجح في تحقيق أهدافها -حتى الآن على الأقل- فتعّرضت بعضها لثورة مضادة أعادت النظام القديم بوجه جديد. وبعضها الآخر تجاوزت عملية إسقاط النظام إلى إسقاط الدولة وتفكيكها والعودة إلى عصر ما قبل الدولة. وتحّولت ثورات أخرى إلى حرب أهلية طاحنة، أكلت الأخضر واليابس، وهدمت الحجر والشجر، وفتحت الباب على مصراعيه للتدخلات الخارجية. وتم حصر بعضها في الإطار المذهبي، واستيعاب بعضها الآخر بالتهديد والترغيب أو بالعنف تارة وبالرشوة تارة أخرى أو بتقديم بعض التنازلات التي

تبقي النظام القديم وتمد في عمره، وفي أحسن الأحوال إقامة نظام توافقي بين القديم والجديد، وفي كل الأحوال تم القضاء على جوهر عملية التغيير الثوري وروحها.

وفي الختام لا بد من التأكيد على أن التاريخ لم يقل كلمته الأخيرة بعد بانتظار انتصار الشعوب العربية المظلومة على جلاديها، ونيل حريتها وكرامتها وتحقيق نهضتها وتقدمها وتفجير طاقاتها وإبداعاتها، وكل ذلك سيتحقق عندما تتجاوز هذه الشعوب الثائرة مرحلة الهدم إلى مرحلة البناء وتزيل كل العقبات التي تقف في طريقها بعبقرية البناء التي لابد أن تمتلكها لتتفوق على عبقرية الهدم.

تجديدُ الفكر الديني
للقضاء على الإرهاب أم الجهاد؟!

• كُتب بتاريخ:
30 أبريل 2015م

تزايدت الدعوات الرامية إلى تجديد الفكر الديني مؤخرًا، تحت وطأة انتشار الفكر الديني المتطرف انتشار النار في الهشيم، وما أفرزه من عنف مدمر وإرهاب دموي أينما يحلان لا يأتيان بخير، ويتركا المجتمعات التي تصطلي بنارهم أعجاز نخل خاوية. وتمحوّرت هذه الدعوات حول تشخيص ظاهرة التطرف والإرهاب لمعرفة أسبابها ومحاولة معالجتها ووضع الحلول لها، وكان آخرها دعوة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في كلمته أمام منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة في دولة الإمارات التي قال فيها: «إن المجتمعات العربية في أشد الحاجة إلى مراجعة أمينة وقراءة نقدية لبعض المفاهيم في التراث الإسلامي للأجيال الناشئة في مقررات دراسية جادة تسهم في تحصينهم من الجماعات المسلحة».

وهذه الدعوات المنادية بتجديد الفكر الديني الإسلامي لتخليصه من التطرف الفكري والإرهاب الدموي هي دعوات في الاتجاه الصحيح المتفق مع الإسلام -نصا وروحًا- باعتباره الدين الخاتم الصالح لكل زمان ومكان، ولا يكون صالحًا لكل زمان ومكان إلا بالتجديد الذي يحافظ على جوهره وروحه، والذي يعني تجاوز التراث الفكري الناتج عن تفاعل عقول المسلمين على مدار مئات السنين مع النص -القرآن والسنة- أي تجاوز فهمهم لهذا النص، وليس النص نفسه إذا كان قطعي الثبوت والدلالة، خاصة إذا كان هذا الفهم يضرنا في واقعنا المعاصر، ومستندًا إلى نص ظني الثبوت أو الدلالة ويجوز الاجتهاد فيه. إضافة إلى حاجة الأمة لهذا التجديد الذي

ينقلها من ضيق التطرف إلى سعة التسامح، ومن جور الإرهاب إلى عدل الإسلام، ومن التخلف والتفرقة والصراع و الاستبداد والتبعية إلى التقدم والوحدة والتعاون والحرية والاستقلال.

فإذا كانت هذه الدعوات للتخلص من التطرف الفكري الذي يحصر الإسلام في رؤية محددة واجتهاد واحد، ويخرج الرؤى والاجتهادات الأخرى من دائرة الإسلام، وللقضاء على الإرهاب الدموي القائم على عقيدة الفرقة الناجية الوحيدة التي تستحق الحياة وحدها في الدنيا و الخلود وحدها في الجنة، فهي دعوات ايجابية بنّاءة ومطلوبة. أما إذا قصد بهذه الدعوات القضاء على فكرة الجهاد وروح المقاومة في الأمة فهي دعوات سلبية هدامة ومرفوضة، لأنها تهدف إلى التخلص من كلمة السر التي أحيت الأمة وكانت السبب في إنشائها والحفاظ على هويتها على مدار السنين، وطردت الغزاة من بلاد العرب والمسلمين وأعادتهم إلى بلادهم مهزومين، وهي كلمة السر التي لا زالت توقد شعلة الجهاد والمقاومة في فلسطين، وتبقيها حاضرة حية في عقول وقلوب المسلمين حتى يأذن الله بالنصر المبين.

ولقد وجدت هذه الدعوات التي تستهدف فكرة الجهاد وروح المقاومة آذاناً صاغية في بعض الدول العربية والإسلامية، حيث بدأ بعضها في إعادة صياغة مناهجها الدراسية بما يتفق مع هذا التوّجه، وأخر فصول هذه المسرحية الهزلية ما تناقلته بعض المواقع الإخبارية في إحدى الدول العربية عن حذف وحدات دراسية تتناول سيرة البطلين: عقبة بن نافع -فاتح شمال أفريقيا-، وصلاح الدين الأيوبي -محرر القدس- وذلك بدلاً من أن تبحث في المنابع الفكرية الحقيقية لانتشار التطرف والإرهاب، والمتمثل في الجمود الفكري الذي أصاب المسلمين و أبقاهم أسرى لاجتهادات دينية عقيمة تم استنباطها في أزمنة وأمكنة ومجتمعات أخرى، وأبقاهم مقيدين بفتاوى بعض العلماء السابقين الذين أضفى عليهم اتباعهم هالة من القدسية ما أنزل الله بها من سلطان. ولم يكن التطرف والإرهاب ثمرةً للجمود الفكري واستحضارًا لمنهج التكفير من أرشيف التاريخ فقط، بل كإحدى ردود الفعل على الاستبداد السياسي والعنف

الحكومي واحتكار السلطة والثروة في الداخل، واستمرار الظلم والعنف الموّجه من الغرب ضد الأمة وأهم تجلياته اغتصاب الصهاينة لفلسطين بدعم الغرب لهم.

وختامًا فإن تجديد الفكر الديني يجب أن يكون من أهم أهدافه تنقية التراث الفكري الإسلامي من التطرف الفكري الذي يقود إلى الإرهاب الدموي الذي يضر بالأمة الإسلامية ويفرّقها ويقسّم الشعب الواحد ويشتته، مع التمييز الواضح بين الإرهاب والجهاد كي لا ننزع مصادر قوتنا بأيدينا ونخرّب بيوتنا بأنفسنا، لأن الجهاد هو كلمة السر التي تحيى الأمة وتجدد روحها وتحرر الإنسان والأوطان، وتزرع في نفوس الناس مقاومة الاحتلال والاستبداد والفساد والظلم وكل أنواع الشر.

اعتقالات الضفة
والدور الوظيفي للسلطة

• كُتب بتاريخ:
09 مايو 2015م

عندما أعلن السيد محمود عباس بصفته رئيسًا للسلطة الفلسطينية في وقت سابق، أن التنسيق الأمني مقدس، بمعنى أنه لا يمكن إيقافه أو التخلّي عنه، كان يدرك أن التنسيق الأمني مرتبط بوجود السلطة نفسها، وأن التخلّي عنه سيقود في نهاية المطاف إلى التخلّي عن السلطة نفسها، لأن التنسيق الأمني هو جوهر وظيفتها الأمنية حسب اتفاقية أوسلو التي أُنشأت السلطة بموجبها، والوظيفة الأمنية للسلطة بدورها هي لب الدور الوظيفي للسلطة المتمثل في الوظائف الأمنية والمدنية والسياسية، وبدونها فإن السلطة ستفقد مبرر وجودها -في نظر داعميها- وبالتالي لن يتم دعمها. وتدخل الاعتقالات السياسية لعناصر وكوادر حركتي حماس والجهاد في الضفة في إطار الوظيفة الأمنية المتواصلة للسلطة منذ إنشائها، والتي لا يمكن إيقافها إلاّ بعد أن تتغير هذه الوظائف المحددة للسلطة، وتُستبدل بوظائف أخرى تقوم على فلسفة مختلفة عن الفلسفة التي أفرزت هذه الوظائف بما فيها الوظيفة الأمنية التي تخدم الاحتلال الصهيوني.

فمن المعروف أن السلطة الفلسطينية قد تأسست على أساس إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان الصهيوني حول الحكم الذاتي المرحلي على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ 13 سبتمبر 1993 في واشنطن، وبقرار من المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته المنعقدة في تونس بتاريخ 10 – 12 أكتوبر 1993 م. أي أن المرجعية القانونية للسلطة هي اتفاقية أوسلو،

والمرجعية السياسية هي منظمة التحرير الفلسطينية، وبناءً على هاتين المرجعيتين انبثقت وظائفها الأمنية والمدنية والسياسية، والتي بناءً على أدائها يتم دعمها ماديا وسياسيا من الأطراف المانحة الدولية والإقليمية، وأي خلل في أدائها أو عدم أدائها سيؤدي إلى وقف هذا الدعم الذي يمثّل شريان الحياة للسلطة، وبالتالي فإن قطع هذا الشريان سيوقف عنها أسباب الحياة.

فالوظيفة الأمنية للسلطة تتم عن طريق ما يُسمى بالتنسيق الأمني الموّجه أساسًا ضد المقاومة الفلسطينية للاحتلال، ويهدف إلى إحباط عمليات المقاومة قبل أن تتم، أو كشفها بعد أن تتم، وضرب البُنية التحتية للمقاومة التي يأتي في إطارها الاعتقالات السياسية لكوادر المقاومة السياسية والفكرية، وتمتد للنشطاء في العمل الطلابي والجماهيري. والوظيفة المدنية للسلطة أراحت الاحتلال من عبء إدارة شؤون السكان المدنية، وإلقاء هذا العبء على السلطة الفلسطينية، بينما يحتفظ الاحتلال بالأرض ليقيم عليها المستوطنات التي تتمدد يوميا، إضافة باحتفاظه بالسيطرة الإستراتيجية على الضفة والقطاع. أما الوظيفة السياسية للسلطة فهي الأخطر في مشروع أوسلو، وتتمثل في إعطاء غطاء سياسي للاحتلال طوال المرحلة الانتقالية التي تحوّلت إلى مرحلة دائمة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد إلى إنهاء الصراع مع الكيان الصهيوني في الاتفاق النهائي لصالحه، ومن ثم إنهاء الصراع بين هذا الكيان وبين العرب والمسلمين ليدخل إلى كل العواصم تمهيدًا لدخوله إلى عقولهم وقلوبهم تحقيقاً لحلم «إسرائيل الكبرى».

وبعد أكثر من عشرين عاما على إقامة السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ككيان سياسي غير محدد المعالم باعتباره أكثر من مجرد حكم ذاتي وأقل من دولة، وككيان حاجز بين الاحتلال والمقاومة، وككيان مؤقت تحوّل إلى دائم بفعل الأمر الواقع، وككيان مرحلي على طريق تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني أصبح مقبرة للمشروع الوطني الفلسطيني، بل أصبح مجرد وجوده إنجاز وطني يجب الحفاظ عليه بكل ثمن، ولو كان هذا الثمن هو التضحية بحلم التحرير والعودة والاستقلال، وككيان من المفترض أن يوّحد الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين إلا أنه ساهم في

تقسيم الشعب الفلسطيني بين مشروعين وإقليمين وسلطتين... فبعد أكثر من عشرين عاماً من مشروع أوسلو وما أفرزه من سلطة على جزء من أرض فلسطين فقد حان الوقت لإعادة النظر في مشروع أوسلو والسلطة برمته باتجاه إما التخلّي عن هذا المشروع كلية لتعود الأمور إلى نصابها الطبيعي شعب محتل يقاوم عدو مغتصب لوطنه بدون حواجز حتى يحقق هدفه الوطني في التحرر والاستقلال، أو على الأقل تغيير المرجعية التي أُقيمت على أساسها السلطة، وتغيير فلسفة السلطة السياسية والمدنية والأمنية لتقوم على أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني لوضع عجلات القطار الوطني الفلسطيني على مسار المشروع الوطني الفلسطيني الحقيقي مجدداً.

في ذكرى النكبة..
نقد الفكر السياسي الفلسطيني

• كُتب بتاريخ:
14 مايو 2015م

بعد الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة في العام الماضي أُعلن الكيان الصهيوني عن تشكيل لجنة تحقيق لتقصي الحقائق واستخلاص العبر خاصة بالحرب، وهو تصرف اعتاد الكيان الصهيوني القيام به عقب معظم حروبه وعملياته العسكرية وفعالياته المدنية، وذلك يدخل في إطار النقد الذاتي الهادف إلى المراجعة والتصحيح، واكتشاف الأخطاء لتلافيها، ومعرفة نقاط الضعف لعلاجها، ومعرفة نقاط القوة لتعزيزها... وسرعان ما تلقفت هذا الخبر الأوساط الفصائلية والإعلامية الفلسطينية لتتخذه دليلاً على الهزيمة وبرهاناً على الفشل، وبالرغم من فشل العدو في تحقيق أهدافه العسكرية وكسر إرادة القتال لدى المقاومة وإرادة الصمود لدى الشعب، ونجاحه فقط في إلحاق الأذى البشري والمادي بغزة، إلّا أن تشكيل لجان التحقيق أو تقصي الحقائق لا يُعد مؤشرًا على هذا الفشل، لأنه تصرف صحي يفيد الكيان الصهيوني على أكثر من مستوى.

وإذا كان العدو الذي نجح في تحقيق مشروعه الصهيوني الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال دولة «إسرائيل» يقوم بعملية النقد الذاتي والمراجعة المستمرة لكيانه وحروبه وفعالياته العسكرية والمدنية، فإنه من الأولى بنا -نحن الفلسطينيين- أن نقوم بذلك، خاصة في الذكرى السابعة والستين للنكبة، التي تذكّرنا بفشلنا المتواصل في تحقيق مشروعنا الوطني الرامي لتحرير فلسطين والعودة إليها وانتزاع استقلالنا الوطني. وعملية النقد الذاتي مُلحة للكل الفلسطيني كي نصحح مسيرة الحركة الوطنية بمفهومها الشامل ونضع أقدامنا على الطريق الصحيح التي

توصلنا إلى تحقيق مشروعنا الوطني، ولا يتم ذلك إلّا بالتخلّص من حالة النرجسية الفصائلية التي تجسّد منهجية (كل حزب بما لديهم فرحون) وتجيد مدح الذات والثناء على النفس، وتُلقي اللوم باستمرار على العوامل الخارجية فقط، وعندما تفشل ترد الأمر إلى الله تعالى وتتناسى قوله تعالى «قل هو من عند أنفسكم» وأن الله تعالى قد جعل لكل شيء سبباً وأنه تعالى قد ربط بين السبب والنتيجة في الكثير من آياته الكريمة.

والفكر السياسي الفلسطيني الذي يوّجه العمل الوطني والسياسي لم يتعّود على فكرة النقد الذاتي التي تعتبر لجان التحقيق أو تقصي الحقائق أو استخلاص العبر إحدى أدواتها، وبالتالي يبقى الخلل وتستمر الأخطاء ويتواصل العجز، مما يفاقم أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ويعّمق مأزقه. ومن مظاهر الخلل في الفكر السياسي الفلسطيني التي من المفترض أن تطالها عملية النقد والمراجعة أن هذا الفكر مشتت إلى درجة التناقض في جوانب جوهرية في مضمونه، كما أنه يبني الكثير من نظرياته على افتراضات ثبت خطأها.

فالنسبة لتشتت الفكر السياسي الفلسطيني فإنه لم يتفق على طبيعة العدو «دولة إسرائيل» ولا على هوية الصراع معه، وبالتالي لم يتفق على رؤية موّحدة للعمل الوطني أو مشروع وطني متفق عليه. فالاختلاف حول طبيعة العدو «دولة إسرائيل» تفاوت بين اعتبارها دولة دينية يهودية، أو دولة قومية صهيونية، أو دولة إمبريالية استيطانية، أو دولة تمييز عنصري... ونتج عن ذلك رؤى مختلفة لهوية الصراع ما بين اعتباره صراعًا دينياً بين المسلمين واليهود، أو صراعًا قومياً بين العرب والصهاينة، أو صراعًا طبقاً بين الكادحين والإمبريالية الرأسمالية، أو صراعًا ضد التمييز العنصري الذي يمارسه اليهود ضد العرب، أو صراعًا وطنياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين... وامتد هذا التشتت إلى الاختلاف حول رؤية العمل الوطني والممارسة النضالية ما بين مؤمن بالعمل السلمي والتعاون مع بعض الأوساط الاسرائيلية، أو بالعمل السياسي على المستوى الدولي، أو بالمقاومة الشعبية غير المسلحة... وصولاً إلى المقاومة المسلحة طريقاً وحيدًا لتحرير فلسطين .

ومن جانب آخر فإن الفرضية التي تم على أساسها التراجع عن المشروع الأصلي وصياغة المشروع الوطني المعدّل أو البرنامج الوطني المرحلي هي الفرضية المبنية على الواقعية السياسية أو الثورية التي تفترض أن العدو سيترك لنا الضفة والقطاع إذا تنازلنا عن فلسطين المحتلة عام 1948 بضغط من العالم والعرب، وبعد أكثر من عشرين عاماً على اتفاقية وسلطة أوسلو، فقد سقطت هذه الفرضية وسقطت معها الواقعية السياسية – الثورية التي تحوّلت إلى واقعية نفعية انتهازية، وتحوّلت المرحلية إلى هدف نهائي دائم، والتكتيك إلى إستراتيجي... فكانت النتيجة هي استبدال الوطن بالدولة، واستبدال الدولة بكيان سياسي أقل من الدولة وأكبر من الحكم الذاتي، يُعطي الاحتلال غطاءً سياسياً ويريحه من الأعباء المدنية والأمنية للاحتلال، ويمر من تحته كل مشاريع الاستيطان، ويُصوّر على أنه إنجاز وطني ولكنه يجهض أي إنجاز وطني حقيقي، ويوهم الناس بأنه الطريق إلى تحقيق المشروع الوطني وفي الحقيقة أنه مقبرة للمشروع الوطني وليس جسرًا للعبور إليه.

وخلاصة الأمر ونحن نعيش الذكرى السابعة والستين للنكبة، وكي لا نحيي ذكرى النكبة السابعة والسبعين والسابعة والثمانين وربما السابعة بعد المائة لا بد من إعادة النظر في الفكر السياسي الفلسطيني ومراجعته وتصحيحه لنصل إلى رؤية موّحدة لطبيعة العدو وهوية الصراع معه وبناء رؤية متكاملة للعمل الوطني، والاتفاق على مشروع وطني فلسطيني موّحد قائم على أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة، وينهي الفصام الوهمي بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية والهوية الإسلامية.

النكبة والطريق إلى فلسطين..

• كُتب بتاريخ:
27 مايو 2015م

بعد عشرين عاما من النكبة، في العام الثامن والستين من القرن العشرين أبدع نزار قباني قصيدته: (أصبح عندي الآن بندقية)، متأثرًا بانطلاقة الثورة الفلسطينية المسلّحة في منتصف الستينات، وسرعان ما التقطها محمد عبد الوهاب ليلحنها لأم كلثوم التي غنتها بنبرة ثورية معبّرة عن روح نضالية مفعمة بالأمل بمستقبل أفضل يتحقق فيه حلم التحرير والعودة رغم النكبة وما تبعها من نكسة التي ضاعت فيها ما تبقّى من فلسطين. وليؤكد في نهاية قصيدته أن الطريق إلى فلسطين يمر عبر الثورة المسلحة بالمقاومة والجهاد (إلى فلسطين طريق واحد يمر من فوهة بندقية)، بعد أن كفر بكل مشاريع السلام الخادعة التي تريد أن تُعطي للمغتصب شرعية امتلاك ما اغتصبه قائلاً: (فقصة السلام مسرحية والعدل مسرحية).

وفي العام نفسه الذي أبدع نزار قباني قصيدته انطلقت إذاعة (صوت فلسطين صوت الثورة الفلسطينية) من القاهرة لتعبّر عن هذه الروح الثورية المستندة إلى فكر ثوري يرفض التسليم بنتائج الهزائم العسكرية المتتالية للعرب في النكبة (48) والعدوان الثلاثي (56) والنكسة (67) ويرفض إعطاء العدو كلمة واحدة تجعله يطمئن إلى أن الأمور قد انتهت وأن العرب قد سلّموا بالهزيمة. بل إن هذه الإذاعة كانت تذكّرنا يومياً من خلال افتتاحيتها بأن الثورة الفلسطينية لن تحط رحالها إلّا بتحرير كامل الوطن المحتل، ولن توقف زحفها حتى تحرير فلسطين كل فلسطين. ولتؤكد على التمسك بالهدف – تحرير كل فلسطين –، والوسيلة – الثورة المسلحة – من خلال أغاني الثورة الفلسطينية التي كنا نسمعها بشغف: يا فدائي خلي رصاصك صايب،

استمروا يا رفاقي، أنا آتٍ يا وطني، أنا صامد، بالمقاومة، جاييك يا فلسطين، لا صلح لا استسلام...

واستمرت هذه الروح الثورية المعبّرة عن فكر ثوري يؤمن بأن إلى فلسطين طريق واحد هي طريق الثورة والمقاومة والجهاد، إلى أن صُدم الوعي العربي بزيارة السادات للكيان الصهيوني في العام السابع والسبعين من القرن العشرين مُحدثا اختراقا في الجبهة العربية الموّحدة المعادية للكيان الصهيوني، وخلخلة للموقف العربي الرافض للاعتراف بدولة (إسرائيل) وكسرًا للحاجز النفسي الذي يحول دون التفاوض معها، وما هي إلّا سنوات حتى انتقلت كثير من الدول العربية إلى مربع مصر بدلاً من إخراجها من مربع كامب ديفيد، أو كما قال الشاعر أحمد مطر (لم يرجع الثور ولكن ذهبت وراءه الحظيرة). ولكن الأخطر هو لحاق الثورة الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية بالثور الهارب -حسب تعبير أحمد مطر- تحت ضغط الواقع العربي البائس والدولي المتآمر، وتراجع ثقل الثورة الفلسطينية في الخارج لصالح الداخل خاصة بعد الانتفاضة الأولى التي توّقفت على أثر توقيع اتفاقية اوسلو 1993 ومن ثم تشكيل السلطة الفلسطينية 1994 في آخر فصول مسرحية التراجع وتقديم التنازلات للعدو.

والآن بعد أكثر من عشرين عاماً على مشروع أوسلو، وفي ذكرى النكبة السابعة والستين، ووصول ما يُسمى مشروع السلام إلى طريق مسدود، ووضوح الرؤية فيما يتعلق باتفاقية اوسلو وسلطة الحكم الذاتي التي أُريد منها شرعنة اغتصاب فلسطين المحتلة عام 1948 وإعطاء غطاء لاستمرار احتلال واستيطان ما اُحتل منها عام 1967، وليتم تحويل الوضع المؤقت إلى دائم والمرحلي إلى نهائي بفعل الأمر الواقع، ولتكون جسرًا لعبور (إسرائيل) إلى كافة العواصم العربية... فهذا يدل على سقوط نظرية استرجاع فلسطين أو جزء منها بالسلام عبر المفاوضات والضغط الدولي، القائمة على فرضيات خاطئة منها إمكانية أن يعطينا الكيان الصهيوني الأرض المحتلة عام 1967 إذا سلّمنا له بالأرض المحتلة عام 1948 واعترفنا بشرعية وجوده واحتلاله لها، وأن الضغط العربي والدولي على الكيان الصهيوني كفيل بتحقيق هذا الهدف...

وبعد كل هذه السنين أليس الأجدر بنا أن نعيد النظر في هذه النظرية ونُعيد رسم إستراتيجيتنا على الأسس التي انطلقت منها الثورة الفلسطينية والقائمة على الثوابت الوطنية ونهج الثورة والمقاومة، وبمعنى آخر من الأفضل لنا أن نعيد الاعتبار إلى قصيدة نزار قباني التي يقول في ختامها (فقصة السلام مسرحية والعدل مسرحية، إلى فلسطين طريق واحد يمر من فوهة بندقية).

أنت القاتل يا شيخ...

• كُتب بتاريخ:
28 مايو 2015م

في رواية (أنت القاتل يا شيخ) للكاتب والروائي الفلسطيني سلمان ناطور وهو من أدباء الداخل الفلسطيني، وردت قصة أحد المجندين الدروز في الجيش الإسرائيلي الذي يقتل أخاه على الجبهة السورية دون أن يعلم، وكان والدهما قد أنجب ولدًا في فلسطين، وصدف أنه كان في سوريا في حرب 48، وتزوج هناك وأنجب ولدًا آخرا، والرواية تناقش قضية التجنيد الإلزامي للعرب الدروز في الجيش الإسرائيلي، وتحمّل المسؤولية لمجموعة من مشايخ الطائفة الدرزية وعلى رأسهم أمين طريف حيث أن هذه المجموعة هي التي وافقت على التجنيد الإجباري للدروز عام 1956، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية قتل الأخ لأخيه في الرواية حيث عبر عن ذلك بقوله في نهاية الرواية (أنت القاتل يا شيخ) في إشارة للشيخ أمين طريف زعيم الطائفة، الذي أصدر هذه الفتوى الملزمة لجميع الدروز بالتجنيد في الجيش الإسرائيلي وقتل إخوانهم في الطرف الآخر، وبالتالي فإن كل شاب درزي يَقتل أو يُقتل أثناء خدمته العسكرية فهذا الشيخ يتحمل وزره قاتلاً أو مقتولاً.

ووفقًا لهذه المنهجية التي تبحث في شركاء عمليات القتل التي تحدث في منطقتنا العربية تحت غطاء كثيف من الفتاوى الدينية التي تكفّر الآخر المختلف، يمكننا استعارة عنوان رواية سلمان ناطور (أنت القاتل يا شيخ) لتوجيه الاتهام لكل عالم دين يصدر فتاوى التكفير التي تقود بالضرورة إلى عمليات القتل الجماعي وآخرها ما حدث في مسجد الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في بلدة القديح بمحافظة القطيف شرق المملكة العربية السعودية بتاريخ 22 مايو الحالي، فمن ينفذ عمليات القتل

على الخلفية المذهبية أو الفكرية أو السياسية أو الحزبية.... يُعتبر هو الحلقة الأخيرة في مسلسل طويل تبدأ أولى حلقاته بهذه الفتاوى التكفيرية التي تبيح دم وعرض ومال من يتم تكفيره، والمنبثقة بدورها من أرضية عقائدية وخلفية فكرية تُنظّر لهذه العقيدة المتعصبة ولهذا الفكر المتطرف وتعطى الشرعية لعمليات القتل وغيرها من الجرائم بل وتشجعها، فيصبح الدين دافعاً للقتل والجريمة بدلاً من أن يكون مانعاً للقتل والجريمة.

ولم يعد الأمر مقتصرًا على علماء الدين أصحاب الفتاوى التكفيرية المحرّضة على القتل، بل تعداه ليشمل الكثير من الإعلاميين والكتّاب التي انزلقت أقدامهم في جرف هار من الحرب المذهبية الملعونة، فأصبحوا جزءًا من هذه الحرب المشؤومة بدلاً من أن يكونوا جزءًا من عملية إخماد نارها، وأصبحوا مشاركين في التحريض على الكراهية والتعصب بدلاً من أن يشاركوا في الدعوة للحب والتسامح، وأصبحوا دعاة شرذمة وتفريق للأمة الواحدة والشعب الواحد والوطن الواحد بدلاً من أن يكونوا دعاة وحدة وتوحيد للأمة والشعب والوطن.... وبذلك وضع الإعلاميون والكتّاب أنفسهم في نفس دائرة علماء الدين المتعصبين وغيرهم من السياسيين أصحاب المصالح في استمرار الفتن والحروب الداخلية والأهلية، فينطبق عليهم الاتهام الوارد في رواية (أنت القاتل يا شيخ).

وإذا أردنا التوضيح أكثر في حادثة تفجير القديح، وانطلاقاً من منهجية (أنت القاتل يا شيخ) فإن من أعلن مسؤوليته عن هذه العملية الإرهابية ضد المصلين في المسجد هو تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميا باسم (داعش)، وهذا التنظيم هو أحد تجليات القاعدة غير أنه تفّوق عليها تطرفا وعنفا ودموية، وتنظيم القاعدة انبثق بدوره من الفكر السلفي الوهابي بعد أن طعّمهُ ببعض أفكار المدرسة الجهادية التكفيرية المصرية، ولا زال هذا الفكر هو الذي يعتنقه الكثير من علماء الدين في السعودية وخارجها بالرغم من أن الدولة السعودية تحارب القاعدة وداعش، فإن هذه الحرب لن تؤتى أُكلها بدون محاربة فكر القاعدة وداعش، وهذا يتطلب إجراء عملية

تصحيح للفكر السلفي الوهابي في المملكة لتخليصه من نبتة التكفير وعقيدة الفرقة الناجية، وإعادة النظر في بعض الاجتهادات الفقهية التي تعتبر بعض المعاصي والبدع شركا بالله، أشد من شرك كفار قريش...

وخلاصة الأمر فإن عدم تكرار حادثة تفجير مسجد القديح وغيرها من العمليات الإرهابية والحروب الأهلية ذات الطابع المذهبي أو الطائفي أو الحزبي يقتضي محاربة الفكر الذي أدى إلى هذه الجرائم بمختلف أشكالها ومن كل الجهات والأطراف، وخاصة علماء الدين كي لا يكونوا مشاركين في الجرائم التي تُرتكب باسم الدين، وللقضاء على هذه الجرائم يجب التصدي لهذا الفكر الذي لا يقبل الاختلاف، وهذه الثقافة التي لا تقبل التنوع، وتلك الرؤية الأحادية التي لا تقبل الأخر، وذلك الفقه الذي لا يقبل الاجتهاد، كما يجب وقف مهاجمة الرموز الدينية للأمة التي يعود لها الفضل بعد الله تعالى في وصول الإسلام إلينا، لأن ذلك من شأنه التحريض المستمر على الكراهية والعنف.

سلاح الفتنة وسلاح المقاومة... ليسوا سواء...

• كُتب بتاريخ:
04 يونيو 2015م

هل أصبح إطلاق الصواريخ على الكيان الصهيوني نوع من أنواع التعبير عن الاحتجاج على السلطة في غزة؟، أو تعبيرًا عن الغضب من مجموعة في المقاومة الموّجه ضد مسؤوليها؟، وهل أصبحت المقاومة ضربًا من إظهار المعارضة الداخلية أو الضغط على أولي الأمر لتحقيق بعض المطالب؟، وهل وصل الانحطاط في القيم الثورية إلى هذا الحد؟، أم وصل العبث بمصير وحياة جزء مهم وكبير من الشعب الفلسطيني القاطن بقطاع غزة إلى هذا المستوى المتدني من السفاهة؟، أم إنّ الأمر أكبر من ذلك ويقع في إطار فتنة مُخطط لها لإيقاع قطاع غزة بشعبه ومقاومته في أتون حرب أهلية وفتنة داخلية، تكون نسخة أخرى لما يحدث في بلدان ما يُسمى زورًا وبهتانا بالربيع العربي. وربما الدافع لهذه الفتنة في فلسطين أكبر لاسيما في غزة تلك البقعة الجغرافية التي لا زالت تمسك بشعلة المقاومة وتوقد نار الثورة.

إن هذا العبث الذي يقوم به بعض الصبيان المغرر بهم، والذين يطلقون الصواريخ من حينٍ لآخر لأسباب ليست لها علاقة بالمقاومة أو تحرير فلسطين، يملكون في أيديهم سلاحًا لا ينتمي للمقاومة والجهاد، بل هو سلاح الفتنة و الشقاق، هذا السلاح الموّجه إلى كل الاتجاهات ما عدا فلسطين، وتلك البندقية المصوبة إلى كل الصدور ما عدا الكيان الصهيوني، وكيف يوجه هذا السلاح إلى فلسطين، وكيف تُصوب تلك البندقية إلى الكيان الصهيوني، وأولوياتها التي يعلنها منظرو هذا الفكر وقادتهم هي قتال ما يسمونهم بالمرتدين والرافضة وأنظمة الكفر، والكيان الصهيوني لا يقع ضمن هذه التصنيفات بالطبع لأنه يقع ضمن تصنيف أهل الكتاب المؤجل

قتالهم حتى القضاء على الفئات السابقة، وهذا ليس مجرد تنظيم فكري فقط، بل يتم تطبيقه على أرض الواقع فعلاً عندما أخرجوا الكثير من الشباب المتحمسين للقتال من فلسطين وخاصة من غزة للقتال في سوريا والعراق ومن قبلها أفغانستان والشيشان والصومال وغيرها، وتركوا الجهاد في فلسطين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأرض الرباط المباركة والمقدسة حسب نص القرآن الكريم.

إنّ الدعوة للجهاد في أماكن أخرى غير فلسطين تصب في اتجاه واحد يستهدف حرف بوصلة الجهاد عن قضية فلسطين-قضية المسلمين الأولى-، ومن يحمل السلاح في فلسطين في إطار هذا الفكر من أبناء الشعب الفلسطيني يؤمن بأولوية الجهاد ضد ما يسميهم بالمرتدين الذي عبّر عنه أحد قادتهم في سوريا بعد ما خرج من غزة وهو يضع رجله على جثة أحد المرتدين حسب تصنيفه بقوله»جايينكم يا حماس ويا جهاد»، أي أنه قادم لفلسطين ليس لقتال العدو الصهيوني بل قتال حماس والجهاد، وهذا منحى خطير ومنحرف في التفكير يؤدي إلى الصراع الداخلي في الأمة الواحدة، والدولة الواحدة، والشعب الواحد... ليتأخر مشروع تحرير فلسطين إلى أجل غير مسمى حتى تنتهي هذه الصراعات الداخلية اللانهائية، وأنّ ما يُحضّر لقطاع غزة يقع ضمن هذه الإستراتيجية الماكرة لأعداء الأمة وللكيان الصهيوني تحديدًا، الذي يريد للمقاومة الفلسطينية أن تُنهك وتستنزف وأن تزداد الساحة الفلسطينية إرباكاً الذي تعاني منه أصلاً يسبب الانقسام الفلسطيني.

إن الحفاظ على السلاح المقاومة نظيفاً وبعيدًا عن أيدي العابثين والمستهترين وأصحاب مشاريع الفتنة يتطلب الحذر من تحميل غزة شعبًا ومقاومة أكثر مما يتحملوا من أعباء عسكرية واقتصادية ونفسية، وهذا يعني أن يُستخدم سلاح المقاومة فيما أُعدّ له في إطار مشروع التحرير وإستراتيجية المقاومة، وأن لا نزج به في أي صراعات داخلية أو حروب غير مخطط لها وليس لها أهداف واضحة تخدم قضية الشعب الفلسطيني الممثلة في التحرير والعودة والاستقلال.

عندما يكون النصر أسوأ من الهزيمة..

• كُتب بتاريخ:
16 يونيو 2015م

بعد أن مرت علينا ذكرى النكبة، وتلتها ذكرى النكسة، بحثنا عن ذكرى جميلة تخرجنا من أجواء النكبة والنكسة، فلم نجد إلا ذكرى لا تقل سوءًا عنهما هي ذكرى الانقسام الثامنة لتذكرنا باستمرار حالتي النكبة والنكسة، والانقسام كمصطلح وسط بين الانقلاب والحسم يصف ما حدث دون تأويل، أُضيف إلى قاموس المصطلحات السياسية الفلسطينية للدلالة على ما حدث في صيف عام 2007 في قطاع غزة عندما سيطرت حركة حماس على مقاليد السلطة في غزة بالقوة منفردة،رغم كونها كانت جزءًا من السلطة، وفي نفس الوقت تم إبعادها عن المشاركة في السلطة في الضفة، ومن يومها ونحن نعيش زمن الانقسام الذي أُضيف إلى زمني النكبة والنكسة، فتراكم الانقسام على الاحتلال والحصار والاستيطان، لتتضاعف معاناة الفلسطينيين في هذه الأزمنة الغبراء والأوقات النكراء.

وإذا كان زمن الاحتلال لم يغادرنا -وأن تبدّلت أشكاله- فإن زمن الانقسام لا يريد أن يغادرنا هو الآخر، أو بالأحرى لا نريد أن نغادره، كي لا نعيب زماننا والعيب فينا، لأنه من فعل أيدينا، وكلما اقترب المنقسمون من مغادرة محطة الانقسام بحقائبهم الثقيلة المحمّلة بأحقادهم الدفينة وخلافاتهم العميقة ومصالحهم المتناقضة... أو هكذا خُيّل لنا، سرعان ما نصحوا من هذا الحلم الجميل على صلصلة كابوسٍ قبيح فإذا بنا أمام واقع الانقسام بشحمه ولحمه رافعًا رأسه، ومخرجًا لنا لسانه، هازئاً بحلمنا الجميل ولسان حاله يقول: لن أغادر محطة الانقسام إلى واحة الوحدة، ولن أترك ما

يفرّقنا إلى ما يجمعنا، ولن أقدم أولويات الوطن على مصالح الحزب، ولن أُبعد دعاة الفرقة وأقرب دعاة الوحدة... حتى يلج الجمل في سم الخياط، (واللي مش عاجبه يشرب من البحر) أو ليبحث عن وطنٍ آخر.

ومن ذكريات الانقسام في زمن فات أنني كنت في أحد اللقاءات السياسية عقب الانقسام مباشرة متحدثاً عن الواقع السياسي الفلسطيني في ظل الانقسام، تلقيت سؤالاً من أحد المشاركين في اللقاء نصه (هل انتصرت حركة حماس على حركة فتح في غزة؟)، وكانت إجابتي مختصرة نصها (نعم ولكن هذا النصر أسوأ من الهزيمة) وأضفت قائلاً (وحتى لو كانت النتيجة معكوسة أي أن حركة حماس هُزمت عسكرياً في هذا الصراع، فإن انتصار حركة فتح هو أيضاً نصرٌ أسوأ من الهزيمة) حينها أضاف الأخ المشارك في اللقاء سؤالاً آخر إلى سؤاله السابق (وكيف يكون النصر أسوأ من الهزيمة؟!) فكانت إجابتي تتمحور حول فكرة واحدة هي أنه في الصراعات الداخلية أو الحروب الأهلية داخل الشعب الواحد والمجتمع الواحد فإن أفضل الطرق لإنهائها هو الحوار الداخلي مهما كانت هذه الصراعات عميقة والخلافات كبيرة، سواء كانت هذه الصراعات والخلافات على المبادئ والأفكار والبرامج أم على المصالح والسلطة والنفوذ.

فالحوار الداخلي الهادف إلى التوصل إلى توافق وطني وكلمة سواء توّحد المتصارعين وتجمع المختلفين هو الطريق الأفضل للشعب والوطن والقضية، إما إنهاء الصراع بالقوة المسلحة والحسم الأمني فسيؤدي إلى إقصاء أحد الأطراف وإلغاء وجوده السياسي وربما المادي مؤقتاً، ولكنه لن ينهي الصراع وقد يؤجله إلى حين، وبالتالي ستكون كل الأطراف في دائرة الخسارة منتصرة أو مهزومة. وفي الحالة الفلسطينية فإن إنهاء الصراع بالحوار للتوصل إلى توافق وطني يُعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني -وليس فقط مصالحة لإعادة اقتسام السلطة- يصبح أكثر إلحاحاً كوننا لا زلنا نعيش تحت الاحتلال الصهيوني وفي مرحلة التحرر الوطني.

وعندما قلت ذلك لم تكن أضرار الانقسام وآثاره السلبية في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظاهرة كما هي اليوم، وهذه الآثار السلبية على المجتمع الفلسطيني وقضيته الوطنية تعّمقت مع مرور الأيام والسنين وعززت هذه المقولة بأن ما حدث كان نصرًا أسوأ من الهزيمة خاصة بعد أن أصبح الانقسام السياسي والمجتمعي واقعًا مؤلمًا في مختلف تفاصيل الحياة الفلسطينية، بحيث نحتاج إلى جهود كبيرة ووقت طويل لإنهاء إفرازات الانقسام السيئة فيما لو قررنا إنهائه.

والخلاصة أن إنهاء الانقسام الفلسطيني يتم بإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وفي إطاره بحيث لا تتركز على تقاسم السلطة أو إداراتها، بل تكون السلطة نفسها خاضعة للنظام السياسي الفلسطيني وجزء منه تخدم الشعب الفلسطيني وليس عبئا عليه وتخدم الاحتلال. وتكون منظمة التحرير الفلسطينية بعد تعديل هيكلها ومكوناتها وميثاقها قائدًا للمشروع الوطني الفلسطيني القائم على الثوابت الوطنية الجامعة،ويعتمد على المقاومة طريقاً للتحرير، ويركز على الصراع مع العدو الصهيوني ومقاومته العدو المركزي للشعب الفلسطيني وللعرب والمسلمين. وهكذا فقط يكون الجميع منتصرين أو في طريقهم للنصر الحقيقي، وعندئذ فقط يكون النصر أفضل من الهزيمة.

القطبية والوهابية..
اختلاف المنهج وتشابه المخرجات

• كُتب بتاريخ:
25 يونيو 2015م

لفت انتباهي أثناء مطالعتي لبعض الدراسات والمقالات التي تتناول نشأة تيار السلفية الجهادية، والتي تؤصل فكريا وتاريخيا لولادة تنظيم القاعدة ومشتقاته البارّة به كجبهة النصرة أو العاقّة له كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أنها لم تميز بين مدرستي القطبية (نسبة إلى فكر سيد قطب)، والوهابية (نسبة إلى فكر محمد بن عبد الوهاب) وأن بعض الكتّاب الذين خاضوا في هذا الموضوع -دون خلفية ثقافية كافية في حركات الإسلام السياسي- قد صنفّوا فكر سيد قطب في إطار الفكر السلفي، دون أن يدركوا انتمائه لمدرسة فكرية مختلفة عن المدرسة السلفية وتحديدًا السلفية الوهابية التي أفرزت السلفية الجهادية بمسمياتها المختلفة، وأن فك الارتباط بين السلفية الوهابية الإصلاحية والسلفية الوهابية الجهادية قد جاء متأخرًا عن نشأتها التي بدأت كجزء من الحرب الباردة عندما دعمت إحدى الأنظمة العربية المرتبطة بأمريكا (المجاهدين العرب) في أفغانستان، ثم انقلب السحر على الساحر في حرب الخليج الثانية، بسبب الاستعانة بـ (الكفار) لتحرير الكويت، وأن هذه النشأة لا علاقة لها بالتيار القطبي الذي جاء لاحقا بفعل تأثير المجاهدين المصريين وعلى رأسهم أيمن الظواهري.

وتوضيحًا لهذا اللبس الذي يخلط بين القطبية والوهابية، ويجانبه التوفيق في تقدير دور كل منهما في نشأة السلفية الجهادية وتنظيم القاعدة وفروعه، رغم كونهما رافدين فكريين أساسيين لهذا التيار السلفي الجهادي، ويؤديان إلى بعض المخرجات المتشابهة وأهمها التكفير الذي يؤدي إلى العنف بالضرورة، إذا قررت جماعة ما تحويل النظرية

إلى واقع وانتقلت من التنظير إلى التطبيق، كما حدث مع منظمة الجهاد الاسلامي المصرية، والجماعة الاسلامية المصرية، وجماعة المسلمين (التكفير والهجرة)، أو الجماعات التي تنتمي للتيار المعروف بالسلفية الجهادية كالقاعدة وأخواتها، رغم هذا التشابه في المخرجات إلا أنهما مختلفتان في المنهج الناتج عن اختلاف المدرسة الفكرية والمرجعية المذهبية العقدية والخلفية الثقافية لكل منهما.

أما عن اختلاف المدرسة الفكرية لكل من المدرستين فالأستاذ سيد قطب ينتمي للمدرسة الفكرية الإخوانية التي وضع أصولها الشيخ المؤسس للجماعة الإمام حسن البنا آخذاً بالمنهج الوسطي ودامجاً بين مختلف التيارات الإسلامية في بوتقة واحدة بما فيهم السلفية والصوفية، وهذه المدرسة تشكل إحدى أُطره المرجعية الأساسية، رغم خروجه عن هذا الإطار وتميّزه عنه في الكثير من القضايا باتجاه التطرف، لا سيما في تفسيره لمفهوم الحاكمية، وتعريفه للمجتمع المسلم والمجتمع الجاهلي، واعتباره المجتمعات المسلمة الموجودة مجتمعات جاهلية بحاجة إلى إعادة بناء عن طريق الجماعة المسلمة الجديدة، وهذا يُخالف رؤية الشيخ حسن البنا الذي يعتبر هذه المجتمعات مسلمة بحاجة إلى إصلاح وليس إعادة بناء، وهذا ما أكد عليه المرشد الثاني للإخوان المسلمين القاضي حسن الهضيبي في كتابه (دعاة لا قضاة) وأعاد توضيح رؤية الإخوان المسلمين لمواضيع الحاكمية والجاهلية وتعريف الإيمان والكفر.

أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب فينتمي للمدرسة الفكرية السلفية التي وضع أصولها الكثير من الأئمة السابقين له في مراحل زمنية مختلفة، وأهمهم الأئمة أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيّم الجوزية، التي تلتزم بالفهم الحرفي للنصوص الشرعية انبثق عنه مذهبا متميزا في العقيدة والفقه عن المذاهب الإسلامية الأخرى، غير أنه وتلاميذه تميّزوا عمن سبقوهم بمزيدٍ من التشدد في فهم وتطبيق تفسيره للإسلام باعتباره هو الإسلام نفسه، وليس اجتهادًا داخل الإسلام، وبالتالي فإن من لا يرى رأيهم ولا يذهب مذهبهم يوضع خارج دائرة الإسلام الصحيح، ويتم تصنيفه حسب مدرج يبدأ بالخطأ وينتهي بالكفر ماراً بدرجات البدعة والضلال والفسق.

كما أن المدرستين -القطبية والوهابية- لهما مرجعيتين مذهبيتين عقديتين مختلفتين، فالأستاذ المفكر سيد قطب -كما معظم الإخوان المسلمين المصريين، إضافة لمعظم علماء الأزهر- ينتمي إلى مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري في مجال العقيدة، وهو المذهب الوسط بين تياري المعتزلة والسلفية، والمستند فقهياً للإمام الشافعي، فهو أشعري العقيدة، وهذا واضح في تفسيره لآيات الصفات الموجودة في كتابه (في ظلال القرآن) حيث اتبع منهج الأشاعرة في تأويل آيات الصفات، وهذا مخالف لمنهج السلفيين في رفض التأويل. أما الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب - كما كل تلاميذه من بعده - ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد بن تيمية في مجال العقيدة، وهو المذهب السلفي المستند فقهياً للإمام أحمد بن تيمية، فهو سلفي العقيدة، وهذا واضح في فهمه للتوحيد والشرك ومطالبته بالعودة إلى فهم الإسلام كما فهمه سلف الأمة الصالح، وصرامته في اعتباره بعض المعاصي والبدع شرك يستوجب التكفير كما هو واضح في رسالته (كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد).

ومن النقاط التي خالف فيها سيد قطب السلفية الوهابية موقفه من الشيعة، حيث أنه قد استرشد ببعض آراء علماء الشيعة أسوة بعلماء السنة لتوضيح موقفه من بعض القضايا التي ناقشها في كتابه (في ظلال القرآن)، وهذا موقف يخالف السلفية الوهابية التي تكفّرهم. كما أن رأيه في الفتنة الكبرى في عهد الخلفاء الراشدين يختلف أيضاً عن رأي السلفية الوهابية التي يرى علمائهم عدم الخوض فيها والمساواة بين جميع الصحابة -رضوان الله عليهم- بينما ينتقد سيد قطب في كتابه (العدالة الاجتماعية في الإسلام) بشدة الذين حاربوا الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الخليفة الراشدي الرابع، ولذلك اتهموه بالطعن في الصحابة. وهناك العديد من القضايا الاجتماعية والفكرية التي تبنى فيها سيد قطب مواقف أكثر جرأة، وانفتاحًا ومرونة من المواقف السلفية المقيدة بكابوس الماضي وجمود التقليد وحرفية النصوص.

وخلاصة الأمر أن التشابه في بعض مخرجات المدرستين -القطبية والوهابية- الخاصة بإنتاج التكفير والعنف، لا يعني الاتفاق في المنطلقات والأُطر المرجعية وطرق

التفكير بينهما، بل هما للاختلاف أقرب منه للتشابه، وحتى في مجال المخرجات والنتائج فقد ساهمت المدرسة القطبية ومن ورائها إطارها المرجعي الممثل في فكر وتيار الإخوان المسلمين في بلورة النظرية الثورية والفكر الجهادي للحركة الاسلامية المجاهدة في فلسطين ويُمكن أن ينضم التيار السلفي للحركة الاسلامية المجاهدة في فلسطين إذا ما أعاد توجيه بوصلة الجهاد والمقاومة نحو القدس وفلسطين، وتخلّى عن أولوياته الأخرى التي تحرف البوصلة عن الصراع المركزي بين الأمة الإسلامية بمجملها و الكيان الصهيوني ومن ورائه المشروع الغربي الحاضن له.

الشيخ خضر عدنان..
الحرية أو الحرية..

• كُتب بتاريخ:
30 يونيو 2015م

في رواية (الحرية أو الموت) للأديب اليوناني الكبير (نيكوس كازانتزاكيس) يقول على لسان أحد أبطال الرواية (إنني أصبح حراً حتى في رق العبودية حين أستمتع بحرية المستقبل... حرية الأجيال القادمة، وعندما أقاتل في سبيل الحرية طوال حياتي فأنني سأموت إذن رجلًا حرًا... إن الرجولة كامنة في الروح وليس الجسد... وأن الحرية بذرة لا تنمو بالماء وإنما بالدماء وحدها تنمو وتترعرع.). ويرى في مواضع كثيرة من الرواية أن الحرية لا يمكن أن تُمنح، وإن من يُمنح حريته سيكون عبداً لتلك القوة الجديدة.

ولقد جسّد الشيخ خضر عدنان هذه المعاني والقيم الواردة في الرواية ابتداءً من عنوانها (الحرية أو الموت)، فالحرية تعني الخروج من السجن لمواصلة النضال خارجه، وهو شكل من أشكال الحرية، فأنت حرٌ طالما أنك تملك إرادتك في مواصلة الكدح لنيل الحرية. والموت الذي يعنيه كاتب الرواية هو الشهادة عندنا، والشهادة تعني في أحد معانيها التخلص من أسر الطين، والتحرر من جاذبية الأرض المحفوفة بالشهوات، والسمو بالروح بعيدًا عن أدران الحياة الدنيا، فهو تجسيد لمعادلة الحرية أو الحرية إذن وليس الحرية أو الموت.

ومن المعاني والقيم التي جسّدها الشيخ خضر عدنان من خلال إضرابه عن الطعام وانتصاره على جلاديه معنى الحرية وإرادة النصر وفلسفة الصمود، عندما أضرب عن الطعام مطالبًا بحريته حتى الموت بل حتى الشهادة، لأن الإضراب عن

الطعام هنا هو نوع من الكفاح والجهاد يقوم به أولو العزم من الأحرار الذين يمتلكون إرادة النصر، ويدركون أن النصر صبر ساعة، ويفهمون فلسفة الصمود وأسراره التي تجعل الجسد الصغير والجسم النحيف عظيمًا مع الروح الكبيرة والهمة العالية والإرادة القوية والعزيمة الصلبة...، ومن يستحوذ على هذه الصفات يصبح حرًا حتى لو غيّبه السجن أو القبر، فإن عاش سيعيش رجلاً حراً، وإن مات فسيموت رجلاً حرًا.

ولقد نزع الشيخ خضر عدنان حريته انتزاعًا من قبضة عدوه، ولم يستجدها استجداء، كي لا يصبح أسيرًا لعدوه مكبّلاً بقيوده، ولسان حاله يقول أن النصر ليس هبة مجانية كما أن الهزيمة ليست قدرًا لازمًا، فللنصر أسبابه وسننه التي تبدأ بالإيمان بالله وبعدالة القضية والثقة بنصره، وامتلاك إرادة النصر، وأخلاق المنتصرين، وعزيمة الأحرار...، كما أن للهزيمة أسبابها وسننها التي تبدأ بالهزيمة النفسية إذا ما فُقد الإيمان بنصر الله وعدالة القضية وإرادة النصر، وعدم التّحلي بأخلاق المنتصرين وعزيمة الأحرار وتغلغل الوهن وفسدت الروح.

لقد جسّد الشيخ خضر عدنان بإصراره على مواصلة الإضراب عن الطعام حتى الحرية أو الشهادة إرادة النصر وفلسفة الصمود، عندما صنع من جوعه حريته، ومن ألمه عزته، ومن معاناته كرامته. وحريته وعزته وكرامته من حرية وعزة وكرامة شعبه، هذا الشعب الذي يتوق إلى نموذج القائد البطل الذي لم يذق طعم النضال المكيّف من فئة الخمسة نجوم، ويحترم نموذج القائد البطل الذي لم يمارس فنون الردح المتبادل عبر الفضائيات، هذا الشعب يستحق قائداً بطلاً كخضر عدنان كغيره الكثير من أبطال شعبنا الذين قضوا نحبهم موتا أو شهادة، أو الذين لازالوا وراء القضبان، أو لازالوا في الميدان وما بدّلوا تبديلا. قادة أبطال يمكن أن يصنعوا لدى الناس القدرة على الفرح، يمكن أن يمنحوا الناس الأمل بغدٍ أفضل، ويمكن أن يلهموا الناس البصيرة التي تحافظ على اتجاه البوصلة، قادة أبطال يضربوا للناس المثل في الإصرار على مواصلة الكفاح والجهاد حتى النصر.

يوم القدس العالمي..
كي لا تصبح القدس أورشليم

• كُتب بتاريخ:

12 يوليو 2015م

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، أعلن قائد الثورة ومرشدها الأعلى الإمام الراحل آية الله الخميني عن انطلاق يوم القدس العالمي في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان كل عام داعيا المسلمين للتضامن مع القدس وفلسطين قضيةً وشعبًا وأرضًا»إنني أدعو المسلمين في جميع أنحاء العالم لتكريس يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك ليكون يوم القدس، وإعلان التضامن الدولي مع المسلمين في دعم الحقوق المشروعة للشعب المسلم في فلسطين».

ورغم ما أصاب هذا اليوم من فتور بفعل عوامل التعرية عبر سنوات طويلة من النفخ في نار الفتنة العرقية والمذهبية الخبيثة وريحها النتنة، التي زاد لهيبها اشتعالاً وريحها قوة بعد ثورات ما يسمى بالربيع العربي القاحل، الذي وزّع الموت والخراب والدمار على هذه الدول البائسة، فلا هي تخلّصت من الاستبداد والفساد، ولا هي نالت الحرية ووصلت إلى بر الأمان، فأصبحت كالمعلّقة بين إرهابين نتجا عن تطرفين توّلت كبرهما الأنظمة المستبدة وتوّلت الآخر الحركات الدينية المتطرفة، وكلاهما سيان في إقصاء الآخر ومحاولة تدميره،... أما بالنسبة للقدس وفلسطين فلم تعد قضية العرب الأولى، ولا حتى العاشرة، ولم يعد أحد يرغب في ذكرها إلا من البوابة الأمريكية المتفرعة من البوابة الإسرائيلية.

ومن هنا تأتي أهمية يوم القدس العالمي كيوم للتذكير وحشد الجهود العربية والإسلامية الشعبية والحكومية -إذا ما تم تفعيله وتعميمه- بحيث يتجاوز الدائرة

الجماهيرية والإعلامية ليضيف إليها الدوائر القادرة على الفعل والتأثير ويتجاوز تيار المقاومة إلى التيار الإسلامي العام. ليصبح أكثر فاعلية في نصرة القضية الفلسطينية عامة، وقضية القدس خاصة، لاسيما في ظل العمل الإسرائيلي الصهيوني المنهجي لتهويد القدس، كي لا نصحو يوماً على هدم المسجد الأقصى، وكي لا تصبح القدس أورشليم بعد أن يستكمل الصهاينة مشروعهم الرامي لتهويد القدس سكانياً ومكانياً وحضارياً.

إن يوم القدس العالمي فرصة لإعادة تصويب البوصلة نحو القدس وفلسطين -القضية المركزية للعرب والمسلمين- بعد أن انحرفت في شتى الاتجاهات التي زادت الأمة تفرّقاً والشعوب انقسامًا والمجتمعات تفككاً، وفرصة لإعادة تصويب البندقية نحو العدو المركزي للأمة -الكيان الصهيوني-بعد أن صوّبت إلى أعداء وهميين تم صناعتهم بمعرفة أمريكا»وإسرائيل»، فلم تزد الأمة إلّا ضعفاً والشعوب إلّا وبالاً والمجتمعات إلّا خرابًا. فيوم القدس العالمي يمكن أن يتحوّل إذا ما تم تصويب اتجاهي البوصلة والبندقية إلى نهج متكامل لإعادة ترتيب أولويات الأمة التي يشكّل الكيان الصهيوني خطرًا عليها جميعاً كرأس حربة للمشروع الغربي الذي يستهدف الأمة الإسلامية جمعاء، ولإعادة تحديد أعداء الأمة الحقيقيين وفي مقدمتهم الدولة العبرية، بدلاً من البحث عن أعداء يتم صناعتهم حسب المواصفات الصهيوأمريكية.

ونختم بمقولة لأحد الرجال العظماء، وأحد القادة الشهداء، من الذين آمنوا بيوم القدس العالمي، وبوحدة الأمة وحتمية انتصارها بعون الله، ومن الذين كرّسوا جهدهم وحياتهم وضحّوا بروحهم للمحافظة على الاتجاه الصحيح لبوصلة الجهاد والمقاومة نحو القدس وفلسطين، «في هذا العالم، في هذا الزمان تختصر فلسطين الكون.... جغرافيا ومعنى، وتختصر القدس فلسطين، وعندما يكون يوما حقيقا للقدس، فإن يوم القدس يختصر الحاضر تاريخياً وجغرافيا ومعنى، إذ يعني أن يدوم الصراع حتى حل مشكلة الموازين المختلة، وأن يدوم الصراع حتى يدوم الخير ويشتد عوده، وحتى يكتمل ويتم في مواجهة تمام الباطل، إذ يعني ألا تكون أورشليم... بل بيت المقدس الذي تُهدى إليه الأرواح ولا تُهدى روحه لغيره».

كيف توّظف المصطلحات لشيطنة الآخر في الصراعات العربية؟

• كُتب بتاريخ:
10 يوليو 2015م

المتتبع لنشرات الأخبار في الفضائيات العربية المختلفة أثناء تغطيتها لما يحدث من صراعات عنيفة في بعض الدول العربية يُلاحظ استخدامها لمصطلحات سياسية معينة خاصة التي تُطلق على أطراف الصراع المختلفة تبتعد قليلاً أو كثيرًا عن المسميات الحقيقية لهذه الأطراف، وذلك بشكل مقصود يخدم توّجهات هذه الفضائيات ومن يقف خلفها أيديولوجيا وسياسيا. فعلى سبيل المثال يتم استبدال (الجيش السوري وحلفائه) بمصطلح (قوات الأسد والشبيحة)، واستبدال (المعارضة السورية المسلحة) بمصطلحات (التكفيريون والإرهابيون)، واستبدال (حركة أنصار الله والجيش اليمني) بمصطلح (ميليشيا الحوثي وقوات صالح)، واستبدال (الجيش اليمني الموالي للرئيس هادي وحلفائه) بمصطلح (القوات الموالية لهادي والدواعش والتكفيريون)... وغيرها من المصطلحات المستبدلة التي توحي لمن يسمعها بشكل متكرر أن من يتم قتله ليس إنساناً حقيقياً لديه هوية دينية وقومية ووطنية، بل هو شبيح أو إرهابي أو حوثي أو تكفيري أو بلطجي أو داعشي...

وهذا التوظيف المّوجه للمصطلحات يهدف إلى شيطنة الآخر خاصة إذا كان هذا الآخر خصمًا أو عدوا، لإيجاد مسّوغ نفسي وتبرير أخلاقي لمحاربته وقتله، وهذه المصطلحات في الأصل ألفاظ تُطلق على مفاهيم معينة متفق عليها بين جماعة لغوية معينة، وهي تمارس دورًا مهمًا في تكوين المعرفة والثقافة، وتحقيق التواصل والتفاعل، من خلال ما تؤديه هذه المصطلحات من وظائف تعريفية وتوصيفيه وتصنيفية، ولكنها

تتجاوز هذه الوظائف لتؤدي دورًا يخدم أطراف الصراع المختلفة يرتبط بشيطنة الآخر -الخصم الداخلي أو العدو الخارجي- وتأتي في إطار موقف سياسي معين وخلفية ايديولوجية وثقافية محددة، وتأتي كوسيلة للتأثير على الجمهور، وتشكيل الرأي العام وفقاً لما يريده الطرف الذي يستخدم هذه المصطلحات خاصة للتحريض ضد الطرف الآخر. من خلال إخراجه من طابعه الإنساني ونزع الصفة الإنسانية عنه ليسهل نفسياً وأخلاقياً محاربته وقتله وارتكاب أفظع الجرائم بحقه.

وإخراج الآخر -خصمًا أو عدواً- من طابعه الإنساني ونزع الصفة الإنسانية عنه يتم عن طريق تجريمه بإعطائه صورة المجرم المطلوب للعدالة المرتكب لجرائم كبيرة بحق الوطن، أو عن طريق شيطنته بإعطائه صورة الشرير المجّرد من كل القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة، أو عن طريق الانتقاص من إنسانيته بشكل أو بآخر كتصويره بأنه دون ملامح مميزة فجميعهم متشابهون أو مجرد أرقام لا أسماء لهم... وهذه العملية المعرفية والانفعالية تسّهل نفسياً على أطراف الصراع محاربة بعضهم بعضاً، فالخصم أو العدو لا يُعد إنساناً كاملاً بعد تجريمه وشيطنته وتشبيهه بالحيوانات والانتقاص من إنسانيته، وبالتالي فإنه لا يستحق الرحمة والرأفة أو تأنيب الضمير، فيُسهل نفسياً وأخلاقياً محاربته وقتله وحتى إبادته كما يتم قتل وإبادة الحيوانات المؤذية والحشرات الضارة.

ويسهم هذا الاستخدام المبرمج للمصطلحات أثناء الصراعات العنيفة في تكوين صورة الآخر - الخصم والعدو- بطريقة سلبية تقوم على نوع من التنميط القائم على الاختزال (التبسيط)، والتضخيم (المبالغة)، والتحيز (التعصب ضد الآخر)، والتعميم (إصدار الأحكام السلبية السيئة على جميع أفراد الطرف الآخر). وهذا التنميط يؤدي بدوره إلى رسم صورة العدو (الآخر) الشرير والمجرم والمتوحش، الذي يختلف عن صورة الذات الجمعية أو الهوية الجمعية (نحن) الخيرّة والصالحة والأخلاقية. فتقوم صورة الآخر على أساس العدائية الشديدة والكراهية العميقة تجاهه إضافة إلى الشعور بالتهديد من وجوده.

وتكمن خطورة هذا التوظيف السلبي للمصطلحات في الصراعات الأهلية العنيفة في توسيع وتعميق الفجوة بين أطراف الصراع بحيث تُصّعب عليهم عملية المصالحة المجتمعية والتوافق الوطني عندما تضع الحرب أوزارها، وتقتنع كل الأطراف بحتمية تقّبل الآخر المختلف، وقبول التعددية السياسية،والتنوّع المجتمعي، وضرورة الالتقاء على كلمة سواء، ونقاط اتفاق تفسح المجال للشراكة السياسية والعيش المشترك لجميع فئات المجتمع وأفراده في دولة مستقلة ومجتمع آمن وحر ومستقر ومزدهر.

تفجيرات غزة..
إما أن ننهض جميعاً أو نُقتل فرادى...

• كُتب بتاريخ:
20 يوليو 2015م

عندما بدأت بعض المجوعات المنتمية لتيار (السلفية الجهادية) تطلق من حين لآخر صواريخ موّجهة للكيان الصهيوني كتبت مقالاً بعنوان (سلاح الفتنة وسلاح المقاومة... ليسوا سواء) جاء فيه»إنّ الدعوة للجهاد في أماكن أخرى غير فلسطين تصب في اتجاه واحد يستهدف حرف بوصلة الجهاد عن قضية فلسطين-قضية المسلمين الأولى-، ومن يحمل السلاح في فلسطين في إطار هذا الفكر من أبناء الشعب الفلسطيني يؤمن بأولوية الجهاد ضد ما يسميهم بالمرتدين الذي عبّر عنه أحد قادتهم في سوريا بعد ما خرج من غزة و هو يضع رجله على جثة أحد المرتدين حسب تصنيفه بقوله»جاييكم يا حماس ويا جهاد»، أي أنه قادم لفلسطين ليس لقتال العدو الصهيوني بل قتال حماس والجهاد، وهذا منحى خطير ومنحرف في التفكير يؤدي إلى الصراع الداخلي... وأنّ ما يُحضّر لقطاع غزة يقع ضمن هذه الإستراتيجية الماكرة لأعداء الأمة و للكيان الصهيوني تحديدًا، الذي يريد للمقاومة الفلسطينية أن تُنهك وتستنزف وأن تزداد الساحة الفلسطينية إرباكاً...».

والوعد الذي قطعه على نفسه أحد الراسخين في الجهل بالقدوم إلى غزة لقتال حماس والجهاد، لم يكن وعداً نظرياً قاله في لحظة من لحظات النشوة الدموية، بل كان تعبيرًا عن فكرٍ يُعطي الأولوية لجهاد الأعداء القريبين الذي يسميهم بالرافضة أو المرتدين أو الضالين... ووفقاً لهذه النظرية فإن حماس والجهاد وفتح والشعبية في فلسطين هم الأعداء القريبون الذين يجب البدء بهم، والبدء بحماس والجهاد هو

المطلوب إسرائيلياً كونهم يمثلون فصائل المقاومة الفلسطينية الرئيسية في غزة التي تعتبر عقبة كأداة تمنع استكمال مسلسل القضاء على القضية الفلسطينية وضياع حقوق الشعب الفلسطيني.

وتفجيرات غزة الأخيرة لسيارات مقاومين من كتائب القسام وسرايا القدس تقع في إطار هذه الإستراتيجية التي يتبعها تيار (السلفية الجهادية)، وإن كان لم يُعرف الفاعل حتى الآن إلا أن أصابع العدو الصهيوني ليست ببعيدة عن ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فأجهزة الأمن الصهيونية تقرأ الواقع في المنطقة وغزة بدقة، وتستفيد من البيئة التكفيرية المعادية للمقاومة التي يوجدها هذا الفكر الأسود، كما تستفيد من بيئة الانقسام بين غزة ورام الله التي أفرزت العداء بين أبناء الشعب الواحد، لتقوم بتوجيه بعض العناصر من هنا أو هناك لتنفيذ مخططاتها الإستراتيجية التي عبّر عنها وزير الحرب الصهيوني عندما شرح هذه الإستراتيجية بوضوح عن طريق إيجاد عدو داخلي لكل مقاومة يلهيها و يستنزفها ويبعد خطرها عن الكيان الصهيوني.

إن الخطر الذي يمثّله هذا الفكر وتجليّاته التكفيرية المتطرفة على أرض الواقع -وبغض النظر ثبوت توّرطه في التفجيرات الأخيرة أو عدم توّرطه- يعتبر أكبر من مجرد تفجير هنا أو هناك أو حتى تفجيرات متزامنة،بل يقع في إطار فتنة مخطط لها لإيقاع قطاع غزة بشعبه ومقاومته في أتون حرب أهلية وفتنة داخلية تكون نسخة أخرى لما يحدث في بلدان عربية مجاورة،وربما الدافع لهذه الفتنة في فلسطين وغزة أكبر خاصة وأن غزة لا زالت تمسك بشعلة المقاومة وتوقد نار الثورة وتحافظ على صوابية اتجاه البوصلة نحو القدس وفلسطين.

والتصدي لهذا الخطر لا يتم بالمعالجة الأمنية فقط رغم أهميتها الكبيرة،بل يتم بمعالجة أوسع يتحمل مسؤوليتها الجميع -سلطة وفصائل ونخب مثقفة وعلماء دين وغيرهم- فلا مجال للنأي بالنفس أو التخاذل أو الحياد في مواجهة هذا الخطر، وأهم أوجه هذه المعالجة إضافة للمعالجة الأمنية وهي المعالجة الفكرية التي تتصدى

لهذا الفكر المنحرف الذي يريد أن يُسقط فهمه للإسلام على الجميع ويحتكر تمثيله للإسلام، وينفي صفة الإسلام عمن سواه، فهو الفرقة الناجية الوحيدة،وشعب الله المختار، الذي سيدخل الجنة وحيدًا من دون الناس.... والذي يريد أن يستبدل العدو الصهيوني المغتصب لفلسطين وأشد الناس عداوة للذين أمنوا بأعداء آخرين من كل حدب وصوب، فيحارب الجميع الجميع، ويفتك الأخ بأخيه، ويقتل الجار جاره، حتى لا يبقى على الأرض من المسلمين ديّاراً،وينعم الكيان الصهيوني بالاستقرار والسلام حتى يتم القضاء على الأعداء القريبين في حرب قد تستمر لعشرات ولربما مئات السنين -حسب نظرية الحرب الجهادية- فإن لم ننهض جميعاً لمواجهة هذا الخطر فسيستفرد بنا واحداً واحداً، ورحم الله القائل (إما أن ننهض جميعا أو نُقتل فرادى).

فلسطين والإخوان
بين السعودية وحماس..

• كُتب بتاريخ:
28 يوليو 2015م

ما بين زيارة الإمام حسن البنا –مؤسس جماعة الإخوان المسلمين– للسعودية عام 1936 للمرة الأولى واستقبال الملك السعودي عبدالعزيز آل سعود المؤسس للمملكة العربية السعودية الثالثة له، وبين زيارة السيد خالد مشعل –رئيس المكتب السياسي لحماس المنتمية للإخوان المسلمين– للمملكة واستقبال الملك سلمان بن عبدالعزيز له تاريخ طويل من الصعود والهبوط تخلله فترات من الهدوء والتوتر في العلاقات الثنائية بين الطرفين – السعودية والإخوان – ولمعرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الصعود والهبوط لا بد من استعراض مختصر لتاريخ هذه العلاقات في محاولة لمعرفة هذه الأسباب من خلال هذا التاريخ.

عندما تأسست الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود عام 1902 وإعلان قيام المملكة عام 1932، اعتمد على الشرعية الإسلامية في إقامة وتثبيت دولته، وهذه الشرعية مستندة على دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب الذي أحيا التيار السلفي في الجزيرة العربية الذي يركّز على الفهم الصحيح لعقيدة التوحيد ومن ثم تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة والمجتمع، إلّا أن هذه الدعوة احتكرت لنفسها فهم وتمثيل الإسلام في الدائرة السنية. وعندما زار الإمام حسن البنا المملكة العربية السعودية للمرة الأخيرة عام 1948، والتقى مرة أخرى بالملك عبدالعزيز وطلب منه تأسيس فروع للإخوان المسلمين في المملكة رفض الملك طلبه وقال له»كلنا إخوان وكلنا مسلمون»، فلم يرَ الملك حاجة لإقامة فروع للإخوان

المسلمين في المملكة التي قامت على أساس الإسلام وترى في نفسها ممثلة الإسلام، إدراكاً بأن النموذج الإسلامي الذي يريده الإخوان المسلمين يختلف عن نموذجه وينافسه على نفس الدائرة، في العالم الإسلامي السني.

وفي الخمسينات من القرن العشرين فتحت المملكة أبوابها للإخوان المسلمين الهاربين من بطش الناصرية في مصر وتخللتها زيارة المرشد الثاني للإخوان المسلمين (حسن الهضيبي) الذي حظى بتكريم كبير من الملك سعود بن عبدالعزيز، إلا أن هذه العلاقة شابها بعض التوتر في بداية حرب اليمن عام 1962 بسبب تأييد الإخوان المسلمين للثورة على الملك يحيى بن حميد الدين حليف السعودية ولكنها سرعان ما تحسّنت مرة أخرى في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز بين عامي 1964 – 1975 على خلفية التوتر بين المملكة والنظام الناصري في مصر فاستقبلت السعودية آلاف الإخوان الهاربين من حملة البطش الثانية على الإخوان المسلمين، إلا أنها عادت وتوتّرت مرة أخرى في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز على خلفية حرب الخليج الثانية عام 1990 الذين عارضوا الحرب والاستعانة بالحلفاء الأجانب.

وبعد اندلاع ثورات (الربيع العربي) وصلت العلاقات إلى أعلى مستويات التوتر خاصة بعد أن فاز الدكتور محمد مرسي بالرئاسة في مصر فأصبح للإخوان المسلمين دولة يُمكن أن يُقدّموا من خلالها نموذجهم الإسلامي الخاص المختلف عن النموذج السعودي للإسلام، ولذلك كانت السعودية أول من أيد الثورة المضادة في مصر التي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط الرئيس محمد مرسي وزجه في غيابة السجن وإنهاء النموذج الذي كان الإخوان المسلمين على وشك تقديمه للأمة ولكن ما يُعرف بالدولة العميقة والجيش المصري لم يمكناهم من ذلك، وقد توّجت المملكة العداء للإخوان المسلمين بإعلانها أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية وتجريم من ينتمي إليها بتاريخ 7 مارس 2014، وهي بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد إحداهما ما ذكرناه من عدائها للإخوان المسلمين بشكل عام والثاني هو ضرب حركة الإصلاح الديني في المملكة التي ينادي بها علماء دين سعوديين متأثرين بمدرسة الإخوان

المسلمين الذين يدعون لإصلاح نظام الحكم وتقييد سلطة العائلة المالكة ومشاركة شعبية في الحكم والتوّجه نحو الديمقراطية، فتصبح ملاحقتهم بعد هذا القرار أسهل من الناحية القانونية لإخماد حركة الإصلاح والقضاء عليها.

ولقد تأثرت حركة المقاومة الإسلامية حماس بهذا التوتر وانعكس عليها سلبياً باعتبارها جزء لا يتجزأ من الإخوان المسلمين، إلا أن هذا التوتر ظل في حدود معينة كونها حركة تقاوم الاحتلال في فلسطين وتحمل لواء الجهاد على أرض الرباط، مما جعل لها وضعًا خاصًا يختلف عن الحركة الأم التي تناصبها معظم الأنظمة العربية العداء، ولقد بدأت سياسة المملكة تشهد بعض التغيير بعد اعتلاء الملك سلمان الحكم باتجاه التقارب مع الإخوان المسلمين وحركة حماس أملاً منه في إيجاد حلف إسلامي (سني) واحد مقابل الحلف الإيراني (الشيعي) حسب التصنيف المذهبي الذي أفرزته الفوضى غير الخلاّقة بعد الثورات التي عُرفت زورًا وبهتانا بثورات الربيع العربي. وفي هذا الإطار تأتي زيارة السيد خالد مشعل الأخيرة للملكة في محاولة لإبعادها عن الحلف الإيراني المعروف بمحور المقاومة وتقريبها من الحلف السعودي المعروف بمحور الاعتدال.

وختامًا فبالرغم من أن تعزيز علاقاتنا بمحيطنا العربي والاسلامي أمر إيجابي ومفيد بشكل عام فإن من الأفضل لنا كفلسطينيين وخاصة كحركات فلسطينية -إسلامية ووطنية- تحمل على كاهلها القضة الفلسطينية، وتقوم بواجبها النضالي في مقاومة الاحتلال أن نبني تحالفاتنا السياسية مع العرب والمسلمين وأحرار العالم على أساس معايير ترتبط بمدى اقترابها من فلسطين ودعمها للقضية الفلسطينية ومساندتها للمقاومة وجهاد الشعب الفلسطيني. وليس على أساس صراع المحاور الإقليمية ومصالح الدول التي تقود هذه المحاور، خاصة تلك التي تقيم حساباتها بعيداً عن فلسطين والقضية الفلسطينية وترتبط بتحالفات دولية معادية للقضية الفلسطينية.

حرق أسرة دوابشة..
إرهاب منهجي وليس مجرد جريمة

• كُتب بتاريخ:
03 أغسطس 2015م

عبثا يحاول القادة الصهاينة إقناع العالم بأن قتل الرضيع الفلسطيني علي دوابشة وإصابة أسرته بحروق شديدة هي جريمة شاذة مدانة من الحكومة والمجتمع في الكيان الصهيوني، وأن من قاموا بها من المستوطنين هم مجموعة صغيرة معزولة لا تمثل المجتمع الصهيوني ولا حتى المستوطنين في الضفة الغربية، متجاهلين السياق العام الذي أتت به هذه الجرائم كجزء من سلسلة طويلة من جرائم المستوطنين والجيش ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومزروعاته وممتلكاته قتلاً وسجنًا للإنسان ونهبًا ومصادرةً للأرض وتخريبًا وتدميرًا للممتلكات وتهجيرًا وحصارًا للإنسان والأرض... وهذا كله جزء من الإرهاب الصهيوني المستمر قبل قيام دولة الكيان الصهيوني وبعدها الذي أدى إلى اقتلاع شعب بأكمله من أرضه وإحلال شعب آخر مكانه جيء به من كل بقاع الأرض ليمارس إرهابا مغروسًا في أصل عقيدتهم الدينية وأيدلوجيتهم السياسية.

هذا الإرهاب المنهجي والعنف الدائم الذي تمارسه دولة«إسرائيل» بحكومتها وجيشها ومستوطنيها - داخل الخط الأخضر وخارجه- موجود في صلب البنية الفكرية لهذا الكيان، هذه البنية الفكرية المستمدة العقيدة الدينية اليهودية التوراتية والتلمودية المحرّفتين، ومن الأيدلوجية الصهيونية العنصرية، ومن الفكر الاستعماري الأوروبي.

فالعقيدة اليهودية القائمة على توراة محرَّفة وتلمود مزوَّر تُغذّي عقيدة العنف والإرهاب ضد الآخرين من غير اليهود مهما كانت قومياتهم وأديانهم خاصة المسلمين لأنهم أشد الناس عداوةً للذين آمنوا، والعنف والإرهاب يمارس بدون حواجز أخلاقية

ما دام أنه ليس عليهم في الأميين سبيل أي الآخرين من غير اليهود الذين يسمونهم (الجوييم)، وهذه العقيدة الخاطئة تجعل قلوبهم قاسية كالحجارة بل أشد قسوة بعد أن غلظت قلوبهم وانتزعت الرحمة منها، وتجعلهم أحرص الناس على حياة أي حياة حتى لو كانت على حساب حياة الآخرين التي ليس لها قيمة عندهم و وهم الذين قتلوا أنبيائهم تحت مبررات واهية مما سهّل عليهم قتل الآخرين، وهم الذين يعتقدون أنهم أبناء الله وأحبائه وأنهم شعب الله المختار الذي فضّلهم على الشعوب الأخرى فيسمح لهم قتل غيرهم بدون أن يحاسبهم الله.... إلى غير ذلك من الاعتقادات المريضة التي سوّلت لهم استباحة دماء الشعب الفلسطيني وأرضه.

والأيدلوجية الصهيونية التي دمجت بين الدين العنصري والقومية الاستعلائية صاغت مبادئها وأفكارها على أساس أفضلية الشعب اليهودي على العالمين فجعلته شعبًا مقدسًا قد حلّت فيه روح الله تعالى، فالتحم الشعب اليهودي المقدّس بأرضه المقدّسة التي وعده الله بها!، وقد قام هذا الشعب بتنفيذ إرادة الله تعالى عندما عاد إلى أرضه المقدّسة، وبالتالي فإن كل ما قام به لاسترداد هذه الأرض وما يقوم به للمحافظة عليها من قتل وتهجير للشعب الفلسطيني مستخدماً العنف والإرهاب هو تنفيذ لإرادة الله حسب اعتقادهم. وهذه الأيدلوجية هي التي تحركهم وتترجم على الأرض قتلاً وتهجيرًا للإنسان، وتدميرًا وتخريبًا للممتلكات، ونهبًا مصادرةً للأرض.

ولم يكن هذا الإرهاب هو نتيجة لفكر ديني منحرف وأيدلوجية سياسية عنصرية فقط، بل نتيجة أيضاً لتأثره بالفكر السياسي الاستعماري الأوربي الذي ينظر من عل للشعوب غير الأوربية، حيث أفرز هذا الفكر إمبراطوريات استعمارية كبرى ارتكبت أفظع الجرائم ضد البشرية، من قتل للسكان الأصليين واستعبادهم ونهب ثرواتهم وطردهم من أرضهم واستيطانها، خاصة ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في البلاد التي احتلوها وسمّوها كذبًا وافتراءً بالبلاد الجديدة، وما أطلقوا عليه العالم الثالث. ولا زالت صفة العنف وإدامة العنف تسيطر على سياسة الغرب تجاه هذه الشعوب والأمم، ودولة «إسرائيل» التي

قامت بفعل تحالف المشروعين الغربي والصهيوني المعادي للأمة الإسلامية هي تلميذ نجيب لهذا التحالف لاسيما فيما يتعلق بالعنف وإدامة العنف والإرهاب واستمرار الإرهاب كأسلوب استراتيجي لفرض الإرادة الصهيونية والعلو والإفساد الإسرائيلي على المنطقة.

وخلاصة الأمر أن جريمة حرق الرضيع دوابشة ومن قبله الطفل أبو خضير وغيرها من الجرائم التي سبقتهما والتي ستليهما ليست جرائم فردية يرتكبها مستوطنون معزولون، بل هي جرائم منهجية مسؤول عنها الكيان الصهيوني كله في إطار تبادل الأدوار. وأن هذه الجرائم تتطلب ردًا منهجياً من الشعب الفلسطيني بكافة أطره السياسية والوطنية خاصة مقاومته الحية التي تمثل الروح الحيوية الفاعلة له، وأن لا يكون هذا الرد مجرد ردود أفعال لهذه الجرائم، بل في إطار مشروع وطني متكامل يجبر العدو على وقف جرائمه، ويتجاوز ذلك للانطلاق نحو التحرير، كما يتطلب من السلطة أن تكون إحدى أسس هذا المشروع، أو على الأقل أن تتوقف عن مطاردة المقاومة وذلك أضعف الإيمان.

هذه داعشكم رُدّتَ اليكم

• كُتب بتاريخ:
09 أغسطس 2015م

تخّيل لو أن مجموعة من الناس المسافرين بحرًا قد رست سفينتهم على شاطئ إحدى الجزر النائية بعد أن هاموا على وجوههم في البحر أيامًا وليالي تائهين، فلم يكن أمامهم خيارًا سوى الاستقرار في الجزيرة كثيفة الأشجار والزاخرة بالوحوش حتى يحدث الله أمرًا كان مفعولاً، فاهتدى تفكيرهم للبحث عن وحش صغير من الغابة ليربوه بأيديهم وعلى أعينهم حتى إذا كبر استخدموه في حمايتهم من الوحوش الأخرى والقضاء على أعدائهم أو تخويفهم وردعهم، وكان لهم ما أرادوا ولكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن أحياناً، فلقد كبر وتضخم الوحش أكثر مما توقعوا، وشق عصا الطاعة وتمرد على أصحابه الذين ربوه صغيرًا، وهرب منهم كبيرًا، وأخذ يهاجمهم بين حين وآخر ليلاً ليأكل كل مرة منهم واحد حتى قضى عليهم جميعًا.

إن مثل قصة هذا الوحش مع أصحابه كمثل قصة داعش مع أصحابها المسؤولين عن وجودها صغيرة ثم انقلبت عليهم عندما كبرت وخرجت عن السيطرة، ولكن الفرق بين القصتين أن أصحابها المسؤولين عن وجودها قد قرروا التهامها قبل أن تلتهمهم. أو كما قال المثل (أن يتغذوا بها قبل أن تتعشى بهم). وهي في الحقيقة بضاعتهم التي أنتجوها قد رُدّت إليهم، فلم تكن داعش في حقيقة الأمر إلّا مُخرجًا منطقياً لمدخلات فكرية وسياسية واجتماعية تعيشها الدول والمجتمعات الناطقة بالعربية، وإفرازًا طبيعياً لوضع مأزوم على مختلف المستويات لتلك الدول والمجتمعات، وتطوراً حتمياً لواقع سيء ومقدمات أسوأ تهيمن على مناحي الحياة في الدول التي كانت تُسمى سابقاً بالوطن العربي... فهي صدقاً وحقاً بضاعة رُدّت إلى أصحابها الذين أنتجوها ولكن بعد التعديل وما أُدخل عليها من تحويل.

وأصحاب داعش المسؤولون عن وجودها مع غيرها من الحركات التكفيرية المتطرفة الذين كان لهم أثم السبق من قبلها، أو الذين أتبعوها بغير إحسان كثيرون منهم المسؤولون عن وجودها فكرياً من خلال جمودهم الفكري الذي يقّدس التقليد ويحارب التجديد، ويخلط بين الدين والفكر الديني، ولا يفّرق بين النصوص الشرعية واجتهاد العلماء، ويحصر مفهوم الفرقة الناجية في حزبه -شعب الله المختار- الذي يستحق الحياة وحيدًا في الدنيا ويستحق الخلود وحيدًا في الجنة، ويفهم نظرية الحكم في الإسلام بطريقة خاطئة تعتمد على الشكل دون المضمون فيحاول استنساخ صور نمطية مشوّهة من الماضي ليطبقها في الحاضر، دون التركيز على مبادئ وقيم الحكم في الإسلام التي تعتمد على الشورى والعدل والبيعة (العقد) وحق نقد ومعارضة الحاكم وحتى عزله إذا أخل بشروط البيعة والعقد...

ومنهم المسؤولون عن وجودها سياسياً من خلال استبدادهم السياسي، فالأنظمة الحاكمة التي تمارس الاستبداد تشكّل أرضية خصبة للتطرف، فالاستبداد يعني احتكار السلطة من قبل فئة محدودة من المجتمع تسيطر على السلطة والثروة، فيما الغالبية مهمشّة ومعزولة عن المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية، وهذا يؤدي بالضرورة إلى انتشار الظلم والفساد في الدولة والمجتمع، فيشكلان بيئة خصبة تدفع بالفئات الأكثر تضررًا وهم الشباب إلى الكفر بالنظام السياسي الذي يحكمهم وفقدان الثقة بأركانه وعدم الإيمان بقيمة، فيبحثوا عن البديل النقيض لهذا النظام وتلك القيم، فتلقاهم تلك الحركات لقمة سائغة ليكونوا جزءًا من مخطط أكبر منهم قد يعرفوا أوله ولكن لا يعرفوا آخره بالتأكيد...

خاصة في ظل استخدام العنف والإرهاب الرسمي الذي يُمارس من أذرع الدولة العسكرية والأمنية لإقصاء المعارضين للنظام عن الفعل والتأثير أو عن الوجود والشهود إذا لزم الأمر.

ومنهم الذين أمدوا داعش وأخواتها بفائض المال المكدّس في خزائن الدولة أو الأغنياء الذين يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، وأمدوها بفائض الرجال الذين خُدعوا

بفتاوى الفتنة التي يطلقها علماء الدين اتباع مدرسة بلعم بن باعوراء، وأمدوها بالسلاح المخزّن للصراعات الداخلية فقط وليس للصراع مع عدو الأمة المركزي الغاصب لفلسطين، ومنهم من سهّل انتقال المال والرجال والسلاح إلى البلاد المستهدفة بالتدمير والتفكيك والتقسيم عبر حدوده البرية ثم اكتشف أن الوحش الذي يسمّنه قد يلتهمه أو يؤذيه فقرر محاربته... وآخرين خلطوا عملاً سيئاً كالطائفية والمذهبية بآخر أكثر سوءًا كالاستبداد والفساد فأوجد البيئة الحاضنة للتطرف الوجه الآخر للطائفية.

وخلاصة الأمر أن الجمود الفكري والتعصب المذهبي والاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي... إضافة لدعم المتطرفين بالمال والرجال والسلاح... دون إغفال البُعد الخارجي المتمثل في الدور التآمري لأعداء الأمة وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني مركز المشروع الغربي في المنطقة الإسلامية الرامي إلى إضعاف وتفرقة العرب والمسلمين... جميعها عوامل أنتجت التطرف فكرًا وممارسةً. وأن طريق الأمة للخلاص لا يكون إلّا بمشروع نهضة تقوم على أسس الوحدة والتحرر والتنمية، وعلى قيم الحرية والعدل والمساواة، وعلى مبادئ الاعتدال والوسطية والديمقراطية.

السلطة والثورة
طريقاً للثروة..

• كُتب بتاريخ:
13 أغسطس 2015م

في إحدى المسلسلات التلفزيونية المصرية القديمة بعنوان (الكهف والوهم والحب) الذي عُرض في الثمانينات في القرن الماضي، يجسّد فيه بطل المسلسل (إحسان بك أبو المعاطي) شخصية الانتهازي الفاسد الذي يعرف (من أين تؤكل الكتف)، ويعرف أيضاً أن السياسة والانتماء للحزب الحاكم هما طريق الثروة، ولا ضير إن بدّل قناعاته السياسية وانتماءاته الحزبية عدة مرات، فقد كان ملكيا زمن الملكية وجمهوريا زمن الجمهورية، فهو بارع في القفز من السفينة الغارقة، وأكثر براعة في ركوب السفينة الناجية، وساعدته براعته هذه إضافة لما أوتي من فنون النفاق ومهارات التسلّق والارتزاق في أن يصبح قياديا في الاتحاد الاشتراكي -حزب السلطة الحاكم- ورئيسًا لمجلس إدارة إحدى الشركات الحكومية الصناعية، فأصبح من خلال هذين المنصبين في الاتحاد والشركة من أغنياء البلد بل من أكابر الأغنياء وكيف لا يصبح منهم وهو الذي استثمر كل دقيقة من وقته في استغلال نفوذه لجمع الثروة، ولم يترك أي وسيلة من وسائل الفساد كالرشاوى والاختلاسات والعمولات إلاّ ومارسها ليزيد ثروته ويكدّس ماله.

وفي الحقيقة إن شخصية إحسان بك أبو المعاطي في هذا المسلسل هي مثالاً لشخصيات كثيرة من القادة والمسؤولين في دول ومجتمعات العالم المتخلف لا سيما في الوطن العربي الذي تحكم معظمه أنظمة سياسية مستبدة وفاسدة، وربما كانت مثل هذه الشخصيات هي الأكثر تكرارًا وشيوعا في هذه الدول والمجتمعات، التي تُعتبر

فيها ممارسة السياسة والحصول على منصب سياسي في السلطة الحاكمة أو المعارضة أقصر الطرق لجمع الثروة والغنى السريع. والعلاقة بين السلطة والثروة هنا يختلف عنه في دول أخرى متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً حيث العكس هو الصحيح فالثروة هناك تُعتبر طريقاً للسلطة السياسية، فيكون الشخص غنياً ثم يسعى للحصول على المنصب السياسي وصولاً إلى الرئاسة نفسها.

واستغلال الوظيفة السياسية لا سيما العُليا منها التي لها علاقة بممارسة السلطة لتحقيق المصالح الخاصة والمنافع الشخصية يُمارس بسهولة في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية مستبدة، وذلك لسهولة استخدام النفوذ الشخصي فيها، ولغياب الرقابة الشعبية والمحاسبة المالية والمتابعة الإدارية والملاحقة القانونية، ولانعدام الشفافية والعدالة في توزيع الفرص، وعدم اعتماد معايير الكفاءة المهنية، وعدم تداول السلطة والوظائف المهمة فيها، وانتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة، واستئثار الحزب الحاكم بخيرات البلد، واحتكاره للوظائف المهمة لأعضائه وأبنائهم.

وهذه العلاقة المشّوهة بين السلطة والثروة لا تقتصر فقط على البلدان التي تحكمها أنظمة سياسية ضليعة في الاستبداد والفساد ورثتها كابرًا عن كابر، بل تمتد أيضا إلى أنظمة سياسية لها ماضٍ ثوري، وصلت للحكم بعد سنوات طويلة من الكفاح والنضال ضد الاستعمار وعملائه، وحملت هموم الفقراء، ودافعت عن حقوق البؤساء، فاتخذ قادتها وكوادرها ومسئوليها السلطة السياسية طريقاً للغنى السريع بعد أن اتخذوا الثورة طريقا للسلطة للتربع على كرسي الحكم، بل أن هذه العلاقة المشّوهة بين السلطة والثروة امتدت إلى ثورات لم تحقق أهدافها بعد وتعتبر نفسها في مرحلة تحرر وطني كالثورة الفلسطينية، التي ابتكر بعض فصائلها خليط عجيب من السلطة والثورة ضاعت فيه ملامح كلاً من السلطة والثورة معاً، وما يجمعهما معاً هو أن السلطة والثورة أصبحتا طريقاً لجمع الثروة والغنى، فليس من الغريب بعد ذلك أن يصبح كثير من القادة والمسؤولين فيهما من أغنياء البلد، بينما ظل معظم الشعب يعاني الفقر والبؤس ويزداد فقرًا وبؤسًا كلما ازداد القادة ثروة وغنىً،ولو نظر كل واحد

منا حوله لوجد أمثلة حية على ذلك، وسيجد بالطبع أمثلة معاكسة نظيفة، فتكوّنت معادلة جديدة شعارها: السلطة والثورة طريقا للثروة... هذه المعادلة التي تؤدي بالضرورة إلى إفساد الثورة والثوار.

محمد علان وفلسفة المواجهة..

• كُتب بتاريخ:

20 أغسطس 2015م

حتى كتابة هذا المقال من غير المعروف إن كان الأسير المجاهد محمد علان المُعتقل إدارياً في سجون الاحتلال الصهيوني قد تناول الطعام أم لم يتناوله، بعد أن قررت المحكمة الصهيونية تعليق أو تجميد اعتقاله إدارياً، وهو قرار غريب غير مسبوق كمخرج مؤقت لسلطة الاحتلال يُعفيها من النتائج السلبية المُتوقع حدوثها فيما لو استشهد محمد علان أثناء اعتقاله إدارياً، خاصة بعد تهديد سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي بإنهاء التهدئة وضرب المستوطنات الصهيونية بالصواريخ إذا استشهد علان في السجن.

ولكن المعروف يقيناً أن محمد علان قد انتصر على جلاديه وقهر سجانيه ودك مسمارًا آخرا في نعش الاعتقال الاداري، ووضع الاحتلال وأساليبه القمعية في قفص الاتهام مجددًا، وسطّر صفحة جديدة ناصعة من صفحات النضال الفلسطيني، وأضاف نجمة ساطعة أخرى في سماء الحركة الوطنية الأسيرة، وقدّم نموذجًا مشرقاً لنهج المقاومة الذي يؤمن به كنهج فعّال لنيل الحرية، وأعطى مثالاً حياً لخيار الجهاد الذي ينتمي إليه كخيار ناجح لانتزاع الحقوق، وأثبت مجددًا أن الجوع يقهر بطش السجّان والألم ينتصر على سوط الجلاّد.

والمعروف يقيناً أيضاً أن محمد علان قد أدرك بإيمانه ووعيه وثوريته السر الكامن في فلسفة المواجهة ضد الاحتلال الصهيوني، والذي يُعتبر مصدر القوة فيها، هذه الفلسفة المستندة إلى نهج الجهاد والاستشهاد، وطريق المقاومة والنضال، خيار الأمة العقائدي والتاريخي في التصدي لأعدائها ومواجهة أعداء الإنسانية، وأن هذا الخيار

رغم تكلفته العالية وثمنه الباهظ وصعوبته البالغة أفضل بكثير من نار الذل والهوان الذي ستلاقيه الأمة فيما لو تخلّت عن الجهاد وأدارت ظهرها للمقاومة، فما ترك قومٌ الجهاد إلاّ ذُلوا، وما ركن شعبٌ إلى ظالميه ومحتليه إلاّ مسته نار الهوان.

وعُلم أيضاً أن النصر صبر ساعة يحتاج إلى صدق الرجال وعزيمة الأحرار وإصرار الثوار، وأن إضرابه عن الطعام ليس إلقاء بالنفس إلى التهلكة -كما يقول بعض المرجفين- بل هو ارتقاء بالنفس إلى النجاة والعُلا، وأن جوعه وألمه نوع من المقاومة والجهاد، بل أرقى صورهما لنيل الحرية وانتزاع الحقوق، وأن من يموت أثناء ذلك يموت شهيدًا، كما أفتى بذلك الشيخ محمد حسين مفتي القدس وفلسطين وغيره من العلماء، وأن من يقعد عن الجهاد ويستسلم لمشيئة الاحتلال هو الذي يُلقي بنفسه إلى التهلكة ويزج بشعبه إلى مهاوي الردى.

وفُهم أيضاً أن فلسفة المجاهدين الاستشهاديين هي التي صنعت انتصاراتنا وقوتنا ومجدنا، وصعدت بالأمة إلى قمة الحضارة والتقدم، وأن فلسفة المُخلّفين القاعدين هي التي صنعت هزائمنا وضعفنا وتخلفنا، وهوت بالأمة إلى قاع الحضارة والتقدم، فشتان بين فلسفة الجهاد والاستشهاد وفلسفة القعود والخنوع.

وأخيراً لم يكن محمد علان بدعًا من الثوار الذين سطّروا بجوعهم وألمهم أروع صفحات النضال والجهاد، فقد سبقه الكثير وسيتبعه الكثير من أبطال هذا الشعب المعطاء الولاّد بالعظماء حتى يأذن الله تعالى بالنصر المبين، أما ثوار منتصف الطريق ومنظرو الهزيمة وفلاسفة الاستسلام فلا نامت أعينهم.

روتس الغلابة وأحلام البؤساء

• كُتب بتاريخ:

27 أغسطس 2015م

عندما كنت شابا صغيرًا في مقتبل العمر منهياً مرحلة المراهقة قرأت رواية البؤساء لفيكتور هوجو ترجمة الأديب مصطفى المنفلوطي، التي تصّور الظلم الاجتماعي في فرنسا بعد سقوط نابليون في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبطل الرواية هو (جان فالجان) الذي قضى في السجن تسعة عشر عاماً بسبب سرقته لرغيف خبز ليُطعم أخته وأطفالها الذين يتضورون جوعًا، وكان قد حُكم عليه بالسجن خمس سنوات امتدت إلى تسعة عشر عاماً بعد محاولاته المتكررة للهرب،والمأساة التي تعّرض لها بطل الرواية باسم القانون لم تكن مجرد مأساة فردية، بل هي مأساة كل البؤساء في الأرض الذين تُقتل أحلامهم البسيطة وباسم القانون في كثير من الأحيان، هذه الأحلام التي لا تزيد عن كونها توفير سبل العيش لهم ولأسرهم، ولم يكن الشاب محمد أبو عاصي في غزة إلاّ أحد هؤلاء البؤساء الذين صودرت أحلامهم البسيطة وحقوقهم الطبيعية باسم القانون أيضاً.

والصدمة التي أحدثتها حادثة محاولة انتحار محمد أبو عاصي بعد مصادرة بلدية غزة لبسطته على شاطئ بحر غزة ورفضها إرجاعها له والتي أطلق عليها ساخرًا اسم (روتس الغلابة) لم تكن بسبب محاولته الانتحار بحد ذاتها رغم مأساتها ككل محاولة انتحار ناجحة أو فاشلة بغض النظر عن السبب والمسؤولية الشرعية، بل كانت هذه الصدمة ناتجة عن الدافع الذي أدى به إلى الانتحار، والذي يشكّل مأساة أخرى تُضاف إلى مأساة الانتحار، بل هي المأساة الحقيقية لجيل بأكمله توّقفت حياتهم عند لحظة تاريخية كئيبة لم نستطع مغادرتها إلى أجمل منها، وتجمدّت طموحاتهم داخل

سجن مغلق لم نتمكن من كسر قيوده التي صنعنا بعضها بأيدينا، وتحطّمت آمالهم على صخرتي الاحتلال والانقسام التي عجزنا عن ازاحتهما، وضاعت أحلامهم بين دهاليز المناكفات السياسية وجعجعات الردح السياسي والردح المضاد.

فكم من بائسٍ مثل محمد أبو عاصي لم نسمع عنه لا يستطيع إيجاد فرصة عمل ليسد رمق أطفاله الجوعى، وكم من خريج وخريجة ذهبت أحلامهم أدراج الرياح وخطفهم غول النسيان بين جدران بيوتهم العتيقة لأنهم لم تتح لهم الفرصة لتأسيس بيوت جديدة، وكم من فرصة عمل تم إجهاضها بسبب قوانين ذكية تعرف الفقراء والبؤساء فتدوسهم وتعرف الأغنياء وأولى الطول من عليّه القوم فتتخطاهم، وكم من وظيفة عامة تجاوزت الأكفاء المستحقين لها لتحط رحالها عند المقربين من الحزب الحاكم وأولى الأمر وأبنائهم وذراريهم، وكم من أحلام البؤساء البسيطة غرقت في مستنقعات الانتهازية والحزبية والفساد النتنة، أو تُرك أصحابها وحيدون في بحر متلاطم من أمواج الاحتلال والحصار والانقسام والفقر والبطالة... وبعد هذا كله لنسأل أنفسنا: كم سيصبح عدد المنتحرين أو محاولي الانتحار لو تكررت مأساة أبو عاصي؟! وماذا سيحدث فيما لو فُتح باب الهجرة على مصراعيه من فلسطين عامة ومن غزة خاصة؟!.

وإذا تجاوزنا حالة تشخيص الواقع إلى تحديد المسؤولية عما حدث لا نريد أن نبسّط الأمور -كما فعل البعض- الذين حمّلوا بلدية غزة المسؤولية وطالبوا باستقالة رئيس بلديتها، وهي محاولة تحمل في طياتها تبرئة المسؤول الحقيقي عما حدث ولا زال يحدث في غزة، والتي تُعتبر البلدية ومسؤوليها الحلقة الاخيرة فيها، أما حلقاتها الأولى فتبدأ بالمستوى السياسي الذي ساهم في وصول الأمور إلى هذا الحد المأساوي من أزمات طالت مختلف نواحي الحياة في غزة، والحديث يدور في هذا الإطار عما نستطيع أن نفعله بإرادتنا دون أن نعفي الاحتلال الصهيوني من المسؤولية الأولى عن مأساة الشعب الفلسطيني برمته بما فيه الجزء الذي كُتب عليه الحياة في سجن غزة الكبير. كما لا نريد أن نُلقي باللوم على الضحية -كما فعل البعض الآخر- الذين حمّلوه

مسؤولية الموت كمدًا بالانتحار، أو الموت غرقاً في عرض البحر بعد الهجرة، ونحشر الضحايا بين زاويتي الموت جوعًا أو الموت هماً بعد أن سُدّت أمامهم سُبل العيش.

واذا أردنا تجاوز مرحلتي التشخيص وتحديد المسؤولية إلى العلاج وإيجاد الحل لا بد أن نحدد الهدف الذي نسعى لتحقيقه في مرحلة التحرر الوطني، وهو تحرير الأرض والإنسان لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب فلسطين، ولا يتم تحقيق هذا الهدف إلا ببقاء الشعب الفلسطيني فوق أرضه وصموده عليها، وأن يبقى هذا الجيل والأجيال التالية على أرضهم صامدين وفي وطنهم مرابطين، وهذا لا يتم بدوره إلاّ بتوفير فرص الحياة الكريمة لهم ليصمدوا أمام الاحتلال والاستيطان ويقاوموه حتى يأذن الله تعالى بالنصر، وبالتالي لا بد من إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية والاتفاق على مشروع وطني موحّد على أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة بمفهومها الشامل. هذا المشروع الوطني الذي من الضروري أن يتضمن الحد الأدنى من فرص الحياة للجيل الجديد في وطنه فلسطين، حتى يسلّم الراية للجيل الذي يليه.

عجبتُ لمن لا يجدُ القوتَ في بيتهِ...

• كُتب بتاريخ:
03 سبتمبر 2015م

نُقل في الأثر عن أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه- وهو خامس من أسلم من الرجال أنه قال مُحرّضاً الفقراء الجوعى على الثورة (عجبتُ لمن لا يجدُ القوت في بيتهِ كيف لا يخرجُ على الناس شاهرًا سيفه). ولقد عبّر ابن حزم الاندلسي إمام المذهب الظاهري عن هذا المعنى في كتابه (المُحلّى). بقوله: (إنه اذا مات الرجل جوعًا في بلدٍ أُعتبر أهله قتله، وأُخذت منهم دية القتيل، وأن للجائع عند الضرورة أن يُقاتل في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيره، فإن قُتل - أي الجائع - فعلي قاتله القصاص، وإن قُتل المانع لعنه الله لأنه منع حقاً وهو طائفةٌ باغية.) وهذا الفهم الثوري لكلٍ من أبي ذر الغفاري وابن حزم الأندلسي مُستقى من نص وروح الحديث الشريف المروي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال:»من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضلُ زادٍ فليعد به على من زاد له...) ويقول راوي الحديث (فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أن لا حق لأحدٍ منا من فضل).

وإشهار سيف الثورة بسبب الجوع حدث متكرر في التاريخ، ذلك بأن الفقير لا يجوع إلاّ بسبب تخمة الغنى، وقد يموت الفقير مخمصةً بينما يموت الغني بطنةً، ولا يزداد الفقراء فقراً إلاّ بمنعهم حقهم في مال الله الذي أودعه الأغنياء، ولا ينتشر الفقر والجوع في بلدٍ ما إلاّ بانتشار الظلم والاستغلال والاحتكار والتمييز والفساد، ولا تزداد الهوة بين الأقلية المترفة والأكثرية البائسة إلاّ بازدياد الفجوة في توزيع الثروة بين

الأثرياء والبؤساء. والثورة لا تقوم ضد الأغنياء المترفين فقط، بل تكون ضد النظام الحاكم برمته، ذلك بأن احتكار الثروة واحتكار السلطة صنوان لا يفترقان، وغالباً ما تتحالف الفئتان في نخبة حاكمة واحدة تلتقي مصالحها في إبقاء سيطرتها على مقاليد الحكم يساعدها في كثير من الأحيان رجال الدين من علماء السلطة المنافقين ورجال العلم من المثقفين الانتهازيين... هكذا حدث في كل الثورات الكُبرى في التاريخ تقريباً كالثورات الفرنسية والروسية والصينية... وصولاً إلى ثورات ما يُعرف بالربيع العربي التي اندلعت ضد احتكار السلطة والثروة

وإشهار السيف ضد الفقر والجوع لا يكون بالثورة حتمًا، خاصةً الشعوب التي تخوض صراعًا شاملاً مع عدو محتل لأرضها كالشعب الفلسطيني، لا سيما عندما يكون هذا العدو هو المتسبب الرئيسي في الفقر والجوع من خلال اغتصابه للأرض وانتزاعها من يد أصحابها بالتهجير والمصادرة والاستيطان، تلك الأرض التي كانت تعتبر مصدر الإنتاج الأساسي لغالبية الشعب الفلسطيني، ذلك إضافة لما تبع ذلك من تضييق في سبل العيش وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي والحصار وغيرها. فقد يكون إشهار السيف بالنضال السلمي وأساليب الصراع المدني والضغط الشعبي واستخدام القلم والكلمة في تسليط الضوء على أسباب الفقر ومحاربتها وطرح البدائل لتصحيح الأوضاع الخاطئة... والحديث هنا يتناول الأوضاع الخاطئة التي أفرزها المجتمع بسلطته الحاكمة وأحزابه المعارضة ومؤسساته المدنية، ومن بين أهم هذه الأوضاع التي ينبغي تسليط الضوء عليها لكشفها ومحاربتها هي الفساد.

وأهم أشكال الفساد في المجتمعات العربية بما فيهم المجتمع الفلسطيني هو الفساد السياسي ومن أهم مظاهره استغلال النفوذ السياسي لتوجيه القرارات السياسية والتشريعات القانونية لتحقيق مصالح خاصة بالطبقة السياسية، ووضع اليد على المال العام وثروات الدولة وممتلكات الشعب بطرق مختلفة، والحصول على وظائف حكومية للأبناء والأقارب، وتبادل المنافع بين المؤسستين العسكرية والأمنية من جهة التي تحصل على الامتيازات المادية والمعنوية والنخبة الحاكمة من جهة أخرى والتي

تحصل على الحماية والأمن. وسوء توزيع الثروة القومية بحيث تحتكرها النخبة الحاكمة وشركائها واتباعها، ويُحرم منها غالبية الشعب، وأهم مظاهرها في المجتمع الفلسطيني سوء توزيع الدخل حيث الفجوة كبيرة في سلّم الرواتب بين صغار الموظفين وكبار المسؤولين.

وتمارس الأحزاب والحركات السياسية نفس المظاهر السابقة وغيها مثل غياب الديمقراطية، وعدم تداول السلطة، والتربع على كرسي القيادة لعشرات السنين، وضعف آليات العمل المؤسساتي، والاعتماد على العمل الفردي والشللي، وعدم عقد مؤتمراتها العامة إلاّ نادرًا، وضعف تمثيل الشباب والنساء فيها، ولعل الحزبية من أهم مظاهر الفساد في السلطة والمعارضة لأنها تعتمد على مصلحة الحزب قبل مصلحة الوطن، ومصلحة الحزب قد تتحول إلى مصلحة نخبة قليلة تسيطر على الحزب، وتعمل على مبدأ الثقة قبل الكفاءة، والثقة هنا تعني التقرّب للقيادة بالطرق الانتهازية المتعددة.

وختامًا فإن السيف لا يجب أن يُغمد حتى تتحقق العدالة الاجتماعية وينتهي الفساد أو يُقلّص إلى الحد الأدنى الممكن، ويُعاد هيكلة سلّم الرواتب لإعادة توجيه جزء منه، ومن المال الموّفر بعد محاربة الفساد في بناء مشروع وطني يوجد فرص العمل للشباب ومشاريع لتشغيل الفقراء، إضافة لتفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية لتعمل بطريقة تكاملية وفي إطار خطة وطنية ووفقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي لمحاربة الفقر والبطالة والجوع.

المجلس الوطني الفلسطيني بين زمنين..

• كُتب بتاريخ:
08 سبتمبر 2015م

لا أؤمن كثيرًا بمقولة الزمن الجميل، فكل زمان فيه قدر كافي من الجمال والقبح، ومليء بالخير والشر، ويتدافع فيه الحق والباطل، فضلاً عن أن الجمال والقبح والخير والشر والحق والباطل قد تخضع للنسبية في بعض أوجهها. ولكن فيما يتعلق بتاريخ المجلس الوطني الفلسطيني سأضطر أن أؤمن بهذه المقولة وأقسّم تاريخه إلى زمنين –من وجهة نظري على الأقل– يُفصل بينهما الدورة الثانية عشر في القاهرة التي وافق فيها المجلس على البرنامج المرحلي للتحرير. مع إدراكي أن البعض –وفق نظرية النسبية– يُسمّي المرحلة السابقة لهذه الدورة بمرحلة الجمود قاصدا التمسك بالثوابت الوطنية والحقوق الطبيعة والتاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني.

فقد كان المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره المؤسسة العُليا لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائه عام 1964م عنواناً للوحدة كونه الإطار السياسي الجامع لقوى الشعب الفلسطيني الفاعلة، والبرلمان الممثل فيه معظم فئات الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة. وقد كان عنواناً للتمسك بالثوابت الوطنية والحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني عندما حدد الهدف الوطني بتحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر وأكد على حق العودة. وقد كان عنواناً للتأكيد على هوية القضية باعتبارها قضية وطنية محورها تحرير الأرض والإنسان وليست مجرد قضية إنسانية لمساعدة اللاجئين، وقد كان أيضاً عنواناً للهوية الوطنية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والقومية والإسلامية وصياغة رموزها الجامعة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وقد كان واضحاً في تحديد

وسيلة التحرير بالكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد، وفي رفضه للمشاريع السلمية التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها القرار 242 الصادر عقب هزيمة حزيران 1967م، ولم يخطئ في تحديد العدو ممثلاً في الكيان الصهيوني والصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية.

لم يستمر هذا الزمن طويلاً فقد بدأ بالتغير التدريجي ابتداءً من الدورة الثانية عشر للمجلس عام 1974م في القاهرة الذي تبنى فيه البرنامج المرحلي الذي ينص على إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها، وأن أي خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وكان هذا التحّول في الخطاب السياسي لأعلى سلطة في المنظمة هو الذي مهد لاتفاقية وسلطة أوسلو بعد ذلك بعشرين عاماً.

وما بين الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني عام 1974 التي تبنى فيها البرنامج المرحلي، والدورة الواحد والعشرون في غزة عام 1996 والتي تم فيها تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني لتتلاءم مع اتفاقية أوسلو ثمانِ دورات ثم في كل دورة منها تسجيل تنازل جديد في الخطاب السياسي الفلسطيني، وأهم محطاتها الدورة العشرون في الجزائر عام 1991م والتي سبقت اتفاقية أوسلو والتي تحدثت في قراراتها السياسية عن ترتيبات انتقالية مؤقتة لإقامة الدولة الفلسطينية التي تُرجمت فيما بعد إلى سلطة فلسطينية مؤقتة تمهيداً للدولة التي لم تأتِ بعد.

من الواضح أن هذه التنازلات جاءت كمحصلة لتغيرات الكثير منها موضوعية لها علاقة بالمتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية، ولكن بعضها ذاتية ناتجة عن فكر سياسي يقوم على فرضيات ثبت خطأها تعتمد على استراتيجية التنازل كآلية لتحرير بمعنى أنه لو اعترفنا بشرعية (إسرائيل) على أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين ستترك لنا بقية فلسطين (الضفة والقطاع)، وأن الحل السياسي التفاوضي مع (اسرائيل) بالرعاية الأمريكية سيحقق جزءًا من المطالب الفلسطينية التي ستكون

موطئ قدم لتحقيق المطالب الأخرى، وأن أمريكا ستضغط على (إسرائيل) لتقديم ثمن للسلام رغبة من أمريكا في تحقيق الاستقرار في المنطقة...

ولم يكن الفكر السياسي الذي أنتج التنازلات المتواصلة منذ عام 1974م والتي أوصلتنا إلى المأزق الحالي هو الخطيئة الوحيدة للمنظمة والمجلس الوطني، بل كان تجاهل وإقصاء قوى أساسية في الساحة الفلسطينية كحركتي حماس والجهاد الإسلامي عن المشاركة في المجلس هو بمثابة خطيئة أخرى يتم تكريسها مجددًا من خلال الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله بدون مشاركة الحركتين رغم قوتهما الشعبية والنضالية، بينما تشارك فصائل منطوية تحت جناح المنظمة لم يعد لها وجود شعبي أو نضالي في الساحة الفلسطينية.

إن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بمكوناته الحالية لا يعكس موازين القوى السياسية والشعبية والنضالية الحقيقية، وهو ترسيخ للانقسام وضد مبدأ الشراكة السياسية، ولن يحل أي مشكلة أو أزمة من مشاكل وأزمات الشعب الفلسطيني كالاحتلال والانقسام والحصار والفقر وغيرها، وأي انعقاد للمجلس الوطني الفلسطيني يجب أن يقوم على أسس شرعية شعبية وتمثيلية وثورية كاملة، وفي إطار إعادة بناء المنظمة على أسس توافقية تحمي الثوابت الوطنية وتحفظ مصالح الشعب الفلسطيني وتقوم ببناء إستراتيجية وطنية جامعة تستند إلى مشروع وطني موّحد لتحرير فلسطين.

خُرافة الزمن الجميل...

• كُتب بتاريخ:
10 سبتمبر 2015م

قابلت مؤخرًا أحد زملاء السجن القُدامى بطريق الصدفة في مكان ما من إمبراطورية غزة المترامية الأطراف، فاختلسنا برهةً من الزمن نسترجع فيها سوياً ذكريات السجن في الانتفاضة الأولى، وقبل الفراق مجددًا وفي نهاية هذا اللقاء القصير أطلق زميلي جملته الأخيرة متحسرًا ومتأوهاً «آه لقد كان زمناً جميلاً»، فوافقته على ذلك وافترقنا وذهب كل منا إلى سبيله، غير أني توّقفت عند الجملة الأخيرة التي تصف مرحلة السجن بالزمن الجميل، وأعدتُ التفكيرَ بها مرة أخرى، وتساءلت بيني وبين نفسي إن كان السجن زمناً جميلاً فعلاً، أيكون السجن زمناً جميلاً وفيه ما فيه من التعذيب في أقبية التحقيق (المسلخ)، ومن المعاناة في غرف أو خيم السجن (المردوانات)، ومن الصراعات المتواصلة مع إدارة السجن والمتقطعة بين التنظيمات داخل السجن، وإن كان جميلاً فعلاً فلماذا كنّا ننتظر الخروج منه بفارغ الصبر، وننام لياليه على أمل الإفراج في الصباح، ونرنوا إلى معجزة لا تأتي إلاّ نادرًا تخرجنا منه. فكيف يصبح السجن بعد ذلك زمناً جميلاً إلاّ إذا محونا من الذاكرة كل ما سبق وتذكّرنا الجوانب المشرقة منه فقط وهي كثيرة تبدأ بشعور السجين بالفخر نتيجة لمشاركته في النضال الوطني وتضحيته بحريته قرباناً لحرية وطنه، ولا تنتهي بلذة التحدي التي يشعر بها الأحرار رغم قيد السجن وبطش السجان، مرورًا بالمشاركة الوجدانية التي يعيشها السجناء في الأفراح والأحزان.

وهذا اللقاء ذكّرني بحديث مع زملائي في العمل تناولنا فيه الماضي مقارناً بالحاضر، الذي وصفوه بالزمن الجميل وبرهنوا على ذلك بذكر أن الناس كان عندهم

دين وأخلاق وشهامة... وعددوا من أنواع الفضائل والقيم والأخلاق الكثير، وهنا لم أوافقهم في الرأي كما وافقت زميل السجن، وقلت لهم إنني لا أؤمن بمقولة الزمن الجميل. فكل زمن فيه قدر كافٍ من الجمال والقبح، ويتصارع فيه الخير والشر، ويتدافع فيه الحق والباطل... فما كان جميلاً بالنسبة لجيلنا في الماضي ربما كان قبيحاً للجيل الذي سبقنا، وما نراه الآن قبيحاً قد يراه الجيل الذي يلينا جميلاً، وقد تصفه الأجيال التالية لنا بالزمن الجميل وهكذا. فالجمال والقبح يخضعان للنسبية في كثير من جوانبها، والشيء الواحد قد يراه البعض جميلاً بينما يراه البعض الآخر قبيحاً من نفس الجيل، ولكنه يعني أن التغيير يمكن أن يصيب هذه المعايير نفسها. وهذا لا يعني عدم وجود معايير ثابتة للجمال والقبح يمكن الاحتكام إليها، ولا يعني عدم تميز مرحلة زمنية عن أخرى في إحدى مجالات الحياة كالعلم والأدب والفن والأخلاق.

وحقيقة وجود الزمن الجميل التي تعني بالضرورة وجود زمن قبيح تقودنا إلى البحث في تفسير المقولات التي تتحدث عن زمن الفن الجميل والأدب الجميل والأخلاق الجميل والرياضة... وغيرها، ومن هذه التفسيرات ما قاله الناقد الفني المصري (طارق البشري) «إن فن الزمن الجميل أو روائع الزمن الجميل ليست سوى أكذوبة نعيش عليها ونصدّقها، فكل الأزمنة فيها قدر من القبح... إن الزمن يلعب دورًا في غربلة الأشياء وتصفيتها فتموت الرداءة... مصر أنتجت أربعة آلاف فيلم وما يُعرض منها في الفضائيات هو أربعمائة فيلم فقط، فنحكم على الزمن من خلال ما يُعرض فقط، فنرى الماضي من شرفة الحاضر».

ويفسّر ذلك الكاتب الصحفي المصري (أسامة غريب) بقوله: «الناس في كل زمان ومكان يحنّون إلى الماضي ويتحدثون عنه باعتباره الزمن الجميل الذي فر من بين أصابعهم ولن يعود... الإنسان نفسه هو الذي كان جميلاً في فترة الشباب والصحة والإقبال على الحياة مفعمًا بالآمال والأحلام...» وحسب هذا التفسير فإن الذي تغير هو الإنسان وليس الزمن، فعندما كان شابا قوياً مفعماً بالحيوية ومزوّدًا بالأمل بمستقبل أفضل كان يرى كل شيء جميلاً، وعندما شاخ وضعف وذهبت حيويته ومات أمله رأى

نفس الأشياء بمنظار أسود يشوّه جمالها، إضافة إلى أن الإنسان مجبولاً على حب ذكرياته الماضية والحنين إليها لاسيما إذا كانت جميلة حقاً.

وفي رأي بعض علماء النفس أن الإنسان يعود إلى الماضي ليصفه بالزمن الجميل هرباً من الواقع السيء الذي يحول بينه وبين آماله وطموحاته وأحلامه، في عملية نكوص لا شعورية للماضي تعوّضه عن احساسه بالفشل في الحاضر، وهذا يحدث عندما يواجه بعقبات في الحاضر لا يستطيع تجاوزها، ويصطدم بواقعٍ سيء تنهار أحلامه فيه، أو تُحطّم فيه آماله وطموحاته تحت أحذية النخبة نظام فاسد مستبد ونخبة تهيمن على الثروة والسلطة، حينها يهرب هذا البائس من واقع قبيح لا يستطيع تجميله إلى الماضي أو المستقبل متوهماً بوجود الزمن الجميل الذي مضى ولن يعود، أو الزمن الجميل الذي سيأتي في يوم ما، ولو خبر الحياة على حقيقتها لبحث عن زمنه الجميل في نفسه وفي حاضره دون أن يبكي على زمن في الماضي قد انتهى ولن يعود، وينتظر زمن في المستقبل و في علم الغيب قد لا يأتي أبداً.

ثورة الكهرباء
محطة على طريق الانفجار الكبير

• كُتب بتاريخ:
18 سبتمبر 2015م

عندما سُئل أحد الرؤساء العرب الذين أصابت بلاده لعنة الربيع العربي عن إمكانية أن تمتد ثورات (الربيع العربي) إلى بلاده أجاب مستبعدًا ذلك إن بلاده تحميها المقاومة، وكأن المقاومة صك غفران يَعفي النظام من استحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعطيه الحق في ممارسة الاستبداد والفساد، ويحظر على الشعب المطالبة بحقوقه الحياتية والمدنية والسياسية. أو كأنما قيل له افعل ما شئت بشعبك فقد غفر الله لك بما كنت ظهيرًا للمقاومة ونصيرًا للممانعة، وبما قدمت من حب لفلسطين وأسلفت من التغني بأمجاد الأمة العربية.

وهذا النمط من التفكير هو الذي يهيمن على البعض في بلادنا، فيعتقد بعصمةِ ما للثوريين والمقاومين تنأى بهم أن يكونوا عُرضةً للنقد ومحلاً للنقص أو الخطأ، أو يعتقد بأن المقاومة صك غفران يحمله الثوار والمقاومون فيعملوا ما شاءوا دون أن يجرأ أحدٌ على محاسبتهم أو مراقبتهم، أو يعتقد بأن المقاومة بقرة مقدّسة لا يجوز المساس بها فضلاً عن محاولة تصحيح مسارها أو مراجعة خطأها، ولا نستغرب بعد ذلك أن نجد من يحرّم على الناس مشاركة القادة في الرأي وتقديم المشورة لهم ومساعدتهم على اتخاذ القرار ويجعله حقاً حصرياً لهم.

ولذلك نجد من يستنكر خروج الجماهير الغاضبة في مظاهرات عفوية محتجة على تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، ويصف هذه المظاهرات بأنها عمالة للاحتلال ومؤامرة على المقاومة، ثم يربط بينها وبين اقتحامات الصهاينة للمسجد الأقصى

بطريقةٍ لا تخلو من الخبث الممزوج بقدرٍ كبير من الغباء والمخلوط بكميةٍ لا بأس بها من العبط، في إشارة مقصودة إلى ارتباط المتظاهرين بأجندة العدو الصهيوني. ولا يبتعد عن ذلك كثيراً محاولة البعض الآخر إلقاء المسئولية بالكامل على سلطة رام الله برئاستها وحكومتها وتصوير المظاهرات وكأنها ضد عباس والحمد الله فقط، ويتجاهل شعارها المركزي «يا عباس ويا هنية وين الكهرباء يا حرامية» الذي يحمّل المسؤولية للطرفين.

وإذا أردنا توزيع المسؤولية عن أزمة الكهرباء المتواصلة ومعها كل أزمات قطاع غزة المزمنة فلا بد من تحميل الكيان الصهيوني المسؤولية الأولى الذي لا يزال يحتل فلسطين بالكامل بما فيها الضفة والقطاع مع اختلاف في تفاصيل الاحتلال الذي جاءت اتفاقية وسلطة أوسلو لتجعله احتلالاً نظيفاً له مغانم الاحتلال دون مغارمه. والسلطة الفلسطينية التي رضيت على نفسها أن تحل مكان الإدارة المدنية في إدارة شؤون السكان تحت الاحتلال تتحمل نصيب لا بأس به من المسئولية. كما أن الطرف الذي لا زال يسيطر على غزة عمليا يتحمل قسطا من المسؤولية التي لن يعفيه منها كثرة الضجيج الإعلامي المناكف الذي يُلقي بالكرة في ملعب حكومة التوافق الوهمية إضافة إلى الأطراف الأخرى المشاركة في حفلة الرقص على جراح غزة.

وبعيداً عن توزيع الاتهامات وتحميل المسؤوليات لا بد من حل أزمات غزة المتفاقمة... فالجماهير المتظاهرة الغاضبة لم تخرج عن صمتها و تحطّم جدار خوفها إلا بعد أن طفح الكيل بها وزاد الحمل عليها، وبلغ السخط منها مبلغه، وضاقت عليهم غزة بما حملت من هموم تنوء بها الجبال، وبلغت قلوب الناس الحناجر، وزلزلوا زلزالاً شديداً... بعد سنوات عجاف ذاقوا فيها ويلات الاحتلال وحروبه المتكررة، وقسوة الحصار ونتائجه الكارثية، وبؤس الانقسام وآثاره المدمرة، وانقطاع الكهرباء المتواصل كمحصلة للاحتلال والحصار والانقسام.

والخطورة ليست في مثل هذه المظاهرات التي لا تزال محدودة في حجمها وانتشارها ولكن الخطورة في أن مثل هذه المظاهرات قد تكون محطة على طريق الانفجار الكبير إذا ما

استمرت أزمات القطاع دون حل ابتداءً بالأزمة السياسية وانتهاءً بالأزمة الاقتصادية مرورًا بأزمة الكهرباء، واستمرار هذه الأزمات دون حل سيراكم السخط والتذمر والغضب لدى الجماهير، وستأتي لحظة ينفجر فيها مخزون السخط والتذمر والغضب في وجه الجميع، ولا يخدعنّ أحدَ نفسه كما خدع الرئيس العربي المذكور نفسه عندما اعتقد أن المقاومة ستحميه، ولا يُوهم أحدٌ نفسه بأن الانفجار القادم سيكون باتجاه (إسرائيل) فقط فقد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

قنبلة عباس الصوتية
بين المقاومة والبديل

• كُتب بتاريخ:
28 سبتمبر 2015م

في لقاء صحفي مع جريدة القدس العربي اللندنية مؤخرًا قال السيد الرئيس محمود عباس أنه سُيلقي قنبلة في خطابه القادم أمام الأمم المتحدة، ورفض الكشف عن ماهية هذه القنبلة، تاركاً الباب مفتوحًا أمام مختلف التوّقعات و التكهنات عن فحوى هذه القنبلة، التي بكل تأكيد لن تكون قنبلة حقيقية يفتتح بها مرحلة الكفاح المسلح من جديد، فسيادة الرئيس لا يؤمن بالكفاح المسلح أسلوبًا للتحرير، ويتباهى بأنه لم يُطلق رصاصة واحدة في حياته قط، رغم أنه يقف على رأس حركة مارست الكفاح المسلح لعشرات السنين، كما أنه ما انفك يُعلن ليلاً ونهارًا سرا وعلانية أنه ضد الانتفاضة المسلحة والعمليات العسكرية، وفوق كل ذلك فهو صاحب مقولة الصواريخ العبثية ومن كبار منظري المقاومة الشعبية السلمية وطرق أبواب المحافل الدولية.

فلم يعد أمامنا إلّا أن نتوّقع أن قنبلة السيد الرئيس ستكون قنبلة صوتية سينتهي مفعولها بمجرد سماعها، وانتهاء صدى الصوت الذي ستحدثه، وفتور ردّات الفعل التي قد تسببها، طالما أن الوضع على الأرض الفلسطينية لن يتغيّر فعلياً. وعلى ذمة صحيفة (هآرتس) الصهيونية نقلاً عن مصادر أوروبية مطّلعة تدرك النوايا المخفية طمأنت الكيان الصهيوني، إضافة إلى مصادر فلسطينية مسؤولة ومحظوظة لقربها من الرئيس، فإنّ هذه القنبلة الصوتية لن تكون إلغاء اتفاقية أوسلو أو حل السلطة الفلسطينية المحكوم عليهما بالسجن المؤبد، ولن تكون وقف التنسيق الأمني

(المقدّس)، بل ستكون إعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال الإسرائيلي استنادًا إلى قرار الأمم المتحدة الذي منح فلسطين صفة دولة مراقبة عام 2012، وقد تكون كل هذه التوقعات غير صحيحة ولا نعرف الحقيقة حتى يكشف السرَ صاحبُهُ لأن الأمور المتعلّقة بالأمن القومي والمصلحة الوطنية العليا لا يعرفها في بلادنا العربية إلا الرئيس وتُحجب حتى عن نائبه.

وهذه القنبلة الصوتية -إذا صدقت التوقعات- ليست إلّا استمرارًا لنهج السيد محمود عباس الذي يبحث عن كل البدائل والخيارات ماعدا خيار المقاومة، وهذا النهج الذي يستبعد المقاومة بشموليتها وأشكالها المتعددة من الفكر السياسي و الممارسة النضالية يناقض مبادئ حركة فتح التي عندما أقرّت أسلوب المفاوضات مع العدو كان شعارها (الكفاح المسلح يزرع و المفاوضات تحصد) أي أن المفاوضات رديفاً للمقاومة و ليست بديلاً عنها، وهذا يتفق مع المنطق السليم وإلّا ما الذي يجعل العدو يتنازل عما يملكه إذا لم يكن عليه ضغطاً من المقاومة؟!

وهذا النهج الذي يعتمد على المفاوضات والمحافل الدولية دون ضغط المقاومة يناقض أيضاً قوانين الثورات وتجاربها، ويخالف منطق الواقع وحقائقه التي تؤكد جميعها أن المقاومة هي الأصل في سلوك الشعوب المضطهدة ضد الطغاة لنيل حريتها، وهي الأساس الذي تقوم عليه إستراتيجيات حركات التحرر الوطنية للتخلّص من الاستعمار، وهو جوهر الثورات الشعبية لطرد المحتلين الأجانب من بلادها. أما البدائل الأخرى فكانت على الدوام هي الاستثناء، التي إذا ما اسُتخدمت تكون رديفاً للمقاومة التي تشّكل أهم عوامل الضغط على العدو المحتل، وربما تكون عامل الضغط الوحيد، وما المفاوضات مع العدو، والعمل الدبلوماسي و السياسي إلّا عوامل مساعدة لتحقيق الأهداف الوطنية في التحرر والاستقلال.

ووفق هذا المنطق السليم الذي يرد الأمور إلى نصابها الطبيعي، فالمقاومة هي الأصل وغيرها هو البديل، وعندما يفشل البديل لا بد من العودة إلى الأصل، أما

المنهج المقلوب الذي يعتبر البديل هو الأصل الذي لا يمكن تركه، ويتم اتخاذ طرق التفافية تؤدي جميعها إلى نفس النهج الذي يستبعد المقاومة، فهو تكريس للفشل ومضيعة للوقت وتبديد للجهد.

وأخيرًا فالمقاومة هي التي تجعل الاحتلال باهظ الثمن بما توقعه من خسائر بشرية ومادية به، وتجعل الاستيطان مشروعًا فاشلاً بارتفاع تكلفته الأمنية والاقتصادية، وتضع الكيان الصهيوني في مأزق أمني ووجودي، وتقوّض الأساس الذي يقوم عليه المشروع الصهيوني القائم على تحقيق الأمن لليهود في (أرض الميعاد). إلا أن المقاومة يجب أن توضع في إطار استراتيجية وطنية شاملة ترتكز على مشروع وطني موّحد تكون المقاومة بشموليتها محوره و التحرير هدفه، وبدون ذلك لن نخرج من الدائرة المفرغة التي نعيش داخلها.

المشروعُ المفقودُ
في مصر بعد جمال عبد الناصر...

• كُتب بتاريخ:
02 أكتوبر 2015م

في كل تجارب الشعوب التي نهضت من كبوتها واستيقظت من غفوتها، فبنت صراح مجدها وشيدّت أعمدة عزها، كان هناك شيءٌ ما يدفعها نحو العُلا ويسير بها على درجات التّرقي، هذا الشيء هو (إرادة الحياة) التي إذا ما امتلكها الشعب استجاب له القدر لا محالة، كما عبر عن ذلك الشاعر الثائر أبو القاسم الشابي التي أطلق عليها في موضع آخر (عزم الحياة) بقوله:»لا ينهض الشعبُ إلاّ حين يدفعه *** عزم الحياة إذا ما استيقظت فيه». وإرادة الحياة أو عزم الحياة هي الروح التي تسري في جسد الشعب فتدب فيه الحياة، والماء الذي يجري في الأرض الميتة فتخلق منها الحياة، هذه الروح هي التي تزيح ركام الجهل والتخلف من على عيني الشعب فيرتد بصيرا مستبصرا لطريقة، وهي التي تنفض غبار الجمود والركود من على وجهه فيعود متفتّحا مفعما بالحيوية، والتي تزيل حُطام الفتن والصراعات من على صدره فيصبح آمنا موّحد الكلمة والصف، تلك الروح التي تكسر قيود الاستبداد وتفك أغلال الفساد فيرجع حرا مبدعًا للخير والانتاج.

هذه الروح لا بد لها من محرّك وملهم تتمثل في عقيدة دينية أو رسالة حضارية أو فكرة قومية أو هدف وطني... فيصبح للشعب أو الأمة مشروعًا تحمله وهدفا تسعى ألية وطريقا تسير فيه، فيكون ذلك بمثابة الروح التي تسري في الجسد، فتشحذ الهمم، وتنير الوعي، وتقّوي الإيمان، وتلهب الحماسة، وتوّحد الصفوف، وتفجّر الطاقات... فتنصهر الأمة في بوتقةٍ واحدة يعرف كل فرد فيها دوره وعمله في إطار هذا المشروع،

ويدرك فيها كل إنسان واجباته فيؤديها دون تقصير، ويفهم حقوقه فيأخذها دون تجاوز، وتتقدم فيها المصلحة العامة فيما تتأخر المصالح الخاصة، وتبرز القيم الجماعية والغيرية والإيثارية بينما تخنس فيها القيم الفردية والأنانية والانتهازية.

هذا المشروع هو الشيء الذي فقده الشعب المصري بموت جمال عبد الناصر منذ خمس وأربعين سنة، فقد كان جمال عبد الناصر -رغم الطبيعة الاستبدادية لنظام حكمه- يمتلك فكرة قومية جامعة وهدفا وطنيا محددًا في مشروع تحرري شامل بأبعاده الداخلية والخارجية، استطاع بشخصيته الكاريزمية أن ينقله للشعب المصري فوثق به وآمن بفكرته وتبنى هدفه وحمل مشروعه فأصبح مشروع الشعب بأسره، رغم فشل الكثير من مفردات هذا المشروع لعوامل داخلية كالاستبداد والفساد، ولعوامل خارجية كالمشاريع المضادة المعادية، إلا أن ذلك لم يؤثر على جوهر المشروع الذي حمله حتى وفاته، فخلف من بعده خلف أضاعوا مشروعه فوأدوا الروح التي لا ينهض أي شعب إلاّ بها، ولم يأتوا بأي مشروع على الإطلاق، وكان البديل هو غياب المشروع أو اللا مشروع.

وتجسّدت مرحلة اللا مشروع جلياً في عهد الرئيس حسني مبارك الذي تميّز عصره بغياب أي هدف وطني كبير أو مشروع قومي جامع، ففقد الشعب المصري في عهده الروح التي تحركه وتستنهضه، ورافق ذلك ضعف الإحساس برسالة مصر الحضارية والدينية والقومية، وتراجع دورها العربي والإقليمي، وغموض هويتها الوطنية، وتحّولها من مجتمع منتج مؤثر فيمن حوله إلى مجتمع مستهلك متأثر بمن حوله، أضف إلى ذلك الخراب الذي انتجته سنوات الاستبداد والفساد الطويلة على كل مناحي الحياة، والتي كان أبطالها تحالف النخبة الحاكمة من السياسيين الفاسدين والاقتصاديين الجشعين والمثقفين الانتهازيين.

وأي مشروع للنهضة مجددًا يُراد أن يكتب له النجاح لا بد أن يأخذ بالحسبان أن يكون الشعب هو ذاته، فتنبثق فلسفة النهضة من عقيدة وثقافة وتاريخ الشعب،

وأن تُعلى فيها قيمة الإنسان فلا تُهدر كرامته ولا تُصادر حريته، ولا تقيد قدراته، وأن توّحد صفوف الشعب وفئاته فلا تستثنى أو تقصى أي فئة منه، وأن تنطلق من رؤية تحررية تقدّس الاستقلال وتحتقر التبعية... وأي نهضة تتجاهل ذلك سيتم دفع تكاليفها أضعاف مضاعفة من الجهد والمال والزمن.

نحو مشروع وطني مقاوم لتحرير الضفة الغربية..

• كُتب بتاريخ:
06 أكتوبر 2015م

كانت اتفاقية أوسلو تتويجًا للفكر السياسي الفلسطيني الرسمي الذي تبنى البرنامج المرحلي لتحرير فلسطين عام 1974، والذي تدحرج ليحط رحاله بعد عشرين عاماً في مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية كمرحلة مؤقتة على طريق الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع بديلاً عن حُلم العودة والتحرير الكاملين. والآن بعد ما يزيد عن عشرين عاماً أخرى من الإبحار على ظهر سفينة أوسلو المتأرجحة تبّين للقاصي والداني أن (إسرائيل) أرادت من السلطة الفلسطينية غير ما أردناه – نحن الفلسطينيين–، فقد أرادت منها أن تكون غطاءً للاحتلال يستطيع من خلالها أن يواصل السيطرة على الأرض والتهامها قطعة قطعة لإقامة المستوطنات عليها، والتخلّص من عبء إدارة شؤون السكان المدنية، وإيجاد شريك أمني فلسطيني يقمع المقاومة، ويتخذها جسرًا سياسياً للعبور إلى العواصم العربية وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى، ولا مانع لديه بعد ذلك من تحويل مُسّمى السلطة إلى دولة مع إبقاء السيطرة الأمنية والاستراتيجية على الضفة والقطاع والتخلّص من بعض المستوطنات المعزولة.

أما ما أردناه نحن الفلسطينيين ممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية فهو أن تكون هذه السلطة جسرًا نعبر فوقه إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، وإيجاد موطئ قدم للمنظمة داخل فلسطين يمكن من خلاله تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وانشاء مؤسسات الدولة المستقبلية عبر مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية... لكن سرعان ما أدرك الشهيد ياسر عرفات استحالة تحقيق ذلك بآلية المفاوضات المباشرة

مع الحكومة الصهيونية بعد سلسلة المفاوضات الفاشلة معها التي كان آخرها في كامب ديفيد عام 2000، وهو العام الذي اندلعت فيه الانتفاضة الثانية، التي كانت أصدق تعبير عن فشل خيار المفاوضات والعودة إلى الأصل في التعامل مع العدو وهي المقاومة اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو. كما توّصل العدو إلى نفس النتيجة باستحالة استكمال مشروعه لتصفية القضية الفلسطينية بواسطة السلطة الفلسطينية طالما استمر ياسر عرفات على قيد الحياة فحاصروه في المقاطعة ثم قتلوه أملاً في وجود بديل أفضل منه لهم.

وعلى ما يبدو فقد توّصل السيد محمود عباس إلى نفس النتيجة التي أدركها الشهيد ياسر عرفات قبل استشهاده، وكان خطابه الأخير في الأمم المتحدة تتويجًا لهذه الحقيقة المُرّة بخطأ الفرضية التي ارتكز عليها الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي بإمكانية تنازل العدو عن الضفة والقطاع لنا إذا تنازلنا عن فلسطين المحتلة عام 1948 بواسطة الضغط الدولي والعربي دون ضغط المقاومة. ولكن السيد عباس ترك الباب مواربًا، فلا هو أعلن مواصلة طريق التسوية والمفاوضات، ولا هو أعلن التخلّي عن اتفاقية أوسلو أو تجميدها، كما لم يعلن تأييده لنهج المقاومة بديلاً عن التسوية، ولم يُعطِ أي أمل بوجود أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية. وهذا كله يأتي في سياق تصاعد الجرائم الصهيونية، وسياسة تهويد القدس وعمليات اقتحام الأقصى، وتزايد وتيرة مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات، وفي ظل تراجع القضية الفلسطينية في المحيط العربي والإسلامي عن كونها قضة العرب والمسلمين الأولى ولا حتى العاشرة، وانشغال كل منهم بنفسه وبصراعاتهم الداخلية وحروبهم الأهلية، وتراجع الزخم الدولي للقضية الفلسطينية لصالح قضايا أخرى طفت على السطح كالهجرة واللاجئين الجدد والملف النووي الإيراني وغيرها.

في هذا السياق المحلي والإقليمي والدولي جاءت الهبة الجماهيرية في القدس والضفة وما رافقها من عمليات فدائية بطولية لتثبت مجددًا أن الشعب الفلسطيني عبقري في اختيار اللحظة المناسبة لنقل الصراع مع العدو إلى مرحلة جديدة، برزت

هذه العبقرية في الانتفاضتين: الأولى والثانية وها هي تبرز مجددًا الآن، مدركاً أن المقاومة وحدها هي الكفيلة بأن تجعل الاحتلال باهظ الثمن ومُكلّف للعدو مادياً وبشرياً ومعنوياً، وأنها القادرة على جعل الاستيطان مشروعًا فاشلاً بارتفاع تكلفته الأمنية والاقتصادية، وأنها تستطيع أن تضع الكيان الصهيوني بأسره في مأزق أمني ووجود، بل وتقّوض الأساس الذي يقوم عليه المشروع الصهيوني وهو توفير الأمن لليهود في (أرض الميعاد).

وكي لا تضيع هذه التضحيات ولا تخمد نيران هذه الهبة الجماهيرية لا بد من استثمار هذه الأجواء الثورية في القدس والضفة الغربية وتحويلها إلى مشوع وطني مقاوم لتحرير الضفة الغربية من الاحتلال الصهيوني بدون مفاوضات في إطار مشروع تحرير كل فلسطين، ولكن لنعمل فيما اتفقنا عليه بالحد الأدنى وهو تحرير الضفة الغربية، وهو هدف ممكن التحقيق رغم اختلاف أهمية الضفة للعدو عن غزة التي سحب جيشه منها وأزال مستوطناته منها تحت ضغط المقاومة، وقبلها انسحب من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة دون مفاوضات. صحيح أن التكلفة ستكون ثقيلة علينا كسلطة ومقاومة وشعب والتضحيات ستكون هائلة ولكن لا خيار آخر أمامنا سوى الاستسلام لإرادة العدو والبقاء تحت الاحتلال إلى أجل لا يعلمه إلاّ الله تعالى، وبذلك تكون المقاومة قدرًا وليس خيارًا ومهما كان الثمن باهظاً والتكلفة مرتفعة فهو أقل من الثمن الذي سندفعه بالبقاء تحت الاحتلال إلى ما لا نهاية وانتظار الفرج من الخارج.

وهذا المشروع الوطني المقاوم لتحرير الضفة الغربية يجب أن يكون جزءًا من المشروع الوطني الأكبر لتحرير كل فلسطين، وفي إطار إستراتيجية وطنية شاملة تكون المقاومة محورها والتحرير هدفها، وليكن الهدف المرحلي الآن هو تحرير الضفة الغربية كهدف ممكن التحقيق اذا ما أتفق عليه الكل الفلسطيني وتم تحويله إلى خطة عملية تُطبق على الأرض وليس مجرد تنظير سياسي أو فكرة نظرية، على أن يقوم كل طرف بدوره الوطني المكلف به، ابتداءً من فصائل المقاومة التي يقع عليها العبء الأكبر في التصدي للاحتلال، والسلطة التي يقع عليها عبء دعم صمود الشعب الفلسطيني

عـلى أرضـه ووقـف التنسـيق الامنـي مـع العـدو مهـما كان الثمـن باهظـاً عليهـا وعـلى الشـعب وانتهـاءً بمؤسسـات المجتمـع المدني والقـوى الشـعبية التي تقـوم بواجبهـا في دعـم صمـود الشـعب عـلى أرضـه واسـتخدام آليـات المقاومـة الشـعبية وسـلاح المقاطعـة وغيرهـا مـن أسـاليب نضاليـة.

دعوات المقاومة السلمية وصفة لإطالة عُمر الاحتلال...

• كُتب بتاريخ:
15 أكتوبر 2015م

مـا أن اندلعـت الهبّـة الجماهيريـة والانتفاضة الشـعبية في القدس والضفـة الغربية حتى انطلقـت دعـوات تحـذّر مـن تحويلهـا إلى مقاومـة مُسـلّحة، وتنـذر النـاس مـن مغبة اسـتخدام الطـرق العنيفـة في مقاومـة الاحتـلال، وتنـادي بالمقاومـة الشـعبية السـلمية شـارحةً مميزاتهـا ومبيّنـة إيجابياتهـا، داعيـة للعقلانيـة والسـلمية والتمسـك بخيـار (السـلام الإسـتراتيجي) الـذي بـدأ باتفاقيـة اوسـلو ولا يـزال يـمارس رياضـة المشي في المكان، زاعمةً أن مربـع العنف هـو الـذي تريـده الحكومـة الصهيونيـة وتسـعى لجرنـا إليـه وكأنهـا تخلّـت عـن ممارسـة العنف لحظـةً واحـدة. فـما هـي الفلسـفة والمبررات التي ترتكـز عليهـا هـذه الدعـوات؟ ومـا مـدى مصداقيتهـا وفاعليتهـا في تحقيـق أهـداف الشـعب الفلسـطيني الوطنية؟.

هـذه الدعـوات ترتكـز عـلى فلسـفة الـلا عنـف وهـي فلسـفة أخلاقيـة وإسـتراتيجية سياسـية تنبـذ اسـتخدام العنـف لتحقيـق أهـداف سياسـية أو اجتماعيـة أو وطنيـة انطلاقـاً من تقديـس قيمـة الحيـاة للإنسـان، وهـي إسـتراتيجية وسـط بـين الاستسـلام والرضـوخ وبـين النضـال المسـلّح، وتهتـم بمواجهـة الاسـتبداد والطغيـان والظلـم بوسـائل شـعبية سـلمية. ومسـتوحاة مـن بعـض التجـارب الشـعبية التـي ناضلـت ضـد الطغيـان بكافـة صـوره كالاحتـلال الأجنبـي في تجربـة المهاتمـا غانـدي في الهنـد، والتفرقـة العنصريـة في تجربة نلسـون مانديـلا في جنـوب افريقيـا، والتمييـز في الحقـوق المدنيـة بـين البيض والسـود في تجربـة مارتن لوثـر كينـج في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

وهـذه الدعـوات ترتكـز عـلى مـبررات خاصـة بالتجربـة الفلسـطينية منهـا أنهـا الشـكل الأنسـب للمقاومـة كمجتمـع أعـزل في مواجهـة احتـلال متفّـوق عسـكرياً، وهـي وسـيلة مقاومـة مناسـبة للأضعـف عسـكرياً كـي لا يدفـع الشـعب ثمنـاً باهظـاً يفـوق قدرتـه عـلى التحّمـل، وأنهـا تُـشرك كافـة فئـات الشـعب في مقاومـة الاحتـلال، وتعـري الاحتـلال أمـام المجتمـع الـدولي وتكشـف جرائمـه، وتوّسـع حركـة التضامـن مـع الشـعب الفلسـطيني وقضيتـه العادلـة. وهـذه المقاومـة الشـعبية السـلمية في الداخـل مـع العمـل السـياسي والإعلامـي في الخـارج إضافـة إلى اللجـوء للمحافـل الدوليـة يُفـترض أن يُترجم في نهايـة الأمـر إلى ضغـط دولي عـلى الكيـان الصهيـوني يـؤدي بـدوره إلى الاسـتجابة للحقـوق المشروعـة للشـعب الفلسـطيني.

ورغـم أخلاقيـة هـذه الفلسـفة السـلمية إلا أنهـا لا تنسـجم وطبيعـة الـصراع بيننـا وبـين العـدو الصهيـوني الـذي يختلـف تمامًـا عـن تجـارب الشـعوب التـي خاضـت هـذا النـوع مـن المقاومـة سـابقاً، والتـي خاضـت صراعًـا ضـد أنظمـة عنصريـة مسـتبدة أو ضـد حكـم اسـتعماري ليـس لـه أطـماع اسـتيطانية، وهـذا النـوع مـن الـصراع يُمكـن هزيمـة العـدو فيـه بإسـتراتيجية المقاومـة الشـعبية السـلمية طويلـة الأمـد بعـد اسـتنزاف العـدو وإرهاقـه لُيسـلّم بالحقـوق المشروعـة التـي يُطالـب بهـا الشـعب. وهـذا يختلـف عـن صراعنـا مـع العـدو الصهيـوني المدجـج بعقيـدة عنصريـة اسـتعلائية، وبكافـة أنـواع الأسـلحة الفتّاكـة، وذو الطبيعـة الاسـتيطانية الاحلاليـة التـي تسـعى لإحـلال شـعب مكان آخـر، فهـو صراع وجـود يتعلّـق بوجـود أحـد الشـعبين عـلى نفـس الأرض أو عـدم وجـوده، وليـس صراعًـا عـلى المصالـح والحـدود والحقـوق المدنيـة وغيرهـا. وهـذا النـوع مـن الـصراع لا يمكـن تحقيـق النـصر فيـه بأسـاليب المقاومـة السـلمية فقـط.

ورغـم أهميـة المـبررات التـي ترتكـز عليهـا هـذه الدعـوات والتـي تسـتند بدورهـا عـلى فرضيـة إحـراج العـدو وكشـف جرائمـه واسـتدعاء الضغـط الـدولي عـلى الكيـان الصهيـوني ليسـتجيب للحقـوق الوطنيـة للشـعب الفلسـطيني، إلا أن هـذه الفرضيـة غـير دقيقـة ومبنيـة عـلى قـراءة خاطئـة لطبيعـة العلاقـة بـين الكيـان الصهيـوني والغـرب. فالمشروع الصهيـوني

في فلسـطين هـو إفـراز للمـشروع الغـربي ضـد الأمتـين العربيـة والإسـلامية، ورأس حربتـه الضاربـة في المنطقـة، والكيـان الصهيـوني إحـدى وسـائل الغـرب للعنـف وإدامـة العنـف ضـد كل مـن يحـاول رفـع رأسـه ضـد الهيمنـة الغربيـة والتخّلـص مـن التبعيـة، لذلـك فـإن الضغـط الغـربي -الأوروبي والأمريكـي- عـلى الدولـة العبريـة لـن يتجـاوز السـقف المسـموح بـه وفي الإطـار الكلامـي والاعلامـي فقـط، ولـن يتحّـول إلى فعـل ضاغـط ومؤثـر عـلى السياسـة الصهيونيـة لدرجـة تـؤدي لتحقيـق أهدافنـا الوطنيـة.

وهـذه الدعـوات للمقاومـة السـلمية تتجاهـل دور المقاومـة المسـلحة في إلحـاق الهزيمـة بالاحتـلال الصهيـوني في كل مـن جنـوب لبنـان وقطـاع غـزة، ففـي كلتـا الحالتـين انسـحب الجيـش الإسرائيـلي دون مفاوضـات أو شروط، وفي تجربـة غـزة قـام بتفكيـك المسـتوطنات الصهيونيـة التـي كان يعتبرهـا رئيـس وزراء العـدو آنـذاك أرئيـل شـارون مثـل تـل أبيـب مـن حيـث الأهميـة عندمـا قـال أن حـال نتساريـم كحـال تـل ابيـب مشيرًا إلى مسـتوطنات غـزة، ولم يمـضِ زمـن طويـل حتـى غـير قناعاتـه تحـت ضربـات المقاومـة بطريقـة عكسـية تمامًـا واعتبرهـا عبئـاً أمنيـاً واقتصاديـاً عـلى الكيـان الصهيـوني. هـذه المقاومـة هـي التـي تجعـل الاحتـلال باهـظ الثمـن ومكلّـف للعـدو، وهـي التـي تجعـل الاسـتيطان مشروعًـا فاشـلاً بارتفـاع تكلفتـه الامنيـة والاقتصاديـة، وهـي التـي تضـع الكيـان الصهيـوني بـأسره في مـأزق أمنـي ووجـودي مـن خـلال تقويـض الأسـاس الـذي أقيـم عليـه المشروع الصهيـوني الـذي أراد لدولـة (إسرائيـل) أن تكـون المكان الأكثـر آمنـاً لليهـود في العـالم.

وهـذه التجربـة يمكـن تكرارهـا في الضفـة الغربيـة لتنتهـي بانسـحاب الجيـش الإسرائيـلي وتفكيـك المسـتوطنات الصهيونيـة عندمـا يضطـر العـدو الصهيـوني للانسـحاب مـن الضفـة الغربيـة حفاظـاً عـلى وجـود الكيـان الصهيـوني في فلسـطين المحتلة عـام 1948م، اذا مـا أصبـح المشروع الاسـتيطاني في الضفـة مكلفـاً ويهـدد وجـود الدولـة العبريـة برمتـه.

وختامـاً فالمقاومـة الشـعبية السـلمية لا ينبغـي أن تكـون بديـلاً عـن الأشـكال الأخـرى مـن النضـال وعـلى رأسـها الكفـاح المسـلّح، بـل يجـب أن تكـون رديفـاً للمقاومـة المسـلّحة

وإلى جانبها، أما إذا اقتصر الأمر على المقاومة السلمية -كما يريد البعض- فهي أفضل الوصفات لإطالة عُمر الاحتلال.

نستطيع...

• كُتب بتاريخ:

22 أكتوبر 2015م

جاءت انتفاضة القدس الحالية في ظروف ومعطيات محلية وإقليمية ودولية غير مشجّعة، ورغم وجود محاذير وتخوّفات عديدة مُعيقة، فكانت صناعةً للمستحيل وتجلّياً للعبقرية التي أدت بالشعب الفلسطيني إلى التقاط اللحظة التاريخية المناسبة لتفجير الانتفاضة والانطلاق قُدماً إلى الأمام، محوّلاً التهديدات إلى فرص واليأس إلى أمل والإحباط إلى عمل، تاركاً خلفه قيادة سياسة عاجزة ونخب حزبية جامدة، مجسّداً وحدته بالدم بعد أن مزّقتها القبائل، ومحطّماً أغلاله بالعرق بعد أن ضيّقت أوسلو حلقاتها، صارخاً بأعلى صوته: هذه المرة نستطيع، نستطيع أن نجعل لتضحياتنا ثمن، ثمن لا يقل عن طرد الاحتلال وإزالة الاستيطان، نستطيع أن نحرر الضفة الغربية مرة واحدة وإلى الأبد.

نستطيع -نحن الشعب الفلسطيني- أن نفعل ذلك عندما نحوّل هذه الهبة الجماهيرية إلى انتفاضة شعبية متواصلة ومقاومة شاملة مستمرة، ثم نحوّل هذه الانتفاضة وتلك المقاومة إلى مشروع وطني مقاوم لديه هدف مركزي واضح ومحدد ومُجمع عليه فلسطينياً وهو: تحرير الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية بالكامل بدون مفاوضات أو شروط مسبّقة في إطار المشروع الوطني الفلسطيني الأكبر الرامي إلى تحرير كل فلسطين. نستطيع أن نفعل ذلك إذا كان لهذا المشروع قيادة وطنة موّحدة، لديها خطة استراتيجية واضحة، وبرنامج نضالي تصاعدي، وأساليب نضالية متنوعة، وصندوق وطني يتحمل كلفة الانتفاضة ودعم صمود الشعب.

نستطيع -نحن الشعب الفلسطيني- أن نحرر الضفة الغربية إذا ما عرف كلٌ منّا دوره ومسؤولياته وقام بها بطريقة تكاملية بحيث تصب جميع الجهود باتجاه هدف التحرير. عندما نجعل منظمة التحرير بيتاً للكل الفلسطيني وقيادةً سياسية عُليا للمشروع الوطني الفلسطيني، وعنواناً لتعزيز الهوية والكيان الفلسطيني لا مشتتة لهما. وعندما نجعل السلطة الفلسطينية جزءًا من المشروع الوطني الفلسطيني وليست عبئاً عليه وداعمةً لصمود الشعب الفلسطيني وليست مُعيقة لمقاومته. وعندما نجعل الفصائل الفلسطينية تتبنى خطاباً سياسياً وحدوياً وتوافقياً بعيدًا عن الخطاب الحزبي، وأن تنشغل بتطوير أداء الانتفاضة والمقاومة لتعظيم خسائر العدو بدلاً من الانشغال بالمناكفات السياسية المتبادلة. وعندما نلتف حول حملة المقاومة الشعبية لتواصل جهودها داخل وخارج فلسطين لتعميق مأزق الكيان الصهيوني بعد أن بدأت حملة المقاطعة الاقتصادية ومنع التطبيع معه والاستثمار فيه وفرض العقوبات عليه تأتي أُكلها.

نستطيع أن نحرر الضفة الغربية بالانتفاضة والمقاومة بدون أن نغرق في بحر المفاوضات اللانهائية حول دولة فلسطينية تحت الاحتلال وإلى جانب الاستيطان، لنضع أقدامنا على الطريق الصحيح نحو إضعاف المشروع الصهيوني وتقوّية المشروع الوطني عندما يعود وينكمش الكيان الصهيوني داخل حدود فلسطين المحتلة عام 1948، ويفقد كل الأراضي التي احتلها عام 1967، فيقد بذلك جزءًا كبيرًا من مبررات وجوده وأسس بقائه، فهذا الاحتلال قابل للهزيمة، فقد هزمته المقاومة مرات عديدة في جنوب لبنان وقطاع غزة، وهذه المرة هزيمته في الضفة الغربية ممكنة إذا ما أردنا ذلك، رغم ما يُقال عن أهمية الضفة الغربية للكيان الصهيوني دينياً وأمنياً واستراتيجياً، فقد كانت غزة جزءًا من (أرض إسرائيل التاريخية والتوراتية)، وكان الإرهابي شارون يعتبر مستوطنات غزة مثل تل أبيب من حيث الأهمية للكيان، ثم اعتبرها عبئاً أمنياً واقتصادياً عليه وتضر بالأمن القومي الإسرائيلي فانسحب منها بعد تفكيك المشروع الاستيطاني فيها تحت ضربات المقاومة.

وهذا ما يُمكن أن يحدث في الضفة الغربية عندما يصل قادة الكيان الصهيوني إلى نفس القناعة التي توّصل إليها شارون، ودورنا أن نعمل من خلال إستراتيجية الانتفاضة والمقاومة إلى إيصالهم إلى هذه القناعة، فنجعل الاحتلال باهظ الثمن وعظيم التكلفة بشرياً واقتصادياً، وأن نجعل الاستيطان مشروعًا فاشلاً بارتفاع تكلفته الأمنية والبشرية والاقتصادية، وأن نضع الكيان الصهيوني في مأزق أمني ووجودي عندما نقوّض الأساس الذي أُقيم عليه المشروع الصهيوني وهو الأمن الذي يضرب بدوره ركائز المشروع الصهيوني الأخرى وهما الهجرة والاستيطان بل وتصبح الهجرة عكسية في مرحلة متقدمة من الانتفاضة والمقاومة.

نستطيع أن نجبر الاحتلال والاستيطان على حزم حقائبهما والرحيل إذا ما تواصلت الانتفاضة وتصاعدت المقاومة حتى يصل المأزق الصهيوني إلى ذروته عندما يضطر إلى الاختيار بين البقاء في الضفة الغربية مع وجود خطر تفكيك المشروع الصهيوني برمته في فلسطين، أو الانسحاب من الضفة الغربية والقدس الشرقية مع الحفاظ على وجود دولة (إسرائيل) في فلسطين المحتلة عام 1948 إلى حين.

تهديد داعش لـ (إسرائيل) وأولوية قتال (المرتدين) لا يستقيمان..

• كُتب بتاريخ:
29 أكتوبر 2015م

نشر تنظيم (الدولة الإسلامية) المعروف إعلامياً باسم (داعش) شريطا مصّورًا تحت عنوان (كسر الحدود ونحر اليهود) يحمل توقيع (إعلام ولاية الشام) باللغة العبرية، مضمونة تهديد لدولة (إسرائيل) بأن جنود الخلافة سيهاجمونها من كل الأماكن بعد أن يكسروا حدود سايكس بيكو المصطنعة بين فلسطين ودول الجوار العربية، ليقتلوا اليهود العدو الأول للمسلمين، ولينتقموا من كل قطرة دم تسقط من المسلمين في فلسطين، والشريط يتوّعد اليهود بأن الحرب الحقيقية لم تبدأ بعد في إشارة للحرب التي تعد لها ضد الدولة العبرية.

على افتراض صحة هذا الشريط المصّور المنسوب إلى (داعش) فإنه سيكون التهديد الأول من نوعه الذي يوجهه التنظيم الذي أصبح دولة للكيان الصهيوني، فلم يسبق له الاهتمام بالقضية الفلسطينية أو بالجهاد ضد الكيان الصهيوني نظرياً أو عملياً، بل إن أنصاره في فلسطين يخرجون منها للجهاد في كافة أرجاء الأرض تاركين الجهاد في فلسطين، وهذا ليس غريباً إذا ما عرفنا المرجعية الفكرية التي يستندون عليها والتي تجمعهم مع تنظيمات أخرى تستند لنفس المرجعية الفكرية وتنتمي لنفس المدرسة السلفية.

هذه المرجعية وتلك المدرسة تُعطي الأولوية لتطهير المجتمعات الإسلامية أو المفترض أن تكون إسلامية من كافة صور الشرك لتنقية عقيدة التوحيد مما علق بها

من شركيات وبدع حسب تفسيرهم وفهمهم للعقيدة، وإزالة المنكرات من المجتمع قبل الجهاد الخارجي.

كما أن أولوية الجهاد هي لقتال (المرتدين والرافضة) داخل المجتمعات الإسلامية قبل قتال الكفار الأصليين من اليهود والنصارى والوثنيين والملاحدة، وهذا ما يؤكده أبو بكر البغدادي زعيم التنظيم أو ما يطلق عليه اتباعه أمير المؤمنين وخليفة المسلمين عندما قال: «فوالله لقتل المرتد أحب إليَّ من مائة رأس صليبية»وهذا ما طبقه التنظيم على أرض الواقع عندما استباح دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم في كل مكان استطاع الوصول اليه.

والمرتدون هم أهل السنة المخالفون للتنظيم أو الرافضون لبيعة الخليفة البغدادي، أما الرافضة هم أهل الشيعة بكافة مذاهبهم. ووفق هذين التصنيفين فإن جميع المسلمين تقريبا يدخلون فيه، باستثناء الفرقة الناجية الوحيدة التي حالفها الحظ في العيش في كنف البغدادي ودولته، وهم يستندون في ذلك إلى فتوى شيخ الاسلام ابن تيمية»قتال المرتدين مقدم على قتال الكفار الأصليين»الذي يستند بدوره إلى ما فعله الصديق -رضي الله عنه- وسائر الصحابة -رضوان الله عليهم- الذين بدأوا بجهاد المرتدين قبل جهاد الكفار من أهل الكتاب بعد وفاة الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ويبرر ذلك أحد منظري هذه المدرسة الفكرية مستندًا إلى قوله تعالى»يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً»بأن كفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي، وأنه لم يصبح للكافرين على المسلمين سبيل إلاّ بجبل هؤلاء المرتدين... كما تمكّن لليهود في فلسطين والقوات الاجنبية الكافرة في بعض بلاد المسلمين.

إذن تهديد التنظيم بقتال (إسرائيل) لا يستقيم مع قناعات التنظيم الأيديولوجية بخصوص أولويات القتال، والتي لا مجال لمناقشتها في هذا المقال، مع استبعاد الاحتمالات الأخرى لعدم توجيه بوصلة الجهاد نحو الكيان الصهيوني، فهذه القناعة تعني أن الجهاد في فلسطين مؤجل حتى يتم الانتهاء من العدو القريب من (المرتدين

والرافضة)، وبمعنى أخر أن أمامه بحر من دماء المسلمين لا يعلم عمقه إلاّ الله تعالى، وأهرامات من جماجم المسلمين لا يعلم ارتفاعها إلاّ خالقها، وأكوام من جثث المسلمين المقتولين بكل أنواع فنون القتل التي أبدعتها العقول الداعشية ولم تعرفها أكثر الجماعات همجية في التاريخ.

والخلاصة أن تهديد داعش لـ (إسرائيل) وأولوية قتال (المرتدين) لا يستقيمان، ولا يستقيمان إلاّ بتغيير أولويات القتال ليكون الكيان الصهيوني هو بوصلة الجهاد الأولى وفلسطين هي قبلة المجاهدين المركزية. وقبل ذلك لا بد من تصحيح مفاهيم الكفر والردة الخاطئة المسؤولة عن سفك دماء الملايين من المسلمين وإدخال المسلمين في متاهة الفتن والصراعات المذهبية والطائفية والعرقية والقومية التي قسمتهم إلى شعوب وقبائل شتى وانحراف بوصلة الجهاد إلى كل الاتجاهات ما عدا فلسطين.

انتفاضة القدس..
معيقات يجب تجاوزها..

• كُتب بتاريخ:
06 نوفمبر 2015م

ذاكرة التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر مليئة بتجارب الثورات والانتفاضات في عهد الاحتلالين البريطاني والصهيوني التي لم تحقق أهدافها وتم اجهاضها دون أن تبلغ غايتها بسبب عوامل ذاتية داخلية وأُخرى موضوعية خارجية، تكاملت فيما بينها وأدت إلى الفشل في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها التحرر من الاستعمار وإنجاز الاستقلال الفلسطيني. وكي لا تلقى انتفاضة القدس الحالية المصير نفسه من المفيد أن نسلّط الضوء على بعض المعيقات التي تحول بين الانتفاضة ونجاحها، ونضع الخطوط العريضة لتجاوز هذه المعيقات أملاً في الوصول إلى أهدافنا الوطنية في التحرر والاستقلال والعودة.

أول هذه المعيقات هي استمرار هيمنة الفكر السياسي الذي قاد الشعب الفلسطيني إلى مرحلة أوسلو على القيادة السياسية الفلسطينية الرسمية. وهذا النمط من الفكر السياسي الذي استند إلى فرضيات خاطئة تفترض إمكانية زوال الاحتلال بالمفاوضات والضغط الدولي والتدخل الأمريكي دون ضغط المقاومة لا زال مهيمنا على القيادة السياسية الفلسطينية ولم يتغير بطريقة جوهرية، وبالتالي فإنه يهدد انتفاضة القدس عن طريق إمكانية الاستجابة للمبادرات والمشاريع السياسية التي تُعطي الفلسطينيين إنجازات وهمية لا تحقق طموحات الشعب الفلسطيني ولا تتناسب مع تضحياته الكبيرة لنيل حريته وتحقيق استقلاله يكون هدفها إنقاذ الكيان الصهيوني من مأزق الانتفاضة وليس تخليص الشعب الفلسطيني من الاحتلال. ولا مجال لتجاوز ذلك إلا

بالتخلي عن هذا الفكر السياسي الذي أنتج لنا أوسلو واستبداله بفكر سياسي يركز على التمسك بالثوابت الوطنية وتحقيق الأهداف الوطنية وأولها انسحاب الاحتلال وتفكيك الاستيطان، ويعتمد نهج المقاومة طريقا للتحرير بدلاً من نهج المساومة.

وثاني هذه المعيقات هي استمرار الانقسام الفلسطيني مع استمرار الانتفاضة، فتصبح الانتفاضة بلا رأس أي بلا قيادة موّحدة لها، وبلا أُفق سياسي أي بدون هدف سياسي موّحد لها مع اختلاف الأهداف المرجوّة منها، وربما تناقضها مما يؤثر سلبياً على مصداقيتها واستمراريتها، والأخطر من ذلك هو أن يظهر هذا الانقسام في فعاليات الانتفاضة الميدانية فيشتت الجهد و يضيع بدلاً من أن يتوحد ويستثمر لخدمة الأهداف الوطنية الجامعة. ولتجاوز ذلك لا بد من إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية بالالتفاف حول مشروع وطني فلسطيني يتمسك بالثوابت الوطنية ونهج المقاومة. وإن عجزنا عن ذلك فلنتوحّد حول أهداف الانتفاضة الحالية على الأقل في إطار مشروع وطني مقاوم لتحرير الضفة الغربية، وإن عجزنا عن ذلك فلا خيار أمامنا سوى تكوين قيادة شبابية لكل محافظة تنسق فعاليات الانتفاضة على مستوى كل محافظة.

وثالث هذه المعيقات هو استمرار الانتفاضة على نفس الوتيرة و المستوى دون تطوير لفعالياتها أو تصعيد لنضالها، فتظل مقاومة شعبية على الحواجز بالحجارة والمولوتوف وعمليات فدائية فردية بالسكاكين والدهس، قد يتأقلم معها العدو ويتحمّل ثمنها على المدى البعيد، ويحوّلها الى عملية استنزاف مضادة للشعب الفلسطيني اقتصاديا وبشريا عن طريق تشديد عمليات القمع وحصار المدن والإعدامات الميدانية والحرب النفسية وغيرها. ولتجاوز ذلك من الضروري تطوير وتصعيد فعاليات الانتفاضة مع الزمن وبالتدريج وإيجاد استراتيجية لتعّظيم خسائر العدو البشرية والاقتصادية. وفي هذه الإستراتيجية لا بد من تعدد وتنوّع وتكامل أساليب وأدوات النضال ليشترك فيها كل الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة ابتداءً من المنظمة والسلطة وانتهاءً بمؤسسات المجتمع المدني مرورًا بالفصائل والحركات الوطنية والإسلامية.

ورابع هذه المعيقات هو وجود السلطة كحاجز بين الاحتلال و المقاومة، حيث أن وجود السلطة مرتبط باتفاقية أوسلو التي تفرض عليها كبح جماح الانتفاضة لإنهائها أو إبقائها منخفضة الموجة كي لا تصل إلى مرحلة تفقد فيها السيطرة على الوضع في الضفة الغربية نتيجة لما قد تفرزه الانتفاضة من فوضى و فلتان أمني -أسوة بالانتفاضتين السابقتين- وارتباط ذلك بالانقسام وسيطرة حركة حماس على مقاليد الأمور. ولتجاوز ذلك لا بد من فك الارتباط بين الانتفاضة والفوضى بالحفاظ على مؤسسات الشعب الفلسطيني ماديا (الحفاظ على الممتلكات العامة) ومعنويا (الحرص على مواصلة عملها)، وأن تصبح السلطة أحد أهم رافعات الانتفاضة و العمل الوطني عن طريق دعم صمود الشعب الفلسطيني بالمحافظة على استمرار حياته الطبيعية قدر الإمكان في ظل الانتفاضة.

المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني خطوة على طريق المقاومة الشاملة

• كُتب بتاريخ:
12 نوفمبر 2015م

أعلن مؤخرًا (343) أكاديميا بريطانيا فرض المقاطعة الأكاديمية على الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، وبرر هؤلاء الأكاديميون قرار المقاطعة بأن هذه الجامعات والمعاهد شريكة في الخرق الإسرائيلي للقانون الدولي وتدعم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وهذا الإعلان ليس الأول من نوعه فقد سبقهم (700) أكاديمي بريطاني آخر، وكذلك (400) بروفيسور أمريكي، إضافة لمؤسسات أكاديمية وطلابية وبحثية عديدة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وألمانيا وأسبانيا وغيرها. فما المقصود بالمقاطعة الأكاديمية؟ وما تاريخها؟ وما هي أهميتها؟ وكيف تواجه (إسرائيل) المقاطعة؟ وما التحديات أمام تحقيق أهدافها؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه في هذا المقال.

المقاطعة بشكل عام هي ترك التعامل مع طرف ما -دولة أو جماعة أو مؤسسة أو فرد...- بهدف الضغط عليه لتغيير معاملته أو موقفه أو سياسته... تجاه قضية ما أو طرف آخر. والمقاطعة الأكاديمية تعني عدم التعامل مع المؤسسات الأكاديمية المختلفة سواء بالزيارة أو مناقشة وتحكيم الرسائل العلمية أو المشاركة في المؤتمرات والأبحاث والفعاليات العلمية... وغيرها. والمقاطعة الأكاديمية جزء من المقاطعة الشاملة السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها. والمقاطعة الشاملة جزء من حركة أوسع تتضمن إلى جانب المقاطعة سحب الاستثمارات والتمويل من الشركات الإسرائيلية والشركات الأجنبية الداعمة لها، وكذلك فرض العقوبات

السياسية والاقتصادية على (إسرائيل)، وهي الحركة المعروفة اختصارًا بالـ (بي دي أس **B.D.S**) وللمقاطعة تاريخ طويل في النضال الوطني الفلسطيني خاصة بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين وبروز خطر المشروع الصهيوني في فلسطين، ففي عام 1922 قرر المؤتمر الفلسطيني السادس المنعقد في نابلس برئاسة موسى كاظم الحسيني مقاطعة اليهود في البيع والشراء، وفي عام 1929 تكوّنت لجنة من تجار القدس لمقاطعة اليهود اقتصاديا امتدت إلى مدن أخرى، وفي عام 1936 أصدرت الهيئة العربية العليا التي تقود ثورة 36 قرارًا بمقاطعة اليهود في فلسطين. وبعد ذلك انتقل ملف المقاطعة إلى الجامعة العربية منذ إنشائها عام 1945 التي أصدرت قرارًا بالمقاطعة الاقتصادية لليهود حتى قبل قيام دولة (إسرائيل)، وبعد قيامها أنشأت جهازًا دائمًا لتطبيق ومراقبة المقاطعة عام 1951. واستمرت المقاطعة بفاعلية كبيرة حتى حدث الخرق الأول لها عندما وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل) عام 1978.

بعد كامب ديفيد ظهر مصطلح التطبيع وخاصة (التطبيع الثقافي) المصطلح المضاد للمقاطعة الثقافية والأكاديمية والذي يعني كسر الحاجز النفسي وإضعاف المناعة النفسية ليتم قبول (إسرائيل) نفسيا وواقعيا، غير أن الشعب المصري رفض تلقائيا التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعند اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 ظهرت دعوات المقاطعة مجدداً على وقع تصاعد القمع والارهاب الصهيوني، حتى حدوث الاختراق الثاني في جدار المقاطعة بتوقيع اتفاقيتي أوسلو عام 1993، ووادي عربة عام 1994 التي فتحت الباب للكيان الصهيوني من أوسع أبوابه للتطبيع واختراق المقاطعة لاختراق المقاطعة والتطبيع، إلا أن اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) أوقفت جزئيا هذا الزحف غير المبارك نحو الكيان الصهيوني، فالمقاطعة تنشط عند احتدام الصراع الذي يظهر الصورة الحقيقية البشعة له أمام العالم، وتعيد رسم صورته كجلاد يقمع ضحيته، بخلاف الصورة الكاذبة التي يحاول ترويجها كضحية ضد (الإرهاب الفلسطيني)، في خضم انتفاضة الأقصى وأثناء عملية (السور الواقي) بادر أكاديميان بريطانيان هما ستيفن وهيلاري روز -زوجان- بنشر إعلان في جريدة (الغارديان)

وقع عليها (123) أكاديمي آخر تدعو إلى مقاطعة (إسرائيل) أكاديميا، أصبحت وثيقة فيما بعد وقع عليها (1000) أكاديمي آخر. وفي عام 2004 اجتمع في رام الله مجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين دعوا فيه إلى حملة فلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. وفي 9/ 7/ 2005 اجتمع في رام الله ممثلون عن (171) مؤسسة فلسطينية غير حكومية وأطلقت حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عُرفت اختصارًا (**B.D.S**) من أجل إجبار (اسرائيل) على الانصياع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان، ومطالبة المجتمع الدولي للضغط عليها من أجل إنهاء الاحتلال وتفكيك الاستيطان وهدم الجدار من الضفة والقطاع، وتحقيق المساواة الكاملة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (194) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. واعتمدت على استراتيجيتين خارجية (مقاطعة إسرائيل دوليا وصولاً إلى العزل الكامل) وداخلية (مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وصولاً إلى القطيعة الكاملة).

والمقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني مهمة ومؤثرة لأن دولة الاحتلال جزءٌ من منظومة الأبحاث العلمية الأوروبية، والاتحاد الأوروبي يموّل جزءًا من الأبحاث العلمية الإسرائيلية، فالمقاطعة تعني وقف التمويل إذا ما تم تبنيها رسميا. كما أن العلاقات الثقافية والأكاديمية أهم وسيلة إسرائيلية لتجميل صورتها عالميا وإظهارها بشكل حضاري ديمقراطي، فالمقاطعة تعني تعطيل هذه الوسيلة. والأكاديميون هم الذين يقفون موقفا أخلاقيا سابقا لبقية فئات المجتمع، وهم صنّاع الرأي العام وقادة المستقبل، فالمقاطعة تحرّم (إسرائيل) من التأثير في هذه الفئة المهمة.

وهناك شهادات إسرائيلية تشير إلى أهمية وخطورة المقاطعة لا سيما الأكاديمية منها. فالرئيس الإسرائيلي الحالي (رؤبين زفلين) أمام رؤساء الجامعات والكليات الإسرائيلية وفي اجتماع طارئ ومستعجل لبحث قضية المقاطعة الأكاديمية على (إسرائيل) قال: (المقاطعة الأكاديمية تهديد إستراتيجي من الدرجة الأولى على إسرائيل). ورئيس لجنة الكليات والجامعات البروفيسور (بيريتس لافي) قال: (إن الجامعات الإسرائيلية تواجه

هجمة شرسة من قبل أوساط معادية... وهي خطر على تفوّق إسرائيل الاستراتيجي وعلى مناعتها ومستقبلها). والرئيس السابق للموساد (شابتاي شافيت) قال في مقال له في جريدة هآرتس الإسرائيلية (تمكّن الفلسطينيون من تحقيق إنجازات مهمة على المستوى العالمي... إن الجامعات في الغرب هي حاضنة القادة المستقبلين لهذه الدول، إننا نخسر الدعم لإسرائيل في العالم الأكاديمي).

ولهذه الأهمية والخطورة لم تترك (إسرائيل) موضوع المقاطعة دون رد ومواجهة اعتمدت على إستراتيجية محورها القيام بحملات إعلامية مضادة لتبييض صورة (إسرائيل) في العالم وإظهارها كدولة ديمقراطية محبة للسلام ولتشويه صورة الفلسطينيين كإرهابيين ومتخلفين. إضافة إلى ملاحقة الناشطين في الحملة الفلسطينيين والأجانب وتشويه صورتهم في الغرب باعتبارهم متعصبين معاديين للسامية (وليس للسياسة الإسرائيلية). وهذا ما أكده نتنياهو أمام اللوبي اليهودي الأمريكي عام 2014 عندا اتهمهم بـ (التعصب ومعاداة السامية وحركة العار). ومن محاور هذه الإستراتيجية قيام الكنيست الإسرائيلي عام 2011 بسن قانون المقاطعة ضد كل من يُطالب بمقاطعة (إسرائيل) ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو الداخل) والحكم عليهم بالسجن والتعويض. وأيضاً الاستعانة بحلفائها في أوروبا وأمريكا لدعمها قانونيا وإعلاميا ضد كل من يدعو للمقاطعة وملاحقة الأفراد والمؤسسات التي تبنت المقاطعة وتهديدهم حتى يتراجعوا عن مواقفهم المؤيدة للمقاطعة والداعمة لحقوق الفلسطينيين كما حدث مع شركة أورانج الفرنسية.

وتبقى هناك تحديات عديدة أمام المقاطعة بشكل عام والمقاطعة الثقافية والأكاديمية بشكل خاص وأول هذه التحدّيات هي: تحدي المفهوم والتي يجيب على السؤال (ماذا نريد من المقاطعة؟) فهل هي مقاطعة كاملة للكيان الصهيوني كمشروع نقيض وجوديا للمشروع الوطني الفلسطيني الأصلي الهادف إلى تحرير كل فلسطين، وكجزء من مشروع المقاومة الشاملة. أم نريد مقاطعة جزئية للكيان الصهيوني تقتصر على مقاطعة المستوطنات كمشروع يخدم حل الدولتين في إطار المشروع الوطني المعدّل، وكجزء من مشروع المقاومة الشعبية السلمية.

وثاني هذه التحديات هي: تحدي هيمنة الخطاب الصهيوني على الغرب، فالذي يسيطر على الإعلام في معظم الدول الغربية هم إما يهود صهاينة أو مسيحيون صهاينة ومعظمهم من البروتستنت الذين يؤمنون بالعهد القديم (التوراة) وأحقية اليهود في أرض الميعاد، وهذا يشكل حائطا صلبا أمام فكر المقاطعة، كما أن المشروع الصهيوني الذي أفرز الكيان الصهيوني هو إفراز للمشروع الغربي ضد الأمة العربية والإسلامية ورأس حربة متقدمة له، والعلاقة العضوية بين المشروعين قوية لا تقوم على البُعد الأخلاقي بل على البُعدين: الأيديولوجي والمصلحي، وهذا يجعل تأثير المقاطعة محدودًا.

وثالث هذه التحديات هي: تحدي اتفاقية وسلطة أوسلو، فالمقاطعة ليست مشروع المنظمة أو السلطة التي ترتبط مع (إسرائيل) باتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، بالرغم من وجود شخصيات من داخل المنظمة والسلطة تدعم المقاطعة، ورئيس المنظمة والسلطة يُعارض المقاطعة ويخرقها فقد قال: (إن السلطة لا تدعم مقاطعة اسرائيل بحكم العلاقات والاعتراف المتبادل بين الطرفين)، ولقد قام السيد محمود عباس باستقبال (250) طالبًا اسرائيليا من مختلف الجامعات والأحزاب الإسرائيلية في مقر المقاطعة برام الله في خرق واضح للمقاطعة الأكاديمية.

والخلاصة التي يُمكن أن نصل إليها هي أن المقاطعة نقلة نوعية في مسيرة الكفاح الشعبي والنضال الوطني الفلسطيني ينبغي الحفاظ عليها وتوسيعها وتفعيلها وتطويرها ودمجها كأحد أسس استراتيجية النضال الوطني الفلسطيني. ولكنها ليست البديل عن ممارسة كافة أشكال الكفاح الوطني الأخرى وعلى رأسها الكفاح المسلح بل رديف لها في إطار مشروع وطني أوسع يشمل المقاومة على أرض الواقع بكافة أشكالها، وسياسة خارجية واضحة تصب جميعًا في خدمة نفس الهدف الوطني الكبير الرامي للتحرر والاستقلال.

وعندما تصل (إسرائيل) إلى مأزقها الوجودي ستنسحب من الضفة..

• كُتب بتاريخ:
19 نوفمبر 2015م

قال ديفيد بن جوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني (إن جوهر مشكلتنا الأمنية هو وجودنا بالذات وهذا هو المعنى الفظيع لمشكلتنا الأمنية) وكلام بن جوريون هذا يعني أن هناك ارتباطا عضويا لا ينفصم بين الأمن والوجود بالنسبة للكيان الصهيوني الذي تُعتبر مشكلته الأمنية مشكلة وجودية من الدرجة الأولى، بمعنى أن الكيان الصهيوني يرتبط وجودًا أو عدمًا بالأمن. كما أن الأمن هو العنصر الأساسي في المشروع الصهيوني الذي روّج ليهود العالم بأن أرض (إسرائيل) هي المكان الأكثر أمناً لليهود في العالم.

وعلى عنصر الأمن ترتكز فكرتي الهجرة والاستيطان اللتين يرتكز عليهما المشروع الصهيوني في إقامة دولته على أرض فلسطين، وبدون وجود الأمن الشخصي للمستوطنين والقومي للكيان لن يكون لهاتين الفكرتين أي قيمة عملية، كما لن يكون للمعتقدات التي انطلق منها المشروع الصهيوني كالحق الإلهي لشعب الله المختار في أرض الميعاد، والفكر الاستعماري الغربي المطعّم بالمعتقدات العنصرية الاستعلائية أي تأثير جدي ولن تكون أكثر من أضغاث أحلام خاوية وأخلاط أماني واهية.

والعلاقة بين مرتكزات الأمن والهجرة والاستيطان في الكيان الصهيوني علاقة تبادلية، أي أن كل ركيزة تُعزز الأخرى، وبالعكس إذا وهنت أي منهن توهن الأخرى، فإذا كان الأمن يُعزز الهجرة والاستيطان. فإن الهجرة بدورها تعزز الاستيطان الذي يعزز من جهته الأمن، كما أن الاستيطان خاصة المزدهر اقتصادياً يؤدي إلى جلب مزيدًا

من المهاجرين اليهود إلى أرض (إسرائيل)، وبالتالي يقوّي الكيان الصهيوني فيُعزز الأمن الشخصي والقومي.

وهذه الحقائق العامة تنطبق على مجمل الكيان الصهيوني بما فيه مستوطنات الضفة الغربية حيث يوّظف الاستيطان أمنياً وعسكرياً لإحكام السيطرة على الضفة الغربية من خلال إقامة المستوطنات على التلال والطرق والأماكن الإستراتيجية الهامة في الضفة الغربية. كما توّظف لتشجيع الهجرة اليهودية إلى أرض (إسرائيل) من خلال استخدام المستوطنات الموجودة كرأس جسر لالتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد، إضافة للوظيفة السياسية للمستوطنات حيث يتم إيجاد واقع جديد على الأرض يجعل التسوية السلمية مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين مستحيلة.

وبناءً على ذلك فإن أي مشروع وطني فلسطيني يهدف إلى تحرير الضفة الغربية لا بد أن يعتمد على إستراتيجية المقاومة الشاملة التي تضرب أهم ركيزة أُقيم عليها الكيان الصهيوني وأُنشأت على أساسها مستوطنات الضفة الغربية وهي الأمن، ولقد سبق أن نجحت هذه الإستراتيجية في غزة، وهي جزء من أرض إسرائيل التوراتية والتي اعتبر شارون مستوطناتها كتل أبيب في القيمة، إلا أنه عاد وأنسحب منها وفكك مستوطناتها عندما أصبح المشروع الاستيطاني فيها فاشلاً والاحتلال باهظ الثمن، لاسيما بعد ظهور فتاوى دينية تجعل الحفاظ على حياة الإنسان اليهودي المقدّسة أهم من الحفاظ على الأرض المقدّسة، خاصة وأن ذلك ينسجم مع مبدأ الحصول على أكبر قدر من الأرض مع أقل قدر من السكان العرب.

ورغم الفارق في الأهمية الإستراتيجية والدينية بين الضفة وغزة في العقيدة اليهودية الصهيونية، إلا أن تحريرها وانسحاب (إسرائيل) منها أمر واقعي وممكن التحقيق إذا ما أصبح مشروع تحرير الضفة الغربية من الاحتلال والاستيطان مشروعًا وطنياً جامعًا للكل الفلسطيني، الذي يتمحّور حول إستراتيجية المقاومة الشاملة ابتداءً

بالمقاومة الشعبية بكافة وسائلها وانتهاءً بالمقاومة المسلحة بمختلف أدواتها مرورًا بالمقاطعة الاقتصادية والعمل السياسي والإعلامي في الخارج... وعدم التراجع حتى يصبح احتلال الضفة الغربية عسكرياً باهظ الثمن بشرياً واقتصادياً وأخلاقياً، ويتحّول الاستيطان إلى مشروع فاشل بارتفاع تكلفته الأمنية وخسارته الاقتصادية، وتصبح دولة الاحتلال العنصرية منبوذة دولياً ومحاصرة إقليمياً... وصولاً إلى وضع الكيان الصهيوني في مأزق أمني خطير يتحّول إلى مأزق وجودي يضطر الكيان الصهيوني فيه أن يختار بين الاحتفاظ بالضفة الغربية مع تهديد وجوده ككل، أو الانسحاب من الضفة الغربية للحفاظ على وجوده في فلسطين المحتلة عام 1948 إلى حين.

وفي هذه الحالة فقط، وعندما تصل (إسرائيل) إلى مأزقها الوجودي ستنسحب من الضفة الغربية. وحتى الوصول إلى هذه المرحلة أمامنا مشوار طويل من التضحيات الجسام المليئة بالشهداء والجرحى والمعتقلين والبيوت المهدّمة والأسر المنكوبة والمعاناة والألم... ولكن إذا كان هناك طريق آخر فليدلنا عليه من يعرفه.

هل ستفلت (إسرائيل) من النهاية المأساوية لـمرضى (عُصاب المصير)..

• كُتب بتاريخ:
26 نوفمبر 2015م

عُصاب المصير أو عُصاب القدر كما يعرّفه علماء النفس في مدرسة التحليل النفسي هو نوع من أنواع العُصاب (المرض النفسي) يتميز بأن المريض يضع نفسه أو يعرّضها لمواقف متكررة تؤدي إلى نهايات واحدة مأساوية دون أن يستفيد منها، بل بالعكس من ذلك يبدو أنه يسعى إليها ويوجدها، وكأنه يرتب الأمور لا شعورياً بدون قصد بحيث تؤدي إلى ضرره. وهو حالة عُصابية (مرضية) يدل على شكل من الوجود المتصف بالعودة الدورية لتسلسل متطابق من الأحداث البائسة، يبدو فيه الشخص خاضعًا لهذا التسلسل كخضوعه لقدر خارجي محتوم يشعر الشخص عن حق أنه ضحية له.

وهذا المرض -عُصاب المصير أو القدر- يُصيب بالدرجة الأولى الأفراد، ولكنه قد يُصيب الجماعات والشعوب والأمم، فتكرر أخطائها الفادحة وتُعيد تجاربها الفاشلة وتعاود إنتاج مآزقها الوجودية، ودون أن تستخلص العبر الحقيقية وتستنبط الدروس الجادة من هذه الأخطاء والتجارب والمآزق لتحول بينها وبين مصيرها المحتوم الذي يأخذها إلى مربع التدمير الذاتي بعد أن تتراكم عليها نقاط الضعف وعوامل الفناء الذاتية والموضوعية وكأنها تسير بدون إرادتها نحو نهايتها المأساوية بفعل دوافع لا شعورية مدّمرة أو غريزة الموت القاتلة النابعة بدورها من عُقد نفسية وتاريخية محفورة في عقلها الجمعي ووجدانها الشعبي.

واليهود كجماعة بشرية تجمعهم صفات متشابهة وخصائص مشتركة وتاريخ متقارب يمتد منذ وجودهم في مصر وخروجهم منها وحتى تجمعهم في فلسطين ككيان سياسي مروراً بما يسمونه الشتات فقد تكررت نهاياتهم المأساوية مرات عديدة تراوحت بين الإبادة الجماعية والهجرة القسرية الجماعية والاستعباد والإذلال... هذه النهايات المأساوية لم تكن بفعل ظلم الآخرين لهم بقدر ما كانت بفعل ظلمهم لأنفسهم وما حصدته أيديهم وما جنته عليهم أفعالهم، وبمعنى آخر نتيجة لما أصابهم من غرور وكبر وعلو وإفساد، ولما اعتقدوه في أنفسهم من الشعور الكاذب بالتفوّق والاستعلاء العرقي والأخلاقي على شعوب الأرض الأخرى واحتقارهم لهم باعتبارهم شعب الله المختار وأبناء الله وأحبائه الذين يحق لهم أن يعاملوا غيرهم بدون ضوابط أخلاقية أو معايير إنسانية.

وهم قد ترجموا هذه المعتقدات العنصرية والأوهام المريضة سلوكياً انعزالية وانتهازية وعلواً وإفسادًا في تعاملهم مع غير اليهود (الجوييم)، فأدى ذلك إلى تراكم الكراهية والضغينة والحقد عليهم حتى إذا ما أتت القشة التي تقسم ظهر البعير في كل مرة انفجر هذا المخزون المتراكم من الحقد والضغينة والكراهية تجاههم على شكل موجة جديدة من الإبادة والتهجير والإذلال تدمر علوهم وإفسادهم إلى حين عودتهم للعلو والإفساد فتعود عملية التدمير والتتبير مرة أخرى وفق القانون الذي وضعه الله تعالى في القرآن الكريم (وإن عدتم عُدنا)، وهذا المصير المأساوي المتكرر الذين يصنعوه بأيديهم هو بالضبط عُصاب المصير أو القدر.

ولن تفلت دولة الشعب اليهودي (إسرائيل) من هذا المصير الأسود المحتوم وتلك النهاية المظلمة المأساوية التي يصنعها بنفسه كل مريض بُعصاب المصير، وهو التدمير الذاتي الذي يجلبونه على أنفسهم ويصنعوه بأيديهم وكيف يفلتون منه وهم قد ورثوا كل صفات أسلافهم السيئة، ورضعوا مع الحليب كل خصائص أجدادهم الذميمة، واستنشقوا الهواء الملوّث بأخلاق آبائهم الفاسدة... فساروا على خطى أسلافهم حذو القذة بالقذة، وورثوا المكر والخديعة والعلو والإفساد كابرًا عن كابر،

فاستحقوا بذلك أن ينالوا نفس المصير الذي ناله أجدادهم، وهم لا محالة سائرون إليه بعد أن تكتمل سنن التدمير والتتبير التي تأتي بعد العلو والإفساد ولات حين مناص.

والكيان الصهيوني الذي يجمع ما يُقرب من نصف يهود الأرض في دولة (إسرائيل) يعيش منذ نشأته مأزقه الأمني الوجودي وعُصابه المزمن المصيري الذي ازداد وطأةً منذ الانتفاضة الأولى عام 1987 التي نقلت الصراع إلى داخل فلسطين المحتلة والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000 بدون شروط أو مفاوضات ثم تكرار ذلك في قطاع غزة مُضافاً إليه تدمير المستوطنات عام 2005، والهزيمة الإسرائيلية المدّوية في لبنان عام 2006، ثم عجز (إسرائيل) عن تحقيق أهدافها في الحروب المتكررة على غزة، وأخيرًا انتفاضة القدس التي أظهرت بوضوح المأزق الوجودي الصهيوني وعُصاب المصير الذي تعاني منه وأهم أعراضه هو تكرار أخطائها الإستراتيجية وتجاربها الفاشلة في مواجهة الانتفاضة دون أن تدرك أن ما تقوم به من ممارسات قمعية واستخدام العنف والمزيد من العنف كلما استفحلت أزماتها هو بالضبط ما يؤدي بها نحو الهاوية والنهاية المأساوية... ولا يمنع تحقيق ذلك سوى اكتمال حلقات سنن التدمير الذاتي للكيان الصهيوني مع حلقات سنن الشرط الذاتي للنصر لدينا فيتكون منهما الشرط الموضوعي للهزيمة ونهاية المشروع الصهيوني.

أوجه الشبه بين دولتي:
نتنياهو اليهودية والبغدادي (الإسلامية)

• كُتب بتاريخ:
5 ديسمبر 2015م

ما انفك نتنياهو يُطالب الفلسطينيين بالاعتراف بـ (إسرائيل) كدولة يهودية جاعلاً هذا الاعتراف شرطا لأي تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وهذه الدولة اليهودية تختلف في المضمون عن كون (إسرائيل) وطن قومي لليهود كما ورد في وعد بلفور وصك الانتداب. وهذه المطالبة المتكررة لنتنياهو تزامنت مع قيام ما يُغرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام بزعامة البغدادي، وكأن الهدف من هذا التزامن إيجاد دولة يهودية صهيونية نقية مقابل وجود دولة إسلامية سنية نقية تختلفان في المضمون وتتفقان في المنهج. وفي السطور التالية سنحاول البحث عن أوجه الشبه بين الدولتين: اليهودية بالمواصفات الصهيونية، والإسلامية بالمواصفات الداعشية.

دولة نتنياهو اليهودية تقوم على فكرة الاختيار الإلهي للشعب اليهودي باعتباره شعب الله المختار المستمدة من (التوراة المزّيفة) لأنك شعب مقدّس للرب إلهك وقد اختارك الرب لتكون شعبًا خاصًا فوق جميع الشعوب على وجه الأرض»وهذه الفكرة ترّسخ مفهوم التفوّق العرقي والأخلاقي لليهود وتؤدي إلى انعزالهم وتميزهم واستعلائهم على الآخرين غير اليهود بغض النظر عن امتلاكهم لمعايير التفضيل والخيرية أو عدم امتلاكهم وسواءً أحسنوا وأساءوا ومهما قالوا أو فعلوا، ففكرة الاختيار لا تسقط عن الشعب اليهودي وذاتهم مقدّسة وما دونهم الأغيار (الجوييم) محتقرون وهم في مرتبة أقل من الإنسان كما ينظرون للشعب الفلسطيني.

ودولة البغدادي (الإسلامية) تقوم على فكرة الفرقة الناجية التي هي بمثابة شعب الله المختار عند من يؤمنون بها، فهم الفرقة الناجية الوحيدة التي تستحق الحياة في الدنيا والخلود في الجنة وفي الآخرة، وهذا الاعتقاد يستند إلى قراءة خاطئة وفهم مغلوط لحديث الفرقة الناجية المروّى في إحدى طرقه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- الذي آخره»... وتفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلاّ واحدة»والقراءة الخاطئة للحديث بغض النظر عن مناقشة صحة سنده أو معنى متنه تقود إلى نفس النتيجة التي توصل إليها اليهود وهي تقديس الذات واحتقار الآخر الذي يتم نزع الصفة الإنسانية عنه تحت مسميات مختلفة مثل: كافر ومشرك ومرتد وضال وفاسق ومبتدع ورافضي ونصيري وغيرها من المسميات التي تبيح القتل وانتهاك حُرمة الدم والعرض والمال...

ودولة نتنياهو اليهودية تستخدم العنف والإرهاب استنادًا على عقيدة دينية تدعو إلى إبادة الآخر غير اليهودي، ففي التوراة المزيفّة يقول لهم الإله الذي يؤمنون به»فاضرب جميع ذكورها بحد السيف وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة فهي غنيمة لك»كما تحرّض على الإبادة الجماعية»وحلّلنا لك في كل مدينة قتل جميع الرجال والنساء والأطفال»، فهذه الدولة طبقت ما ورد في التوراة المزيفّة والتلمود الذي ألفه حاخاماتهم وبروتوكولات حكماء صهيون السرّية إضافة لما ورثوه من مفاهيم عنصرية للاستعمار الغربي. أما دولة البغدادي (الإسلامية) فهي تستخدم العنف والإرهاب استنادًا على فهمهم الديني الخاص الذي يقدّس العنف والقتل والإبادة لكل من يخالفهم، وهم يستندون على قراءة متطرفة لإحدى المدارس الفقهية والعقيدية الإسلامية المتمسكة بالنصوص بطريقة حرفية جامدة، لاسيما الإمام أحمد بن تيمية الذي توّسع في فتاوى التكفير والقتل والمشهور بعبارته»يُستتاب فإن تاب وإلاّ قُتل»، ولم يترددوا في الاستشهاد بفتاويه لتبرير كل المجازر الوحشية التي ارتكبوها بعد أن نزعوها من سياقها الزماني و المكاني حتى أصبحت هذه الفتاوى مقدّمة لديهم على القرآن والسنة.

ومن أوجه الشبه بين الدولتين أن كليهما اعتمد على إستراتيجية الرعب في نشأته وتوّسعه، فإستراتيجية الرعب كانت ولا زالت جزءًا من فلسفة الحرب الصهيونية ونظرية الأمن الإسرائيلية، اتبعتها العصابات المسلحة الصهيونية قبل قيام الدولة لتفريغ فلسطين من سكانها العرب لإحلال المستوطنين اليهود الصهاينة مكانهم، واتبعها الجيش الإسرائيلي بعد قيام الدولة لتثبيت أركان الدولة وتوسيع حدودها وبث العرب والخوف في صفوف العرب والفلسطينيين لإحداث الهزيمة النفسية التي تمهد للهزيمة العسكرية وفرض إرادتهم على العرب والفلسطينيين. أما داعش فقد استخدم هذه الإستراتيجية لتحقيق نفس الهدف، وهو إقامة دولتهم ثم تثبيت أركانها ثم توّسعها وتمددها من خلال استخدام أقصى درجات العنف الدامي والإرهاب الوحشي ضد الآخرين لبث الرعب والخوف في صفوف أعدائهم، وما تصوير المذابح الجماعية والإعدامات بالجملة وعمليات التعذيب والتهجير والسبي ونشرها إلاّ تأكيدًا لهذه الإستراتيجية.

ومن أوجه الشبه بين الدولتين -اليهودية والداعشية- أنه لا يوجد حدود سياسية رسمية لهما، فدولة الكيان الصهيوني لا يوجد لها حدود سياسية رسمية منذ إنشائها عام 1948 م، ومن غير المعروف إن كانت حدودها الرسمية هي حدود قرار التقسيم 1947 أم خطوط الهدنة 1948 م، أم حدود 1967 م، وما هي حدود إسرائيل التوراتية إن كانت بين نهر الأردن والبحر المتوسط. أم بين النهرين النيل والفرات. أم من العريش إلى جبل حرمون (الشيخ). وبالنسبة لدولة داعش فقد رفعت شعار (باقية وتتمدد) أي أن حدودها ستمتد بقدر قدرتها على التوّسع، وأعلنت أن حدود سايكس بيكو مجرد صنم يجب إزالته، ونشرت خريطة الخلافة التي تطمح إليها وهي تضم أجزاءً كبيرة من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبذلك فإن دولتهم ليست لها حدود واضحة محددة وهي تخضع لمدى قدرتها على التوّسع تماماً كدولة نتنياهو اليهودية.

وباختصار فإن أوجه الشبه بين الدولتين - الصهيونية والداعشية - هي فكرة الاختيار الإلهي سواء عن طريق عقيدة شعب الله المختار أو عقيدة الفرقة الناجية،

وممارسة العنف والإرهاب بالاستناد إلى مفاهيم دينية تقدّس الذات وتحتقر الآخر، والاعتماد على إستراتيجية الرعب في النشأة والتوّسع، وعدم وجود حدود سياسية رسمية محددة. هي عناصر مشتركة بينهما ستقودهما إلى الغرق في مستنقع من الدماء لن يجف قبل أن يغرقا به.

المُقدّس الوحيد عند الكيان الصهيوني هو الإنسان وليس الأرض...

• كُتب بتاريخ:
10 ديسمبر 2015م

في نقاشٍ مع بعض الأصدقاء تناول الأهداف التي يمكن أن تحققها الانتفاضة الحالية فيما لو استمرت، وكان رأيي أنه لو قدّر لهذه الانتفاضة أن تستمر وتتصاعد باتجاه جعل الاحتلال باهظ الثمن بشريا وماديا وأخلاقيا، وتحويل الاستيطان إلى مشروع خاسر ومُكلّف أمنيا واقتصاديا، فإن الكيان الصهيوني في نهاية المطاف سيكون أمام مأزق وجودي يضطر فيه إلى الانسحاب من الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات حفاظا على وجوده داخل حدود فلسطين المحتلة عام 1948. وقد اعترض هؤلاء الأصدقاء على هذا الرأي رافضين لإمكانية انسحاب الكيان الصهيوني بهذه الطريقة مستندين في ذلك لأهمية الضفة الغربية من الناحيتين الدينية والإستراتيجية للكيان الصهيوني، باعتبارها المكان الذي أُقيمت فيه دولتا اليهود (يهودا والسامرة) سابقا، ولأنها تحتوي على الرموز الدينية اليهودية كهيكل سليمان والحرم الإبراهيمي وقبر يوسف وقبة راحيل وغيرها، وهي مركز أرض الميعاد التي أعطاها الرب لهم وجعلها حكرًا على نسلهم حب زعمهم.

هذه الأهمية لـ (أرض إسرائيل) التي تضفي عليها الحركة الصهيونية صفة القداسة مستندة إلى التوراة هي لأغراض استعمارية بالدرجة الأولى، فقد سبق أن ناقشت الحركة الصهيونية مقترحات غربية لجعل مكان الدولة اليهودية في دول أخرى غير فلسطين كالأرجنتين وأوغندا ومدغشقر ووسط روسيا وسيناء، غير أنهم اختاروا فلسطين لبُعدها الديني الذي يحرّك مشاعر اليهود ويدفعهم للهجرة والاستيطان فيها،

فالتقت بذلك أهداف المشروع الصهيوني مع أهداف المشروع الغربي الذي كانت رأس حربته بريطانيا والتي أخذت على عاتقها تنفيذ المشروع الصهيوني باعتبارها الدولة التي تحتل فلسطين ليصبح الكيان الصهيوني ركيزة للمشروع الغربي في المنطقتين العربية والإسلامية، وليلتقي في فلسطين المشروعين الاستعماريين الصهيوني والغربي اللذان يقف خلفهما اليهودية الصهيونية والمسيحية الصهيونية، ليصبح البُعد الديني موّظفا لخدمة البُعد الاستعماري، وفي نفس الوقت يتم توظيف البُعد الاستعماري لخدمة البُعد الديني اليهودي والمسيحي، فنجد أنفسنا أمام علاقة وظيفية تبادلية لا يُعرف فيها المقدّس من غير المقدّس.

وهذه القداسة لأرض الميعاد ليست مطلقة لدى الكيان الصهيوني، فهي تخضع لعوامل واعتبارات كثيرة في مقدمتها الحفاظ على الوجود اليهودي ككيان والحفاظ على حياة الإنسان اليهودي كأفراد، فلقد سبق أن زعموا أن سيناء هي جزء من أرض الميعاد التي وعدهم الله بها أو على الأقل من العريش حتى جبل الشيخ كما ورد في إحدى أسفار التوراة، ولذلك أقاموا بها المستوطنات بعد احتلالها عام 1967 م وأكبرها بلدة (ياميت) التي أخلوها ودمروها بعد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر مقابل إخراج مصر من الصراع لحماية الوجود الصهيوني في فلسطين، وسبق أن انسحبوا من قطاع غزة ودمروا المشروع الاستيطاني فيها عام 2005 تحت ضغط المقاومة التي أفشلت المشروع الاستيطاني فيها مع أن قطاع غزة جزءٌ لا يتجزأ من (أرض الميعاد) حسب زعمهم مقابل تعزيز مشروع الاستيطان في الضفة وبقية فلسطين، وسبق أن انسحبوا من جنوب لبنان عام 2000 تحت ضغط المقاومة مع أن هناك من زعم منهم أنها جزء من أرض إسرائيل التوراتية التي تمتد من (صيدون) أي صيدا حتى وادي العريش، ولو استقر لهم الأمر هناك لأقاموا المستوطنات فيها، فكل هذه الأمثلة تعني أن قدسية الأرض عند الكيان الصهيوني مجرد رمال متحركة تخضع للمصالح الإستراتيجية والوجودية له.

فقدسية الأرض عند الكيان الصهيوني ليست من الثوابت التي لا يمكن تغييرها إذا ما وجدت اعتبارات أخرى تهدد الوجود اليهودي الجماعي والفردي، فقدسية حياة

الإنسان اليهودي مُقدَمة على قُدسّية الأرض اليهودية، بل تكاد تكون الشيء المقدّس الوحيد لهم، فالإنسان اليهودي حسب التلمود يعتبر عند الله أفضل من الملائكة لأن اليهود جزء من الله مثلما الابن جزء من أبيه فهم أبناء الله وأحباؤه وهم شعب الله المختار من بين كل الشعوب ليكون شعب الرب.

وحبهم الشديد للحياة وحرصهم عليها بأي ثمن يؤكد ذلك، بل إن حرصهم على الحياة مهما كانت ذليلة هو ديدنهم عبر التاريخ، فقد قال من خرج منهم من مصر مع موسى -عليه السلام- حينما اقترب فرعون وجيشه من إدراكهم»خير لنا من أن نخدم المصريين على أن نموت في البرية»كما ورد في التوراة ولذلك وصفهم الله تعالى في القرآن الكريم بأنهم أحرص الناس على حياة»وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ»أي حياة، وكذلك رفضهم للقتال مع موسى -عليه السلام- خوفا من الموت وقولهم له»فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَا هُنَا قَاعِدُونَ». ولعل كلام أحد آباء الجنود الصهاينة الذي هرب من حراسة بوابة الموقع الذي يخدم فيه يلخص ذلك»أريد ابني حياً جباناً خير من أن يكون ميتاً بطلاً».

وتأكيدًا لقدسية حياة الإنسان اليهودي وتقديمها على قُدسّية الأرض سبق وإن أصدر الحاخام العنصري المتطرف (عوفاديا يوسف) زعيم حركة شاس والحاخام الأسبق لليهود الشرقيين فتوى في هذا المعنى قال فيها "إنه إذا اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه سيحدث سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا العرب إذا ما أُعيدت لهم الأرض، وفي حين يوجد خطر نشوب حرب إذا لم تُعد هذه الأرض فيجب إعادة الأرض لهم، فالحفاظ على حياة الإنسان يتقدم على أولوية الاحتفاظ بالأرض"، فهذه الفتوى وإن لم تلق تأييداً من معظم الحاخامات الصهاينة إلا أنها من الناحية العملية هي السائدة في الممارسة السياسية الإستراتيجية للكيان الصهيوني التي من الممكن أن تتكرر في ظروف مماثلة يتم فيها تقديم أولوية الوجود على الحدود.

بين توفيق الطيراوي وأحمد يوسف.... رؤية ثالثة

• كُتب بتاريخ:

17 ديسمبر 2015م

قبل ثلاثين عاما تقريبًا أو يزيد في إحدى اللقاءات التي جمعتني مع الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي –مؤسس حركة الجهاد الإسلامي– طلبت منه بحكم إطلاعه الواسع على تاريخ الحركة الإسلامية أن يدلني على كتاب يتحدث عن تاريخ جماعة الإخوان المسلمين بطريقة موضوعية. فأجابني أن هذا الكتاب غير موجود، وعندما سألته عن السبب قال لي: لأن من يكتب عن الإخوان المسلمين هو أحد اثنين: من خارج الجماعة أو من داخلها، فالأول سيكتب متحيّز ضدها، والثاني سيكون متحيّز لها، وفي كلتا الحالتين لن يكون موضوعيا فيما كتب عن الإخوان المسلمين. وأعتقد أن هذا التوصيف ينطبق على ما كتبه السيدان: اللواء توفيق الطيراوي لأنه من خارج الجماعة، والدكتور أحمد يوسف لأنه من داخل الجماعة، وفي هذا الإطار وفي السطور التالية سأقدم رؤية ثالثة لما طرحه الإخوان في مواضيع علاقة الإخوان المسلمين بالانقسام الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية وبالجماعة الوطنية.

أولاً: علاقة الإخوان المسلمين بالانقسام:

اتهم اللواء توفيق الطيراوي جماعة الإخوان المسلمين بالمسؤولية عن حدوث واستمرار الانقسام بسبب انتماء حركة حماس للإخوان المسلمين والولاء لها. بينما ألقى الدكتور أحمد يوسف بالمسؤولية على وجود مؤامرة محلية وإقليمية ودولية لإفشال مشروع الإخوان في الحكم من خلال حركة حماس ولم ينس أن يضيف إلى ذلك دور الشيطان في النزغ بين الإخوة.

والانقسام في الحقيقة لم يبدأ عام 2007، فهو موجود منذ زمن أبعد من ذلك بكثير فالصراع بين حركتي حماس وفتح على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني قائم منذ الانتفاضة الأولى حتى أصبح واضحًا للجميع أن كل منهما يحمل مشروعًا وطنيا مختلفا عن الآخر، ذهبت حركة فتح ومعها منظمة التحرير الفلسطينية بمشروعها نحو اتفاقية أوسلو التي أفرزت السلطة الوطنية الفلسطينية ليتم اختزال المشروع الوطني الفلسطيني في سلطة تحت الاحتلال أملاً في أن تكون الخطوة الأولى نحو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ولتكون المنظمة و السلطة في صدام مباشر مع الحركة السلامية الفلسطينية بشقيها: حماس والجهاد، قررت فيما بعد حركة حماس أن تقوّض مشروع السلطة من الداخل، فشاركت في الانتخابات التشريعية للسلطة عام 2006 التي فازت بها لتجد نفسها داخل سلطة ليست من صنعها، وتحمل مشروعًا مختلفًا عن مشروعها، و لها مرجعية سياسية (منظمة التحرير الفلسطينية) التي لا تنتمي لها، ولها مرجعية قانونية (اتفاقية أوسلو) لا تعترف بها، ومطلوب منها وظائف أمنية ومدنية وسياسية لا تستطيع القيام بها حسب مبادئها الفكرية والسياسية، فأدخلت نفسها في وضع لم تستطع اللعب من خلاله لتحقيق مشروعها أو الخروج على قواعد اللعبة، في وجود أطراف تسعى لإفشالها واجهاض تجربتها، وإذا أضفنا إلى ذلك كله الصراع على السلطة بما فيها من امتيازات مادية ومعنوية بين طرفي الانقسام نستطيع أن نفسّر حدوث الانقسام واستمراره حتى الآن، وبدون الحاجة إلى البحث عن كبش فداء خارجي كالإخوان المسلمين، أو الاستعانة بنظرية المؤامرة ونزغ الشيطان.

ثانياً: علاقة الإخوان المسلمين بفلسطين والقضية الفلسطينية:

لقد حاول اللواء توفيق الطيراوي إثبات أن دور الإخوان المسلمين في حرب فلسطين هامشي و غير مؤثر وربطه بالصراع السياسي آنذاك في مصر بعيدًا عن العقيدة والمبادئ في محاولة لبخس الناس أشيائهم و إغماطهم حقهم، ولم يتطرق إلى دورهم الجهادي المركزي في فلسطين منذ الانتفاضة الأولى وحتى الآن من خلال حركة حماس امتدادهم في فلسطين. وفي المقابل فقد ذكر الدكتور أحمد يوسف أن الجماعة قد اعتبرت

فلسطين قضيتها الأولى والمركزية، مع العلم أن الدكتور فتحي الشقاقي في بداية تأسيسه لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين قد خاض صراعًا فكريا شاقًا مع الإخوان المسلمين الفلسطينيين حول شعار (مركزية القضية الفلسطينية للحركة الإسلامية) حيث أنها لم تكن تتبنى هذا الشعار الذي يعبّر عن منهج مختلف في التفكير ومشروع جهادي متكامل تجاه فلسطين والقضية الفلسطينية يختلف عن الموقف التقليدي للحركة الإسلامية التي تعتبرها أرض وقف إسلامي لا يجوز التفريط بها ولا يجوز التفريط بها ويجب تحريرها، إضافة إلى أن هذا المنهج والمشروع يجمع بين البعدين:الإسلامي والوطني وينهي الفصام النكد بينهما.

كما أن تبرير الدكتور أحمد يوسف لغياب الإخوان المسلمين عن فلسطين بعد عام 1948 لمدة أربعة عقود متتالية لم يكن دفاعًا موّفقاً -في رأيي- عن الإخوان المسلمين، فقد استعان بما قال له القائد الإخواني الفلسطيني الشهيد عبد الله عزام عندما سأله عن سبب عدم جهاده في فلسطين بأن الطريق كانت مغلقة أمامهم للجهاد في فلسطين، وأنه سيأتي بهؤلاء الشباب عندما تتحرر أفغانستان لمواصلة طريق الجهاد في فلسطين. و لم يذكر لماذا فُتحت أمامهم طريق الجهاد في أفغانستان بينما أُغلقت في فلسطين، ولماذا استطاع الدكتور فتحي الشقاقي في نفس الوقت تقريبًا أن يفتح طريق الجهاد في فلسطين، بينما يذهب الإخوان المسلمين للجهاد في أفغانستان، وعندما كانوا يُسألون عن سبب ذلك يقولون أننا في مرحلة الاستضعاف والتربية في فلسطين، وبالطبع هؤلاء الشباب الصادقون في نيتهم للجهاد والشهادة لم يأتوا إلى فلسطين وذهبوا وقودًا للحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي.

ثالثاً: علاقة الإخوان المسلمين بالجماعة الوطنية:

اتهم اللواء توفيق الطيراوي والإخوان المسلمين ومعهم حركة حماس بـ «عدم قدرتهم على التحالف مع أحد في إطار الجماعة الوطنية والمجتمع.... « وطالب حركة حماس بتبني إستراتيجية فلسطينية وطنية ليست مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين. فهذا

الكلام نابع من أرضية فكرية تحتكر مفهوم الوطنية إضافة إلى احتكارها تمثيل الحركة الوطنية، وهي عقدة تاريخية تعاني منها حركة فتح التي تجعل الوطنية حقًا حصريا لا يخرج من دائرة منظمة التحرير الفلسطينية فالحركة الإسلامية لها رؤيتها الخاصة لمفهوم الوطنية مرتبط بفهمها للإسلام، وهي نظرة رديفة لاحتكار تمثيل الإسلام لكثير من الحركات والجماعات الإسلامية التي تُخرج من يخالفها من دائرة الإسلام و تُلقي به في النار باعتباره كافرًا أو فاسقًا أو ضالاً، أما في الإطار الوطني فيتم إخراج المُخالف من خارج الدائرة الوطنية و الصف الوطني باعتباره خائنا أو مواليا لجهات خارجية أو يخدم أجندات ليست وطنية في أخف توصيف.

وهذا لا يعني عدم وجود إشكالية في موضوع الانتماء لدى الحركة الإسلامية عموماً والإخوان المسلمين وامتدادهم في فلسطين خصوصاً الذي قال الإمام الشهيد حسن البنا -مؤسس الجماعة- عن هذا الموضوع «إننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، وهم يعتبرونها بالتخوم الأرضية والحدود الجغرافية»واعتبر المفكر الإسلامي المنتمي للإخوان المسلمين سيد قطب أن جنسية المسلم عقيدته. فهناك أزمة في الهوية وإشكالية في الانتماء بين الهوية الإسلامية والهوية الوطنية وبين الانتماء للجماعة ومن ورائها الأمة والانتماء للوطن، ورغم أنه من الناحية النظرية قد تم إنهاء هذا الجدل من خلال أدبيات الحركة التي لخصها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد خالد مشعل بقوله»نحن حركة وطنية بصبغة إسلامية»في تأكيدِ الهوية الوطنية للحركة والمرجعية الاسلامية لها في جمع بين البعدين الإسلامي والوطني، إلا أنه من الناحية العملية لا زالت هذه الإشكالية موجودة تظهر بين حين وآخر في عدم الاستقرار والاضطراب في تحالفات حركة حماس الخارجية المرتبطة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين على حساب ارتباطها بالحركة الوطنية.

السعودية وتركيا...
تحالف لا يُعكّر صفوه إلّا (الإخوان المسلمين)..

• كُتب بتاريخ:

30 ديسمبر 2015م

في زيارة الرئيس التركي رجي طيب أردوغان للسعودية مؤخرًا أُعلن عن تشكيل مجلس تعاون إستراتيجي بين البلدين لتعزيز العلاقات بينهما في مختلف المجالات، وسبقه بأسبوعين إنشاء السعودية تحالف عسكري يضم دولاً إسلامية من أهمها تركيا بهدف مُعلن وهو مكافحة الإرهاب، وبعد سنوات من وجود تحالف غير مُعلن بين البلدين لإسقاط النظام السوري، وإذا أبحرنا أعمق من ذلك زمنيا فيمكن القول أن هذا التقارب قد بدأ بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 وزيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز للملكة عام 2006 الذي وضع حجر الأساس لشراكة إستراتيجية بين البلدين ظهرت نتائجها في مضاعفة التبادل التجاري بين البلدين. وإذا كان البلدان قد حققا هذا التقارب والتحالف لوجود مصالح متبادلة وإقليمية مشتركة بينهما، انعكست على تأييدهما للثورة السورية ودعمهما للمعارضة السورية المسلحة بهدف إسقاط النظام السوري كلٌ لأسبابه الخاصة. فإن هذا الاتفاق لم يكن موجودًا في الموقف من الثورة المصرية، بل كان التناقض هو سيد الموقف، فقد أيدت تركيا الثورة المصرية، ودعمت الإخوان المسلمين المشاركين في الثورة، وتعاطفت مع الرئيس محمد مُرسي، وانتقدت الإطاحة به من الجيش المصري. بينما عارضت السعودية الثورة المصرية، وهاجمت الإخوان المسلمين، ولم تتعاطف مع الرئيس محمد مرسي، بل أيّدت الإطاحة به، ودعمت نظام الحكم الذي حلت مكانه سياسيا واقتصاديا.

فما سر هذا التناقض البارز في الموقف من الإخوان المسلمين رغم التحالف بين البلدين؟ عندما زار الإمام الشهيد حسن البنا السعودية للمرة الأخيرة عام 1948 التقى بالملك عبد العزيز آل سعود، وطلب منه فتح فرع للإخوان المسلمين في المملكة، رفض الملك عبد العزيز طلبه وقال له»كلنا إخوان وكلنا مسلمون» في الحقيقة لم يكن هذا الرد عفويا من الملك السعودي بقدر ما كان تعبيرا عن موقف يعتبر فيه الدولة السعودية هي النموذج الإسلامي الصحيح للحكم، وليس نموذج الإخوان المسلمين، وبقدر ما كان تعبيرا عن صراع خفي لاحتكار التمثيل السياسي للإسلام بين تيارين إسلاميين في الدائرة السنية هما تيار السلفية الذي أحياه الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في الجزيرة العربية، وتيار الإخوان المسلمين الذي أسسه الإمام حسن البنا وتلاميذه في مصر، وتخلل ذلك محاولات سعودية لاستيعاب النموذج الإخواني في داخل نموذجها وتوظيف الإخوان المسلمين لصالحها لاسيما بعد محنتهم الكبرى في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عندما وجدوا في المملكة السعودية حضنا دافئا لهم، ولكن امتلاك الإخوان المسلمين لنموذجهم الخاص الأقرب إلى الوسطية والاعتدال من النموذج السعودي السلفي أفشل كل محاولات الاستيعاب والتوظيف السعودية...

وعندما وصل الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر لأول مرة بعد فوز الرئيس محمد مرسي بالرئاسة، فانتقل مشروع الإخوان المسلمين من التنظير إلى التطبيق، فأصبح يُهدد زعامة السعودية للعالم الإسلامي السني، مما يُفسر تأييد المملكة لخصوم الإخوان المسلمين داخل مصر ودعمهم لمعارضيهم. هذا الموقف السعودي المعادي للإخوان المسلمين يختلف عن الموقف التركي الداعم للإخوان المسلمين في عهد أردوغان وحزبه -العدالة والتنمية- وهذا يعود إلى هوية الحزب الإسلامية والإخوانية، فحزب العدالة والتنمية الذي تم تأسيسه عام 2001 كامتداد لسلسلة الأحزاب التي أنشأها نجم الدين أربكان ووارث لتراثها الحركي والفكري الذي يمتد لمدرسة الإخوان المسلمين بعد صبغها باللون التركي المتميز، والحزب يعتبر نفسه أحد نتاجات جماعة

الإخوان المسلمين التي كانت بدورها ردًا على سقوط الخلافة العثمانية عام 1924 على يد مصطفى كمال الذي حوّل تركيا إلى دولة علمانية مرتبطة بالغرب، ومتحالفة مع (إسرائيل)، ومتنكرة لهويتها الإسلامية، بعد أن كانت دولة الخلافة الإسلامية...

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بزعامة أردوغان عام 2002 حاول الحد تدريجيا من العلمانية المتطرفة المحمية بالدستور والجيش انطلاقا من هويته الفكرية المتأثرة بالإخوان المسلمين، واتبع سياسة اقتصادية ناجحة، ونهجًا خارجيا منفتحا على محيط تركيا العربي والإسلامي وداعمًا للقضية الفلسطينية من بوابة غزة... غير أنه ورث عن الدولة التركية ارتباطها بحلف الناتو، والتعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني، والدور الوظيفي المرتبط بالغرب، وزاد عليه سياسية إقليمية خاطئة ساهمت في تدمير الدولة السورية وتقسيم العراق. وكان الموقف الإيجابي من الإخوان المسلمين هو المحدد للكثير من سياساته الإقليمية التي تتناقض مع سياسية السعودية تجاه الجماعة.

هذا التناقض في موقفي الدولتين تجاه الإخوان المسلمين هو ما يُعكّر صفو التحالف السعودي التركي، والذي قد يتطور إما باتجاه إنهاء التناقض بينهما أو باتجاه إنهاء التحالف بينهما فيما لو تضاربت المصالح وتبدلّت موازين القوى وتغيّرت المبادئ.

تراجّيديا 2016

الصورة من انتفاضة القدس
التي انطلقت في شهر
أكتوبر 2015

تراجّيديا فلسّطينية

د. وليد علي القططي

إعدام الشيخ النمر..
خروج على الحاكم أم معارضته؟

• كُتب بتاريخ:
08 يناير 2016م

بعيدًا عن الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، وأكثر بعدا عن الصراع المذهبي بين الدولتين الإسلاميتين، تبرز قضية إعدام الشيخ نمر باقر النمر في السعودية باعتبارها قضية لها علاقة بأزمة فقهية لها وجهان أحدهما الخلط بين مفهومي المعارضة لنظام الحكم والخروج عليه، والآخر استخدام الدين سيفاً في يد الحاكم لقمع معارضيه، فالقضية لا تتعلق بانتماء الشيخ النمر المذهبي بل بموقفه المعارض لنظام الحكم في السعودية، ولو تبنى هذا الموقف أحد علماء السُنة في السعودية لواجه نفس المصير. ومن هنا يأتي الخطأ في إعطاء القضية بُعدا مذهبياً يؤجج الصراع المذهبي في المنطقة، وإذا كان انغماس عامة الناس في هذه الفتنة خطأ، فإن انغماس النخبة من العلماء والمفكرين والكتاب والإعلاميين وغيرهم خطيئة أكبر، ذلك بأنهم أكثر الناس قدرة على إشعال نار الفتنة وصب زيت الفرقة والانقسام والكراهية والعداوة لتأجيج لهيبها، كما أنهم أكثر الناس قدرة -إذا أرادوا- على إطفاء نار الفتنة، وصب ماء الوحدة والتلاحم والحب والإخوّة لإخماد لهيبها.

أُتُهم الشيخ نمر النمر بعدة تهم أخطرها (الخروج على ولي الأمر) وهي تهمة معروفة في الفقه الإسلامي بعقوبتها الشديدة وهي (الإعدام)، ومن خلال استقراء تفاصيل التهمة يمكن الاستنتاج بأنها تتعلق بمعارضة نظام الحكم والتهجّم اللفظي على الحكام أو نقدهم واتهامهم بالظلم لا تصل إلى مسألة الخروج على ولي الأمر التي أُدين بها، وهذا يعتبر خلطاً بين مفهومي معارضة الحاكم والخروج عليه، تعبّر بدورها

عن أزمة الفقه الإسلامي عامة التي يُعبر عنها بجدلية الجمود والتجديد، الجمود على الموجود من تراث السلف والاكتفاء به، والأخذ بنظرية أفضلية السلف على الخلف ومقولة ليس في الإمكان أحسن مما كان. أما التجديد الذي يتجاوز الموجود من تراث السلف ليواكب مستجدات ومتغيرات العصر مع الحفاظ على جوهر الدين وأصوله وروحه، والذي يعتمد على الاجتهاد الذي يحقق خلود الدين الإسلامي انسجاماً مع الحديث النبوي الشريف الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة -رضي الله عنهما - «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».

وإذا كان تجديد الفقه الإسلامي في إطار الضوابط الشرعية المعروفة هو الحل لأزمته، فإن جمود الفقه الإسلامي هو تعميق لهذه الأزمة، التي من مظاهرها الخلط بين الخروج على الحاكم وتوجيه النقد له ومعارضته، كما حدث في قضية الشيخ النمر، فالخروج على الحاكم أي الثورة المسلحة ضد نظام الحكم أو محاولة الانقلاب عليه في المفهوم الحديث عقوبتها الإعدام في الشريعة والقانون غالبًا، أما معارضته ونقده ومحاولة تصحيح مسار الحكم وتقويم اعوجاجه ومقاومة استبداده وفساده فأمر مختلف عن الخروج على ولي الأمر، هذا إذا كان ولي الأمر قد تم اختياره بطريقة شرعية والتي تتم في المفهوم الشرعي باختيار أهل الحل والعقد له أي ترشيحه ثم مبايعة المسلمين له أي انتخابه، وبالتالي يتم عقد الخلافة بين الحاكم والشعب، هذا الحاكم الذي لا يتم الخروج عليه بالثورة أو الانقلاب، بل يتم عزله إذا أخل بشروط البيعة دستورياً أو شعبياً.

ولقد قيّد معظم علماء السلف الخروج على الحاكم في أضيق الحدود استنادًا إلى نصوص الحديث الشريف وأهمها الكفر البواح الصريح للحاكم، وعدم إقامته للصلاة بين المسلمين، وشددوا على طاعة الحاكم والانصياع له في غير معصية، وإن كان فاسقاً أو جائرًا، حتى لو كان حاكمًا سيطر على الحكم بقوة بدون إرادة الأمة أو الشعب، وهو المعروف في الفقه بإمارة التغلّب أو القهر بدون اختيار المسلمين وإرادتهم، فأضفوا الشرعية على حكمه درءًا للفتنة ومنعاً للفوضى وحقناً للدماء، وهذا يعني تفصيل

الأحكام الشرعية لتناسب الأمر الواقع بدلاً من ان تكون معياراً لصحته وضابطاً لصلاحية الحكم.

وإذا كان هؤلاء العلماء قد قيدوا الخروج على الحاكم، فإن النصوص الشرعية -القرآن والسنة- لم تقيّد معارضة الحاكم ونقد نظام الحاكم، بل أنها جعلت الأساس في خيرية هذه الأمة بعد الإيمان بالله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفرضت على المسلمين تغيير المنكر بالوسائل المتاحة كاليد أو اللسان أو القلب، وجعلت كلمة حق عند سلطان جائر أفضل الجهاد، ومن قُتل من السلطان الجائر مع سيد الشهداء حمزة عم الرسول عليه الصلاة والسلام، وجعلت عدم الأخذ على يد الظالم من موجبات العقاب في الدنيا والآخرة، وتراث الخلفاء الراشدين -رضوان الله عليهم- ملئ بحث الناس على تقويم الاعوجاج -إن وجد- فيهم، وقول كلمة الحق أمامهم، وتقديم المشورة لهم.

وبعد كل هذه الأهمية للمعارضة السياسية للحاكم ونظام الحكم في الإسلام نجد هذه الأنظمة الحاكمة مستعينة بعلماء السلطان وفقهاء الكتب الصفراء تحشرها عامدة أو جاهلة في زاوية الخروج على الحاكم والتمرد على ولي الأمر ليسهل القضاء عليها وإنهائها ليتربعوا على كرسي الحكم وعرش المُلك المبنى على حُطام الرؤوس المقطوعة والجماجم المهشّمة والظهور المجلودة من أبناء شعبهم.

عُذرًا سيدي الرئيس... السلطة ليست انجازًا وطنياً

• كُتب بتاريخ:
14 يناير 2016م

في خطابه الأخير بتاريخ الخامس من يناير من العام الجديد قال السيد الرئيس محمود عباس (إن السلطة باقية ولا يوجد أي سيناريو لحلها وهي إنجاز وطني كبير ولن نتخلى عنها ولن نسمح بانهيارها) وهذا الخطاب يخالف ما كان قد أعلنه السيد الرئيس في السابق من تهديده بتسليم مفاتيح السلطة للاحتلال ليتحمل عبئها بعد أكثر من عشرين عاماً من الاحتلال المُريح، فهل السلطة إنجاز وطني كبير فعلاً؟ أم هي عبء على المشروع الوطني الفلسطيني؟ وهل هي وسيلة للوصول إلى التحرير والدولة؟ أم هي وسيلة لإطالة عُمر الاحتلال وغطاء له؟

فمن المعروف أن السلطة الفلسطينية قد تأسست بناءً على قرار من المجلس المركزي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته المنعقدة في تونس في أكتوبر عام 1993، وعلى أساس إعلان المبادئ بين المنظمة والكيان الصهيوني في إطار اتفاقية أوسلو في سبتمبر من العام نفسه كحل مؤقت لمدة خمس سنوات تمهيدًا للحل النهائي، وبناءً على مرجعية أوسلو القانونية ومرجعية المنظمة السياسية انبثقت وظائف السلطة الأمنية والمدنية والسياسية، وهذه الوظائف هي المحددات لحجم الدعم الإسرائيلي والإقليمي والدولي للسلطة صعودًا وهبوطاً.

فالوظيفة الأمنية للسلطة تتم عبر آلية التنسيق الأمني الموّجه أساساً ضد المقاومة الفلسطينية للاحتلال، والذي اعتبره أبو مازن في خطاب سابق مقّدس إدراكاً منه بأنّ التخلي عنه سيعود في نهاية المطاف إلى التخلّي عن السلطة نفسها. والوظيفة

المدنية للسلطة أراحت الاحتلال من عبء إدارة شؤون السكان المدنية، وإلقاء هذا العبء على السلطة الفلسطينية، بينما يحتفظ الاحتلال بمعظم الأراضي ليقيم عليها المستوطنات التي تتمدد يومياً، إضافة باحتفاظه بالسيطرة الاستراتيجية على الضفة والقطاع، فيكون بذلك قد حقق حلمه في التخلّص من السكان والاحتفاظ بالأرض. أما الوظيفة السياسية للسلطة فهي الأخطر في مشروع أوسلو التي تتمثل في إعطاء غطاء سياسي للاحتلال والاستيطان طوال المرحلة الانتقالية التي تحولت إلى دائمة، وهذا ما استطاع العدو تحقيقه من الوظيفة السياسية، وما لم يستطع تحقيقه أخطر والمتمثل في إنهاء الصراع لصالحه ليدخل بعدها إلى كل العواصم العربية والإسلامية.

كان من الواضح أن الكيان الصهيوني أراد من السلطة غير ما أردناه -نحن الفلسطينيين- فقد أراد منها أن تكون غطاءً للاحتلال يستطيع من خلالها أن يواصل السيطرة على الأرض بعد التخلّص من السكان ليواصل التهامها بالتقسيط لإقامة المستوطنات عليها، وإيجاد شريك فلسطيني يقمع المقاومة، ويتخذها جسرًا سياسياً إلى كل العواصم العربية وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى. أما ما أردناه نحن الفلسطينيين ممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية فهو أن تكون السلطة جسرًا نعبر فوقه إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من أرض فلسطين، وأن تكون موطئ قدم داخل فلسطين يُمكن من خلاله تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وإنشاء مؤسسات الدولة المستقبلية عبر مؤسسات السلطة.

وبعد أكثر من عشرين عاماً على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، فمن الذي نجح في تحقيق مشروعه من السلطة؟ الكيان الصهيوني أم المنظمة؟ بمقياس النتائج من الواضح أن الكيان الصهيوني هو الأكثر نجاحاً في تحقيق مشروعه من إقامة السلطة، وبدلاً من أن تصبح السلطة جسرًا للمشروع الوطني الفلسطيني أصبحت مقبرة له، بل أصبح مجرد وجودها غاية في حد ذاته وليست وسيلة إلى غاية، حتى تحوّلت إلى إنجاز وطني كبير يجب الحفاظ عليه بكل ثمن، ولو كان هذا الثمن

هو التضحية بحلم التحرير والعودة والاستقلال، وككيان سياسي من المفترض أن يوّحد الشعب الفلسطيني في الداخل إلا أنه ساهم في تقسيمه بين سلطتين وإقليمين ومشروعين.

وختامًا فقد حان الوقت بعد أكثر من عشرين عاماً، وفي ظل انتفاضة القدس لإعادة النظر في مشروع أوسلو والسلطة الفلسطينية والفكر السياسي الذي قاد إليهما، أما بالتخلّي عن هذا المشروع لتعود الأمور إلى نصابها الطبيعي شعب مُحتل يقاوم عدو مغتصب لوطنه بدون حواجز تقف بينه وبين الاحتلال. أو على الأقل تغيير فلسفة السلطة ووظائفها السياسية والمدنية والأمنية على أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة الشاملة وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني لوضع عجلات القطار الوطني الفلسطيني على مسار المشروع الوطني الفلسطيني مجددًا.

حذار الهروب من رمضاء المأزق إلى نار الحرب

• كُتب بتاريخ:
21 يناير 2016م

مع إشراقة كل يوم جديد من المفترض أن يشرق معه أملاً جديدًا للناس بغدٍ أفضل وأن يشع من شمسه البُشرى للشباب بمستقبل أجمل. ولكن الأمر مختلف في غزة فبدّل الأمل يأس وبدّل البُشرى نذير، والغد الأفضل يصبح غدا أسوأ والمستقبل الأجمل يصبح مستقبلا أقبح. ذلك بأن مأزق غزة يتفاقم يومًا بعد يوم بتزايد معاناة الناس الحياتية كمحصلة للاحتلال والحصار والانقسام، وكنتيجة لتجمد المصالحة السياسية بتجمّد عقول أولي الأمر منا وعلينا، وفي خضم هذا المأزق وتلك المعاناة تُدق طبول الحرب مجددًا، معبرةً عن نفسها بارتفاع صوت المعركة متجلية في التهديدات المتبادلة والتجهيزات المتقابلة، لنجد أنفسنا أمام سيناريو مكرر للمرة الرابعة، يحفظه كل مخضرم عاش حروب غزة الثلاثة، ولم تُكتب له الشهادة في إحداها، ويتذكرهُ كل ضليع بقصص الأفلام العربية القديمة التي تنتهي بطبول الزفة والزواج، ولكنه في قصتنا ينتهي بطبول المعركة والحرب، والحرب تنتهي بالتهدئة، والتهدئة تعيد إنتاج الحصار وتكريس الانقسام وتعميق المعاناة... حتى إذا ما تفاقم المأزق واستحكمت حلقاته مرة أخرى اندلعت الحرب وهكذا دواليك.

والحرب لو كانت مفروضة من العدو الصهيوني على غزة -وهي كذلك غالباً- تصبح مواجهتها قدرٌ لا مناص منه، وحينئذٍ لا مفر من الصمود والمقاومة مهما عظمت التضحيات حتى يتحقق النصر على العدو، أو على الأقل منعه من تحقيق النصر بإحباط أهدافه العسكرية والسياسية للحرب، ومُراكمة عناصر القوة للشعب ومقاومته

وعناصر الضعف للعدو جيشاً ومستوطنين، وهذا نوعٌ من النصر الذي يقدمنا خطوة إلى الأمام على طريق تحرير فلسطين الطويلة والشاقة، كي لا تذهب تضحيات الشعب ومعاناته بدون ثمن يُقربنا من لحظة النصر.

والعدو الصهيوني يُعد للحرب على غزة بدون شك، كما يخوض حربًا الآن على الضفة لقمع انتفاضة القدس، وأخرى على فلسطيني الداخل المحتل عام 1984، ويمنع فلسطيني الشتات من العودة إلى الديار كأشكال مختلفة للحرب والعدوان... وسيبدأ العدوان على غزة لا محالة ولن تعوذه الذرائع وتنقصه المبررات حين يقرر ذلك، كونه لم يستطع حسم الحروب السابقة عسكريا لصالحه رغم نجاحه الكبير في القتل والتدمير، ولم يتمكن من تحقيق إنجازات سياسية من وراء حروبه السابقة، ولذلك يتوق إلى الحاق الهزيمة بالمقاومة وتدمير قوتها العسكرية لإزالة التهديد الإستراتيجي للمقاومة عليه وإفساح المجال أمام الحلول السياسية التي تُصفي القضية الفلسطينية وتُنهي الصراع لصالحه.

أما إذا كانت الحرب غير مفروضة في هذا الوقت بالتحديد، ولم يبدأ العدو بالحرب والعدوان، فليس من الحكمة استدراج العدو لحربٍ جديدة، خاصةً وأننا لم نعالج أثار ونتائج الحروب السابقة، ولم نسد الثغرات التي ظهرت في جبهتنا الداخلية، ولم نعمل على تعزيز مقومات صمود الشعب في غزة حاضنة المقاومة، فلا يكفي أن نُعلن أننا نراكم القوة العسكرية فوق الأرض وتحتها، فلماذا لا نراكم أيضاً القوة الشعبية بتعزيز مقوّمات صمود الشعب الفلسطيني الذي يحمي المقاومة، فبقدر ما نُلبّي احتياجات الشعب الاقتصادية ونخفف عنه المعاناة الحياتية ونفتح أمامه آفاق الحياة الحرة الكريمة بقدر ما يصمد الشعب وبالتالي تصمد المقاومة، وبقدر ما يتماسك المجتمع ويتلاحم الشعب وتتحقق وحدته الوطنية بقدر ما تنجح المقاومة في القيام بدورها الوطني العظيم.

والخلاصةُ أن الخروج من مأزق غزة ومعاناة أهلها يتم بالخروج من هذا المأزق وتخفيف معاناة السكان، وليس بالذهاب إلى الحرب اذا كانت غير مفروضة ويُمكن

تأجيلها، إن لم نستطع منعها في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مواتية للعدو. وأي حرب قادمة كشكل من أشكال الصراع مع العدو مثلها مثل الانتفاضة والعمليات العسكرية والمقاومة الشعبية و المقاطعة وغيرها يجب أن تكون في اطار خطة إستراتيجية شاملة ضمن المشروع الوطني الفلسطيني لتحقيق الأهداف الوطنية الكُبرى على طريق التحرير والعودة والاستقلال.

الصراعات والمحاور الإقليمية وفق توقيت القدس وفلسطين

• كُتب بتاريخ:
28 يناير 2016م

منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني في منتصف الستينات من القرن العشرين والجدل داخل تياراتها الفكرية والسياسية مستمر حول طبيعة علاقتها بمحيطها العربي والإسلامي والعالمي وما يتبلور داخله من محاور سياسية وما يندلع بينها من صراعات باردة أو ساخنة. ولقد تأرجح هذا الجدل داخل تيارات الثورة الفلسطينية بين قطبين أحدهما ينأى بنفسه عن تلك المحاور وصراعاتها مفضلاً الحياد حفاظاً على القضية والثورة من التأثر بالنتائج السلبية لتلك الصراعات، والآخر يتخذ موقفًا منحازًا إلى الطرف القريب منه حسب التقسيم الثنائي للأمور مؤيدًا التقدمي ضد الرجعي والقومي ضد القُطري والاشتراكي ضد البرجوازي والإسلامي ضد العلماني. ولوضع رؤية سياسية واضحة من تلك المحاور وصراعاتها ينبغي تقسيم الموضوع إلى قسمين هما الصراعات والمحاور.

في موضوع الصراعات المحلية والإقليمية في المحيط العربي والإسلامي لا ينبغي للثورة الفلسطينية أو أي فصيل فيها أن يكونوا جزءًا من هذه الصراعات أو الانحياز لأحد أطرافها ضد الطرف الآخر مهما كانت طبيعة هذه الصراعات على المصالح أو المبادئ أو صراعات سياسية أم مذهبية طالما أن أسبابها وأهدافها بعيدة عن فلسطين والقضية الفلسطينية، وطالما أن بوصلتها تشير إلى كل الاتجاهات ما عدا القدس وفلسطين. والأفضل للثورة الفلسطينية وقياداتها السياسية المختلفة أن تتخذ موقفاً مؤيدًا للحوار الوطني في الصراعات المحلية للوصول إلى التوافق الوطني والتعايش

المجتمعي الذي يضمن حقوق الجميع داخل الوطن الواحد. وكذلك تتخذ موقفاً مؤيدًا للحوار الإقليمي في الصراعات الإقليمية العربية والإسلامية للتوصل إلى كلمة سواء تؤدي إلى توافق عربي وإسلامي ينسجم مع وحدة الأمة وعلى أرضية المصالح المشتركة والروابط الموّحدة كالإسلام والعروبة والخطر الصهيوني المشترك.

وهذا الموقف من الصراعات المحلية والإقليمية المحيطة بنا له مبررات أخلاقية وتاريخية وواقعية. فمن الناحية الأخلاقية عندما يندلع صراع محلي بين فئات الشعب الواحد أو صراع إقليمي بين دول الأمة الواحدة، فمن الصعب تصنيف أحد فئات الشعب أو أحد المحاور على أنه يمثل الخير المطلق والحق المطلق بينما يتم شيطنة الطرف الآخر باعتباره يمثل الشر المطلق والباطل المطلق، فالخير والشر في مثل هذه الصراعات نسبيان، كما أن أي طرف قد يتملك جزءًا من الحق بينما يمتلك خصمه الجزء الآخر خاصة إذا اختلطت المبادئ بالمصالح وتداخلت الأيديولوجيا بالسياسة. ومن الناحية التاريخية فقد أثبتت التجارب التاريخية السابقة التي انحازت فيها الثورة الفلسطينية أو أحد فصائلها الرئيسية لأحد أطراف الصراع المحلية والإقليمية حدوث ارتدادات مدّمرة على فلسطين الشعب والقضية والثورة، وفي بعضها تم إعادة إنتاج مأساة الهجرة والتشرد، وفي بعضها الآخر تم تكريس معاناة الشعب الفلسطيني أو جزء منه على أرضه وما حدث في الأردن ولبنان والكويت خير دليل على ذلك. وما تجربتي سوريا ومصر منا ببعيد. ومن الناحية الواقعية فإن الانحياز لأحد أطراف الصراع لن يفيده من الناحية العملية ولن يؤثر على مجريات الأمور ونتائجها داخل تلك الدول أو بينها وربما جاءت النتيجة معاكسة لما أردناه. ذلك بأن حجم الثورة الفلسطينية السياسي أو أحد فصائلها مهما كان كبيرًا فلن يصل إلى درجة التأثير الفعلي في تلك الصراعات واتجاهاتها.

في موضوع المحاور والدول المنتمية لها أو غير المنتمية لأي محور إقليمي فينبغي للثورة الفلسطينية أو أي فصيل فيها أن تبني موقفها على أساس معايير ثابتة تكون فلسطين وقضيتها محور الرحى في هذه المعايير باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى

والمركزية، بحيث تكون فلسطين هي القطب الذي توّجه إليه بوصلة الصراع في المنطقة وبقدر صوابية اتجاه البوصلة نحو فلسطين والقدس من هذه المحاور والدول تكون بوصلة علاقتنا معهم قُربًا أو بُعدًا، فبقدر اقترابهم من فلسطين الشعب والقضية والثورة والمقاومة يكون اقترابنا منهم، وبقدر ابتعادهم عن فلسطين الشعب والقضية والثورة والمقاومة يكون ابتعادنا عنهم. ففلسطين وثورتها لا ينبغي أن يكونوا جزءاً من أي محور لا تكون فلسطين قضيته والقدس وجهته، فالقضية الفلسطينية أسبق من كل المحاور وأقدس من كل القضايا.

وعدم الانتماء لمحاور إقليمية لا تكون فلسطين قضيتها المركزية والقدس وجهتها الرئيسية لا يعني عدم حاجتنا إلى وجود عمق عربي وإسلامي ودولي داعم لصمود العشب الفلسطيني فوق أرضة وداعم لمقاومة الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه، وهذا العمق العربي والإسلامي سواء كان من خلال محور أو مشروع أو جبهة مقاومة وهو الأفضل، أو كان من خارج الانتماء للمحاور، فهو يصب في صالح الأمة أيضاً لأن الكيان الصهيوني يشكل خطرًا على الأمة جمعاء فهو رأس حربة المشروع الغربي في المنطقة الهادف إلى إبقاء الأمة العربية الإسلامية تحت السيطرة الغربية فحاجتنا كثورة فلسطينية إلى هذا العمق الداعم لصمود الشعب الفلسطيني والحاضن لثورته والحليف لمقاومته هي حاجة أساسية، كما أن حاجتنا إلى ضبط معايير العلاقة مع هذه العمق وتلك المحاور وفق توقيت القدس وفلسطين هي حاجة أكثر من أساسية.

الأسير محمد القيق..
عندما تكون الشهادة طريقاً للحرية

• كُتب بتاريخ:
08 فبراير 2016م

يقول الأديب اليوناني الكبير (نيكوس كازانتزاكيس) في روايته (الحرية أو الموت) على لسان بطل الرواية (عندما أُقاتل في سبيل الحرية طوال حياتي فإني سأموت إذن رجلاً حرًا... إن الرجولة كامنة في الروح وليس في الجسد... إن الحرية بذرة لا تنمو بالماء وإنما بالدماء وحدها تنمو وتترعرع). ومضمون الرواية إجمالاً يؤكد أن الحرية لا يمكن أن تُمنح بل تُنتزع انتزاعاً، وإن من يُمنح حريته سيكون عبدًا لمن يمنحهُ تلك الحرية، ويظلُ الإنسان حرًا طالما يملك إرادته في الكدح نحو الحرية، حتى لو لم يحصل عليها وينعم بها في حياته، ومات مناضلاً في سبيلها فعندئذٍ يصبح حرًا بانعتاقهِ من قبضة الطين وجاذبية الأرض.

والأسير محمد القيق يجسّد كل تلك المعاني والقيم من خلال إضرابه المتواصل عن الطعام في السجن معانقاً الشهادة التي توصله إلى الحرية الحقيقية، ومحتضناً الموت الذي ينقله إلى حياة الخلود. وسواء نال حريته وخرج من السجن حياً فقد أصبح حرًا عندما قهر سجانه وانتصر على جلاده وحطّم أغلال قيده. أم نال الشهادة وخرج من ضيق الدنيا وسجنها إلى سعة الآخرة وفسحتها فقد أصبح حرًا عندما قهر شهواته وانتصر على نفسه وحطّم أغلال جسده. وفوق ذلك فهو حرٌ عندما لم يُعطِ عدوه نشوة النصر عليه، فإن كانوا قد سجنوا جسده فلم يتمكنوا من روحه، ذلك السر الإلهي الذي لا سلطان لهم عليه.

والإضراب عن الطعام بهذه الطريقة الفريدة من الكفاح هو أسلوبٌ حفره الفلسطينيون بدمهم وجوعهم وألمهم، لا يقدم عليه إلاّ أولو العزم من الثوار وأولو البأس من الأحرار، الذين يمتلكون إرادة النصر، ويدركون أن النصر صبر ساعة، ويفهمون فلسفة المواجهة وأسرار الصمود التي تجعل الجسدُ الصغير كبيرًا عندما تسكنه روحُ كبيرة، وتجعل الجسم النحيف عظيمًا عندما تحرّكه نفسٌ عظيمة... ومن يمتلك هذه الصفات ومعها الهمة العالية والإرادة الصلبة والعزيمة القوية يصبح حرًا حتى لو غيبه السجن أو القبر، وسيان بعد ذلك إن عاش عزيزًا حرًا أو مات شهيدًا حرًا.

وعندما ينتزع الأسير حريته من بين فكي عدوه ولم يستجديها منهم، فكأن لسان حاله يقول لكل من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، أن النصر ليس هبة مجانية أو منحة إلهية، كما أن الهزيمة ليست قدرًا لازمًا أو مصيرًا محتومًا. فللنصر أسبابه وسننه كما أن للهزيمة أسبابها وسننها. فالنصر يبدأ بقوة الإيمان بالله واليقين بنصره، ثم عمق الإيمان بالقضية والثقة بعدالتها، ومن بعد ذلك امتلاك ارادة النصر والتحلّي بأخلاق المنتصرين، وعزيمة الأحرار وروح الثوار... والهزيمة تبدأ بضعف الإيمان بالله والشك في نصره، ثم سطحية الإيمان بالقضية وعدم الثقة بعدالتها، ومن بعد ذلك فقدان إرادة النصر والتخلّي عن أخلاق المنتصرين، وتسلل الوهن إلى النفوس والفتور إلى الروح والاسترخاء إلى الهمم والفساد إلى الأخلاق.

وعندما يصنع الأسير من جوعه حريته ومن ألمه فرحه ومن معاناته عزته، فكأنما اُختزلت أرواح شعبه في روحه لتصبح روحًا واحدة جبارة ثائرة لا يوقفها أحد حتى تحط رحالها وتصل إلى مبتغاها: الحرية بالشهادة أو الحرية بالخروج من السجن. هذا الشعب العظيم الحر الذي يقدّر رموزه الوطنية ويحترم قادته من الشهداء والأسرى وغيرهم يميز بين هؤلاء وبين قادة النضال المكيّف من فئة الخمسة نجوم الذين تطاولوا في البنيان، وقادة كل الأزمنة والأنظمة ممن يجيدون فن البقاء ومهارة التسلّق والارتقاء، وقادة الردح السياسي المتبادل عبر شبابيك فضائيات الفتنة وقنوات الفُرقة.

هذا الشعب الذي سكنت روحه روح الأسرى المضربين عن الطعام جديرٌ بقيادة تبصّره بواقعه دون تهويل أو تهوين، وتبشّره بمستقبله بعيدًا عن الوهم أو اليأس، وتصنع فيهم القدرة على الفرح رغم الألم، وتعمل لتخفيف معاناتهم وهي تسير بهم نحو التحرير والعودة والاستقلال.

وأخيرًا لم يكن الأسير محمد القيق بدعًا من الثوار الذين سطّروا بجوعهم وحفروا بألمهم أروع صفحات النضال الفلسطيني، فقد سبقه آخرون ويرافقه الكثير وسيلحقه المزيد من أحرار هذا الشعب العظيم المعطاء الولاد بالرجال الأماجد والنساء الماجدات حتى يأذن الله تعالى بالنصر المبين. أما ثوار منتصف الطريق ومقاتلو النفس القصير ومعهم فلاسفة الهزيمة واللاهثون وراء الوليمة فإلى زوال.

قصة الراعي والذئب..
واتفاقيات المصالحة الفلسطينية

• كُتب بتاريخ:
10 فبراير 2016م

في القصة الشعبية المشهورة يُحكى أن راعياً أراد أن يمزح مع أهل قريته من خلال أكذوبة خطرت على باله حين كان يرعي قطيعه بالقرب من القرية. ترك الراعي غنمه في المرعى وأسرع إلى أهل القرية منادياً بأعلى صوته: النجدة فقد هاجم الذئب الغنم، صدّق أهل القرية كلام الراعي الكذّاب وأسرعوا معه إلى المرعى ليطردوا الذئب فلم يجدوه، فقال لهم الراعي معذرة لقد كنت أمزح معكم، فعاد أهل القرية إلى قريتهم غاضبين. ولقد كرر الراعي هذه المزحة الكاذبة مرات عديدة وكل مرة كان عدد أهل القرية الذين يصدقوه ويذهبوا معه يتناقص، حتى جاء الذئب حقيقة وهاجم الغنم فهرع الراعي إلى أهل القرية يستنجدهم لإنقاذ الغنم من الذئب فلم يصدّقه أحد، وبالتالي لم يذهب معه أحد لإنقاذ الغنم من الذئب.

وما أشبه قصة الراعي والذئب بقصتنا مع المصالحة أو قصة الشعب الفلسطيني مع حركتي فتح وحماس، مع الفارق في نهاية القصة حيث كان الراعي صادقاً رغم أن أهل القرية لم يصدقوه، بينما لم يتم التأكد من صدق أو كذب الراعي -فتح وحماس- في قصتنا بعد. بالرغم من أن أحدًا من الشعب الفلسطيني لم يعد يصدقهم لنفس السبب الذي فقد أهل القرية الثقة بالراعي وهو تكرار الكذب على الشعب الفلسطيني بتكرار اتفاقيات المصالحة بدءًا باتفاقية مكة وحتى اتفاق الدوحة الأخيرة مرورًا باتفاقيات القاهرة والشاطئ وغيرها، فما الذي سيجعل هذا الاتفاق الأخير مختلفاً عن غيره من الاتفاقيات والتفاهمات واللقاءات مع وجود نفس الشخصيات وأنماط التفكير التي

سببت الانقسام وأدت إلى تكريسه ومأسسته كواقع يُمكن التعايش معه وإدارته في كلاً من الضفة وغزة.

ولقد تعودنا في كل جولة جديدة من المفاوضات بين طرفي الانقسام أن يُمهّد لها بحملة من التصريحات المبشّرة بقرب انتهاء عهد الانقسام وزوال مرحلة الخصام مصحوبة بسلسلة من المفاجآت السارة القريبة التي ستدخل البهجة والفرحة على أبناء الشعب الفلسطيني المُبتلى بالاحتلال والانقسام والحصار... وما هي إلاّ أيام قليلة وأسابيع معدودة وينتهي شهر عسل المصالحة بالطلاق المدّوي، وتتبدّل التصريحات المبشرة بتصريحات منذرة، وتتغير المفاجآت السارة بمفاجآت محزنة، ثم يدخل الطرفان في جولة جديدة من الملاكمة السياسية تُستخدم فيها أسوأ مهارات الردح المتبادل الهابطة، وأردئ فنون الشتائم والشتائم المضادة المتدنية، ثم يستنفر كل طرف عباقرة الانقسام وفلاسفة الخصام ليخرجوا على الناس بأسوأ ما لديهم من حجج تُلقي بالتهم على الآخر في تعطيل المصالحة واستمرار الانقسام مدعومين بقوى ضغط داخلية تعيش على استمرار الوضع الراهن وتخشى أن تفقد امتيازاتها الخاصة فيما لو انتهى الانقسام.

وحتى المصالحة الفلسطينية بوضعها الحالي ليست هي المطلوبة شعبياً ووطنياً، لأنها في ظل الواقع الحزبي الحالي إما أن تكون من أجل التقاسم الوظيفي للسلطة بين فتح وحماس يتم من خلالها المحاصصة وتوزيع الامتيازات على الطرفين، أو ترتكز على إدارة الانقسام وليس انهائه بمعنى أن تظل البنية التحتية للانقسام كما هي في الضفة وغزة على أن يتم تعديل البنية الفوقية للسلطة بحيث تظهر الأمور شكلياً كأنما هي سلطة واحدة أو رأس واحد ولكنه بجسدين. والمطلوب هو تغيير فلسفة المصالحة من الأساس بحيث ترتكز على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني برمته التي تُعتبر المصالحة جزء من تلك الرؤية وممهدة لذلك النظام. وهذا النظام السياسي الفلسطيني أكبر من السلطة التي يجب أن لا يتجاوز دورها إدارة شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة ودعم صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، على أن تترك قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة

بنائها على أسس جديدة تنسجم مع الثوابت الوطنية ونهج المقاومة الشاملة لتضم كل مكّونات الشعب الفلسطيني وفصائله السياسية.

والخلاصة أن المصالحة الفلسطينية المرجّوة ينبغي أن تكون مبنية على أسس ثابتة وقواعد قوية وتتجاوز مسألة المصالحة العشائرية بين حركتي وحماس لتكون بداية لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وصياغة المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى التحرير والعودة والاستقلال كي لا تتعرّض لانتكاسة جديدة يفقد فيها الشعب الفلسطيني الأمل في مستقبله الوطني والثقة بقيادته السياسية كما فقد أهل القرية الثقة بالراعي.

هزيمة الداعشية
قبل هزيمة داعش..

• كُتب بتاريخ:
17 فبراير 2016م

يرى ابن خلدون أن حياة الدول والأمم تمر بمراحل محددة قلما تختلف حيث تبدأ بمرحلة البداوة والتوّحش إلى مرحلة البذخ والترف لتصل في النهاية إلى مرحلة الشيخوخة والهرم ثم الفناء. وعلى ما يبدو فإن دولة داعش في العراق وسوريا ستنتقل مباشرة من مرحلة البداوة والتوّحش إلى مرحلة الفناء دون المرور بالمراحل الوسطى، حارقة بذلك مراحل ابن خلدون لتطور الدول وخارقة لقوانينه التاريخية في تدرج المراحل، وهي بذلك تعكس شعارها (باقية وتتمدد) ليصبح (تنكمش وتتبدد). ولكن هزيمتها ونهايتها كدولة لا يعني هزيمة ونهاية الداعشية كنمط تفكير وفلسفة تاريخية ونظرية حكم له جذور تاريخية عميقة في التراث الفكري الإسلامي لا يزال بإمكانه انتاج دول أخرى تنتمي إلى نفس المدرسة الفكرية. وبالتالي لا مناص من هزيمة الداعشية كفكر قبل هزيمة داعش كدولة.

والداعشية كنمط تفكير لا يقتصر على الفكر الإسلامي بل هو موجود في الكثير من الأيديولوجيات الدينية والسياسية الأخرى التي تتبنى نمطاً معيناً من التفكير يتسم بأُحادية الرؤية التي تعني رؤية الأمور من زاوية واحدة فقط هي التي تمتلك الحق المطلق وغيرها يمتلك الباطل المطلق، والثنائية القطعية التي تعني رؤية الأمور صواب أو خطأ،أبيض أو أسود ولا وسط بينهما، والرؤية الإقصائية التي تعني رفض واستبعاد الآخر المختلف معنوياً ومادياً، والتعصب للحزب والجماعة وضد الاحزاب والجماعات الاخرى، والتطرف في التمسك بالمذهب الذي لديه الصواب المطلق وضد

المذاهب الأخرى التي لديها الخطأ المطلق، والتصلب الفكري الذي يشير إلى الجمود في المعتقدات والأفكار وعدم مراجعتها أو تغييرها، والغلو في إظهار الإيمان بالعقيدة وممارسة شعائرها إلى درجة التنطع فيها، والنزعة التسلطية التي تمجّد القوة والعنف إلى درجة الإرهاب لفرض السيطرة.... إلى غير ذلك من الصفات كنمط تفكير تميز المدرسة الداعشية ومن سار على دربها سواء ينتمي للإسلام أم لغيره من الأديان والفلسفات السياسية الأخرى.

والداعشية كفلسفة تاريخية تتبنى فكرة (نهاية التاريخ) التي وضحها الفيلسوف الأمريكي (فرانسيس فوكوياما) في كتابة (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) المنشور عام 1992، والذي اعتبر فيه أن الديمقراطية الليبرالية وقيمها تشكل مرحلة نهاية التطور الأيديولوجي للإنسان، وأن التاريخ الإنساني بكل ما يحويه من تراكيب وتناقضات وأحداث سيصل في لحظة ما إلى لحظة النهاية، فيصبح ساكناً تمامًا وسيجد الإنسان إجاباته الكاملة على كل أسئلته وستُمحى جميع التصورات الأخرى للحياة، وسيسود نموذج واحد لكل شيء... وهذا النموذج الذي يقصده هو النموذج الرأسمالي الليبرالي. وهذه النظرية موجودة في كثير من الفلسفات الدينية والسياسية المختلفة كالمسيحية الصهيونية التي تنتظر عودة المسيح -عليه السلام- وحكم الألفية السعيدة، واليهودية الصهيونية التي ترى إقامة دولة (إسرائيل) هو نهاية التاريخ، والماركسية التي ترى حكم البروليتاريا الاشتراكي ومن ثم الشيوعية هي نهاية التاريخ... أما في الداعشية فإقامة الدولة الإسلامية -وفق رؤيتهم- ستمهد للمهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً بعد أن مُلئت جورًا وهذا هو نهاية التاريخ وفق رؤيتهم. هذه الرؤية التي تعطي صاحبها الحق في ارتكاب الجرائم الوحشية ضد الآخرين معتقدين أنهم يتصرفون وفق إرادة الله ويسيرون بالبشرية وفق مشيئة الله تعالى.

والداعشية كنظرية حكم يقوم على أرضية النظرية الدينية في نشأة الدولة التي ترد نشأة الدولة إلى إرادة الله ومشيئته الذي يُعطي الملك لمن يشاء وبالتالي فالحاكم يعتبر خليفة الله في الأرض ولذلك أضفت نوعًا من القداسة على السلطة والحكم بحيث

أصبحت سلطة الحاكم مقدّسة وغير قابلة للنقد، ولقد استغل الحكام المستبدون هذا الفهم للحكم لتبرير سلطة الحكم المطلق ولتثبيت عروشهم باعتبارهم يمثلون ارادة الله ويطبقون شريعته ويحملون رسالة دينية وأخلاقية تبرر لهم ارتكاب الجرائم ضد من يرفض هذه الرسالة بل وتغليف هذه الجرائم بشرعية دينية تخرجها من دائرة الجريمة إلى القداسة... والحقيقة أن نظرية الحكم في الإسلام ليست قوالب جامدة لا تتغير، بحيث يتم استنساخ صور نمطية من الماضي بطريقة مشوّهة وتطبيقها في الحاضر، والتركيز على شكل نظام الحكم في الإسلام دون جوهرة ومضمونة، بل هي مبادئ عامة يتم العمل بها كالشورى والعدل والمساواة والبيعة وحرية معارضة الحاكم ونقده بل وخلعه إذا أخل بشروط البيعة.

والخلاصة أن هزيمة الداعشية كنمط تفكير وفلسفة تاريخية ونظرية حكم يتطلب جهداً فكرياً كبيرًا يقوم به العلماء والمفكرون والكتاب وغيرهم لدحض هذه الأفكار وتفنيدها وإزالتها من العقول ونشر الفكر الإسلامي الوسطي المعتدل والتركيز على قيم التسامح والرحمة وتقّبل التعددية وقبول الآخر المختلف وغيرها من القيم الإسلامية الحضارية التي بها ساد المسلمون العالم. كما أن هزيمة الداعشية يتطلب إزالة مسبباتها من استبداد الأنظمة الحاكمة وفسادها وإرهابها ضد شعوبها.

الانتحار بين الحكم الشرعي ومسؤولية المجتمع

• كُتب بتاريخ:
25 فبراير 2016م

عندما يُقدم الإنسان على الانتحار أو يحاول الانتحار أو يسلك سلوكاً انتحارياً يعني أنه قد وصل إلى قناعة بأن الموت أفضل من الحياة أو على الأقل سيان، وأن بطن الأرض خيرٌ من ظاهرها أو على الأقل تتساويان، ويعني أن اليأس قد تقدم عنده على الأمل، وأن الجزع قد سبق الصبر، ويعني أيضاً أن الحزن قد استحكمت حلقاته وأُغلقت، وأن الإحباط قد بلغ عنده مبلغه، وأن العجز قد وصل لديه إلى نهايته، وأن القنوط من رحمة ربه قد وجد طريقه إليه وغاب عنه أنه لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون، وأن اليأس من روح الله قد تمكن منه ونسي أنه لا ييأس من روح الله إلا الكافرون، وأصبحت الحياة هي مصدر شقائه وتعاسته بعد أن فقدت رونقها ومتعتها وبهجتها، وغلب الظن الخاطئ عليه واهمًا بأن الموت سيضع حدًا لمعاناته، ونسي المسكين أن جناية المرء على نفسه أكبر إثمًا عند الله وأعظم جرمًا من جنايته على غيره، ولو علم ما في الانتحار من إثم لما هان عليه أن يخسر سعادته الأخروية خسراناً مبيناً أسفاً على تعاسته الدنيوية، ولو بحث عميقاً في نفسه لربما وجد في انفتاح العقل وإيمان القلب واطمئنان النفس سعادته المفقودة.

ولا شك أن الحكم الشرعي للانتحار أنه حرام وإثم كبير نهى الله ورسوله عنه، لقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيمًا). وليس أكبر من قتل النفس جريمة، وكذلك لقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وليس أعظم من الانتحار تهلكة. وبيّن الرسول الكريم -عليه الصلاة والسلام- في الحديث الشريف أن من قتل

نفسه بحديدة أو سم أو إلقاء من علٍ...فهو يُعذّب في النار خالدًا فيها أبدًا على الطريقة التي قتل بها نفسه. فالنفس ملك لله والحياة هبة الله للإنسان فليس للإنسان استعجال الموت بإزهاق روحه لأن في ذلك تدخل فيما لا يملك، إضافة إلى أنه يأس من روح الله (إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون) وقنوط من رحمة الله (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون.) ولكن الانتحار ليس كفرًا مُخرجًا من الملة -كما يعتقد البعض- بل هو من كبائر الذنوب والآثام التي تستحق العذاب في النار يوم القيامة ولكنه في مشيئة الله إن شاء غفر له أو عذبه إلا إذا كان مستحلاً للانتحار أي يعتقد أنه حلال في الاسلام.

والمسؤولية الشرعية الفردية التي تقع على عاتق المنتحر كونه الجاني والمجني عليه في آن واحد لا تعني إعفاء المجتمع بأسره من مسؤوليته الاجتماعية لجريمة الانتحار ومرتكبيها، فصحيح وجود أسباب شخصية وأُسرية لبعض حالات الانتحار أو محاولات الانتحار، إلا أن الكثير منها ناتج عن الوضع الاقتصادي المتردي لاسيما في قطاع غزة، بل حتى الأسباب الشخصية والأُسرية محصلة لوضع المجتمع في جانب منها، فهنالك علاقة طردية بين سوء الأوضاع العامة والاقتصادية خاصة وحالات الانتحار، التي من ضمن مدلولاتها أنها رسالة احتجاج ضد المجتمع خاصة أولي الأمر فيه. ومأساة الانتحار تجلٍ واضح لمأساة أكبر أصابت جيل كامل من البؤساء الذين اصطدمت طموحاتهم بصخرة الاحتلال البغيض التي لم نستطع تحطيمها بعد، وأُحبطت أهدافهم أمام سد الحصار المنيع الذي لم نستطع اختراقه بعد، وتوقّف قطار حياتهم عند محطة الانقسام النكدة الذي لم نستطع مغادرته إلى محطة الوحدة الوطنية، وضاعت أحلامهم في دهاليز المناكفات السياسية وأزقة الردح السياسي المتبادل بعد كل جولة مفاوضات للمصالحة الوهمية.

ومسؤولية المجتمع هي مسؤولية شرعية أيضاً يتحملها أولو الأمر منهم ويشاركهم فيها كل مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية، فقد جعل الله تعالى عدم كفالة اليتيم وعدم مساعدة الفقراء والمساكين نوع من التكذيب بالدين نفسه، وأمر

رسولنا الكريم -صلى الله وعليه وسلم- بالتكافل الاجتماعي عندما أمر من عنده فضل زاد بأن يعود به على من لا زاد له، ولم تُفرض الزكاة والصدقة إلا لهذا الغرض، وهذا ما فهمه أبو ذر الغفاري -رضي الله عنه- عندما تعجب من الفقراء الذين لا يتمردون على واقعهم ويثورون ضد ظالميهم بقوله (عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهرًا سيفه). ذلك بأن الفقير لا يجوع إلا بسبب تخمة الغني، ولا يزداد الفقراء فقرًا إلا بازدياد الأغنياء غنىً، ولا ينتشر الفقر والجوع في بلدٍ ما إلا بانتشار الظلم والفساد والاستغلال فيها، ولا تزداد الهوة بين الأثرياء والفقراء إلا بازدياد الفجوة في توزيع الثروة بين الأقلية المترفة المحظوظة والأقلية البائسة المحرومة، وقد يموت الفقير في مخمصة بينما يموت الغني في بطنة.

والخلاصة إذا تجاوزنا مسؤولية الاحتلال الأساسية عن الفقر والبطالة التي تقف وراء الكثير من حالات الانتحار ومحاولات الانتحار، فإن مسؤولية المجتمع وأولي الأمر فيه تقتضي معالجة هذه الظاهرة -إذا ما اعتبرناها ظاهرة- بكافة الطرق الممكنة والإمكانيات المتاحة.... أما لأولئك المساكين الذين طحنتهم الحياة وألقت بهم في مهاوى الردى وراودتهم أنفسهم بالانتحار أو حدثتهم بالانسحاب من الحياة الدنيا فلا فأقول لهم ما قاله أحد الدعاة (لا تحزن إن كنت فقيرًا فغيرك محبوس في دين، وإن كنت لا تملك وسيلة نقل فسواك مبتور القدمين، وإن كنت تشكو من آلام فالآخرون مرقدون على الآسرة البيضاء ومن سنوات.... لا تحزن وانتظر الفرج ففي الحديث الشريف: «انتظار الفرج عبادة»، وفي القرآن الكريم: «ومن يتق الله يجعل له مخرجًا»).

عنصرية الحزن الإسرائيلية

• كُتب بتاريخ:
03 مارس 2016م

في بداية الانتفاضة الأولى كنت أعمل في أحد مصانع تل أبيب، وكان سقوط الشهداء يتزايد يوماً بعد آخر، فسألني أحد العمال اليهود الذي كان يعمل معي في نفس المصنع «هل تحزن أمهات الشباب الذين يُقتلون على يد الجيش الإسرائيلي عليهم؟!» هذا السؤال يبدو ساذجًا آنذاك أو هكذا اعتقدت، ولم أدرك مدى عمقه في العقل الإسرائيلي الصهيوني إلا بعد بسنوات طويلة عندما فهمت عمق العنصرية اليهودية الصهيونية التي تجاوزت كل أشكال العنصرية في العالم التي مهما بلغت من بشاعتها فهي لم تنفِ عن الإنسان الآخر صفته الإنسانية وأهمها امتلاكه لنفس المشاعر والانفعالات التي يتساوى فيها كل البشر لكونهم مجرد بشر فقط.

واليوم يتعزز لدي الفهم بعمق العنصرية اليهودية الصهيونية بعد الضجة التي أُثيرت حول تعليق الصحفي في إذاعة الجيش الإسرائيلي (رازي بركاي) خلال مقابلة مع وزير الأمن الداخلي الصهيوني (غلعاد أردان) حول موضوع إعادة جثامين الشهداء الفلسطينيين إلى عائلاتهم، والخطيئة الكبرى التي ارتكبها الصحفي هي أنه قارن بين حزن عائلات الشهداء الفلسطينيين الذين حُجزت جثامينهم وبين حزن عائلات الجنود الصهاينة الذين فُقدوا في حرب غزة الثالثة، ولم يتجاوز هذا الصحفي المقارنة التي كانت توحي بالمساواة بين الحزنين ولم تصل إلى درجة المساواة الفعلية.

فكانت هذه المساواة كافية لأن تقوم الدنيا ولا تقعد في (إسرائيل) التي لم يحتمل المجتمع فيها الغارق في العنصرية حتى أذنيه ذلك وعبّر رموزه عن ذلك بداية من الوزير الذي أجريت معه المقابلة الذي قام على الفور برفض هذه المقارنة من حيث

المبدأ التي تساوي بين حزن العائلات الفلسطينية الثكلى وحزن العائلات الإسرائيلية الثكلى، وتبعه المفوض العام للشرطة (روني الشيخ) قائلاً «أنه لا يمكن المقارنة بين حزن العائلات الثكلى الفلسطينية و الإسرائيلية... هناك فرق بين حزننا وحزنهم»، وتبعه وزير الحرب الصهيوني (موشي يعلون) الذي ربما أراد التكفير عن ذنبه الكبير بعد أن تعرض لحملة مماثلة هاجمت قوله «لا ينبغي للجندي الإسرائيلي أن يفرغ مخزن سلاحه في جسد طفلة تحمل مقصًا» فقال مكفرًا عن ذنبه الكبير «لا يوجد مكان للمقارنة بين مشاعر الأسى والحزن للعائلات الثكلى الإسرائيلية التي تقدّس الحياة وبين عائلات منفذي العمليات الفلسطينية الذين يقدسون الموت».

لم تكن هذه الضجة لتُثار في المجتمع الإسرائيلي الصهيوني لولا تغلغل العنصرية فيه، تلك العنصرية التي تختلف عن غيرها من العنصريات التي عرفها التاريخ، ذلك بأنها نابعة من جذور اليهودية والصهيونية التي تعني الحقد على من عداهم من البشر جميعًا، وليس مجرد الشعور بالتميز عن الآخرين، اعتقادًا منهم أن الله تعالى قد ميّزهم كعرق سامي وكدين قومي خاص بهذا العرق فأصبحوا شعب الله المختار وأبناء الله وأحبائه، كما ورد في التوراة المزيفة «لأنك شعبٌ مقدس للرب إلهك قد اختارك الرب إلهك لتكون لك شعباً أخصُ من الجميع الذين على وجه الأرض.»، وكذلك في التلمود الذين كتبوه بأيديهم «إن اليهود أحب إلى الله من الملائكة وهم من عنصر الله كالولد من عنصر أبيه فمن يصفع يهودياً فكأنما صفع الله، وفي معتقداتهم أن البشر غير اليهود (الجوييم) خُلقوا لخدمة اليهود.

هذه العنصرية عززّها الفكر الصهيوني المستمد من العقيدة اليهودية العنصرية والفكر الغربي الاستعماري العنصري فأضاف لهم المزيد من الغرور والكبر والعلو والإفساد لما اعتقدوه في أنفسهم من شعورٍ كاذب بالتفوق والاستعلاء العرقي والأخلاقي فأباح لهم أن يعاملوا غيرهم بدون ضوابط أخلاقية أو معايير انسانية كما ورد في القرآن الكريم (ليس علينا في الأميين سبيل) وعمّق لديهم الإحساس بأنهم مختلفون ومميزون على شعوب الأرض حتى في انفعالتهم ومشاعرهم، فمعاناة اليهود

من النازية لا تشبه معاناة بقية شعوب الأرض من النازية، وحزن العائلات الثكلى الإسرائيلية لا يتساوى مع حزن العائلات الثكلى الفلسطينية.

وهناك سبب أخر لعدم مساواة معاناة اليهود وحزنهم مع الآخرين هو نفي الصفة الإنسانية عن الآخرين -لاسيما الفلسطينيين- وشيطنتهم وتجريمهم باعتبارهم في مرتبةٍ أقل من الإنسان فهم يقدسون الموت ويحتقرون الحياة وهي صفات غير انسانية، بل وتجريدهم من أسمائهم باعتبارهم أرقام لا أسماء لها، لإيجاد مسوّغ نفسي وتبرير أخلاقي لقتلهم حتى لو كانوا أطفالاً فهم مخربو المستقبل، ولذلك يكررون مثل هذه العبارات في وصف الفلسطينيين. الشعب الذي يُقدس الحياة، ولكن ليست مجرد حياة، بل الحياة الحرة العزيزة الكريمة على أرضه التي يسعى لتحريرها من عدوٍ حرمه هذه الحياة الحقيقية.

الجهاد الإسلامي
مشي على خط الشوك..

• كُتب بتاريخ:
10 مارس 2016م

أدى بيان حركة الجهاد الإسلامي الذي استنكرت فيه قرار دول مجلس التعاون الخليجي اعتبار حزب الله منظمة إرهابية ردود فعل مهاجمة لموقف الحركة من أطراف محسوبة على المحور المعادي لحزب الله وسوريا وإيران. مما اقتضى أن يتم البحث والتمحيص في هذا الموقف الذي اتخذته حركة الجهاد الإسلامي لمعرفة خلفياته ومبرراته من خلال استقراء تاريخ الحركة ومرتكزاتها ومواقفها بما يتلاءم مع مساحة هذا المقال.

عندما انطلقت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين بداية الثمانينات من القرن العشرين الماضي لم تكن الأمور محلياً وإقليمياً ودولياً بهذا التعقيد في المتغيرات السياسية المتشابكة، بل كانت الأمور واضحة إلى حدٍ ما على الساحتين الفلسطينية والإقليمية وربما الدولية. ففي الساحة الفلسطينية هناك عدوٌ يحتل فلسطين أرضًا وشعبًا، وهناك شعبٌ يقاوم المحتل مباشرة أو عبر أُطره الوطنية في موجات نضالية تخبو حيناً وتشتعل أحياناً. أما الساحة الإقليمية فالأمر واضح فرغم التناقضات الكبيرة بين الدول العربية والإسلامية الإقليمية إلا أنها مجمعة على عدو مركزي للأمة مُدجج بالسلاح والعقيدة هو الكيان الصهيوني الذي يحتل فلسطين ذات المكانة الدينية المميزة مع وجود بعض الاستثناءات -الشاذة-، كما أنها لم تختلف على المقاومة للاحتلال مهما اختلفت راياتها فلم تضعها موضع شبهة فضلاً عن أن تناصبها العداء.

كانت الاشكالية التي حاولت حركة الجهاد الإسلامي حلها هي كيفية الجمع بين الإسلام وفلسطين والجهاد في بوتقة واحدة ومشروع واحد يجمع الشعب الفلسطيني تحت رايته ويوّحد الأمة خلفه، لتصبح هذه المحاور -الإسلام وفلسطين والجهاد- هي كلمة السر التي حددت هوية ومرتكزات ومواقف الحركة وفجّرت انطلاقتها الجهادية وثورتها المسلحة التي ساهمت بدورها في تفجير الانتفاضة الأولى، وهي نفس المعايير التي تحتكم إليها الحركة والمنهج التي تسير عليه في بناء علاقاتها وتحالفاتها مع الآخرين قُربًا أو بُعدًا، فبقدر اقترابهم من الإسلام وفلسطين والمقاومة تقترب الحركة منهم وبقدر ابتعادهم عن هذه المحاور تتبعد عنهم. واستنادًا إلى تلك المعايير فهي مع كل جهد يصب في دعم الوحدة الإسلامية أو العربية أو الفلسطينية، وضد كل جهد يضعفها، ومع كل جهد يؤذي ويغيظ العدو الصهيوني، وضد كل جهد يفيده ويرضيه.

ظلت الأمور كذلك حتى ازدادت الأمور تعقيدًا على مختلف الساحات، ففلسطينياً لم تعدُ الأمور كما السابق واضحة فقد دخل على الخط كيان جديد هو السلطة الفلسطينية ليست بالاحتلال ولا بالمقاومة، أكبر من الحكم الذاتي وأقل من الدولة، كيان حاجز بين الاحتلال والمقاومة، وتبعها الانقسام الذي ضرب المجتمع الفلسطيني أُفقياً وعمودياً. وفي الساحة الإقليمية أتت الفوضى الهدامة الأمريكية على الأخضر واليابس فيها، فخرج ما ورد الفتن المذهبية من قمقمة، وكشّر غول الحروب الطائفية عن أنيابه، وأنطلق قطار الصراعات الإقليمية في رحلة طويلة معروفة البداية ومجهولة النهاية. وفي الساحة الدولية انتهى النظام الدولي ذو القطبين ليتبعه القطب الأمريكي الواحد ثم نظام الأقطاب المتعددة الأكثر غموضًا وتعقيدًا.

وفي ظل هذا الواقع المحلي والإقليمي لم تعد هذه المعايير المنهجية التي وضعتها الحركة لنفسها يهتم لها أي أحد إلا من رحم الله في خضم هذا البحر المتلاطم بأمواج الثورات والثورات المضادة وفي أعماق غابة من الفتن والحروب والصراعات التي أصبحت فيها الحركة تمشي على خط الشوك إن مشت عليه أدمى قدميها وإن هي

انحرفت عنه سقطت في أتون نار فاغرة فمها تلتهم كل من يسقط فيها بلا رحمة... فاتبعت سياسة النأي بالنفس عن كل تلك الصراعات تجنبًا للسقوط عن خط الشوك مفضلة أن تدمى قدميها على أن تسقط في نار الحرب وظلام الفتنة، مستفيدة بذلك من تجارب فلسطينية سابقة أضرت بفلسطين القضية والشعب بسبب مواقف حركات فلسطينية كبيرة تجاه صراعات مماثلة. داعية بدلاً من ذلك إلى الحوار الوطني في الصراعات الداخلية والحوار الإقليمي في الصراعات الخارجية للوصول إلى كلمة سواء تجمع الفرقاء على ما يوّحدهم وطنياً وقومياً ودينياً وما يحقق مصالحهم المشتركة.

ولكن سياسة النأي بالنفس لم تكن لتنفع في كل المواقف، خاصة عندما يتعلّق الأمر بأحد المعايير الأساسية التي تبنى عليها الحركة مواقفها من الآخرين، وهو هنا (المقاومة)، ولذلك سارعت الحركة إلى استنكار موقف دول مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر (حزب الله) منظمة إرهابية، وهي لم تكن الوحيدة في ذلك فقد سبقها ورافقها وتبعها في ذلك الكثير من الدول والحركات والمؤسسات والشخصيات، وقد عللت الحركة هذا الموقف كما ورد في بيانها بأن هذا القرار يصب الزيت على النار، ويهدد أمن واستقرار لبنان ودول المنطقة ويخالف تاريخ حزب الله في مقاومة (إسرائيل) ودعم قضية فلسطين والمقاومة الفلسطينية وإنه يتلاقى مع الموقف الإسرائيلي بتصنيف حزب الله منظمة إرهابية، وإنه يناقض منهجية الحوار بين أبناء الأمة الواحدة الطريق السليم لتفكيك أزمات المنطقة، وحل الصراعات الدموية فيها كما ورد في نص البيان. وإضافة الى ذلك فإن توقيت القرار يوحي أن دول الخليج تحرض (إسرائيل) بضرب حزب الله بغطاء سياسي خاصة أنه جاء في ظل مخاوف إسرائيلية من صواريخ وأنفاق الحزب وإبداء رغبته في تدمير البنية التحتية للبنان لإيذاء حزب الله في الحرب.

ومن الطبيعي لحركة مثل الجهاد الإسلامي أن تستنكر موقف دول مجلس التعاون الخليجي من حزب الله بوصفه منظمة إرهابية مهما كان الآخرون يختلفون معه في ملفات إقليمية أخرى لها علاقة بصراع المحاور في المنطقة وتخضع للاجتهاد البشري فيما يتعلق بالخطأ والصواب كما تخضع للمبادئ المتداخلة مع المصالح، خاصة وأن

هذا القرار قد لاقى ترحيب الأوساط الإسرائيلية جميعًا وعلى رأسهم رئيس وزرائهم نتنياهو الذي علق على هذا القرار قائلاً (إننا نعتبر ذلك تحّول إيجابي مهم ومذهل للغاية، هناك دول كثيرة في منطقتنا تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أن إسرائيل ليست عدوة لها بل هي تقف إلى جانبها في كفاحها ضد إيران)، وهو القرار الذي وصفته صحيفة (معاريف) الصهيونية بأنه (انجاز لإسرائيل) وقال بعده محرر الشؤون العربية في القناة الأولى بالتلفزيون الإسرائيلي (إن العالم العربي يقترب من خلال مواقفه ضد حزب الله من الموقف الإسرائيلي).

وبناءً على ما سبق فإن موقف حركة الجهاد الاسلامي باستنكار قرار مجلس التعاون الخليجي اعتبار حزب الله منظمة إرهابية موقف طبيعي باعتبارها حركة مقاومة لا يمكن أن يتقاطع موقفها مع عدوها وعدو شعبها وأمتها ولو بالصمت أو عدم اتخاذ موقف.

لماذا تخاف (إسرائيل) من الصورة؟..

• كُتب بتاريخ:
17 مارس 2016م

بناءً على قرارات الحكومة الإسرائيلية المصغّرة (الكابينيت) قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق مكتب فضائية (فلسطين اليوم) في البيرة واعتقال مديره واثنين من الصحفيين العاملين فيه. وقبل ذلك أوقفت شركة (يوتل سات) الفرنسية بث قناة (الأقصى) الفضائية استجابة لضغوط إسرائيلية، وسبق ذلك إغلاق عدة قنوات إذاعية فلسطينية محلية والضغط على موقعي الفيس بوك ويوتيوب لإغلاق بعض الصفحات وحذف العديد من الفيديوهات وهذا يُضاف إلى المضايقات والانتهاكات المتكررة بحق الصحفيين والإعلاميين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وأخطرها اعتقالهم وإطلاق النار عليهم أحياناً... والسؤال الذي سنحاول الإجابة عليه في هذا المقال هو لماذا هذا الاستهداف المنهجي للإعلام الفلسطيني المقاوم لاسيما الإعلام المرئي منه؟ وبمعنى آخر لماذا تخاف (إسرائيل) من الصورة؟

هذا الخوف الإسرائيلي من الإعلام الفلسطيني المقاوم الذي ينقل الحقيقة بالصورة التلفزيونية الحية وأحياناً المباشرة، فيظهر الصورة كما هي في الواقع حقيقة واضحة كالشمس المشرقة.. الجندي والمستوطن في وضعية الجلاد القاتل المدجج بالسلاح يمارس ساديته بطريقة إجرامية لا تقبل التأويل أمام صورة الشعب الفلسطيني الضحية لهذا الاحتلال ممثلا في الجيش والمستوطنين وأدوات القمع الإسرائيلية الأخرى. وهذه الصورة تناقض الصورة الوهمية الكاذبة التي طالما حاول الإعلام الإسرائيلي والصهيوني ترسيخها في عقول وقلوب العالم الغربي بأنه الضحية المجني عليها من

النازية أولاً ثم من العرب بعد ذلك و(الإرهاب الفلسطيني) الآن وسابقاً. فصورة الضحية التي أدمنها اليهود في كيانهم الصهيوني وخارجه صناعة مزيفة تجلب لهم التعاطف والمال من الغرب الأمريكي والأوروبي، وتمنحهم الشرعية السياسية لهذا الكيان، وتعطيهم المبرر لممارسة الاعتداءات والإرهاب ضد العرب والفلسطينيين. ولذلك فإن انقلاب الصورة الآن إلى وضعها الأصلي باعتبارهم المجرم وليس الضحية والجاني وليس المجني عليه يبطل روايتهم الكاذبة من الأساس ويهدم فكرتهم الخادعة من الجذور.

والخوف الإسرائيلي من الصورة التي ينقلها الإعلام الفلسطيني المقاوم للعالم أجمع له سبب آخر هو أن هذه الصورة التي تنقل أحداث انتفاضة القدس بطريقة حية وبالصوت والصورة والحركة تبطل فرضية خاطئة تحاول (إسرائيل) بقادتها ونخبتها وإعلامها اثباتها بشتى الطرق وهي أن سبب الانتفاضة والمقاومة التي يسموها (موجة الإرهاب الفلسطيني) هو التحريض الإعلامي والسياسي والديني الفلسطيني، وإنه في حال توّقف هذا التحريض فإن أعمال العنف والإرهاب -بزعمهم- ستتوقف. في تجاهل واضح ومتعمد لدور الاحتلال -جيشاً ومستوطنين- وجرائمه في انطلاقة انتفاضة القدس الحالية، واذا كان التحريض هو المتهم فإن الاحتلال هو أكبر محرّض على المقاومة والثورة.

وهذا الخوف من الإعلام المقاوم الذي ينقل الصورة المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تصور القمع الإسرائيلي ناتج أيضاً من إدراك الكيان الصهيوني لدور الإعلام المقاوم في إسناد انتفاضة القدس معنوياً ودعمها إعلامياً، وإدراكه لأهمية الصورة والكلمة والخوف منهما كما يخاف من الطلقة والصاروخ، فدور الكلمة المقاومة لا يقل عن دور الطلقة الموجهة لصدر العدو، ودور الصورة الحية لا يقل عن دور الصاروخ الموجه لعمق العدو، فكل منها يدعم مشروع التحرير ونهج المقاومة وانتفاضة القدس وصمود الشعب، ولذلك يحارب العدو الصهيوني الإعلام الوطني المقاوم كما يحارب حركات المقاومة المسلحة على حدٍ سواء.

واستهداف فضائية فلسطين اليوم هو استهداف للقيم التي تمثلها هذه القناة الملتزمة بالخط الوطني الوحدوي ونهج المقاومة الثوري ومشروع التحرير الكامل بعيدًا عن الإعلام الحزبي الضيق الأُفق، وبعيداً عن المناكفات السياسية القصيرة الرؤية، وهي إلى جانب ذلك تُمثل الكل الفلسطيني وقريبة من نبض الشارع وملتصقة بقضايا الجماهير. وما نحتاج إليه في إعلامنا الفلسطيني الوطني أيضا هو تبني سياسة إعلامية موحدة داعمة للانتفاضة، وتوحيد المصطلحات الإعلامية المستخدمة في تغطية انتفاضة القدس، وتبني رؤية واضحة لتفنيد الرواية الإسرائيلية للانتفاضة، وإبراز الجانب الإنساني في مقاومة الشعب الفلسطيني بذكر القصص الإنسانية الحية بعيدًا عن الأرقام المجردة والإحصاءات الجامدة.

عيد الأم وثقافة التحريم..

• كُتب بتاريخ:
23 مارس 2016م

من ذكريات المدرسة المحفورة في عمق الذاكرة أيام الاحتفالات المدرسية الخاصة بالمناسبات الدينية والوطنية والاجتماعية، فأيام الدراسة العادية يُمحى جُلها من الذاكرة رغم بقاء أثرها، ولكن أيام الاحتفالات المدرسية تظل وتبقى أكثر حضورًا في الذاكرة وأشد تأثيرًا في النفس، ومنها الاحتفال السنوي المتكرر بيوم (عيد الأم) في الحادي والعشرين من مارس آذار من كل عام، حيث كان الاحتفال بهذا اليوم يستغرق كل اليوم الدراسي ويتخلله تكريم لأمهات الطلبة اللواتي يحرصن على حضور الاحتفال الذي يتضمن العديد من الأنشطة الطلابية الهادفة كالمسرحيات والأناشيد والكلمات وغيرها التي تنتهي بنهاية اليوم الدراسي، ولكن أثرها لا ينتهي طوال العمر، فلا ينتهي اليوم الدراسي إلا والعديد من القيم التي تتمحور حول بر الوالدين واحترام الكبار ورد الجميل والوفاء للآخرين وغيرها قد وجدت طريقها إلى منظومة القيم التي يتشربها الجيل الجديد وتترسخ في وجدانه، فتسهم تلك الاحتفالات في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للنظام التعليمي الرسمي.

وظلت المدارس تحتفل بيوم (عيد الأم) حتى انتشرت ثقافة التحريم في المجتمع التي جاءت بها إحدى المدارس الفكرية الإسلامية التي ضيّقت على الناس أبواب رحمة الله وقيّدت حرياتهم إلى الحد الأدنى الذي سمح به فقهاء هذه المدرسة ومشايخها، الذين شددوا على الناس في حياتهم وجعلوهم من أهل النار -باستثناء من تبعهم- بعد مماتهم. فاكتشفنا أن الاحتفال بيوم أو عيد الأم حرام شرعًا وبدعة ضالة وتشبه بالكفار، وكذلك الاحتفال بمناسبات أخرى كالمولد النبوي ورأس السنة الهجرية وغيرها من

المناسبات التي يحرّمون الاحتفال بها رغم احتفالهم بأعياد ميلاد ملوكهم ورؤسائهم وكذلك جلوسهم على العرش أو استيلائهم على مقاليد الحكم وغيرها من المناسبات التي تخص ولاة أمورهم أولى النعمة عليهم. وعلة التحريم عندهم أن السلف الصالح لم يحتفل بها ولذلك فهي بدعة حادثة وهي تشبه بالكفار لا يجوز. فأصبح الاحتفال بيوم (عيد الأم) في المدارس من ذكريات الماضي البعيد، إلا من رحم الله من المدارس، وإن تمّ فإنه يتم على خجل وفي خوف من سطوة الإرهاب الفكري الذي تمارسه تلك المدرسة الفكرية القادمة من رمال الصحراء القاحلة.

وفي الرد على ذلك يقول الدكتور محمد بكر اسماعيل من علماء الأزهر الشريف (إن عيد الأم من بدع العادات لا من بدع العبادات، وبدع العادات لا يأمر بها الإسلام ولا ينهي عنها إلا إذا كانت تتصل بالدين من قريب أو بعيد، فإذا كانت هذه العادات تعبّر عن الوفاء والاعتراف بالجميل وتدعو إلى البر والإحسان إلى من يستحق البر والإحسان كالأم والأب ومن في حكمهما كالجدة والجد فإن الإسلام يبارك هذه العادات ويقرها.) ويؤكد هذا المعنى الدكتور عبد الفتاح عاشور من علماء الأزهر الشريف بقوله: (الاحتفال بأيام فيها تكريم للناس أو إحياء ذكرى طيبة لم يقل أحد بأن هذا احتفال ديني أو عيد من أعياد المسلمين، ولكنه فرصة لإبداء المشاعر الطيبة نحو من أسدوا لنا معروفاً ومن ذلك ما يُعرف بالاحتفال بيوم الأم أو بعيد الأم، فإن الأم لها منزلة خاصة في دين الله، بل في كل دين، ولذلك يجب أن تُكّرم وتُحترم ويُحتفل بها، فلو اخترنا يوماً في أيام السنة يظهر الأبناء مشاعرهم الطيبة نحو أمهاتهم وآبائهم لما كان في ذلك مانع شرعي، وليس في هذا تقليد للغرب أو الشرق، نحن نحتفل في هذا اليوم بما لا يُخالف شرع الله، بل العكس ننفذ ما أمر الله به من بر الوالدين).

وختامًا فإن ثقافة التحريم ومعها ثقافة التكفير ما أن تنتشر في مجتمع ما حتى تنزع منه الرحمة وتغرس فيه القسوة، وتستخلص منه التسامح لتنشر فيه التعصب، وتقضي على الوسطية والاعتدال فيه لتحيي بدلاً منهما التطرف والغلو، وتميت روح الحوار المتبادل بين فئاته المختلفة لتنفخ بينها روح الإقصاء المتبادل، وتفتك بثقافة

الانفتاح وتقبل الآخر والتعايش السلمي فيه لتحل محلها ثقافة الانغلاق ورفض الآخر والصراع العنيف....ولن يوقف هذه الثقافة الكئيبة إلا بثقافة أخرى مشرقة تُعلى قيم الرحمة والتسامح والوسطية والاعتدال والحوار والانفتاح وتقبل الآخر والتعايش السلمي... وهذا بدوره يحتاج إلى فهم صحيح للدين يرتكز على النبع الصافي للإسلام وليس على اجتهاد وفهم محدد للإسلام يحتكر الحق والصواب لنفسه من دون الاجتهادات الأخرى، يحتاج إلى التدين الحقيقي الذي يستند إلى مضمون التدين وروحه التي تسري في القلب فتملأه إيماناً، ويقيناً ونورًا، وتسري في العقل فتملأه إشراقاً وانفتاحًا وابداعًا، وتسري في السلوك فتملأه أخلاقاً وسماحةً ورفقاً.

الرسوم المسيئة للشعب الفلسطيني وعُقدة الاستعلاء..

• كُتب بتاريخ:
31 مارس 2016م

فن رسم الكاريكاتير هو نوعٌ ساخرٌ من فنون الرسم يستخدم المبالغة في التصوير الفني بهدف النقد السياسي أو الاجتماعي أو غيرهما. وهو رسالة من الفنان إلى الناس المشاهدين للرسم لها قدرة على إيصال مضمون الرسالة بطريقة مختزلة تفوق غيرها من الرسائل كالمقالات والتقارير الصحفية في سرعة إدراكها وقوة تأثيرها. ولقد تم توظيف هذا الفن في خدمة القضية الوطنية الفلسطينية بطريقة إيجابية فاعلة من العديد من رسامي الكاريكاتير الفلسطينيين أمثال ناجي العلي وأمية جحا. أما توظيف هذا الفن النبيل في خدمة الحزب بطريقة سلبية ليكون رافدًا من روافد تأجيج الصراع الداخلي الفلسطيني وصب الزيت على نار الفتنة والاستخفاف بعموم الشعب الفلسطيني وإهانة رموزه الوطنية، فهو توظيف رخيص لفن رفيع.

ولعل هذا ما فعله صاحب رسوم الكاريكاتير المسيئة للشعب الفلسطيني والتي كان آخرها في الرسم الذي نعت فيه شباب غزة وأهلها بـ (الكلاب)، واعتبر أنهم لا يستحقون أن يضحي المقاومون من أجلهم، وكأنهم -أهل غزة وشبابها- يعيشون في رغد العيش ونعيم الدنيا ولا يشاركون المقاومين -الذين هم أبنائهم- دفع ثمن الصمود والمقاومة من حياتهم وقوتهم وحريتهم، دون أن يسأل نفسه قبل أن يشتم شباب غزة الذين يجلسون على المقاهي دون عمل من الذي يتحمل جزءًا من المسؤولية عن ضياع مستقبلهم وتبدد أحلامهم. وإذا كان صاحب الرسوم المسيئة لا يسأل نفسه فنحن سنسأل أنفسنا ما الذي دفعه إلى تكرار إساءته للشعب الفلسطيني مرة في الضفة

وأخرى في غزة، ومرة في إهانة العلم الوطني وأخرى في إهانة رمزية أبي عمار؟ وما الخلفية النفسية والفكرية التي انتجت هذه الرسوم؟.

فالخلفية النفسية يُمكن البحث عنها في نظرية التحليل النفسي التي لها رؤية خاصة في عملية الإنتاج الأدبي والفني، فهي تبحث في الأسباب والدوافع النفسية العميقة التي تقف وراء هذه العملية والتي تجعل لكل أديب وفنان نمطاً ولوناً خاصًا به ينسجم مع شخصيته وبنيته النفسية، ومن هذه الأسباب والدوافع ما هو مكبوت في اللاشعور دون أن يخمد فيظهر من حين لآخر في الأحلام والأفعال اللاإرادية والأمراض النفسية وفي الإبداع الأدبي والفني من خلال آلية الإعلاء أو التسامي. ومن هذه الأسباب والدوافع أن الأدب والفن وسيلة لتحقيق الرغبات التي أحبطها الواقع في الخيال مجسّدة في إنتاج أدبي وفني. ومنها أيضًا الأمراض والعقد النفسية كالنرجسية والاستعراضية وعُقد النقص وأوديب واليكترا... وفي حالتنا هذه مع صاحب الرسوم المسيئة للشعب الفلسطيني نحن بحاجة إلى إضافة عقدة جديدة هي (عقدة الاستعلاء) التي تفسّر استخفافه بالشعب الفلسطيني وإهانته لرموزه الوطنية.

والاستعلاء حالة شعورية نابعة من معتقدات خاطئة يؤمن فيها الفرد أو الجماعة بأنهم يمتلكون الصواب والحق والخير المطلق، بينما الآخرون يمتلكون الخطأ والباطل والشر المطلق. وضرب من الشيفونية التي يتعصب فيها الفرد أو الجماعة لذواتهم الدينية أو المذهبية أو القومية أو الوطنية أو الحزبية، ويتعصبون ضد الآخر المختلف دينياً ومذهبياً وقومياً ووطنياً وحزبياً وغيرها. وهو رؤية نخبوية منحرفة ترى في نفسها القيّم على الشعب الذي لا يعرف مصلحته، وهذه النخبة الفريدة المميزة التي تحتكر لنفسها الحديث باسم التنوير أو الدين تنظر لعامة الشعب باستخفاف وربما باحتقار، وفوق كل ذلك فالاستعلاء خليط مركب من صفات استعلائية تجمع بين العُجب والكبر والغرور والترفع والاستخفاف والعنجهية.

وفي الخلفية الفكرية للاستعلاء ربما يكون صاحب الرسوم المسيئة للشعب الفلسطيني قد قرأ كتاب (معالم في الطريق) للمفكر الإسلامي المصري (سيد قطب)

ووصل إلى فصل (استعلاء الإيمان) وقرأ قول الكاتب (الاستعلاء... يمثل الحالة الدائمة التي ينبغي أن يكون عليها شعور المؤمن وتصوّره وتقديره للأشياء والأحداث والقيم والأشخاص سواء إنه يمثل حالة الاستعلاء التي يجب أن تستقر عليها نفس المؤمن إزاء كل شيء وكل وضع وكل قيمة وكل أحد... إنه الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال...) ففسر هذا الكلام بطريقة خاطئة كغيره من بعض المنتمين للحركة الإسلامية الذين طبقوا فهمهم الخاص للاستعلاء فاستعلوا على شعوبهم ومجتمعاتهم اعتقادًا منهم بأنهم يمثلون الدين والناطقين باسم الإسلام دون غيرهم من الناس فجعلوا فكرهم الديني هو الدين نفسه واجتهادهم في فهم النص الديني هو النص نفسه، وبالتالي فمن يخالفهم في الرأي كمن يُخالف الدين نفسه، ومن ينتقد فكرهم كمن ينتقد الإسلام نفسه، ومن هنا جاءت النظرة الحدية الإقصائية الاستعلائية للآخر المغاير لهم حتى لو كان هذا الآخر هو الشعب نفسه أو على الأقل الشعب الذي لا يؤمن بأفكارهم ولا ينتمي لحزبهم.

من سيكتب تاريخ الانقسام؟

• كُتب بتاريخ:
07 أبريل 2016م

يُقال أن المنتصر هو من يكتب التاريخ، فمن ينتصر في معركة أو حرب ومن يحسم الصراع لصالحه هو الذي يُسّجل في سفر التاريخ ما يريد ذكره من أحداث ومعلومات، فيضع رؤيته الخاصة للأحداث وتفسيره لها، وقد يتجاهل أحداثاً جوهرية ومهمة فيحذفّها أو يشّوها، وقد يُضّخم أحداثاً ثانوية تافهة فيبرزها أو يُجمّلها. فالرواية التاريخية إجمالاً تُكتب من وجهة نظر الذين غلبوا على أمرهم من الحكام وأصحاب السلطة والقرار ومن وافقهم ونافقهم من المؤرخين والكتاب وأصحاب القلم، أو الذين قهروا عدوهم وانتصروا عليه في ميادين المعارك والحروب من الدول وأنظمتها السياسية ونخبها الحاكمة ومن دار في فلكهم واتبع خطاهم، فلقد قال أحد جنرالات الجيش الأمريكي من الذين أشرفوا على قصف اليابان بالقنابل الذرية، مؤيدًا مقولة أن المنتصر هو من يكتب التاريخ «لو لم تكسب الولايات المتحدة الحرب لحوكمنا كمجرمي حرب».

وهذه المقولة تنطبق على معظم أحداث التاريخ المكتوبة، فعلى سبيل المثال في مناهج التاريخ المصرية التي درسناها في السابق حول ثورة 23 يوليو 1952 لم تذكر اسم (محمد نجيب) كأول رئيس للجمهورية المصرية بعد الإطاحة بالملكية،وبعد عزله من الضباط الاحرار، وذكرت بدلاً منه اسم الرئيس (جمال عبدالناصر)، ولم نعرف هذه الحقيقة إلا متأخرًا بعد المدرسة، وامتلأت هذه الكتب تمجيدًا بالضباط الأحرار وتشويهًا لنظام الحكم الملكي السابق، والسؤال هو ماذا لو فشلت حركة الضباط

الأحرار في الاستيلاء على الحكم؟ كان بالتأكيد سيتم إعدامهم رمياً بالرصاص كخونة، وسيسجل التاريخ حركتهم وأسمائهم بطريقة عابرة كخونة!، ولنأخذ أمثلة أخرى من عمق التاريخ لنتساءل ماذا لو انتصرت دول المحور -ألمانيا وايطاليا واليابان- على الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؟ من كان سُيحاكم ويسجله التاريخ كمجرم حرب؟!، ومثال آخر ماذا لو انتصر الإمام علي -كرّم الله وجهه- رابع الخلفاء الراشدين في معركة صفين؟ ماذا كنا سنقرأ في التاريخ عن الأمويين؟!

ولنعد إلى تاريخنا المعاصر، وبالتحديد إلى الانقسام الفلسطيني، لنطرح نفس السؤال وهو (من سيكتب تاريخ الانقسام؟)، ومن ستكون له الغلبة في ذكر روايته من طرفي الانقسام؟، أم ستكون هناك رواية تاريخية محايدة للانقسام، فهناك وجود لروايتين مختلفتين على كل شيء تقريباً ابتداءً من تسمية الانقسام ما بين الانقلاب والحسم، وانتهاءً بتسمية حكومة غزة بعد الانقسام ما بين الحكومة المُقالة والحكومة الشرعية، مرورًا بتسمية ترك مقاعد العمل في مؤسسات السلطة بغزة ما بين الإضراب والاستنكاف، فضلاً عمن يتحّمل المسؤولية في حدوث الانقسام نفسه... وبغض النظر عن الحق والباطل، وعمن يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية، وعن دور اتفاقية اوسلو المهم في حدوث الانقسام، فالاختلاف حول الرواية التاريخية للانقسام قد تكون إضافة جديدة لمفردات الانقسام، وقد تكون نوعًا من الانقسام الجديد الذي ينتظر من ينفخ في رماده ليشعل النار من جديد، وهذا يذكّرني بحكاية مشابهة من المفيد ذكرها.

يُروى أن أستاذين جامعيين ينتميان إلى قبيلتين مختلفتين كانتا في السابق على عداءٍ شديد بينهما ناتج عن حرب ضروس طحنتهما بفكيها دامت عقودًا من الزمن وتخللها عمليات قتل ثأرية متبادلة. سببها أن شيخي القبيلتين تراهنا على كلب الشيخ الأول إن كان يستطيع أن يقفز عن حائط ما دون أن يلمس ذيله حافة الحائط، فقفز الكلب على الحائط، ولكن الشيخين اختلفا حول ما اذا كان ذيل الكلب قد لمس حافة الحائط أم لا!، فتنابذا ثم تشاجرا فشج أحدهما رأس الآخر، فكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب بين القبيلتين لعقودٍ من الزمن قبل أن تتصالحا. فجلس الأستاذان الجامعيان مرة في

مقصف الجامعة يتحدثان عن مدى تخلف قبيلتهما ويعددان مساوئ العادات القبلية الثأرية التي ذهبت بحياة العشرات من خيرة شباب القبيلتين، ويضحكان من (قلة عقل) شيخي القبيلتين، ومدى (استخفافهما) باتباعهما من أبناء القبيلتين... وبعد أن انتهيا من الضحك قال أحدهما: «ولكن الحقيقة أن ذيل الكلب قد لمس حافة الحائط فعلاً»وسرعان ما رد عليه الآخر غاضباً.»لا، هذه ليست الحقيقة، فالحقيقة أن ذيل الكلب لم يلمس حافة الحائط» فاختلفا وعلا صوتهما، فتبادلا الشتائم بالكلمات وتبعها تبادل اللكمات، ثم تطايرت الصحون في الهواء وتكسّرت القناتي على الرؤوس، فكان ذلك إيذاناً ببدء حرب قبلية جديدة.

العقيدة العسكرية للمقاومة ومفهوم النصر والهزيمة

• كُتب بتاريخ:
21 إبريل 2016م

كثيرًا ما ثار الجدل عقب كل حرب عدوانية شنتها (اسرائيل) على المقاومة الفلسطينية واللبنانية حول الإجابة على سؤال: من الذي انتصر في الحرب، فاختلفت الآراء حول ذلك ما بين مبالغ في انتصار المقاومة وبين مبالغ في هزيمتها. وجزءٌ كبيرٌ من هذا الاختلاف في الرأي ناتج عن اختلاف الموقف من المقاومة: نهجًا وحركات، وهذا دوره ناتج عن تباين في الخلفية الفكرية والرؤية السياسية لطبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني، واللتان تحددان بدورهما الإطار المرجعي لمفهومي النصر والهزيمة. وهذا الاختلاف مرتبط من جانب آخر بالعقيدة العسكرية والقتالية للمقاومة التي ينبثق منها رؤيتها لمفهومي النصر والهزيمة. فماذا نعني بالعقيدة العسكرية للمقاومة؟ وما مفهوم النصر والهزيمة لدى المقاومة؟

العقيدة العسكرية للمقاومة عبارة عن نسق فكري ينظم المفاهيم والمبادئ العسكرية والقتالية للمقاومة، وهي مجموع الأفكار الأساسية التي تنظّم وتوّجه العمل العسكري المقاوم، وهي مجمل المبادئ الأساسية التي تتخذها المقاومة المسلحة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وهي السياسية العسكرية المرسومة التي تعبّر عن فكر المقاومة في الأمور القتالية. والعقيدة العسكرية القتالية للمقاومة هي المسؤولة عن تنظيم إدارة وتوجيه العمل العسكري للمقاومة، ولها أهمية كبيرة في تحقيق النصر والتسبب في الهزيمة في الحرب، ونجاح أو فشل العمليات العسكرية للمقاومة. فعلى سبيل المثال عدم وضوح العقيدة العسكرية وارتباكها في الأذهان، أو وجود عقيدة عسكرية لا

تتناسب والواقع الميداني على الأرض من شأنه التأثير سلبياً على مجريات الأمور في الصراع المسلح مع العدو الصهيوني.

والعقيدة العسكرية لا بد أن يكون لها إطارًا مرجعياً تستمد منه مفاهيمها ومبادئها ومعاييرها وأهدافها...، فالكيان الصهيوني لديه عقيدة عسكرية مستمدة من التوراة والتلمود المحرّفين اللذان زرعا عقيدة عنصرية استعلائية في العقل اليهودي، ومن الأيديولوجية الصهيونية التي انبثق عنها المشروع الصهيوني الاستيطاني الاحتلالي، ومن الفكر الاستعماري الغربي الذي أفرز المشروع الصهيوني كامتداد له، ومن الخصائص النفسية والجبلّية لليهود كالحرص على الحياة والقتال من وراء جدر وعقلية الجيتو...، والطبيعة الجيوسياسية لدولة (إسرائيل). أما المقاومة فقد استمدت عقيدتها القتالية من عقيدة الجهاد في سبيل الله التي تجعل تحقيق النصر في المعركة أو نيل الشهادة فيها سيان للمسلم الذي يبتغي مرضاة الله تعالى، والتي تجعل القتال دفاعًا عن الوطن ومن أجل تحريره في صلب العقيدة الإسلامية، وهي التي تشكل المخزون الروحي الذي لا ينضب الذي يدفع المقاومين للقتال والثبات في المعركة. وكذلك استمدت عقيدتها من التراث النضالي للحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدء الصراع مع الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني. وكذلك من مبادئ حرب العصابات التي ترتكز على استراتيجية حرب العصابات الطويلة الأمد لاستنزاف العدو وتحقيق الانتصارات الجزئية وصولاً إلى تحقيق النصر الإستراتيجي، والحرص على وجود حاضنة شعبية للمقاومة وحلف داعم لها.

ومن المفاهيم المهمة في العقيدة العسكرية مفهومي النصر والهزيمة، فهل النصر يعني احتلال أرض العدو، أو إبادة قوات العدو، أو استسلام العدو وإخضاعه، أو إسقاط نظام حكم العدو، أو تحقيق أهداف الحرب العسكرية والسياسية، أو تحسين شروط المفاوضات مع العدو، أو تجميع الانتصارات الصغيرة ومراكمة عناصر القوة... فمفهوم النصر لدى العدو الصهيوني كان على الدوام هو احتلال مزيد من الأرض العربية وإخضاع العرب لإرادتهم والتسليم بوجودهم والإذعان لشروطهم، وهذه

الأهداف لم تعد صالحة الآن بسبب عجز الكيان الصهيوني عن تحقيق هذه الأهداف في حروبه مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية، فأصبح يصنع أهدافاً مطاطة غير محددة المعالم وغامضة يمكن أن يزعم أنه حققها دون أن يحاسبه أحد، ولقد حدد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (ايزنكوت) مفهوم النصر حالياً بتحقيق الأهداف السياسية للحرب التي يضعها المستوى السياسي للحرب التي كثيراً ما تكون الأخرى غامضة أيضاً.

أما مفهوم النصر عند المقاومة من الناحية الإستراتيجية يعني تحرير فلسطين كلياً أو جزئياً من قبضة العدو الصهيوني وصولاً إلى إزالة الكيان الصهيوني من الوجود، وحتى يتحقق هذا النصر الإستراتيجي فإن هناك مفاهيم أخرى للنصر يُمكن وضعها تحت تصنيفات أخرى للنصر منها: منع العدو من تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية من الحرب، وإحباط أهداف العدو المعلنة وغير المعلنة من الحرب، ورفع تكلفة الحرب لدى العدو البشرية والمادية بحيث تردعه عن شن حروب أخرى، وجعل الاحتلال مشروعًا باهظ الثمن والاستيطان مشروعًا فاشلاً برفع كلفتها البشرية و الاقتصادية لوضع الكيان الصهيوني في مأزق وجودي يجعله يفكر في الانسحاب من أي جزء من الأرض المحتلة حفاظا على وجوده في أجزاء أخرى، وإبقاء جذوة الجهاد مشتعلة والمقاومة مستمرة لاستنزاف العدو حتى تحقق ظروف النصر الاستراتيجي على العدو، وتحقيق توازن الردع النسبي بين المقاومة والعدو بحيث تردعه عن شن عدوانه متى شاء...، وهذه المفاهيم كلها لا قيمة لها بدون توظيفها في إطار مشروع التحرير الكامل الذي ينتهي بإزالة الكيان الصهيوني من الوجود.

وختاما فإن المبالغة في توصيف نتائج الحرب ما بين النصر والهزيمة كلاهما يؤديان إلى نفس النتيجة المضللة، ولا مناص من التوصيف الحقيقي بدون تهويل أو تهوين.

لماذا فقد ثلث الشباب الفلسطيني الثقة بالتنظيمات؟

• كُتب بتاريخ:
29 أبريل 2016م

في استطلاع جديد للرأي قام به مركز القدس للإعلام والاتصال أظهر أن نسبة 35.5 في المئة من الشباب الفلسطينيين في الضفة والقطاع لا يثقون بالتنظيمات السياسية الفلسطينية، وأن نسبة 35.7 في المئة منهم لا يثقون بأحد من الشخصيات التنظيمية الفلسطينية، أي أن حوالي ثلث الشباب في المجتمع الفلسطيني قد فقدوا الثقة بالتنظيمات والشخصيات التنظيمية، وهي نسبة كبيرة في مجتمع يشكل الانتماء السياسي الحزبي أهم ملامحه، ولدى شعب لعبت فيه هذه التنظيمات دورًا مركزياً في قيادة نضاله الوطني لعشرات السنين على مدار سنوات الصراع الطويلة مع الكيان الصهيوني، وهي مؤشر خطير لتراجع دور هذه التنظيمات كوعاء يستوعب طاقات الشباب وإعادة توظيفها في النضال الوطني التحرري. فلماذا جاءت هذه النسبة المرتفعة نسبياً من عدم الثقة بهذه التنظيمات لدى الشباب الذين يُعتبرون عمادها ورافدها الذي لا ينضب؟

إن فئة الشباب هم الفئة الأكثر تضررًا والأشد تأثراً بالوضع المأساوي الناتج عن الاحتلال والانقسام، فجيل الشباب الحالي في جُلهم ولدوا بعد اتفاقية أوسلو ونشأوا جميعاً في ظل السلطة الفلسطينية التي أفرزتها هذه الاتفاقية، وأن هذه الاتفاقية والسلطة كمشروع منبثق من رؤية سياسية وفكر سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من يمسك بزمام القرار فيها يفترض امكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني المُعّدل عبر المفاوضات المباشرة والضغط الدولي، وكانت اتفاقية وسلطة أوسلو هي البوابة التي يفترض أن يمر عبرها المشروع الوطني الفلسطيني المُختزل، وبعد سنوات

التيه والضياع الطويلة في دهاليز أوسلو المظلمة اتضح أن هذا المشروع لا يمكن أن يُمر عبر تلك البوابة إلا إذا دخل الجمل في سم الخياط، فكانت انتفاضة القدس التي فجرّها الشباب تجسيدًا حياً لتلك القناعة التي تدل على فقدان الثقة بمشروع أوسلو وتوابعه، وكذلك فقدان الثقة بمن صنع مشروع أوسلو من تنظيمات وشخصيات، وذلك المشروع الذي لم يفشل فقط في تحقيق الحلم الوطني الفلسطيني، بل وفي تحقيق أحلام الشباب الفردية الخاصة البسيطة التي تحطّمت على صخرة أوسلو التي كرّست الاحتلال وزادت الاستيطان وانتجت الانقسام.

فاتفاقية وسلطة اوسلو إضافة إلى أنها استُخدمت من قبل (إسرائيل) كغطاء للاحتلال وتوسيع الاستيطان، فهي المسؤولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن إنتاج الانقسام الفلسطيني بعد أن وضعت عربة الكيان الوطني الفلسطيني أمام حصان التحرير، فأقامت سلطة وطنية على أرض محتلة، فكانت تلك السلطة والصراع عليها من أهم ملامح الانقسام الفلسطيني، ذلك الانقسام الذي أفرز شرخاً عمودياً وآخرًا أفقياً في المجتمع الفلسطيني، فكان للانقسام دور في ارتفاع وتيرة الاستقطاب الحزبي والتفكك الاجتماعي والتدهور الاقتصادي -خاصة في غزة المحاصرة- فنتج جيل كامل من الشباب البؤساء الذين اصطدمت طموحاتهم بصخرتي الاحتلال والاستيطان، وأُحبطت أهدافهم أمام سد الحصار الظالم، وتوّقف قطار حياتهم عند محطة الانقسام النكد التي لم نستطع مغادرتها إلى محطة الوحدة الوطنية، وضاعت أحلامهم في دهاليز المناكفات السياسية وأزقة الردح السياسي المتبادل بعد كل جولة مفاوضات فاشلة للمصالحة... فكان الانقسام إضافة إلى فشل أوسلو في إنهاء الاحتلال والاستيطان سبباً آخرًا لفقدان ثقة الشباب بمن صنع أوسلو والانقسام. وإذا انتقلنا إلى مستوى آخر من الموضوع فنجد أن منظومة الحزبية والانتهازية والفساد هي السائدة كثلاثية مترابطة تؤدي كل منها إلى الأخرى وتؤدي مجتمعة إلى فقدان ثقة الغالبية المهمشة من الشباب ببعض تلك التنظيمات والأحزاب لاسيما التي تمارس نوعا من السلطة.

فعندما يسيطر الحزب على السلطة في مجتمع ما، يعمد إلى توظيف عناصره وكوادره في مؤسسات الدولة أو السلطة، فيصبح الحزب طريقاً للتوظيف ووسيلة للترّقي وأداة للمنفعة، فينتشر الفساد في المؤسسات العامة والحزبية لاعتماد مبدأ الثقة قبل الكفاءة، والثقة هنا لا تعني سوى القدرة على كسب ود المسؤولين بشتى الطرق من الذين يعرفون (من أين تؤكل الكتف)، وتلك القدرة على كسب ود المسؤولين هي كلمة السر التي لا يعرفها إلا من يجيد فن الرياء والنفاق ومهارة التزلف والارتزاق... فتتقدم القيم السلبية التي تشجع على الانتهازية والنفعية والنفاق في المجتمع وتتراجع القيم الايجابية التي تشجع على العمل والانجاز والابداع... وفي نهاية المطاف تُفقد الثقة بالنظام السياسي الرسمي وغير الرسمي والتي تمثل تلك التنظيمات والأحزاب عموده الفقري من قبل الفئات الأكثر تهميشاً وتضررًا.

هذه الثلاثية من الحزبية والانتهازية والفساد وإفرازاتها مثل غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية داخل مؤسسات بعض تلك الاحزاب والحركات، وعدم تداول السلطة وترّقي القيادات الشابة داخلها، والتربع على كرسي القيادة لعشرات السنين، وضعف آليات العمل المؤسساتي المنظم، والاعتماد على العمل الفردي والشللي والنخبوي الذي يعتمد على مجموعة من أصحاب المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وعدم عقد مؤتمراتها العامة إلاّ نادرًا، وضعف تمثيل الشباب والنساء داخل أُطرها القيادية، وارتباط السيطرة على المال بالسيطرة على القرار في ثنائية زواج السلطة والثروة فتصبح السلطة طريقاً للثروة وأحياناً المزيد من الثروة، وتصبح القيادة ونفوذها مفتاحا للتكسب والارتزاق، فليس من الغريب بعد ذلك أن يفقد ثلث الشباب الفلسطيني ثقتهم بهذه التنظيمات ومسؤوليها؟!.

والخلاصةً إن الحفاظ على ثقة الشباب الفلسطيني بتنظيماته وفصائله الوطنية يتطلب منها اثناء أدائها لدورها النضالي الوطني أن تصحح مساراتها السياسية والجماهيرية والتنظيمية باستمرار، وقبل كل ذلك أن تحافظ على وحدة الشعب وقضيته وثوابته الوطنية ونهجه المقاوم.

المبادرة الفرنسية للسلام..
إعادة إنتاج الفشل

• كُتب بتاريخ:
06 مايو 2016م

عندما تكرر جماعة ما تجاربها الفاشلة، وتُعيد ارتكاب أخطائها الفادحة، وتوقع نفسها وشعبها في مآزق عميقة متكررة، ولا تتعظ من دروس الماضي وعبر الزمن وتجارب التاريخ، فإنها بذلك تُعيد انتاج الفشل وتكرر صناعة الهزيمة فتدور في حلقة مفرغة من الإخفاق والفشل والهزيمة وكأنها تسير نحو نهايتها المأساوية معصوبة العينين مسدودة الأُذنين وقد ران على قلوبها الفشل فأُقفلت وعلى عقولها الخطأ فأُغلقت... والمراهنة على المؤتمرات الدولية والمفاوضات المباشرة وآخرها المبادرة الفرنسية للسلام هو بالضبط إعادة إنتاج الفشل من خلال هذه المبادرة، فما قصة المبادرة الفرنسية؟ وما أهم بنودها؟ ولماذا رفضتها (إسرائيل)؟ ولماذا قبلت بها القيادة الفلسطينية الرسمية؟ وهل تصلح أساسًا لتحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية؟

طُرحت المبادرة الفرنسية للسلام لأول مرة من قبل وزير الخارجية الفرنسي السابق (لوران فابيوس) في يونيو 2015، وأعاد طرحها في يناير 2016. في ظل انتفاضة القدس، وجمود المفاوضات الثنائية المباشرة، وتراجع حل الدولتين، وتصاعد المقاطعة الأوروبية لـ (إسرائيل)، وكجزء من السياسة الخارجية الفرنسية الباحثة عن دور أكبر في الشرق الأوسط على حساب الدور الأمريكي المتراجع، وفي إطار تنافسها مع ألمانيا لقيادة الاتحاد الاوروبي. وقد أعاد وزير الخارجية الفرنسي الحالي (جان مارك ايرولت) طرح المبادرة مجددًا عندما أعلن أن بلاده ستنظم في نهاية مايو الحالي اجتماعًا وزارياً دولياً في باريس لإحياء عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

وتنص المبادرة الفرنسية على عقد مؤتمر دولي للسلام يتبعه مفاوضات ثنائية مباشرة بين طرفي الصراع -الفلسطينيين والإسرائيليين- برعاية مجموعة دعم دولية مكوّنة من الاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي. وهذا المؤتمر وما يتبعه من مفاوضات تقوم على أساس حل الدولتين وبناء على قرارات الشرعية الدولية، وتحديد سقف زمني للمفاوضات لا يزيد عن عامين تنتهي بدولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود يونيو حزيران 1967. والقدس عاصمة للدولتين. واذا فشلت المفاوضات فإن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية.

ولقد رفضتها (إسرائيل) رسمياً في آخر بيان حكومي بتاريخ 28/ 4 موضحًا»إن إسرائيل تتمسك بموقفها أن أفضل طريقة لحل النزاع بين الفلسطينيين هي عبر مفاوضات مباشرة وثنائية». وكذلك على لسان رئيس وزرائها (نتنياهو) معللاً هذا الرفض بقوله»أنها لا تلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل»وأنها تشجع عباس على التعنت والرفض». وفي قراءة لخلفيات الموقف الإسرائيلي الرافض للمبادرة أن الغطاء الدولي لها قد يسمح للمجتمع الدولي ببعض الإملاءات التي لا تقبل بها (إسرائيل). كما انها تحدد سقف زمني لنهاية المفاوضات يحدد سلفاً نهايته بدولة فلسطينية مستقلة، وهذا لا يتفق والسياسية الإسرائيلية التي تريد سقف المفاوضات مفتوحًا كما حدث طوال مسيرة المفاوضات التي أعقبت اتفاقية أوسلو، لتكون المفاوضات غطاءً لمزيدٍ من ابتلاع الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية لإيجاد واقع استيطاني يقضي على إمكانية قيام دولة فلسطينية حقيقية.

وفي مقابل الرفض الإسرائيلي القبول الفلسطيني حيث تلقفت القيادة الفلسطينية الرسمية المبادرة كما يتلّقف الغريق طوق النجاة، وعبّر عن ذلك القبول الكثير من الشخصيات الفلسطينية الرسمية في المنظمة والسلطة وعلى رأسهم السيد محمود عباس كرئيس لكلٍ من المنظمة والسلطة. وفي قراءة لخلفيات هذا الموقف نجد أن هذه القيادة قد أدركت أن خيارها الإستراتيجي الذي وضعت فيه كل بيضها في سلة مشروع أوسلو قد وصل إلى طريقٍ مسدود، وهذا ما عبّر عنه السيد عباس في خطابه في الأمم المتحدة

بعدم إمكانية استمرار الوضع الراهن، ولكنه لم يقدم البديل الإستراتيجي للخروج من هذا المأزق، ويبدو أن هذه النخبة السياسية الفلسطينية التي أنتجت أوسلو لم تعد قادرة على إنتاج خيارات إستراتيجية أخرى بديلة لأوسلو بسبب العقم الفكري والسياسي الذي أصابها، فتلقفت المبادرة الفرنسية كمخرج لمأزقها في ظل انعدام البدائل أمامها لتشكل غطاءً معقولاً لاستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة مع الكيان الصهيوني يحفظ ماء وجهها ويعينها من البدائل الحقيقية الصعبة، ويكفيها شر القتال.

والمبادرة الفرنسية للسلام لا تصلح أساسًا لحل الصراع ونيل الحقوق الوطنية الفلسطينية ولو بشكل جزئي، بل هي مجرد إعادة إنتاج الفشل، فخيار المؤتمر الدولي كان هو الأساس الذي انطلقت منه مسيرة أوسلو بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وكان غطاءً للمفاوضات المباشرة وليس بديلاً عنها، وهي لا تشترط وقف الاستيطان أثناء فترة المؤتمر والمفاوضات، وهذا يعني مزيد من مصادرة وابتلاع الأراضي الفلسطينية، وهي تتجاهل حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتتحدث عن حل عادل متوازن وواقعي لقضية اللاجئين بطريقة غامضة فضفاضة، كما لم تحدد المبادرة كيف ستجبر (إسرائيل) على حل الدولتين، ولم تُشر إلى مضمون وشكل الدولة الفلسطينية في ظل إعطاء (إسرائيل) الحق في محاربة (الإرهاب) ومنع تدفق الأسلحة للفلسطينيين. أما اعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية إذا فشلت المفاوضات بعد ضياع عامين من المفاوضات العبثية فرغم أهميته السياسية فإنه لن يكون أكثر من إضافة دولة أخرى تعترف بالدولة الفلسطينية إلى جانب ما يقرب من مئة وثلاثين دولة أخرى.

والخلاصة أن المبادرة كسابقاتها ستذهب أدراج الرياح، والمراهنة الحقيقية يجب أن تكون على القوة الذاتية للشعب الفلسطيني وعمقه العربي والإسلامي والتركيز على عناصر القوة الفلسطينية ممثلة في تحقيق الوحدة الوطنية والتمسك بالثوابت الوطنية وتبني نهج المقاومة ودعم صمود الشعب الفلسطيني.

غزة ودائرة الحرب والحصار والانقسام المغلّقة

• كُتب بتاريخ:
13 مايو 2016م

مع شروق شمس كل يومٍ جديد على وجه الأرض، يشرق معها أملٌ جديد بيومٍ أفضل من الأمس، وبغدٍ أجمل من اليوم، ويتفاءل الناس بأن الحاضر سيكون أكثر سعادة من الماضي، وبمستقبلٍ أكثر هناءً من الحاضر... ولكن الأمر مختلف في فلسطين المحتلة، وبالتحديد قطاع غزة المُحاصر، وربما في دول عربية أخرى ضربتها لعنة الربيع العربي الحمراء، حيث يصحو الناس على يأسٍ جديد يجعل اليوم أسوأ من الأمس، والغد أقبح من اليوم، ويتشاءم الناس بأن الحاضر سيكون أكثر تعاسة من الماضي، وأن المستقبل سيكون أكثر بؤساً من الحاضر... ذلك بأن الأزمات تتعدد وتزداد والمآسي تترسخ وتتعمق كمحصلة طبيعية لنكبة فلسطين وما تبعها من تهجير شتت الشعب الفلسطيني وحصر جزءًا كبيرًا من الشعب الفلسطيني في شريط ضيق من ساحل فلسطين (قطاع غزة) لم يُعد أحد يرغب به وطُرد من التاريخ والجغرافيا، وهو بانتظار أن يُطرد من الحياة إذا ما استمرت معاناته دون حل، وهذه الأزمات والمآسي محصلة أيضاً للاحتلال وحروبه المدمرة على غزة، وللحصار ونتائجه الكارثية على سكان غزة، وللانقسام وآثاره الضارة التي ضربت مختلف مناحي الحياة في غزة.

وفي خضم ذلك تُدق طبول الحرب مجددًا مع كل جولة تصعيد عسكرية لنجد أنفسنا أمام سيناريو مكرر حفظه أهل غزة عن ظهر قلب، كما يحفظ محبو الأفلام العربية القديمة أحداثها التي تنتهي بطبول الزفة عندما يتزوج بطل الفيلم البطلة في نهايته، ولكنها عندنا تنتهي بطبول الحرب عندما يتدحرج التصعيد إلى حرب، والحرب

تنتهي بالتهدئة، والتهدئة تعيد إنتاج الحصار ثم تكرّس الانقسام، حتى إذا ما تفاقمت المأساة واستحكمت حلقات المأزق عاد التصعيد فالحرب وهلّم جرا، وحاصل ضرب الحرب والحصار والانقسام هو المعاناة بل والمزيد من المعاناة التي تُضاعف جيش البؤساء الجرار من العمال العاطلين عن العمل الذين لا يجدون ما يسد رمق أطفالهم، والفقراء المنتظرين على أرصفة الشؤون الاجتماعية، والخريجين من الشباب الذين ذهبت أحلامهم ومعها حياتهم مع الريح التي تحمل غبار الحرب والحصار والانقسام السام، والخريجات من الفتيات اللواتي تبخرت طموحاتهن ومعها حياتهن تحت لهيب شمس الاحتلال والحصـــار والانقسام الحارقة.

ودائرة الحرب والحصار والانقسام المغلّقة لم تنكسر بعد، ولن تنكسر إلا بتحقيق توازن ردع حقيقي مع العدو يمنعه عن عدوانه المتكرر على غزة، وهذا غير متوّفر حتى الآن بالرغم من امتلاك المقاومة لنوعٍ من توازن الردع النسبي مع العدو الذي يجعله يؤجل عدوانه ريثما تسنح له الظروف المناسبة للحرب، وهذا ما أدى إلى أن ينتهي التصعيد العسكري الصهيوني الأخير على غزة بدون أن يتدحرج إلى الحرب، ولكنه قد ينتهي بالحرب في التصعيد القادم، أو التصعيدات العسكرية التالية، أو حتى بدون تصعيد عسكري بل قد يشن العدو حربه بطريقة مفاجئة، وحينئذٍ لن تعوذه الذرائع ولن تنقصه المبررات إذا ما اتخذ قرارًا بالحرب، ذلك بأن أسباب الحرب موجودة على الدوام بوجود الكيان الصهيوني نفسه ككيان استيطاني احتلالي على الأرض الفلسطينية، ولوجود المقاومة كنقيض لهذا الكيان وتهديد له ثانياً، ولاستمرار الحصار على غزة ثالثاً الذي قد يؤدي إلى الانفجار في أي وقت، ولعدم تحقيق الكيان الصهيوني لأهدافه العسكرية والسياسية في حروبه السابقة غلى غزة رابعاً.

وإضافة إلى ذلك فإن العدو يسعى إلى إلحاق الهزيمة بالمقاومة، أو على الأقل تدمير ما بنته من عناصر القوة في فترات التهدئة ما بين الحرب والحرب الأخرى كشبكة الانفاق ومرابض الصواريخ، كما أنه يسعى إلى إزالة العوائق التي تحول بينه وبين ابتلاع ما تبقى من فلسطين وإنهاء الصراع لصالحه سواء بالقوة المسلحة أم

بالتسوية السياسية، كما أن الحكومة الإسرائيلية الحالية واقعة تحت ضغط ائتلافها المكوّن من المستوطنين والمتدينين واليمين المتطرف من جهة الذين يزايد بعضهم على البعض الآخر في إراقة المزيد من الدم الفلسطيني، وتحت ضغط الجبهة الداخلية الصهيونية المتخوّفة من الأنفاق لا سيما في مستوطنات غلاف غزة، ولذلك أعلن وزير الحرب الصهيوني (موشي يعلون) أن جيشه سيواصل البحث عن الأنفاق على حدود غزة وأنه سيرد على أي تهديد لحياة المستوطنين في غلاف غزة.

والخلاصة إن كسر دائرة الحرب والحصار والانقسام المغلقة على غزة، ووضع أقدامنا على بداية طريق التحرير والعودة والاستقلال، لا تتم إلا بإيجاد معادلة قوة متينة ركيزتها إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني القائم على: التمسك بالثوابت الوطنية، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتبني نهج المقاومة الشاملة، والاستناد إلى العمق العربي والإسلامي، ودعم أحرار العالم، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

كي لا يُحيي أولادنا
الذكرى المئة للنكبة في الشتات

• كُتب بتاريخ:
19 مايو 2016م

عندما نحيي الذكرى الثامنة والتسعين للنكبة ولا زلنا في الشتات، وعندما نقترب من الذكرى التاسعة والأربعين للنكسة ولا زلنا تحت الاحتلال والحصار، وعندما نكون على أبواب الذكرى التاسعة للانقسام ولا زلنا منقسمين... وعندما تنقضي مئة عام تقريباً على النضال الوطني الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني وما سبقه من احتلال بريطاني توّج المشروع الصهيوني بإقامة دولة (إسرائيل) على أرض فلسطين، فهذا يعني أن الحركة الصهيونية قد نجحت ولا زالت في تحقيق مشروعها الصهيوني في فلسطين، وهذا يعني من جانب أخر إذا ما انتقلنا إلى الوجه الاخر للصورة أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد فشلت ولا زالت في تحقيق مشروعها الوطني الفلسطيني الذي يتمثل في تحقيق أهداف التحرير والعودة والاستقلال.

وهذا الفشل يتطلب البحث عن عوامله الذاتية وأسبابه الداخلية رغم أهمية عوامله الموضوعية وأسبابه الخارجية، انطلاقاً من منهجية القرآن الكريم في دعوة الناس إلى البحث عن الأسباب الذاتية للهزيمة والفشل عندما وجّه المؤمنين للأسباب الحقيقية لهزيمتهم في معركة أحد (... قل هو من عند أنفسكم)، وعندما أرشد الناس إلى سنن التغيير التي تبدأ بالتغيير الذاتي لتغيير واقعهم بقوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). والبحث عن العوامل الذاتية والأسباب الداخلية يقتضي البعد عن النرجسية الحزبية والنظر في المرآة الفصائلية التي تتلذذ بمدح الذات، وتنخدع بالثناء على النفس، وتطرب بالتغني بأمجاد الحزب، والتي تجسد منهجية (كل

حزبٍ بما لديهم فرحين)، وهو فرح العُجب الذي يُعمي البصر ويطمس البصيرة عن رؤية أسباب الفشل والهزيمة الذاتية.

ورؤية أسباب الفشل والهزيمة الذاتية بحدوث النكبة واستمرارها وتبعاتها لا تتم إلا بإتباع منهجية النقد الذاتي المتواصلة التي تؤدي إلى وضع أيدينا على نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لتقويتها، والأخطاء لمعالجتها وتصويبها، والثغرات لردمها وتفاديها، وإعادة تقييم التجارب الفاشلة كي لا نكررها ونستبدلها بخيرٍ منها قد تكون ناجحة... وبدون ذلك ستظل عملية إحياء ذكرى النكبة السنوية طقسًا مفرّغاً من المضمون، وخالياً من الروح، ومنزوعاً من الفائدة. وربما سيحيي أولادنا الذكرى المئة للنكبة في الشتات، وكي لا يحدث ذلك فإن المطلوب من جيلنا نقد ومراجعة مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل تصحيح مسارها وتصويب طريقها لنضع أقدامنا على الطريق الصحيح الذي يوصلنا في نهاية المطاف إلى إنهاء النكبة ليحيي أولادنا ذكرى النكبة في فلسطين الحرة المستقلة.

وطريق إنهاء النكبة طويلة وشاقة غير أنها ممكنة إذا ما تجاوزنا بعض المعيقات وأولها: هيمنة الفكر السياسي الذي قاد الشعب الفلسطيني إلى مشروع أوسلو، واستبداله بفكر سياسي يرتكز على الثوابت الوطنية والدينية والقومية للشعب الفلسطيني ويؤمن بنهج المقاومة وهدف التحرير. وثانيها: وجود السلطة ككيان وظيفي يخدم الاحتلال، لتتحول إلى جزء أساسي من الكيان الوطني ومن المشروع الوطني الفلسطيني وليست عبئاً عليه، وأحد روافد مشروع التحرير وليست مقبرةً له. وثالثها: استمرار الانقسام الفلسطيني ليتحول إلى أرشيف التاريخ بعد انهاء الانقسام بالوحدة الوطنية وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة من المشاركة السياسية و الوطنية ليتحمل الجميع -منظمة وسلطة وفصائل ومؤسسات وطنية- عبء التحرير بدلاً من السعي لتقاسم سلطة تحت الاحتلال وتوزيع غنائم هي أقرب للغُرم منها للغُنم.

ومراجعة مسيرتنا الوطنية يتطلب معرفة عناصر قوتنا وتعزيزها، ومعرفة

عناصر ضعف عدونا واستغلالها، ومن عناصر قوتنا على سبيل المثال وجود نصف الشعب الفلسطيني فوق أرضه فلسطين ما بين البحر والنهر، ولا زال رافعًا راية النضال ومقاومًا للاحتلال و الاستيطان ومحافظاً على هويته الوطنية ومصرًا على نيل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حق العودة. ومن عناصر ضعف عدونا أن كيانه يعيش حالة انكماش بعد حرب أكتوبر 1973، وفشله في تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى، وعدم قدرته على حسم أي معركة أو حرب لصالحه عسكرياً في حروبه مع المقاومة، وعدم وجود حدود آمنة له أو عمق إستراتيجي لكيانه، ولم يستطع جلب أكثر من ثلث يهود العالم إلى (أرض الميعاد)، ولم يستطع فرض إرادته على الشعب الفلسطيني أو فرض الاستسلام عليه.

وفي الختام وكي لا يُحيي أولادنا الذكرى المئة للنكبة في الشتات وإضافة لما سبق فلا بد من الاتفاق على مشروع وطني جامع للتحرير والعودة والاستقلال، وبناء إطار وطني موّحد للكل الفلسطيني، يقود مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية نحو تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني يُعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية ومركزيتها كقضية وطنية فلسطينية وقومية عربية ودينية اسلامية بل وكقضية كل أحرار العالم الرافضين للظلم و العدوان.

بعد مؤتمر تركيا والقضية الفلسطينية.. ماذا عن إيران؟

• كُتب بتاريخ:
26 مايو 2016م

في التاسع من شهر مايو الحالي عُقد في غزة مؤتمرٌ تحت عنوان (تركيا والقضية الفلسطينية.. التحديات والطموحات) بمبادرة وإشراف وتنظيم مؤسسة (بيت الحكمة) التي يرأسها الدكتور(أحمد يوسف صالح) بحضور ورعاية السفير التركي لدى السلطة الفلسطينية، وبمشاركة وحضور لفيف من الباحثين والكتّاب والسياسيين، حيث ناقش المؤتمر الموضوع من ثلاثة محاور توزّعت بين التاريخ الماضي والواقع الحاضر وآفاق المستقبل. وأثناء حضوري لإحدى جلسات المؤتمر همس في أُذني أحد الأصدقاء قائلاً«ماذا لو نظّم آخرون مؤتمرًا حول إيران والقضية الفلسطينية؟ ألا تستحق علاقة إيران بفلسطين مؤتمرًا مشابهاً؟». وظلّت هذه الهمسة ترنُ في أُذني عالقة في ذهني، وقلت لنفسي: إذا كان ذلك المؤتمر المنشود متعذرًا في الوقت الراهن، فإن كتابة مقال حول هذا الموضوع في متناول اليد.

وكتابة مقال يتناول موضوع إيران والقضية الفلسطينية أشبه بمن يمشي وسط حقل ألغام أو بمن يسير على خط الشوك، في ظل ما تشهده المنطقة من صراع إقليمي وطحن مذهبي تُعتبر إيران أحد محاوره المركزية، هذا الصراع وذلك الطحن قد مزّقا الأمة الواحدة إلى شعوب وقبائل وفرق شتى يضرب بعضها رقاب بعض، في ظل ضجيج الفتنة المذهبية الذي يصمُ الآذان، ونار الحرب الأهلية التي تُعمي الأبصار، وجلبة المعركة الإعلامية التي تطمس على القلوب. وإذا كان صوت دعاة الفُرقة والتباعد والتشرذم قد علا اليوم على صوت دعاة الوحدة والتقارب والتجميع، فإن

هذا مدعاة لمزيدٍ من الإصرار على إسكات ضجيج الفتنة وإخماد نار الحرب وإعلاء صوت المنطق والعقل والوحدة... ولا بديل عن ذلك إلاّ العودة إلى الجاهلية الأولى والردة إلى القبلية البائدة والنكسة إلى دويلات ملوك الطوائف.

والتذكير بموضوع إيران والقضية الفلسطينية لا يعني التقليل من حجم ودور الآخرين ممن قدّموا الدعم للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية سواء الدعم السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. فجميع أنواع الدعم تخدم الشعب والقضية طالما أنها لا تكون على حساب الثوابت والحقوق الوطنية. فالدعم الاقتصادي -الإنساني الخيري وفي البُنية التحتية- الذي تقدمه دول الخليج العربي وتركيا وغيرهم للشعب الفلسطيني يساهم في تعزيز صموده على أرضه، وهذا الصمود الشعبي ينعكس بطريقة إيجابية على المقاومة ويخدم مشروعها، وقيام إيران بدعم المقاومة الفلسطينية مباشرة حقيقة واضحة باعتراف العدو والصديق وبشهادة أهل المقاومة أثرت إيجابياً على فاعلية المقاومة ومشروعها، مهما قيل بعد ذلك عن الخلفيات والدوافع لهذا الدعم حيث تم إلباسه ثوب المصالح الإقليمية والنعرات المذهبية والعصبيات القومية عند قوم، أو بإرجاعه إلى مبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية والدوافع الشرعية الدينية ومحددات وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها عند قوم آخرين.

وفي كل الأحوال عندما نناقش علاقة الآخرين بالقضية الفلسطينية في مؤتمرات وندوات أو في أبحاث ومقالات، من الخطأ والقصور الاكتفاء بالحديث عمَ يريده الآخرون من فلسطين والقضية الفلسطينية، بل ينبغي أن نبحث أيضاً ماذا نريد نحن الفلسطينيين من الآخرين، وهذا يتطلب بدوره أن نتفق حول مشروع وطني جامع يحدد رؤية وطنية واضحة لعلاقتنا بالآخرين يكون في صلبها ومركزها مصلحة الشعب وخدمة قضيته، بمعنى أن تُصب هذه العلاقة في خدمة مشروع التحرير والعودة والاستقلال، وأن تُحدد بمعايير مركزها القدس وفلسطين ومحورها القرب أو البعد عن القضية الفلسطينية كقضية أولى ومركزية للعرب والمسلمين.

والمهم بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين في علاقاتنا بالآخرين لا سيما محيطنا العربي والإسلامي، ومنهم الدول الاقليمية غير العربية وفي مقدمتهم تركيا وإيران ألا نكون جزءًا من المحاور الإقليمية في المنطقة، وأن نكون خارج حالة الاستقطاب والاصطفاف مهما كانت هويته طالما أن فلسطين ليست مركزه والقدس ليست قلبه. والقضايا التي يجب الاهتمام بها وبحثها كفلسطينيين ليست الخلافات التاريخية والمذهبية والعرقية وغيرها، بل قضية فلسطين والقدس وكيفية الاستفادة من عمقنا العربي والإسلامي ومن أحرار العالم أجمع لخدمة قضيتنا، وكيفية تجميع كل أولئك لمواجهة الكيان الصهيوني باعتباره مركز المشروع الغربي الاستعماري ضد الأمة ومستضعفي العالم.

نعم لتنفيذ أحكام الاعدام..

• كُتب بتاريخ:

30 مايو 2016م

منذ أن صادقت كتلة حماس البرلمانية في قطاع غزة على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم الجنائية بحق ثلاثة عشر مُداناً بجرائم قتل بشعة والضجة مُثارة من جهات مختلفة على رأسها السلطة الوطنية وحركة فتح ومؤسسات حقوقية، تُطالب جميعها بعدم تنفيذ أحكام الاعدام المذكورة لأسباب مختلفة تأخذ أبعادًا قانونية وإنسانية وسياسية. فما حقيقة هذه الضجة؟ وهل تستند إلى مبررات منطقية؟ أم تدخل في إطار المناكفات السياسية؟ وما الأفضل للشعب الفلسطيني تنفيذ أحكام الإعدام أم عدم تنفيذها؟.

حقيقة هذه الضجة أنها تعارض تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضد مواطنين مدانين بجرائم قتل وحشية تحت مبررات مختلفة أهمها مبررات قانونية باعتبارها تخالف المادة (109) من القانون الأساسي الفلسطيني الذي يُعطى لرئيس السلطة الصلاحية الحصرية في المصادقة على أحكام الاعدام الصادرة من المحاكم الفلسطينية، وتعتبر تنفيذها بدون هذه المصادقة قتل خارج نطاق القانون، إضافة إلى اعتبار الكتلة البرلمانية لحماس غير شرعية لانتهاء مدة ولايتها ولخروجها على (الشرعية الفلسطينية). ومبررات سياسية تعتبر تنفيذ أحكام الإعدام مخالف للتوجه الدولي الذي يسير نحو إلغاء عقوبة الاعدام، وأن تنفيذها سيجر على قطاع غزة إدانة المجتمع الدولي وربما اتخاذ إجراءات عقابية ضده. ومبررات إنسانية تعتبر أن تطبيق عقوبة الإعدام جريمة قتل في إطار القانون تخالف القيم الإنسانية التي تقدّس حياة البشر حتى لو كانوا مجرمين، كما أن عقوبة الإعدام لم تمنع استمرار ارتكاب الجرائم المختلفة ومنها جرائم القتل العمد.

وهـذه المـبررات غـير منطقيـة ولا يمكـن الاسـتناد إليهـا لوقـف تنفيـذ أحـكام الإعـدام، فبالنسـبة للمـبررات القانونيـة فـإذا كانـت كتلـة حمـاس البرلمانيـة غـير شرعيـة لانتهـاء مـدة ولايتهـا فـإن هـذا ينطبـق عـلى رئيـس السـلطة الفلسـطينية السـيد محمـود عباس الـذي انتهـت مـدة ولايتـه منـذ سـنوات، وأمـا خـروج كتلـة حمـاس البرلمانيـة عـلى (الشرعيـة الفلسـطينية) فـإذا كان المقصـود بالشرعيـة هـي الانتخابـات فإنهـا جـزء مـن تلـك الشرعيـة. أمـا بالنسـبة لمخالفـة القانـون الأسـاسي لا سـيما المـادة (109) فـإن كتلـة حمـاس البرلمانيـة قـد اسـتندت بدورهـا عـلى المـادة (37) مـن القانـون الأسـاسي الـذي يُعطـي المجلـس التشريعـي صلاحيـات الرئيـس في حـال غيابـه، والرئيـس غائـب عمليـاً عـن قطـاع غـزة، ولا يوجـد مكـوّن شرعـي في غـزة غـير المجلـس التشريعـي، وأن أحـكام الإعـدام قد مـرت بالإجراءات القانونيـة المتبعـة مـن محكمـة البدايـة ثـم محكمـة الاسـتئناف ثـم محكمـة النقـض، وبمصادقـة المجلـس التشريعـي -أو مـن حـضر منـه- أصبـح حكمًـا باتـاً وناجـزًا.

والمـبررات السياسـية التـي تأخـذ بعـين الاعتبـار توّجـه المجتمـع الـدولي الـذي يعـارض عقوبـة الإعـدام ويتجـه نحـو إلغائهـا مـن أحـكام القضـاء، فالأمـر ليـس بهـذه الدقـة حيـث أن عقوبـة الإعـدام لا زالـت تطبـق في دول تضـم 60٪ مـن سـكان العـالم منهـم ودول كـبرى كالولايـات المتحـدة والصـين الشـعبية، كـما أن بعـض الـدول التـي ألغتهـا تـدرس إمكانيـة إرجاعهـا للحجـم الجريمـة، والخـوف مـن الإدانـة الدوليـة لا يـبرر التضحيـة بأمـن المجتمـع والحفـاظ عـلى حيـاة النـاس وأموالهـم وأعراضهـم.

أمـا المـبررات الإنسـانية فـإن هـذا المعيـار (الإنسـاني) يأخـذ بعـين الاعتبـار مصلحـة الشـخص المـدان بالجريمـة والإبقـاء عـلى حياتـه في إطـار مـن الإنسـانية الوهميـة والعطـف الأحمـق والتباكـي الـكاذب، وتتجاهـل حـق المجنـي عليـه (المقتـول) الـذي فقـد حياتـه، وحـق ذويـه في القصـاص العـادل مـن القاتـل، وحـق المجتمـع في ردع المجرمـين كـي لا يرتكبـوا جرائمهـم، وفي الحفـاظ عـلى حياتهـم وأموالهـم وأعراضهـم مـن أن تُسـلب أو تنتهـك، ولا تـدرك أن تنفيـذ عقوبـة الإعـدام بحـق الجنـاة القتلـة هـو منتهـى الإنسـانية، وذلـك بـأن القصـاص مـن القاتـل ومعرفتـه بأنـه سيُقتـل إذا قتـل قـد يمنعـه مـن الجريمـة فيحفـظ حياتـه

وحيـاة مـن يريـد قتلـه، كـما يحفـظ حيـاة الآخريـن بـردع مـن تسّـول لـه نفسـه قتـل إنسـان آخـر مصداقـاً لقولـه تعـالى (وَلَكُـمْ فِي الْقِصَـاصِ حَيَـاةٌ يَـا أُولِي الْأَلْبَـابِ).

والخلاصـة أن تنفيـذ أحـكام الإعـدام فيـه تطبيـق لمنهـج الاسـلام في منـع الجريمـة وصـون حيـاة النـاس، وفيـه تطبيـق للقانـون أو عـلى الأقـل لـروح القانـون الـذي يحقـق العـدل بـين النـاس، وفيـه إخمـاد لنـار الفتنـة العائليـة ولعـادة الثـأر في المجتمع.ولكـن تنفيـذ هـذه الأحـكام ينبغـي أن يكـون في إطـار منظومـة متكاملـة تكـون فيـه معرفـة أسـباب الجريمـة في المجتمـع ومكافحتهـا، والعمـل عـلى توفـير سـبل الحيـاة الكريمـة للنـاس، وتوفـير احتياجاتهـم الماديـة والمعنويـة، وسـد أبـواب الجريمـة وغيرهـا مـن ركائـز مكافحـة الجريمـة.

موسم الهجرة إلى (إسرائيل)

• كُتب بتاريخ:
09 يونيو 2016م

تشهد المنطقة حراكاً سياسياً مُعلناً عنوانه: إحياء عملية السلام المتوقفة بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، وهذا الحراك السياسي العلني يُخفي تحته حِراكاً سياسياً خفياً عنوانه: دمج (إسرائيل) في المنطقة لتصبح جزءًا أساسياً من المنظومة الإقليمية وإحدى مرتكزات الصراع الإقليمي وروافده لصالح المحور المعادي للمقاومة. وتحت هذين العنوانين -العلني والخفي- يأتي الحديث عن تعديل المبادرة العربية للسلام والمبادرة الفرنسية للسلام، وكذلك تزايد اللقاءات بين مسؤولين عرب من دول مجلس التعاون الخليجي وشخصيات إسرائيلية، إضافة إلى الأخبار عن قرب التوصل إلى اتفاق بين تركيا و(إسرائيل) يُنهي الخلاف بينهما، فهل نحن أمام موسم جديد للهجرة إلى (إسرائيل)؟.

موسم الهجرة إلى (إسرائيل) لم يُعد أمامه أي معوّقات في ظل انهيار النظام العربي بعد اندلاع ثورات الخريف العربي التي أخرجت مارد الفتنة المذهبية من قمقمه وأشعلت فتيل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي جعلت الأمة الواحدة شعوبًا وقبائل شتى ليتنازعوا، وانقلبت فيها الموازين ليتحوّل فيها العدو إلى صديق محتمل وحليف ممكن، والصديق إلى عدو، والحليف إلى خصم. وهذا الموسم يأتي في ظل انقسام فلسطيني أفقد الفلسطينيين قدرتهم على التأثير في الموقف العربي وساهم في تراجع القضية الفلسطينية من الأجندة العربية الرسمية إلى الصفوف الخلفية من

مجالات الاهتمام العربية، ولم تعد الحقوق الوطنية الفلسطينية هي المعيار الذي يحكم علاقة العرب بالكيان الصهيوني.

وطالما أن الحقوق الوطنية الفلسطينية ليست هي المعيار في الوقت الراهن للأنظمة العربية في علاقاتها الخارجية وخاصة مع الكيان الصهيوني، فلتعدل كل المبادرات لتلائم المقاس الإسرائيلي، وفي إطار هذا السياق يأتي الحديث عن تعديل المبادرة العربية للسلام التي تُعطي الكيان الصهيوني الاعتراف والشرعية والسلام والتطبيع مقابل دولة فلسطينية غامضة الحدود والسيادة على 22٪ من الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع، أما التعديل المطروح فهو يُعطي (إسرائيل) ما تريده من سلام وتطبيع مقابل بدء المفاوضات على أساس وعد بدولة فلسطينية غامضة تستمر المفاوضات على تفاصيلها عشرات السنين.

وفي إطار هذا السياق أيضاً جاء البيان الختامي لمؤتمر باريس التمهيدي حول المبادرة الفرنسية الذي شكل تراجعًا عن بعض بنود هذه المبادرة السيئة في الأصل، فجاء هذا البيان ليجعلها أكثر سوءًا بعد أن سجل الكثير من النقاط السلبية، فلم يحدد سقفاً زمنياً للمفاوضات كما في النسخة الأصلية. والبيان خلا من أي دعوة لوقف أو تجميد الاستيطان، وساوى بين طرفي الصراع -الضحية والجلاد-، وتجاهل حق العودة، ولم يؤكد على المرجعيات الدولية، ولم يحدد آليات تنفيذ أو جداول زمنية، ويفتقر إلى خطوات وأهداف حقيقية وخطة عمل مدروسة، ولم يحدد معالم الدولة الفلسطينية من حيث الحدود والسيادة.

إن هذا الموسم الذي يشهد هجرة سياسية نحو (إسرائيل) وأهم ملامحه تعديل المبادرتين -العربية والفرنسية- السيئتين أصلاً، ليتم تفصيلهما حسب المقاس الإسرائيلي، وكذلك كثرة الأخبار عن لقاءات مسؤولين خليجيين وإسرائيليين لبحث العلاقات بينهما، والأخبار عن قرب التوّصل لاتفاق تركي إسرائيلي ينهي الخلاف بينهما... جميع هذه الجهود والتحركات المضبوطة بتوقيت (أورشليم) لن يوقفها إلاّ إذا أصبح للعرب

والمسلمين مشروعًا قومياً عربياً مدعوماً من الأمة الإسلامية يضع القضية الفلسطينية في مركز اهتماماته، ويرى في المشروع الصهيوني ودولته (اسرائيل) خطرًا مركزياً على الأمة يعوق وحدتها ونهضتها وتحررها، وترى في الصراعات والتناقضات الإقليمية بين أطراف الأمة المختلفة مهما بدت لنا عميقة صراعات وتناقضات مُمكن حلها، بل من الواجب حلها لتوجيه جهود الأمة نحو صراعها وتناقضها المركزي.

هل يوجد إسلام سياسي وإسلام غير سياسي؟

• كُتب بتاريخ:

16 يونيو 2016م

كثُر هذه الأيام الحديث عن الإسلام السياسي لا سيما بعد قرار حركة النهضة الإسلامية التونسية في مؤتمرها العام العاشر فصل الجانب الدعوي عن الجانب السياسي في الحركة، وما ذكره زعيمها الأستاذ راشد الغنوشي عن خروج الحركة من الإسلام السياسي وإنه لم يعد هناك من مبرر لوجود الإسلام السياسي في تونس. وفي ضوء هذا التحوّل وما تبعه من نقاش متدحرج فإن ما يهمنا في هذا المجال هو الإجابة على السؤال المطروح وهو: هل يوجد إسلام سياسي وإسلام غير سياسي؟ ولكن قبل ذلك لا بد من تعريف مفهوم الإسلام السياسي.

الإسلام السياسي كمفهوم ظهر بعد انهيار الخلافة العثمانية وإلغائها رسميًا عام 1924 على يد القوميين العلمانيين الأتراك كآخر نظام سياسي إسلامي، فنهضت تيارات فكرية وجماعات دينية وأحزاب سياسية وحركات إسلامية وشخصيات عامة وغيرها لإعادة النظام السياسي الإسلامي إلى الوجود والحكم، ليكون الإسلام كدين ودنيا مرجعية الدولة والمجتمع، فأُطلق عليها فيما بعد مصطلح الإسلام السياسي قاصدين به كل من يسعى إلى أن يكون للإسلام دورٌ في حياة الناس على مستويات الفرد والمجتمع والدولة، وأن يساهم في توجيه تيار الحضارة البشرية، انطلاقاً من الفهم الشمولي للإسلام كعقيدة وعبادة وشريعة ونظام حكم ومنهاج حياة.

ومن أوائل المستخدمين لهذا المصطلح الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (خريف الغضب) المنشور عام 1983، وجعله عنوانًا للجزء الثالث من الكتاب، وربط

بينه وبين مصطلح آخر جديد هو (الأصولية الإسلامية)، اللذان يعينان العودة إلى الأصول الأولى للإسلام بالنقاء الذي كانت عليه زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- والجيل الأول من الصحابة -رضوان الله عليهم- واتباع الإسلام كمنهاج حياة ينظم المجتمع وسلوك أفراده. ولقد وضع الدكتور مصطفى محمود رؤيته لمفهوم الإسلام السياسي في كتابه (الإسلام السياسي والمعركة القادمة) المنشور عام 1992 بأنه»... دعوة وتوعية هدفها الوصول إلى الرأي العام، ومرادها توصيل المنهج الإسلامي في صفائه وبساطته وشموله إلى عامة المسلمين... لنقول لهم إن الإسلام حياة ومعاملة وعلم وعمل ومكارم أخلاق ورحمة وعدالة ورفق بالضعفاء ومعونة للفقراء وشورى للحكام وديمقراطية ومشاركة شعبية في القرار». ويذكر الدكتور محمد عمارة في كتابه (الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي) المنشور عام 2003 أن أول من استخدم مصطلح الإسلام السياسي هو الشيخ محمد رشيد رضا للدلالة على الحكومات الإسلامية التي تسوس الأمة في إطار الإسلام.

والإسلام بدون فكر سياسي ينبثق منه عمل سياسي يسعى نحو تغيير واقع الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول بل والعالم ليصبح أكثر انسجامًا مع مفاهيم الإسلام لا يوجد إلاّ من باب التخصص في العمل الإسلامي كمن يعمل في مجال الدعوة أو الفكر أو العمل الاجتماعي الخيري أو المقاومة... والمشكلة ليست في الإسلام السياسي بقدر ما هي في الفكر السياسي المنحرف الذي يؤدي إلى ممارسة سياسية خاطئة كالفكر السياسي المتطرف الذي يتبنى الرؤية الأُحادية للأمور، والنظرة الإقصائية للآخرين، والثنائية القطعية التي لا مكان للوسطية فيها... التي تقود جميعها إلى التكفير ومن ثم التفجير.

والمشكلة أيضاً ليست في الإسلام السياسي بقدر ما هي في الاستغلال السيء والتوظيف الرديء للدين لخدمة السياسة والسياسيين مثل: إصدار الفتاوى لطاعة الحكام المستبدين ودعم نظام الحكم الظالم وتقوية السلطة السياسية الفاسدة، والتنظير الديني لشرعنة الاستبداد السياسي وإمارة التغلّب (الاستيلاء على الحكم بالقوة بدون

وجه حق)، والتأصيل الشرعي لحصر الحكم في فئة معينة ونخبة قليلة لإسقاط حق الشعب في المشاركة في الحكم واختيار الحكام، ولي عنق النصوص الدينية لتصبح الشورى معلمة (اختيارية) وليست ملزمة (إجبارية) للحاكم، وقصر نظام الحكم السياسي الإسلامي على قوالب نمطية جامدة مستنسخة من أزمنة غابرة لاستحضار شكل الحكم دون جوهرة ومبادئه العامة كالشورى والعدالة والمساواة والبيعة وحق مساءلة الحكام ونقدهم وعزلهم فيما لو أخلوا بشروط البيعة.

وأخيرًا الإسلام السياسي الذي نفهمه هو الذي يدفع الناس إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مهما اختلفت صور المنكر الذي أمرنا الله تعالى بإزالته مجسّدة في احتلال أجنبي خارجي، أو استبداد سياسي داخلي، أو استغلال اقتصادي واحتكار للثروة، أو ظلم اجتماعي وفساد أخلاقي، أو تطرف ديني يحتكر الحق والصواب، أو غلو فكري يُلغي الآخر، أو تعصب حزبي يستعلي على غيره... فإذا أردنا أن نتخلّى عن كل ذلك فإننا لا نتخلى عن الإسلام السياسي فقط، بل نتخلّى عن الإسلام نفسه، لأن ذلك هو جوهر الإسلام، لذلك فلا وجود لإسلام غير سياسي إلاّ في عقول من يريد عزل الإسلام عن حركة الحياة وتيار الحضارة وإبعاده عن الفاعلية في المجتمع والتأثير في مسار التاريخ.

الاتفاق التركي الإسرائيلي.. نهاية وهم

• كُتب بتاريخ:
27 يونيو 2016م

مع اقتراب موعد التوقيع على الاتفاق التركي الإسرائيلي المرتقب الذي يقضي بالعودة إلى تطبيع العلاقات بينهما بعد قطيعة استمرت ست سنوت على أثر حادثة سفينة مرمرة، يقترب معه نهاية وهم عاشه البعض من الذين بنوا آمالاً كبيرة على الدولة التركية فيما يتعلق بعدائها للدولة العبرية، بدون إدراك لعمق التحالف الإستراتيجي بين الدولتين المرتبط بتوّجه تركيا نحو الغرب ودورها الوظيفي في إطار عضويتها في حلف الناتو ورغبتها في دخول الاتحاد الأوروبي... ولكي نصل إلى نهاية الوهم لا بد أن نعود إلى بداية الحقيقة في العلاقات التركية الإسرائيلية.

مرت علاقات تركيا بدولة (إسرائيل) بأربع محطات رئيسية، سيكون الاتفاق المرتقب هو خامسها. ففي عام 1949 كانت أولى هذه المحطات باعتراف تركيا بـ (إسرائيل) فكانت بذلك ثاني دولة إسلامية بعد إيران الشاه تعترف بها. والمحطة الثانية في عام 1958 عندما وقّعت الدولتان معاهدة تعاون إستراتيجي بينهما في مختلف المجالات لمقاومة النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط الموّجه أمريكياً. أما في عام 1996 فكانت المحطة الثالثة التي وقّعت الدولتان فيها اتفاقية أُخرى للتعاون الإستراتيجي أصبحت تركيا بعدها أكبر مستورد للسلاح الإسرائيلي، وأكبر جاذب للسيّاح الإسرائيليين ومكاناً لتدريب الطيارين والبحّارة الإسرائيليين في الأجواء والمياه التركية. والمحطة الرابعة بعد حادثة سفينة مرمرة عام 2010 حيث تعرّضت تلك العلاقات لنكسة كبيرة، وتضررت المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية المتبادلة

بين الدولتين. أما المحطة الخامسة والأخيرة فهي المتوقعة بعد توقيع الاتفاق المرتقب، والتي ستعود فيها العلاقات إلى سابق عهدها قبل حادثة سفينة مرمرة لكسر الحصار على غزة.

وقبل المحطة الأخيرة المتوقعة استجابت (إسرائيل) لشرطين من شروط تركيا الثلاثة لعودة العلاقات وهما شرطي الاعتذار والتعويض، ولم يبق إلا شرط رفع الحصار عن غزة، غير أنّ التعنت الإسرائيلي كان أقوى من الإصرار التركي الذي أصابه الوهن تحت ضغط المتغيرات الدولية والإقليمية التي لم تكن لصالح تركيا مؤخرًا خاصة خلافاتها مع محيطها الإقليمي ومع روسيا و إلى حدٍ ما مع أمريكا، كما أنّ الرغبة في تحقيق المصالح الإستراتيجية لتركيا المرتبطة بعلاقاتها مع (إسرائيل) أهم من الرغبة في المحافظة على المبادئ الأخلاقية السياسية. فأصبحت حاجة تركيا إلى إنهاء الخلاف مع الكيان الصهيوني مُلحّة كما عبّر عن ذلك سابقاً السيد أردوغان بقوله «إسرائيل في حاجة لبلد مثل تركيا في المنطقة، وعلينا أيضاً القبول بحقيقة أننا نحن أيضاً في حاجة إلى إسرائيل، إنّها حقيقة واقعة في المنطقة.»

ونتيجة لهذه الحقيقة اكتفت تركيا بتخفيف الحصار عن غزة بدلاً من رفعه، واكتفى الكيان الصهيوني بتعهد تركيا بمنع حماس من الأعمال العدائية ضدها من الأراضي التركية بدلاً من طردها.

وهذه الحقيقة حول العلاقات التركية الإسرائيلية لا تناقض حقائق أخرى لا تقل عنها أهمية ورسوخاً، وهي أنّ الشعب التركي المسلم يحب الشعب الفلسطيني ويتعاطف مع قضيته ويدعم صموده ويرتبط عاطفياً -ككل المسلمين- بالقدس والمسجد الأقصى، وأنّ حزب العدالة والتنمية الإسلامي التوّجه والإخواني الهوى برئاسة السيد رجب طيب أردوغان قد حاول بكل جهده منذ وصوله إلى السلطة عام 2003 مساعدة الشعب الفلسطيني وتخفيف معاناته ودعم صموده خاصة في غزة المحاصرة... ولكن كل ذلك لا ينبغي أن يجعلنا نتجاهل حقائق السياسة التي يجب أن

تُبدد أوهام الساسة، وليكن نهاية هذا الوهم هو بداية لمنهج واضح وطريقٍ سوي في بناء علاقاتنا وتحالفاتنا مع الأخرين ترتكز على رؤية وطنية واضحة مركزها فلسطين وقلبها القدس.

ليبرمان والمأزق الإسرائيلي

• كُتب بتاريخ:

04 يوليو 2016م

لست من الذين يعطون أهمية كبيرة لتغير وزراء الحرب الإسرائيليين، أو لتعاقب رؤساء الحكومات الإسرائيلية، أو لتبدل أسماء القادة الصهاينة. فالكيان الصهيوني منذ إنشائه تحكمه أيديولوجية صهيونية واضحة، ويتبع إستراتيجية سياسية محددة، ويسير وفق طريقة تفكير وعمل ثابتة. لا تتأثر كثيرًا بتغير الوزراء وتعاقب الحكومات وتبدل القادة، وهذا ما أثبته الواقع العملي طوال عمر هذا الكيان الحافلة بالعنف وإدامة العنف، ذلك بأنه ابناً شرعياً للمشروع الاستعماري الغربي الذي قام على العنف وإدامة العنف ضد الشعوب الأخرى خارج القارة البيضاء، التي تأخذ نصيبها من الموت والإبادة أو الطمس والإذابة، أو تأخذه طردًا وتهجيرًا أو عبوديةً وتمييزا. وكان نصيبنا أسوأ هذه المشاريع التي التقى فيها المشروعان الغربي والصهيوني لينتجا دولة (إسرائيل) لتمارس علينا كل تلك الجرائم الموروثة من الاستعمار الغربي ومن عقيدتهم العنصرية الاستعلائية المزوّرة.

وفي هذا الإطار يأتي تعيين (أفيغدور ليبرمان) وزيرًا للحرب الإسرائيلي المحسوب على اليمين القومي العلماني المتطرف في الخريطة السياسية الإسرائيلية ورئيس حزب (إسرائيل بيتنا) حيث رافق هذا التعيين ضجة إعلامية تتوقع الأسوأ فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين أو مع المقاومة اللبنانية، وكأن الأسوأ لم يأتِ بعد، أو كأن الوزراء السابقين له كانوا حمائم سلام، معتمدين في ذلك على تصنيفه الحزبي وما كان يطلقه من تصريحات رنّانة عندما كان خارج الحكومة. والحقيقة أن وجوده الآن في الحكومة سيجعله أكثر واقعية وأكثر حرصًا في تصريحاته وكلامه، وأن دخوله في

ماكينة اتخاذ القرارات سيجعله يدرك مدى تعقيد وتشابك تلك المنظومة التي تخضع لاعتبارات كثيرة عسكرية وأمنية وسياسية وواقعية، والأهم من كل ذلك أنه سيدرك عمق المأزق الإسرائيلي كدولة احتلال مزروعة في المكان الخطأ مع كل عملية فدائية تضرب الأمن الإسرائيلي.

والمأزق الإسرائيلي عبّر عنه دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي بقوله «إن جوهر مشكلتنا الأمنية هو وجودنا بالذات «أي أن هناك ارتباطاً عضوياً بين الأمن والوجود في الكيان الصهيوني الذي يرتبط وجودًا أو عدماً بالأمن، بخلاف معظم دول العالم التي يُعتبر غياب الأمن فيها يهدد استقرارها أو نظامها السياسي وليس وجودها نفسه. كما أن الأمن هو ركيزة المشروع الصهيوني كونه يرتبط بعنصري الهجرة والاستيطان، فبدون أمن لا يوجد هجرة ولا استيطان، بل وقد تحدث هجرة معاكسة تضرب جوهر المشروع الصهيوني القائم على ركائز الأمن والهجرة والاستيطان... ويتعمق هذا المأزق عندما تصبح (إسرائيل) المكان الأكثر خطرًا على اليهود في العالم وليس الأكثر أمناً لهم في العالم، ومن هنا تأتي أهمية العمليات الفدائية وضربات المقاومة في فلسطين لاسيما في الضفة الغربية التي يُمكن أن يكون تحريرها هو الهدف المرحلي للمشروع الوطني الفلسطيني.

وباستطاعتنا أن نعمّق المأزق الأمني الإسرائيلي ليتحوّل إلى مأزق وجودي من خلال امتلاكنا لمشروع وطني فلسطيني يجمع الكل الفلسطيني يركز على عنصري الصمود والمقاومة، فالصمود فوق أرض فلسطين التاريخية سيقلب الميزان الديموغرافي السكاني لصالح الشعب الفلسطيني، وهو في حد ذاته تهديد إستراتيجي للكيان الصهيوني وإبطال لأهم ركائز المشروع الصهيوني الذي قام على كذبة أن فلسطين أرض بلا شعب واليهود شعب بلا أرض. أما المقاومة من خلال ضربها للاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية ستجعله احتلالاً باهظ الثمن واستيطاناً عظيم التكلفة وصولاً إلى وضع (إسرائيل) في مأزق وجودي عميق تضطر فيه أن تختار بين الاحتفاظ بالضفة مع تهديد وجودها ككل، أو الانسحاب منها للمحافظة على وجودها الذي

سينكمش داخل الخط الأخضر في فلسطين المحتلة عام 1948، بعد انسحابه من سيناء وجنوب لبنان وقطاع غزة لتكون هذه مرحلة أخرى نحو تراجع المشروع الصهيوني وانكماش الدولة العبرية تمهيدًا لاستكمال مشروع التحرير الكامل.

هل شرب الدواعش من خُلاصة الشر؟...

• كُتب بتاريخ:
13 يوليو 2016م

في قصة أرض النفاق ليوسف السباعي يبتكر بطل القصة طريقة سريعة لحل مشكلة الأخلاق في المجتمع المصري، حيث يُلقي كيساً من الدواء سرقه من دكان عطار يبيع الأخلاق مكتوب عليه (خُلاصة الأخلاق) في نهر النيل الذي يشرب منه كل المصريين ليتخلوا عن الرذائل ويتحلوا بالفضائل. ويبدو أن هذه القصة قد تكررت مع الدواعش، ولكن بطريقة عكسية فشربوا من نهر أفرغ فيه الشيطان كيس دواء مكتوب عليه (خُلاصة الشر)، فأُشربوا في قلوبهم الغلظة والقسوة وفي عقولهم الجهل والحُمق وفي سلوكهم الفظاظة والهمجية.

وكأن الرسول -عليه الصلاة والسلام- يقصدهم في الحديث الذي رواه الشيخان عن حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- عندما سأله عن أهل الشر فأجابه "هم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها... وهم قومٌ من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا". وكأن الإمام علي بن أبي طالب -كرّم الله وجهه- ينظر إليهم عندما وصف أشرار آخر الزمان كما روى نُعيم بن حماد في كتاب الفتن»... قلوبهم كزبر الحديد، هم أصحاب الدولة، لا يفون بعهد ولا ميثاق، يدعون إلى الحق وليسوا من أهله، أسماؤهم الكُنى ونسبتهم القُرى وشعورهم مرخاة كشعور النساء...».

وإن لم يكونوا قد شربوا من خُلاصة الشر فكيف نفسّر كل هذا الجنون الذي وصل إلى محاولة تفجير ضريح الرسول وصاحبيه في المسجد النبوي الشريف، وقتل الناس بالجملة في المساجد والأسواق والمطارات، والتفنن في عمليات الاعدام حرقاً

بالنار أو غلياً بالماء أو دهسًا بالدبابات... ومن يرتكب هذه الجرائم البشعة من الدواعش وأشباههم من خريجي نفس المدرسة التكفيرية هم الحلقة الأخيرة من مسلسل طويل بدأت أولى حلقاته منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان غير أن جذوره ضاربة في عمق التاريخ وصولاً إلى الخوارج أول من ابتدع جريمة تكفير المسلمين، وصورت أولى مشاهده في صحراء نجد القاحلة عندما تحالف رجال الدين مع رجال السياسة وتلاقح التطرف الديني مع الاستبداد السياسي ليوّزعوا فتاوي التكفير والتضليل والتفسيق والتبديع على من عداهم من المسلمين ناهيك عن غير المسلمين.

وهم يستندون في مذهبهم هذا على قراءة متطرفة للإسلام -عقيدة وشريعة- لقلة من المجتهدين القدامى والمحدثين، ويستثنون الكثرة من المجتهدين المخالفين لمذهبهم، فأصبح مذهبهم المتطرف عندهم هو الإسلام نفسه وليس اجتهادًا داخل الإسلام، وبالتالي من يخالفهم يوضع خارج الإسلام -أو على الأقل خارج الإسلام كما فهموه- فيُحكم عليه بالكفر وفي أحسن الأحوال بالفسق أو الضلال أو البدعة، فيصبح الدين بهذا الفهم منبعًا للشر ومنتجًا للرذيلة ومحرّضًا على الجريمة ودافعًا للقتل، بدلاً من أن يكون منبعًا للخير ومنتجاً للفضيلة ومثبطاً للجريمة ومانعاً للقتل. وبذلك يُستغل الدين لتبرير الشر الذي يبلغ ذروته في قتل الناس تحت مسميات مختلفة، وكأن هذه المدرسة دين جديد مقدم على الدين الذي جاء به محمد -عليه الصلاة والسلام- وفتاوى شيوخهم كأنها نصوص جديدة نسخت نصوص القرآن والسُنة.

وربما كانت خلطة خُلاصة الشر التي أعدّها الشيطان خصيصاً لهم وأتت أُكلها ارهاباً وقتلاً وتدميراً وافساداً في البر والبحر قد أُخذ بعضها -وربما كلها- من خُلاصة الشر التي شرب منها الصهاينة، فالتقت القراءة الخاطئة لعقيدة الفرقة الناجية مع عقيدة شعب الله المختار لينتجا معاً أصل العنصرية ومنبع الكراهية وأم الفواحش ممثلة في تقديس الذات الفردية والجمعية وتشرّبها لصفات العُجب والكِبر والغطرسة والغرور، واحتقار الآخر -الكفار أو الغوييم- ونزع الصفة الانسانية عنه أو جعله في مرتبة أدنى من البشر لتبرير قتله واستباحة دمه وعرضه وماله.

وتلك الخلاصة الخبيثة المشتركة تحتوي أيضاً على نظريتين مشتركتين هما نظرية نهاية التاريخ التي أُقيمت على أساسها دولة داعش (الإسلامية) التي ستمهد لظهور المهدي المنتظر الذي سيتوقف التاريخ عنده. وهذا يعطيهم الحق في ارتكاب الجرائم الوحشية ضد من يخالفهم لوقوفهم أمام حركة التاريخ ونهايته التي أرادها الله تعالى. والنظرية الأخرى هي نظرية الحكم الدينية التي تُعطي للحاكم (الخليفة) صفة القداسة الدينية باعتباره خليفة الله في الأرض الذي يتصرف بمشيئة الله تعالى، وهذا يعطيه الحق أيضاً في قتل المخالفين الذين يخرجون عن إرادته التي هي -بزعمهم- إرادة الله تعالى.

وكل هذا الشر نابع كذلك من إستراتيجية الرعب التي اتبعوها فقي اقامة دولتهم وتمددها من خلال استخدام اقصى درجات العنف والإرهاب ضد الآخرين لبث الرعب وهزيمتهم نفسياً، وهي استراتيجية مشتركة مع أضرابهم الصهاينة، حيث توّسعت وتمددت الدولتان -الصهيونية والداعشية- في البداية بسبب اتباع هذه الإستراتيجية فتحقق لكليهما شعار (باقية وتتمدد)، وحتمًا لا مفر بعد هذا البقاء والتمدد وفق منطق التاريخ وسننه وعدل الله تعالى وحكمته الانكماش ثم الزوال والتبدد.

البيان رقم واحد..
انقلاب من زمن فات

• كُتب بتاريخ:
17 يوليو 2016م

عندما أعلنت مذيعة التلفزيون الرسمي التركي البيان رقم (1) -والأخير- للعسكر الانقلابيين الذي أعلنوا فيه استيلائهم على السلطة وانتزاعها من الحكام المدنيين الذين جاءوا عبر صناديق الانتخابات، وكان هؤلاء العسكر الأغبياء -على ما يبدو- قد انتقلوا للتو من زمنٍ آخر سابق، وبالتحديد في النصف الثاني من القرن العشرين، زمن فات ومات ولم يعد له وجود في عصر السماوات المفتوحة التي تضم غابة من القنوات الفضائية التلفزيونية والإذاعية، وفي عصر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وتقنيات التواصل الاجتماعي عبرها أو بالهواتف المحمولة وغيرها.

وفي هذا الزمن السابق -في تركيا وغيرها- كان الانقلاب العسكري عادةً ما يبدأ باستيلاء الجيش على مبنى أو مباني الإذاعة والتلفزيون الذي لا تزيد قنواته عن عدد أصابع اليد الواحدة أو الاثنتين على الأكثر، فيبث الجيش من خلالها البيان العسكري رقم (1) الذي يعلن فيه الاستيلاء على السلطة ويحتكر مخاطبة الشعب فيصف حكامه القُدامى بالخيانة والعمالة والفساد والاستبداد، بعد أن يتم تغييبهم في القبر أو في السجن أو في المنفى، ويصف حكامه الجُدد بالإخلاص والوطنية والنزاهة والديموقراطية... حتى يدور الزمن دورته، فيأتي من يتبعهم بغير إحسان، فيصبح الحكام الجُدد قُدامى بفعل انقلابٍ آخر، فيلاقوا مصير من سبقهم، فيقول اللاحقون للسابقين: أنتم قدمتموه لنا فبئس القرار.

والانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا في النصف الثاني من القرن العشرين لا تخرج عن هذا السيناريو، فالجمهورية التركية الحديثة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض الخلافة العثمانية في بداية العقد الثالث من القرن العشرين، شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية في السنوات 1960، 1971، 1980، 1997، كانت تنتهي بعزل الحكام المدنيين في كل مرة ليحل محلهم العسكر بذريعة واحدة مكررة هي: تدهور الوضع الأمني وتهديد النظام العلماني، ليعيد الجيش الأمور إلى نصابها -حسب رؤيته- ثم ينسحب إلى الثكنات إلى حين.

وإن كانت تلك الانقلابات قد نجحت فلأسباب لها علاقة بطبيعة زمن تلك الانقلابات الذي كانت فيه الدولة تحتكر وسائل الاعلام المحدودة آنذاك، وكان فيه الجيش ينصب نفسه حامي النظام العلماني واستقرار البلاد، ويمتلك قوة طاغية تستطيع سحق النظام المدني متى شاءت، وكان الشعب سرعان ما يستسلم للأمر الواقع فلا ينهض للدفاع عن خياراته الديموقراطية ويتحدى العسكر... فإن الأمر قد اختلف الآن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وبقائه فيها منذ فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002، ثم تولّيه السلطة برئاسة السيد رجب طيب أردوغان عام 2003.

فقد تعرّض الجيش للتطهير أكثر من مرة، وتم الحد من قوة الجيش دستورياً، وأصبح أضعف من أن يؤثر على الحياة المدنية كما السابق. وازدادت ثقة الشعب بنفسه وقدرته على التغيير، ولم يعد يقبل أن تُداس إرادته تحت أحذية العسكر أو يُفرض عليه حكم لا يريده عبر جنازير الدبابات، بل وأصبح أكثر شجاعة في الدفاع عن خياراته الديموقراطية واحتضان حكامه المنتخبين عبر صناديق الاقتراع. وانتهى العصر الذي يستطيع فيه العسكر أو أي طرف آخر السيطرة على وسائل الإعلام واحتكار قنوات التواصل مع الشعب ليقول له ما يشاء ويأمره بما يريد... وإذا أضفنا إلى ذلك كله قدرة حزب العدالة والتنمية على تعبئة أنصاره وتفعيلهم في الشارع، وسرعة مخاطبة الرئيس

لشعبه وتعبئتهم ضد الانقلاب، وثقة الشعب بحكامه وزعيمه، وضعف بُنية الانقلاب من حيث الحشد والتخطيط والأهداف والتنفيذ وغيرها من الأسباب، نستطيع القول أن آلية ومنهجية البيان رقم واحد في الانقلابات القديمة هي آلية ومنهجية انقلاب من زمن فات ولن يعود على الأقل في تركيا وكل الدول التي يوجد فيها شعوب تحترم نفسها وتفرض إرادتها.

ماذا يريد السيد الرئيس من مريم رجوى؟

• كُتب بتاريخ:
31 يوليو 2016م

ذُكِر في الأخبار نقلاً عن وكالة وفا الفلسطينية الرسمية خبر استقبال السيد الرئيس محمود عباس مساء السبت الماضي في مقر إقامته بالعاصمة الفرنسية باريس السيدة مريم رجوى رئيس (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) في الخارج، وجاء في تفاصيل الخبر أن السيد الرئيس قد أطلعها على تطورات القضية الفلسطينية، واستمع منها إلى شرح حول مؤتمر المعارضة الإيرانية السنوي الذي عُقد مؤخرًا في العاصمة الفرنسية باريس، ولم يوضح الخبر هل هذا اللقاء عُقد بطلب من السيد عباس أم السيدة رجوى؟ وفي كل الأحوال فإن السؤال الأهم الذي يحتاج إلى إجابة هو: ماذا يريد السيد الرئيس من مريم رجوى؟

فمن المعروف في مبادئ وقواعد السياسة الخارجية لأي كيان سياسي -دولة أو منظمة أو حركة تحرر- أن لقاءات مسؤوليها السياسيين مع الأطراف الأخرى تقع في إطار سياستها الخارجية، التي تُعتبر تلك اللقاءات إحدى أدواتها ووسائلها وفعالياتها لتحقيق أهدافها في المجتمع الدولي، وتخضع للإطار السياسي العام الذي يخدم الكيان السياسي الذي يمثله أولئك المسؤولون، لا سيما إن كان من يقوم بهذه اللقاءات المسؤول الأول في ذلك الكيان السياسي كالسيد الرئيس محمود عباس الذي يقف على رأس النظام السياسي الفلسطيني كرئيس للمنظمة وفتح والسلطة الفلسطينية.

وبناءً على ذلك أين نضع لقاء السيد الرئيس بالسيدة مريم رجوى بصفتها تقف على رأس أكبر إطار سياسي للمعارضة الإيرانية في الخارج وهو (المجلس الوطني

للمقاومة الإيرانية) وهو ائتلاف واسع أهم مكوناته منظمة (مجاهدي خلق) التي كانت السيدة رجوى لسنوات طويلة زعيمتها، تلك المنظمة ذات الأيديولوجية الخليط بين الإسلام والماركسية والتي تبنت (الكفاح المسلح) طريقاً لإسقاط نظام الحكم الإسلامي الثوري في إيران، هذا الكفاح الذي أدى إلى اغتيال الكثير من رموز الحكم في إيران والكثير من العلماء في المجال النووي الإيراني، وتدمير الكثير من المنشآت الاقتصادية الإيرانية، وقدمت معلومات استخبارية لأعداء إيران في الغرب أضرت بأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية.

وفي المقابل فإن السيدة رجوى ومنظمتها المعارضة تعادي نظام حكم يقف منذ قيامه في العام 1979 في الخندق الداعم للقضية الفلسطينية، مهما اختلف معه الآخرون في قضايا آخري، ومهما اختلف المحللون في أسباب دعمه لفلسطين: القضية والشعب والمقاومة، فنحن نتحدث عن حقائق فعلية تختص بدعم الجمهورية الإسلامية في إيران للقضية الفلسطينية، ولا نتحدث عن قضايا أخرى مُختلفٌ عليها أو تفسيرات وتحليلات مستنتجة مختلفة لهذا الدعم ترجع لاختلاف الإطار المرجعي السياسي والفكري الذي ينتمي إليه هؤلاء المفسرون والمحللون. وهذه الحقائق تؤكد وقوف إيران الثورة والدولة إلى جانب الحق الفلسطيني منذ انتصار الثورة وتأسيس الدولة ابتداءً من مؤسسها الإمام الخميني الذي أمر بإغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران وتسليم مفاتيحها لزعيم الثورة الفلسطينية آنذاك الشهيد ياسر عرفات عندما استقبله كرئيس دولة في مقر إقامته بطهران، وحتى اليوم لا زالت تدعم المقاومة الفلسطينية بكافة وسائل الدعم المُتاحة بتأكيد قادة فصائل المقاومة الفلسطينية.

وبناءً على ذلك فأي مصلحة يُمكن تحقيقها لفلسطين -الشعب والقضية والمقاومة- من لقاء السيد الرئيس بزعيمه المعارضة الإيرانية، وأي منفعة تعود علينا من هذا اللقاء مع شخصية تقف على رأس منظمة شديدة العداء لدولة داعمة للقضية الفلسطينية وتُصنفّها كمنظمة إرهابية، أم أن السياسة الخارجية الفلسطينية الرسمية تُبنى على أسس أخرى لا نفهمها كغيرها من الأفعال والأقوال العديدة مؤخرًا للمسؤولين

الرسميين الفلسطينيين التي لم يعد أحدٌ يفهمها من عامة الشعب أمثالي ولا يفهمها إلاّ كبار الساسة وعليّة القوم وعباقرة التكتيك، وربما هي من أسرار الأمن القومي العُليا التي لا يعرفها إلا الرئيس وتُحجب عن غيره حتى أقرب المقربين إليه.

حديث المؤامرة والتطرف والحزبية في خُطب الجمعة

• كُتب بتاريخ:
16 أغسطس 2016م

لا شك أن التمسك بقيم الدين ومبادئه عصمةٌ للفرد من الانحراف والضلال وللمجتمع من السقوط والانهيار، ولا شك أن خُطبة الجمعة من أهم المنابر الداعية للتمسك بقيم الدين ومبادئه والاعتصام بحبل الله وسنة نبيه، وقد لا ينتبه خُطباء الجمعة إلى أهمية هذا المنبر ودوره الخطير، فيؤدوا خُطبهم -شكلاً ومضمونًا- بطريقة لا تساعد على تحقيق أهدافها والوصول إلى مبتغاها، بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية أحيانًا وتدخل الناس في حيص وبيص، حتى تُفاجئ بأحدهم يسأل عن فتوى تجيز له التخلّي عن خُطبة وصلاة الجمعة تذّمرًا من أداء بعض خُطباء الجمعة ومضمون خطبهم وعندما تدقق في سؤاله تجد أداء بعض خُطباء الجمعة ومضمون خطبهم هو السبب، وتجد في نماذج خُطبة الجمعة عندنا الكثير مما يؤكد ذلك، ومنها هذه النماذج المتكررة من الخُطب.

خُطبةٌ موضوعها المؤامرة على الإسلام والمسلمين التي تحيكها كل قوى الأرض الأخرى التي أخذ الخطيب يعددها من غربية صليبية ويهودية صهيونية وشيوعية ملحدة وماسونية وهندوسية ومجوسية... وهلم جرا، وهو خطاب متكرر في خطب الجمعة وغيرها يُلقى باللوم دائمًا لما أصاب المسلمين من تأخر وفشل على غيرهم، ويحمل عجزهم وضعفهم للعوامل الخارجية دون الداخلية، وكأنه تغييب مقصود للحقيقة وحجبها وإنكار للواقع واستخفاف بالعقل وتبرير سهل للتأخر والفشل والعجز والضعف، وذريعة مريحة لتجنب النقد الذاتي وتصحيح أخطاء الذات،وتجاهل

متعمد لمنهج الإسلام الذي يدعو المسلمين للبحث في أنفسهم عن أسباب هزيمتهم وتأخرهم، وتفادي واضح لمنهجية التفكير العلمي الصحيحة. ورغم وجود المؤامرات فعلاً على أرض الواقع في العلاقات الدولية وأساليب السياسة الملتوية، إلا أن المبالغة فيها واستمرار تكرارها يضخم العوامل الخارجية، ويقلل من شأن العوامل الداخلية، ويغض البصر عن دور المسلمين في المصائب التي حدثت ولا زالت تحدث لهم لا سيما الصورة المشوّهة للإسلام والمسلمين التي قدمتها الجمعات المتطرفة للعالم.

وفي خُطبة أخرى تناول فيها خطيب الجمعة موضوع تبرّج النساء انكب فيها الخطيب على المجتمع توبيخًا وتقريعًا، وكانت نبرته مفرّطة في الحدة والقسوة والنقد، ونعى النخوة والغيرة والشهامة عند الرجال فظنه الناس يتحدّث عن مجتمع آخر تسيطر عليه مظاهر السفور والعُري وليس مجتمعنا الفلسطيني المحافظ، وكان بعيدًا كل البعد عن الرفق واللين والسماحة والود والموعظة الحسنة التي دعا فيها الله تعالى ورسوله الكريم -عليه الصلاة والسلام- أن يتخذها منهجًا في الدعوة.

وفي خُطبة أخرى هاجم فيها خطيب الجمعة الاحتفال بعيد أو يوم الأم واتهم من يحتفل به بالبدعة والضلال والموالاة للكفار، وشرع يسوق الأدلة على حُرمة هذا الاحتفال وتشدد في التحريم كأنه لا ينطق عن الهوى، ورأى أن مذهبه في هذا الأمر حتمي الصواب لا خطأ فيه، واجتهاد علمائه قطعي الدلالة لا جدال فيها، متجاهلاً تعدد الاجتهادات والآراء الفقهية في ذات الموضوع وانهال على العلماء الذين أباحوا الاحتفال بيوم الأم نقدًا وتوبيخًا وتجريحًا بعيدًا عن حُرمة العلماء وأدب الاختلاف ووسطية واعتدال الاسلام.

وفي خُطبة أخرى استخدم فيها خطيب الجمعة لغة حزبية ضيقة، وكأنه يُلقي بياناً داخلياً أو تعميمًا حزبياً أو تحليلاً سياسياً على أعضاء حزبه، فاختلط الأمر عليه فظن نفسه في جلسة حزبية مغلقة لأعضاء تنظيمه وحركته، متجاهلاً غالبية المصلين الذين لا ينتمون لحزبه وحركته، والكثير منهم على خصومة فكرية وسياسية مع حركته،

وأخذ الخطيب يسرد رؤيته التي هي رؤية حركته للأحداث وموقفها من الآخرين، ولم يكتف بذلك بل أخذ يُهاجم بعض الحركات الأخرى المتآمرين على حركته داعياً عليهم بالهلاك في الدنيا والحشر في جهنم في الآخرة مع الضالين والمغضوب عليهم، ونسي أن يركز على القواسم المشتركة بين الناس التي توّحدهم وتجمعهم على كلمة سواء.

وهناك نماذجٌ عديدة من خُطب الجمعة تدور في نفس الدائرة وتتجاوزها إلى أسوأ منها أحياناً غير أن هناك نماذج عديدة من خُطب الجمعة توازن بين العوامل الخارجية ومنها المؤامرات والعوامل الداخلية في ما أصاب العرب والمسلمين من ضعف وعجز وفشل وهزيمة، وتخاطب الناس بالرفق والمودة واللين والسماحة كأسلوب للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتميز بالوسطية والاعتدال في حكمها على الأمور وإطلاق الأحكام الشرعية، وتبتعد عن الحزبية الضيقة وتقترب من الرؤية الوطنية الكلية التي ترى الوطن بكافة مكوناته وتبحث عن القواسم المشتركة الموّحدة وتجمع الناس على كلمة سواء تحت راية الدين والوطن.

المقاومة والانتخابات والمؤتمر الدولي في الميزان..

• كُتب بتاريخ:
24 أغسطس 2016م

بعض الكُتّاب يجيد فن التنقّل بين المحاور، ويتقن مهارات القفز بين المعسكرات، ويبرع في خفة الوثب من سفينة لأخرى. فهاجم أحدهم المقاومة -نهجًا وفصائل- مناقضًا لكلامه القديم ومُنظّرًا لنهجٍ ولمحورٍ آخر، معتقدًا في ذاته برجحان كفة هذا النهج وذلك المحور. وفي مقال سابق له نرى من المفيد مناقشة ثلاث نقاط طرحها الكاتب، وهي: نقده لنهج المقاومة المسلحة في فلسطين، وطرحه المقاومة الشعبية المجتمعية بديلاً عنها، ونقده لنهجي المقاومة المسلحة والمفاوضات الثنائية وطرحه المؤتمر الدولي المستند إلى قرارات الشرعية الدولية بديلاً عنهما، ومهاجمته لقرار حركة الجهاد الإسلامي بعدم المشاركة في الانتخابات البلدية مستخدمًا هذا الموقف السياسي مدخلاً للتشكيك في شعبيتها واتهامها بالعجز وفقدان الفاعلية في الساحة الفلسطينية.

بالنسبة للنقطة الأولى حول دعوته للمقاومة الشعبية المجتمعية -حسب تسميته- بديلاً عن المقاومة المسلحة التي أطلق عليها (العسكرة)، وكأننا أمام صراع مدني داخلي بين فئات شعب واحد، فأي دعوة للمقاومة السلمية بديلاً عن المقاومة المسلحة هي دعوة لإطالة عمر الاحتلال والكيان الصهيوني، وبالرغم من أن المقاومة الشعبية مهمة وضرورية ومطلوبة بكافة صورها وأشكالها، ولكن رديفاً للمقاومة المسلحة وليست بديلاً عنها، ذلك بأن المقاومة الشعبية السلمية لا تناسب صراعنا مع العدو الصهيوني ذي الطبيعة الاستيطانية الاحتلالية، فهو صراع وجود يتعلّق بوجود أحد الشعبين على نفس الأرض أو عدم وجوده. وهذا الصراع لا يمكن حسمه بأساليب المقاومة السلمية

فقط التي تصلح لأنواع أخرى من الصراع يهدف فيها الشعب على تحصيل حقوقه المدنية من خصمه.

كما أن هذه الدعوة تغمط حق المقاومة المسلحة وتتجاهل دورها في إلحاق الهزيمة بالاحتلال الصهيوني في كل من جنوب لبنان وقطاع غزة وتحريرهما من قبضته بدون مفاوضات أو شروط مسبقة، ومن ثم الصمود أمامه في عدوانه المتكرر على المقاومة وشعبها في كل من لبنان وفلسطين، حيث انسحب من جنوب لبنان عام 2000 ثم هُزم عام 2006، وفي غزة قام بالانسحاب منها وتفكيك مشروعه الاستيطاني فيها الذي كان يعتبره مثل تل أبيب في المكانة والأهمية كما عبّر عن ذلك رئيس وزراء العدو آنذاك آرييل شارون.

والمقاومة المسلحة هي التي من خلال دك عمق الكيان الصهيوني بالصواريخ انطلاقا من غزة ولبنان، وقبل ذلك بالعمليات الاستشهادية في قلب المدن الصهيونية، استطاعت أن تضرب جوهر المشروع الصهيوني إضافة لضرب نظريته الأمنية التي ضُرب أهم أركانها في إبقاء الجبهة الداخلية للكيان آمنة والحفاظ على العمق الإستراتيجي بعيدًا عن الخطر ونقل المعركة لأرض العدو. فجوهر المشروع الصهيوني هو الأمن الذي يعتمد عليه كل من الهجرة والاستيطان؛ فإذا ضُرب أمن الكيان الفردي والقومي -كما فعلت المقاومة- فسيتم إضعاف ركيزتيه الآخرتين وهما الهجرة والاستيطان.

فصواريخ المقاومة وعملياتها العسكرية تعكس الصورة التي أراد العدو إيصالها ليهود العالم بأن دولة (إسرائيل) هي المكان الأكثر أمناً لليهود في العالم، لتصبح هذه الصورة معكوسة أي هي المكان الأكثر خطرًا لليهود في العالم، فيضربُ الهجرة ومن ثم الاستيطان وهذا هو جوهر المشروع الصهيوني.

أما بالنسبة للنقطة الثانية المتعلّقة بطرح فكرة المؤتمر الدولي المستند لقرارات الشرعية الدولية بديلاً عن المقاومة والمفاوضات معاً فليست بالجديدة، فقد تبناها وأعادها إلى الحياة السيد محمود عباس رئيس المنظمة والسلطة للخروج من مأزق

المفاوضات الثنائية المتوقفة ووصول مسيرة التسوية عبر بوابة أوسلو إلى طريق مسدود. فهو خيار لنهج المساومة والمفاوضات تبناه الكاتب ليجعله بديلاً عن نهج المقاومة والصمود الذي فشل بزعمه في مهمته التحريرية، ويقترح علينا انتظار عقود أخرى على رصيف المؤتمرات الدولية ريثما تتوّفر الظروف المناسبة ويخرج علينا أحد هذه المؤتمرات بحلٍ عبقري للقضية الفلسطينية، ولقد نسى أن المؤتمر الدولي الذي عُقد في مدريد عام 1991 كان مدخلاً للمفاوضات الثنائية بين المنظمة والكيان التي أوصلتنا إلى اتفاقية أوسلو، وأن التدخلات الدولية منذ نشأة الصراع حتى قبل 1948 كانت لصالح العدو ولتثبيت الأمر الواقع الذي يؤكد شرعية المحتل الغاصب لفلسطين.

والاستناد إلى وهم الضغط الدولي عبر آلية المؤتمر الدولي على الكيان الصهيوني للاستجابة إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية كمن يستند إلى جدار مائل بل منهار، فهذه الرؤية مبنية على قراءة خاطئة لطبيعة العلاقة بين الكيان الصهيوني والغرب، فالمشروع الصهيوني في فلسطين هو إفراز للمشروع الغربي ضد الأمتين العربية والإسلامية، ورأس حربته الضاربة في المنطقة، والكيان الصهيوني إحدى وسائل الغرب لممارسة العنف وإدامته ضد كل من يحاول رفع رأسه ضد الهيمنة الغربية والتخلّص من التبعية، لذلك فإن الضغط الغربي على الدولة العبرية لن يتجاوز السقف المسموح به سياسياً وإعلامياً، ولن يتحوّل إلى فعل ضاغط ومؤثر على السياسة الإسرائيلية لدرجة تؤدي إلى تحقيق أي قدر من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، خاصة في ظل غياب أي منظومة عربية ضاغطة على حلفاء (اسرائيل) في الغرب، وبالأحرى عدم وجود هذه الرغبة الضاغطة، بل يوجد رغبة معاكسة الآن في الهرولة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني بعيداً عن فلسطين والقضية الفلسطينية.

وبالنسبة للنقطة الثالثة المتعلقة بحركة الجهاد الإسلامي وقرارها عدم خوض الانتخابات البلدية، فقد أعطى الكاتب لنفسه الحق في تقدير الوزن الشعبي وتقييم قوة الفعالية والتأثير لأحد فصائل المقاومة الرئيسية وهي حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين على الساحة الفلسطينية، منتقدًا قرارها عدم المشاركة في الانتخابات البلدية

القادمة في الضفة والقطاع، ومتخذًا مدخلاً لتوجيه سهام النقد لها الذي تجاوز موقف الحركة من الانتخابات وفق اجتهاده السياسي إلى التشكيك في شعبيتها وفعاليتها وتأثيرها على الساحة الفلسطينية.

وهذا تجاهل واضح لدور الحركة المركزي منذ بداية الثمانينات في القرن العشرين في المقاومة والجهاد ضد العدو الصهيوني، وحضورها الفاعل والمؤثر في كل محطات النضال الوطني الفلسطيني منذ نشأتها وانطلاقتها الجهادية، ودوها البارز في تهيئة المناخ الثوري لتفجير الانتفاضة الأولى واستمرارها وفق شهادة العدو قبل الصديق، وتصديها للحلول الاستسلامية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية. والانخراط في فعاليات انتفاضة الأقصى الثورية والجهادية، ولا زالت حاضرة بقوة في الفعل الثوري والوطني على الساحة الفلسطينية.

وإلى جانب ذلك كله دورها الواضح في إعادة تفعيل الدور الإسلامي في الصراع مع العدو الصهيوني، والمزاوجة بين الإسلامي والوطني في مشروعها الجهادي بعد الفصام النكد بينهما لعشرات السنين، وانها جاءت كإجابة إسلامية ثورية عن السؤال الفلسطيني، وقدّمت حلًّا لإشكالية الدين والوطن.

أما عن عدم مشاركتها في الانتخابات البلدية فهو موقف سياسي اتخذته الحركة وفق رؤيتها لواقع المأزق الفلسطيني الحالي، وظروف القضية الفلسطينية الحالية، وأولويات العمل الوطني الفلسطيني، وقد سبق أن شاركت فيها في ظروف مختلفة. فهو اجتهاد سياسي منسجم ورؤية الحركة وأولوياتها في تقدير أهم الطرق للخروج من المأزق الفلسطيني وأفضل الطرق لخدمة شعبها الفلسطيني الذي يمر عبر إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أرضية الثوابت الوطنية ونهج المقاومة، وعبر الجهاد والمقاومة لتحرير فلسطين -الأرض والشعب- من الاحتلال، وذلك أقصر الطرق لخدمة الشعب الفلسطيني.

المرأةُ تُوأدُ من جديد

• كُتب بتاريخ:
30 أغسطس 2016م

مع ازدياد سطوة الإرهاب الفكري الذي يمارسه أحد التيارات الإسلامية القادمة من عمق الصحراء القاحلة في المجتمعات العربية والإسلامية، تزداد معه انتشار ثقافة التحريم والتكفير، وتنتشر معها الثقافة التي تنظر للمرأة كعورة، كلها: شكلها وصورتها ووجهها واسمها، فيُفرض عليها النقاب لتغطية وجهها، وتُمنع من الكلام خوفاً من الفتنة، ويحظر تداول اسمها حرجًا من ذكره في المجالس... فأرسلت بطاقات دعوات الأفراح خالية من اسم العروس التي أصبحت رمزًا أو حرفاً يُترك للمدعوين تخمينه، وأخر إبداعات هذه الثقافة في فلسطين هي نزول بعض القوائم مرشحي الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع بدون أسماء نساء واستبدالها بكلمة (أخت) أو (أم فلان) أو غيرها من الطرق الفنية في إخفاء الأسماء النسوية.

وكأنه نوع جديد من وأد البنات، ففي الجاهلية كان يتم وأدها بدفنها تحت التراب حية، أما الأن فيتم دفنها بوأدها حية أيضاً ولكن فوق التراب من خلال وأد شخصيتها كإنسانة أولاً وكامرأة ثانياً، لها ذات مستقلة ولها اسم خاص بها، هذا الاسم جزء مركزي من شخصيتها المتميزة، لا ينبغي للمرأة أن تفرّط به أو تتنازل عنه حتى لو مؤقتاً، ولا ينبغي للرجل أن يحرمها منه ليجعلها ذاتاً مبهمة وشخصية مجهولة لاسيما وأن ذلك يخالف جوهر وروح الإسلام الذي يُعطي لكل ذي حق حقه، ومن ذلك حق المرأة من أن يكون لها اسم تُعرف به وتُنادى به.

ووأد المرأة معنوياً لا يقتصر على هذا التيار الفكري، فلا زالت صورة المرأة في الأعمال الفنية المُختلفة تقدم إجمالاً بطريقة نمطية كما يريدها الرجل ويتصورها في

مخيلته: مصدراً للفتنة، وعنواناً للغواية، ومنبعاً للشر، ودافعاً للجريمة، وجسداً لإفراغ شهواته، ومكاناً لقضاء غرائزه... وقد يرتقي بها ليقدمها: زوجة له، وأم لأبنائه وطاهية لطعامه، وراعية لبيته... وقليلاً ما تُقدم المرأة كذات مستقلة، وشخصية متميزة، ونموذج للنجاح، ومؤثرة في مجتمعها،وفاعلة في واقعها...

ورغم أهمية وظيفة المرأة كزوجة وأم وأخت وغيرها للأسرة والمجتمع، إلا أن قيمة المرأة في ذاتها كإنسان قبل كل شيء، فهي قيمة في حد ذاتها كإنسان له ذات مستقلة تتساوى مع الرجل في القيمة والكرامة الإنسانية، كما تتساوى معه في المسؤولية والتكاليف الشرعية والجزاء والعقاب، وتعارض الرجل في الجنس الذي يفرض بعض الوظائف المختلفة على كلا الجنسين.

والخلاصة كي لا تُوأد المرأة من جديد لا خيار أمامنا سوى التصدي لنمطي الثقافة المتقابلين: ثقافة أن المرأة عورة كلها ينبغي سترها وحجبها، فتُدفن حية فوق التراب بعد أن كانت تُدفن تحت التراب في الجاهلية، وثقافة مقابلة لا ترى في المرأة أي عورة ينبغي سترها وحجبها، فتُدفن حية أيضاً فوق التراب، ولكنه تراب الحضارة المتقدمة وغبار التحرر الراقي.

من هم أهل السُنّة والجماعة؟

• كُتب بتاريخ:
22 سبتمبر 2016م

جاء في البيان الختامي لمؤتمر غروزني عاصمة الشيشان الصادر بتاريخ 25 أغسطس الماضي تحت عنوان (من هم أهل السُنّة والجماعة) أن»أهل السُنّة والجماعة هم الأشاعرة والماتريدية –ومنهم أهل الحديث المفوّضة– في الاعتقاد، وأهل المذاهب الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الفقه، وأهل التصّوف الصافي علمًا وخُلقاً وتزكية على مسلك الإمام الجنيد وأمثاله من أئمة التصّوف». وهذا الحصر لأهل السُنّة والجماعة في الفئات السابقة يعني ضمنياً إخراج الآخرين من هذا التعريف وإبعادهم عن دائرة (أهل السُنّة والجماعة). فما هي دلالات هذا التصنيف؟ ومن هم أهل السُنّة والجماعة؟

أولاً: واضح من انعقاد مؤتمر غروزني وإصداره لهذا البيان الذي يحاول فيه صياغة تعريف جامع مانع لأهل السنة والجماعة، أن هناك صراعًا على لقب (أهل السُنّة والجماعة) بين التيارات والمدارس والفرق والمذاهب الإسلامية السُنّية المختلفة، وهذا واضح من المبرر الذي ساقه المؤتمرون في بيانهم الختامي لعقد المؤتمر بقولهم:»يأتي هذا المؤتمر ليكون بإذن الله نقطة تحوّل مباركة لتصويب الانحراف الحاد والخطير الذي طال مفهوم (أهل السُنّة والجماعة) أثر محاولات اختطاف المتطرفين لهذا اللقب الشريف وقصره على أنفسهم وإخراج أهله منه». وهذه إشارة واضحة إلى التيار السلفي الوهابي الذي سبق أن ابتلع في جوفه التيارات السلفية الأخرى وأستولى على ميراث المدرسة السلفية الفكري، ثم انتقل إلى احتكار تمثيل (أهل السُنّة والجماعة) وأخرج الأشاعرة والماتريدية والصوفية وفئات أخرى منهم، ثم يحاول الآن احتكار تمثيل الإسلام برمته.

ثانيا: إن بيان المؤتمر الختامي لا يخرج ضمنياً التيار السلفي الوهابي من دائرة (أهل السُنّة والجماعة) فقط، بل يخرج أيضاً مذاهب وفرق إسلامية أخرى –اعتقادية وفقهية– من هذه الدائرة، كمذاهب الأئمة: داوود الظاهري، وابن حزم الأندلسي، وعبدالرحمن الأوزعي، والليث بن سعد، وسفيان الثوري وغيرهم، إضافة للمعتزلة والأباضية ومذاهب أخرى. فضلاً عن المذهب الجعفري والمذهب الزيدي وغيرهما عند الشيعة الذين لهم فهمهم وتصنيفهم الخاص للمصطلح. ولكن التيار السلفي الوهابي أدرك أنه المقصود الرئيسي بحصر تعريف (أهل السُنّة والجماعة) على الأشاعرة والماتريدية في الاعتقاد، الأمر الذي يخرّجهم من التعريف، ويمنع دخولهم فيه، وينزع عنهم اللقب الذي طالما قاتلوا من أجل احتكاره لأنفسهم، لذلك كانت ردة فعلهم عنيفة وشرسة، لا سيما من أكبر مراجعهم الدينية ممثلة في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، وغيرهم من رموز التيار الذين اتهموا المؤتمر بأنه يحاول سرقة لقب (أهل السُنّة والجماعة) من أهله!، بينما يرى المشاركون في المؤتمر أنهم أهله والأحق به، وأنهم قد استردوا اللقب بعد أن سُرق منهم في غفلةٍ من الزمن.

ثالثاً: إن البيان الختامي لمؤتمر غروزني وأن كان قد أخرج كل هذه الفئات من دائرة (أهل السُنّة والجماعة)، فإنه لم يخرجهم من دائرة الإسلام، كما فعل غيرهم في إخراج مخالفيهم من هذه الدائرة، خاصة التيار السلفي الوهابي الذي أوشك أن يخرج كل مخالفيه من دائرة الإسلام، بعد أن أخرجهم من دائرة (أهل السُنّة والجماعة)، وهذا واضح من انتاجهم الفكري المكتوب والمسموع المزدحم باتهام مخالفيهم بالكفر أو الشرك أو الفسق أو الضلال أو البدعة، ذلك بأنهم اعتبروا اجتهاد علمائهم في فهم نصوص القرآن والسنة هو الإسلام نفسه وليس اجتهادًا في فهم الإسلام. وبناءً على هذا المنهج الخاطئ في قراءة وفهم النصوص رموا مخالفيهم بالكفر أو الشرك حيناً وبالفسق والضلال والبدعة أحياناً أخرى.

رابعاً: إن مشاركة الأزهر الشريف –منظّر المذهب الأشعري الأول– في المؤتمر مُمثلاً في قمة هرمه وشيخه وإمامه الأكبر (أحمد الطيب) الذي ألقى الكلمة الرئيسية

في المؤتمر، ومفتي مصر الحالي (شوقي علام) والسابق (علي جمعة)، ومستشار الرئيس السيسي (أسامة الأزهري) الذي ألقى البيان الختامي للمؤتمر، وهم يمثلون النخبة الشرعية الرسمية في مصر، والتي تتبنى المذهب الأشعري كغالبية علماء مصر من خريجي الأزهر، هو أكثر ما أستفز التيار السلفي الوهابي، بعد أن اعتقدوا واهمين أن الأزهر قد سلّم لهم بقيادة العالم الإسلامي السني تحت ضغط الإرهاب الفكري المدعوم بأموال البترودولار، فإذا هو ينهض من جديد ليسحب بساط المرجعية الإسلامية السُنّية من تحت أقدامهم، وليسحب معه احتكارهم لتمثيل (أهل السُنّة والجماعة).

خامساً: إن مصطلح (أهل السُنّة والجماعة) رغم وصفه في نص البيان الختامي بأنه»لقب شريف»في حقيقة الأمر ليس له أي قداسة دينية، وذلك بأنه لم يرد بهذا اللفظ في القرآن الكريم أو السنة النبوية، كما لم يكن معروفاً في صدر الإسلام، وظهر في عصور متأخرة قد تكون في منتصف العصر العباسي، وأن ظهوره كان لتراكم الصراعات السياسية على السلطة والصراعات الفكرية على فهم وتمثيل الإسلام، واكتسب المصطلح معاني متعددة ومدلولات مختلفة. ففي المعنى العام أُطلق على غالبية المسلمين الذين يُقرون بخلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، والتزموا بطاعة خلفاء الدولتين الأموية والعباسية، تمييزًا لهم عن الخوارج والشيعة، وكذلك تمييزًا لهم عن إتباع الفرق الضالة التي انحرفت عن جوهر الإسلام. وفي المعنى الخاص أُطلقت على مذاهب وتيارات إسلامية بعينها أو نسبت اللقب إلى نفسها، وعلى وجه التحديد تنازع اللقب كل من التيار السلفي من مدرسة الإمامين أحمد بن حنبل في الفقه وأحمد بن تيمية في العقيدة، وتيار المذهبين: الأشعري والماتريدي للإمامين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي في العقيدة، اللذان تبنى اتباعها المذاهب الشافعية والحنفية والمالكية في الفقه.

والخُلاصة أنه كان من الخطأ أن يقع مؤتمر غروزني في نفس الخطيئة التي وقع فيها التيار السلفي الوهابي، وهي إقصاء مخالفيهم من دائرة (أهل السُنّة والجماعة) كمدخل لمن يريد إخراجهم من الإسلام، فيقوموا باستبعاد غيرهم من هذه الدائرة،

وكان الأوْلى بالمؤتمرين أن يردوا على الفكر الإقصائي الذي يشتت الأمة ويفرّق كلمتها بالفكر الوحدوي الذي يُجمّع الأمة ويُوّحد كلمتها، فيتبنوا نهجاً وحدوياً وفكرًا تقريبياً يلتقي على كلمة سواء، ويتعاون في المتفق عليه وهو كثير، وبالحد الأدنى أن يتم توسيع مفهوم (أهل السُنّة والجماعة) ليشمل كافة المدارس والمذاهب الإسلامية المختلفة بما فيهم المدرسة السلفية والتيار الوهابي. وبالحد الأقصى أن يتم استبدال مفهوم (أهل السنة والجماعة) بمفهوم (الأمة الإسلامية) الذي يضم كل المسلمين على اختلاف مذاهبهم وفرقهم وتياراتهم، وفي ذلك عودة إلى الأصل الذي أراده الله تعالى للأمة استجابة لقوله تعالى: (إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ).

أولوية الانتماء للوطن أم للأمة ما بين التيارين الوطني والإسلامي..

• كُتب بتاريخ:
14 سبتمبر 2016م

ظل الفكر السياسي العربي طوال القرن العشرين الماضي تتنازعه تيارات متناقضة كل منها يدعو إلى دولة ذات هوية مختلفة، توّزعت ما بين الهويات: الوطنية القطرية، والقومية العربية، والدينية الإسلامية، والاشتراكية الماركسية. وتوّزعت معها مرجعيات الانتماء ما بين الوطن والقوم والدين والأيديولوجيا. كما اختلفت معها الرؤى لأُسس الجنسية وفقا لمفاهيم المواطنة والعروبة والعقيدة والطبقة.

ولقد تراجع التيار القومي العربي بعد فشل الوحدة المصرية السورية ونكسة حزيران وموت جمال عبدالناصر في ستينات القرن الماضي. وخبا بريق التيار الاشتراكي الماركسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وعدم انسجامه مع عقيدة العرب -مسلمين ومسيحيين- وانحساره في دوائر النخبة اليسارية المثقفة. فظل التنافس محصورًا بين التيارين الوطني والإسلامي، وإن كان قد طفا إلى السطح تيارات أخرى ارتكست إلى ما دون الوطنية وإلى ما قبل الإسلام، وأخرجت مارد الفتنة المذهبية والعرقية والمناطقية من قمقمه النتن، كإحدى الإفرازات السيئة لثورات الخريف العربي الذي سُميَّ زورًا وبهتاناً بالربيع العربي.

التيار الوطني حسم أمره منذ البداية باتخاذه الهوية الوطنية القطرية الخاصة بكل دولة حتى وإن كانت حدودها من صنيعة الاستعمار، فها هو أحمد لطفي السيد مؤسس (حزب الأمة) المصري قد كتب في مجلة (الجريدة) إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد القومية الوطنية والاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركي على وطنه والانجليزي

على وطنه، لا أن نجعل بلادنا على المشاع وسط ما يُسمى بالجامعة الإسلامية. كما دعا المفكر المصري القبطي سلامة موسى إلى البحث عن معالم الشخصية الوطنية المصرية في جذورها الفرعونية، واعتبار الفرعونية هي الأساس في انتماء المصريين لوطنهم.

وهذان النموذجان موجودان في كل الأقطار العربية والإسلامية، فنجد تقديمًا للانتماء للجماعة الوطنية على الانتماء للأمة العربية أمام القوميين، أو مقدم على الانتماء للأمة الإسلامية أمام الإسلاميين، متخذين شعارات: مصر أولاً، لبنان أولاً، تونس أولاً... ومصر للمصريين ولبنان للبنانيين وتونس للتونسيين... نهجًا وطريقاً للنزعة الوطنية. وإن كان بعض أنصار هذا التيار قد وضعوا الهوية والانتماء الوطني في إطار دوائر أكبر قومية وإسلامية وإنسانية. ولكن بعضهم ارتد إلى ما دون الوطنية لينادي بهويات وانتماءات مناطقية وعرقية ومذهبية يتخذها وطناً بديلاً عن الوطن الأوسع.

أما التيار الإسلامي فلم يحسم أمره بعد في أولوية الانتماء للوطن أم للأمة، ويمكن ملاحظة رؤيتين متمايزتين في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، الأولى تقليدية تنتمي للآباء المؤسسين للحركة الإسلامية أو ما بات يُعرف بالإسلام السياسي، وهذه الرؤية لا تعترف بالحدود السياسية المصطنعة بين البلاد الإسلامية ولا بالهويات والانتماءات الوطنية الخاصة لها. وهذا ما يؤكده حسن البنا بقوله:»إننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة، فكل بقعة فيها مسلم يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله وطن عندنا له حريته وقداسته وحبه والإخلاص له والجهاد في سبيله». وكما قال سيد قطب في كتابه (معالم في الطريق) فصل (جنسية المسلم عقيدته)»لا وطن للمسلم إلا الذي تُقام فيه شريعة الله، ولا جنسية للمسلم إلا عقيدته التي تجعله عضواً في الأمة الإسلامية». ويذهب أبو الأعلى المودودي إلى أبعد من ذلك بقوله: (لو ثمة عدو لدعوة الإسلام بعد الكفر والشرك فهو شيطان القوم والوطن».

والرؤية الأخرى للتيار الإسلامي لم تعد ترى تناقضًا بين الوطني والقومي والإسلامي، فالانتماء للجماعة الوطنية أو القومية لا يُلغي الانتماء للأمة الإسلامية،

والإخلاص للوطن والقوم لا يعني عدم الإخلاص للإسلام، وهذه الرؤية يمثلها رموز في الحركة الإسلامية مثل محمد الغزالي وحسن الترابي وراشد الغنوشي وعبدالفتاح مور وغيرهم. ورغم أن هؤلاء المفكرين يتعاملون مع الدولة الوطنية القطرية كأمر واقع وليس ككيان كامل الشرعية تلك الشرعية التي لا زالت من نصيب دولة الخلافة الإسلامية، إلا أنهم وجدوا في العودة إلى (صحيفة المدينة) أو دستور المدينة الأول الذي وضعه الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- ضالتهم لتأصيل رؤيتهم شرعياً، وهي الصحيفة التي تقّر بإقامة مجتمع تعاقدي بين المسلمين وغير المسلمين ضمن أُطر عامة ونقاط اتفاق مجمع عليها في التعايش السلمي والدفاع المشترك واحترام الخصوصيات الدينية لكل فئة في هذا المجتمع. كما وجدوا في هذه الصحيفة مفهومين للأمة أحدهما على أساس الانتماء الديني «اليهود أمة والمسلمين أمة»أّمّة العقيدة (الأمة الإسلامية) والأخرى على أساس الانتماء الوطني» إن اليهود والمسلمين أمة»أمّة الوطن، (الجماعة الوطنية)، أي أمة وطنية وشركاء في النظام السياسي لهم حقوق وعليهم واجبات متساوية.

وفلسطينياً تجلّى هذا الفهم وتلك الرؤية في فكر الدكتور فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الذي تمايز عن فكر جماعة الإخوان المسلمين التقليدي في هذا الموضوع، فأنهى انفصام النكد في فلسطين بين الوطنية والإسلام، فجمع بين الفكرتين في بوتقة واحدة تصهر بداخلها مفهومي الجماعة الوطنية والأمة الإسلامية، تضع الانتماء الوطني لفلسطين في إطار الانتماء القومي للوطن العربي والانتماء الديني للأمة الإسلامية، وتدمج بين الهويات الوطنية والقومية والدينية، مجسدّاً كل ذلك من خلال طرحه لشعار مركزية القضية الفلسطينية للحركة الإسلامية المعاصرة.

والخلاصة في إنهاء جدل أولوية الانتماء للوطن أم للأمة في الفكر السياسي العربي لا ينتهي إلا بإنهاء النظرة الإلغائية الإقصائية لكل تيار تجاه التيارات الأخرى،

والتخلص من محاولة كل تيار فرض مفهومه الخاص للهوية والانتماء على الأخرين، وفك الارتباط بين مفهومي: الوطنية والعلمانية التي تحتكر الوطنية، وفك الارتباط بين مفهوم الأمة الإسلامية ومعاداة غير المسلمين وتشويه مفهوم (أهل الذمة)... والخروج بفهم جديد ورؤية جديدة للموضوع تنظم العلاقة بين مفاهيم الجماعة الوطنية والأمة الإسلامية في إطار من احترام الخصوصية الوطنية والمحافظة على وحدة الأمة الإسلامية.

الجدار العازل وعقلية الجيتو في الوجدان اليهودي

• كُتب بتاريخ:
08 سبتمبر 2016م

لا شك أن الجدار العازل الذي أقامه الكيان الصهيوني على حدود الضفة الغربية وداخلها وحول القدس أُقيم على أساس نظريته الأمنية، وجزء من منظومة التحكم الاحتلالية، وإحدى وسائله لالتهام الأرض الفلسطينية وتقوية مشروعه الاستيطاني في الضفة، ولكنه أيضاً يُعتبر تجسيد لُعقدة الجيتو المتغلغلة في الوجدان اليهودي منذ القدم، تلك العُقدة التي أصابت عقولهم ونفوسهم وانعكست على طريقة التفكير والعمل لديهم فكان الجدار العازل إحدى إفرازات ونتائج هذه العقدة المستحكمة في عقولهم وقلوبهم ونفوسهم.

يقول أورى افتيري -أحد منظري اليسار الإسرائيلي- عن الجدار العازل (إن فكرة الجدار محفورة بعمق داخل الوعي الصهيوني، وهي ترافق هذا الوعي منذ نشأة الصهيونية) ونحن نذهب أبعد مما ذهب إليه أورى افنيري لنقول إن فكرة الجدار راسخة في الذاكرة اليهودية ومتجذرة في الوجدان اليهودي قبل نشأة الفكرة الصهيونية وقيام الحركة الصهيونية، وهذا ما تؤكده توراتهم المزيفة وتلمودهم الذي كتبوه بأيديهم التي تدعوهم إلى بناء الأسوار والجدران والمتاريس والحصون والقلاع والأبراج للاختباء خلفها وداخلها عند القتال. ولقد أكد القرآن الكريم هذه الحقيقة عند اليهود في قوله تعالى (لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ) وهذه الحقيقة يؤكدها تاريخهم القديم والمعاصر لا فرق

في ذلك بين يهود الجزيرة العربية قديمًا، كحصون خيبر وغيرها، ويهود (إسرائيل) حديثاً الذين أقاموا خط بارليف وحصون المستوطنات والجدار العازل.

فبناء الجدار العازل ينسجم مع عقلية ونفسية الجيتو الانعزالية اليهودية المتسقة مع صفاتهم الأخرى، ومنها: حب الدنيا وكراهية الموت مصداقاً لقوله تعالى (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ...) أي حياة مهما كانت ذليلة ومهينة، وقوله تعالى لهم: (فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا) حتى لو كان الموت فيه عزتهم وكرامتهم وحياة شعبهم، وحب الدنيا وكراهية الموت يؤديان إلى الجبن وهي صفة ملازمة لهم أكدها القرآن الكريم وتاريخهم الملئ بالخداع طريقاً للهروب من القتال. ويتسق أيضاً مع إحساسهم بالتميز والأفضلية على شعوب الأرض فوصموا بالعنصرية والاستعلاء على الآخرين (الجوييم) وبرروا ذلك بقولهم: (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ) وهذه النظرة الاستعلائية هي التي جعلتهم يعزلوا أنفسهم عن الآخرين في حارات وجيتوات مغلقة، وخلف أسوار وجدران عالية، وداخل حصون وقلاع محكمة، محبوسين داخل جبنهم وخوفهم تارة، وداخل عنصريتهم وغطرستهم تارة أخرى.

وأخيرًا يُمكن القول أن الجدار العازل جزءٌ من منظومة الاحتلال للتحكم بالضفة الغربية والتهام المزيد من أراضيها والتضييق على أهلها، وتجسيد لأحد أركان نظريته الأمنية لإيجاد حدود مصطنعة لحماية كيانه ومستوطنيه، ولإيجاد عمق إستراتيجي وهمي غير موجود، ولكنه فوق ذلك وقبله يضرب بجذوره في الأرض الفلسطينية، وأُسسه قوية في الدين اليهودي والوعي الصهيوني قبل أن توضع أسسه الواهية في التراب الفلسطيني، وأسواره راسخة في التاريخ اليهودي والحركة الصهيونية قبل أن تُبنى أسواره البائدة في الوطن الفلسطيني. وبالجدار العازل تحوّل الكيان الصهيوني إلى جيتو كبير بداخله جيتوات صغيرة يسكنها كتل بشرية مذعورة ومرعوبة تنتظر مصيرها المحتوم بتدمير إفسادهم وإزالة كيانهم.

عندما يُفّكرُ الشيطان...

• كُتب بتاريخ:

08 سبتمبر 2016م

يُروى أن رجلاً جاء إلى الإمام أبي حنيفة ذات ليلة يشكو إليه أنه قد دفن مالاً ونسيَ مكانه، فنصحه الإمام أبو حنيفة أن يُصلّي قيام الليل حتى مطلع الفجر، ورغم عدم فهم الرجل للعلاقة بين الصلاة والمال المدفون، إلا أنه عمل كما نصحه الإمام فأخذ يُصلّي قيام الليل، وفجأة وبعد وقت قصير من بداية الصلاة تذّكر مكان دفن المال، فترك الصلاة وأسرع لاستخراج المال المدفون، وفي الصباح جاء إلى الإمام أبي حنيفة وأخبره أنه عثر على المال وشكره، ثم سأله: كيف عرفت أني سأتذكر مكان المال؟ فقال الإمام: لأني علمت أن الشيطان لن يتركك تُصلي، وسيجعلك تتذكر المال في صلاتك.

وإن كان الشيطان لم يقم بأكثر من التذكير في قصة أبي حنيفة، مصداقاً لقوله -عليه الصلاة والسلام- عن الشيطان في كيفية إفساده للصلاة»... حتى يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا واذكر كذا، لما لم يذكر، حتى يظل الرجل لا يدري كم صلى». فإنه قد تجاوز مرحلة التذكير إلى مرحلة التفكير في قصة أخرى حدثت مع كاتب هذه السطور، فقد صحوت من النوم قبل آذان الفجر بما يزيد عن الساعة لأكتب مقالاً جديدًا - وهو وقتي المفضّل للكتابة - فكرته مبيّتة في ذهني قبل النوم،وتركت اختيار العنوان ريثما أفرغ منه -كما أفعل أحياناً- ومع سماع صوت المؤذن يصدح بآذان الفجر في جنبات الليل الساكن، كنت قد انتهيت من كتابة السطر الأخير من المقال، وعدت للتفكير في اختيار العنوان المناسب للمقال، ولكنه استعصى وأعضل على الذهن، فأّجّلت اختيار العنوان إلى ما بعد صلاة الفجر وما أن شرعت بالصلاة، حتى ورد على

خاطري وأُلقيَ في نفسي العنوان المناسب للمقال الذي اطمأن له قلبي وارتاحت له نفسي. دون أن أعرف إن كان هذا إلهام ملك أو وحي شيطان أو وسوسة نفس أو لحظة إشراق. ولكن الشيء الوحيد المؤكد الذي أعرفه أن التفكير في عنوان المقال قد شغلني عن التفكّر في معاني الصلاة.

وإن كان ذلك من عمل الشيطان حقيقة، فلا بد أنه شيطان مفكر، يتقن اختيار عناوين المقالات، وكيف لا وهو الذي يجري من الإنسان مجرى الدم، فيدرك خبايا النفس البشرية، فيبدع في اختيار الطرق المختلفة في غواية الإنسان، فيزيّن له الباطل، ويلبس عليه الخير بالشر، ويدخل المعصية في الطاعة،ويُسوّف الأعمال الصالحة، ويُهوّن عليه الخطيئة، ويُصّعب عليه التوبة، ويئسه من الرحمة، ويغرره بالأماني، ويُزّين له القبح، ويقبّح له الحسن... ومن هذه الطرق المبتكرة للشيطان ما يرويه الأديب الكبير مصطفى صادق الرافعي كتابه (وحي القلم) تحت عنوان (إبليس يُعلّم) حوار بين شيخ عالم وابليس حول طرق فتنته للمؤمن حيث يسأله في نهاية الحوار، ماذا تفعل إن لم تستطع إفساد يقين المؤمن؟ فقال ابليس: إن لم استطع إفساد يقين المؤمن زدته يقيناً فيفسد، واستحسان الرجل لأعماله السامية؟ قد يكون هو أول أعماله السافلة، وبأي عجيب يكون الشيطان شيطاناً إلا بمثل هذا؟

ولعلم النفس رأيٌ مختلف في هذه الظاهرة، فقد أثبتت الدراسات أن العقل الباطن يعمل على مدار الساعة حتى في أوقات النوم والاسترخاء والصلاة، فكثيرًا ما نحصل على حل مشكلة معقدة أو لغز غامض أو مأزق مبهم أو ورطة مستعصية فجأة وبدون مقدمات، بمساعدة العقل الباطن الذي يعمل نتيجة لقوة الأهداف التي نسعى لتحقيقها. فالعقل الباطن يخزّن المعلومات والأفكار والذكريات والصور والانفعالات والمشاعر التي تنتقل من مستوى الشعور إلى اللاشعور، ويُعاد استرجاعها مرة أخرى إلى الشعور بطرق مختلفة. أو أن القائم على حل مشكلة يضعها جانباً ويقوم بعمل آخر... كأنما اتخذ لنفسه إجازة من التفكير في المشكلة، وفي هذه المرحلة يتحرر العقل من كثير من الشوائب والأفكار التي لا صلة لها بالمشكلة، وهي تتضمن هضماً

عقلياً شعورياً ولا شعورياً، وامتصاصًا لكل المعلومات والخبرات المكتسبة الملائمة التي تتعلق بالمشكلة، وهي مرحلة الاختمار التي تسبق وتمهد لمرحلة الإشراق المفاجئ، وهي اللحظة التي يولد فيها الحل أو الفكرة الجديدة.

وفي الختام قد تكون هذه الظاهرة من وحي العقل الباطن فعلاً، ولكنها قد تكون في حالات أخرى من وحي الشيطان وتفكيره، فعندما يُفكّرُ الشيطان في غواية الانسان وفتنته يكون مدخله إلى ذلك الانسان نفسه، فيوحي إلى عقله ويوسوس في نفسه ما يريد من الشر. ومن المحتمل أن الفتن المظلمة،والصراعات الدموية،والحروب المدمّرة،التي أصابت بلاد العرب والمسلمين مؤخرًا،من كيد الشيطان وتدبيره وتفكيره، أوحى بها إلى اتباعه شياطين الإنس المتلبسين لثوب السياسة،والمرتدين لعباءة الدين. أو على الأقل من تدبيرهما معاً -شياطين الإنس والجن- الذين يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا.

لماذا نحتاج إلى فكر فتحي الشقاقي اليوم؟

• كُتب بتاريخ:
06 أكتوبر 2016م

بعد أكثر من عشرين عاماً على استشهاد الدكتور فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وأمينها العام الأول، من المفيد أن نُلقي نظرة سريعة على بعض ملامح فكره، لنرى كم نحن بحاجة إلى إعادة استلهام مضامين هذا الفكر، والعمل على تفعيلها في واقعنا الحالي، في ظل هذا البحر المضطرب بأمواج الفوضى الهدّامة، التي ضربت سفينتي الوطن الصغير الفلسطيني والوطن الكبير العربي، ومن ورائهما الأمة الإسلامية، فتحطمتا لنغرق في بحر لُجّي تغشاه ظُلمات الفتن بعضها فوق بعض. وعندما نتحدث عن فكر الشقاقي نخرج من الإطار الحزبي إلى الإطار الوطني الأكبر، الذي كان يهيمن على عقل وروح الشهيد، كغيره من الرموز الوطنية التي خرجت من ثوبها الحزبي لتصبح رموزًا وطنية جامعة للشعب الفلسطيني... وانطلاقاً من هذا الإطار الوطني والإسلامي لفكر الشقاقي فإننا نحتاج إلى فكره اليوم للأسباب التالية:

أولاً: نحتاجه لإعادة التأكيد على شعاره المركزي الذي طرحه محورًا في الفكر والعمل الإسلامي والوطني وهو مركزية القضية الفلسطينية للأمتين العربية والإسلامية وللحركة الإسلامية، بعد انشغال العرب والمسلمين بصراعات داخلية أكلت الأخضر واليابس، ودمرت مقدراتهم وشغلتهم عن قضايا الأمة الكبرى، وضربتهم لعنة (الربيع العربي) فحوّلت أنظارهم عن العدو المركزي للأمة (إسرائيل). إلى اختراع أعداء من داخل الأمة، يضرب بعضها رقاب بعض. فإعادة التأكيد على

مركزية القضية الفلسطينية كقضية جامعة للأمة يعني امتلاكها لمشروع يحقق وحدتها ونهضتها وعزتها وكرامتها.

ثانياً: نحتاجه لإعادة تصويب بوصلة الصراع والجهاد والمقاومة نحو القدس وفلسطين، التي طالما أكد على أهمية عدم انحرافها، بعد أن رُفعت رايات الجهاد الكاذبة في الكثير من البلاد ما عدا فلسطين، وبعد أن وجُهت البنادق إلى كل الاتجاهات ما عدا الكيان الصهيوني، وبعد أن أصبحت فلسطين مكاناً يخرج منها (المجاهدون) إلى شتى أنحاء الأرض ليمارسوا طقوس القتل والوحشية باسم الإسلام وتحت راية الجهاد تحيطهم كل الشبهات وتصحبهم كل اللعنات، بدلاً من أن يأتوا إليها مجاهدين منزهين من كل الشبهات ويصحبهم رضوان الله وعونه.

ثالثاً: نحتاجه لإعادة التأكيد على محورية خيار المقاومة والجهاد لإنجاز مشروع تحرير فلسطين الذي عاش حياته مُبشرًا به، بعد أن تُهنا لأكثر من عشرين عاماً في متاهات السلام المُزّيف وأزقة المفاوضات العبثية، لنخرج من متاهتنا فنجد الاحتلال قد تكرّس، والاستيطان قد تمدد، والانقسام قد تعمّق، فإذا نحن فريقان يقتتلان، وسلطة تحت الاحتلال محاصرة بالمستوطنات ومُكبّلة بالاتفاقيات التي حوّلت العدو إلى الطرف الآخر، والمحتل إلى شريك السلام، فإعادة الاعتبار لخيار المقاومة والجهاد بعد أن وضع في قفص الاتهام هو إعادة الاعتبار لكل الشهداء الذين ارتقوا على هذا الدرب منذ أول الشهداء حتى آخرهم.

رابعاً: نحتاجه لإعادة استلهام روح الوحدة التي كانت تسكنه، فيتحرك بها ويسعى لها، في الإطارين: الوطني والإسلامي، بعد أن أصبح الانقسام في الحركة الوطنية الفلسطينية واقعًا متغلغلاً في كافة مناحي حياتنا، وبعد أن أصبح التفسّخ والتشرذم والاختلاف في الأمة واقعًا مهيمناً في كل الجغرافيا العربية والإسلامية. ففي الإطار الوطني نحتاج إلى روح الوحدة الوطنية التي تعلو على الروح الحزبية والرؤية الفصائلية، وفي الإطار الإسلامي نحتاج إلى روح الوحدة الإسلامية للتأكيد على وحدة

الأمة الإسلامية كأمة واحدة فوق كل المذاهب وقبل كل القوميات. تلك الروح الوحدوية التي جمعت بين الإسلام والعروبة والوطنية في بوتقة واحدة قلبها القدس ومركزها فلسطين.

خامساً: نحتاجه لإعادة تشرّب روح التسامح والتراحم والوسطية والاعتدال وتقّبل الآخر المختلف، التي كانت تسكنه في مسيرته المباركة نحو ربه، بعد أن سيطرت روح التعصب والقسوة والتطرف والغلو ورفض الآخر المختلف في الدائرتين الوطنية والإسلامية، فاستخدمنا -أو البعض منا- لغة التخوين والتكفير كثقافة للتعامل مع الآخر المختلف لإخراجه من الدائرة الوطنية بتخوينه، ومن الدائرة الإسلامية بتكفيره، وكلاهما يقودان إلى نفس النتيجة التي تقصي الآخر وتلغيه معنوياً بنزع الصفة الإنسانية عنه، ثم تقصيه وتلغيه مادياً بقتله. نحتاج إلى ثقافة التسامح والتراحم والوسطية والاعتدال وتقّبل الآخر والتعددية كثقافة وطنية وإسلامية إيجابية، تعزز الوحدة والتعايش والسلام.

سادساً: نحتاجه لإعادة تصحيح بعض المفاهيم الفكرية التي أعاد تعريفها، ومنها مفهوم (السلفية) التي تعني الرجوع إلى النبع الصافي للإسلام ممثلاً في القرآن والسنة، وفهم النص مباشرة منهما بطريقة عقلانية اجتهادية، مع الاسترشاد بفهم السلف الصالح لتلك النصوص، وليس بالضرورة فهمهم الحرفي للإسلام وإلغاء عقولنا. ومفهوم (المنهجية) في العمل الإسلامي والوطني الذي يرتكز على الفهم الصحيح للإسلام والتاريخ والواقع لمساعدتنا على فهم صحيح للماضي، وتشخيص دقيق للحاضر، ورؤية ثاقبة للمستقبل، لتساعدنا على وضع خطة واضحة للعمل تنبثق من رؤية فكرية واضحة. وأكد على الفهم الصحيح للتجديد، الذي يعني الموقف الوسط بين من يقدّس التراث ومن يرفضه، فالتجديد يبدأ من نقد التراث غير المفيد والضار ثم تجاوزه إلى ما هو أفضل منه. ومفهوم (الثورية) الذي يعني التغيير الجذري الشامل، ورفض أي حلول وسط تُبقي على الكيان الصهيوني في فلسطين.

سابعاً: نحتاجه لإعادة تصحيح وضع المرأة في مجتمعنا الفلسطيني الذي هو جزء من المجتمع العربي الإسلامي، بعد أن تطرف البعض فدعوها إلى الانحلال وتقليد الغرب في فكرها وسلوكها ولباسها، تحت مزاعم الحضارة والحداثة. وتطرف البعض الآخر في الاتجاه المعاكس فحبسوها داخل ثقافة أن المرأة عورة كلها، تحت مزاعم الحشمة والالتزام بالإسلام كما فهموه. فكانت رؤيته للمرأة وسط بين تطرفين، ونادى بإعطائها دور أكبر في الثورة والعمل الوطني، ومكانة أفضل في المجتمع، وحقوق مساوية للرجل وفق ضوابط الشرع، ومشاركة فاعلة في مناهضة التعليم الغربي والاقتصاد الوطني. واعتبر أن حجاب المرأة المسلمة رمز ديني وحضاري يحافظ على كرامتها وأنوثتها الحقيقية.

ثامناً: نحتاجه لإعادة التركيز على الإنسان كمحور وموضوع للتغيير، وكأداة للتغيير، بعد أن تراجعت قيمة الإنسان وأُهدرت كرامته في ظل الأنظمة السياسية الشمولية والاستبدادية الفاسدة التي طُحن فيها الإنسان في ماكنة النظام السياسي الذي لا يخدم إلاّ نخبة قليلة من الحكام وأعوانهم ومنافقيهم. وفي ظل ثقافة دينية أشاعتها تيارات دينية متعصبة جامدة هي الوجه الآخر للأنظمة المستبدة، وقد تكون هي الوجه الأكثر قبحاً في تدمير إنسانية الإنسان وسحق كرامته. لذلك رفض الاستبداد في فكره الذي لا يقيد حرية الإنسان، ورفض الحكم المطلق وما يُعرف بإمارة الاستيلاء، ورفض إغلاق باب الاجتهاد، وكل ما يؤدي إلى إهدار إنسانية الإنسان وكرامته من خلال تعطيل حرية عقله في التفكير والإبداع.

تاسعاً: نحتاجه لإعادة إحياء خطابه السياسي الوحدوي المقاوم الحر، الذي جمع بين الانتماء لكل من الحركة الإسلامية والحركة الوطنية، على قاعدة الانتماء لأمة إسلامية واحدة وشعب فلسطيني واحد، والإيمان بدوائر الانتماء للوطنية الفلسطينية، والقومية العربية، والأمة الإسلامية، وإعطاء الصراع مع الكيان الصهيوني بُعداً وطنياً كجزء من حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وبُعدًا إسلامياً حضارياً كجزء من المشروع الإسلامي المعاصر ضد المشروع الغربي – الصهيوني. والتأكيد على خطاب

الجهاد والمقاومة لتحرير فلسطين كواجب شرعي ووطني، إضافة لكونه ركيزة مشروع التحرير والوحدة والنهضة للأمة جمعاء، وأهم أداة للتخلّص من التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية.

عاشراً: نحتاجه لإعادة إحياء الشعارات والمقولات التي رفعها على امتداد مسيرة الدم الذي هزم السيف، ولا زالت تنبض بالحياة حتى يومنا هذا، وإلى أن يشاء الله تعالى، ومنها: زوال إسرائيل حتمية قرآنية، وتقديم الواجب على الإمكان، وإن فلسطين لا تتسع لأكثر من شعب واحد هو شعب فلسطين، وأن الصراع لا يمكن أن تنهيه مفاوضات تقوم على إملاء شروط المعتدي على الضعيف، وفلسطين مقتل المشروع الاستعماري لأن إسرائيل قلب هذا المشروع، وأن دم الشهداء هو شريان الحياة لشجرة المقاومة والجهاد والحرية، والمثقف أول من يقاوم وآخر من ينكسر ولا ينبغي أن ينكسر، ونحن لسنا ضد اليهود كأصحاب دين ولكننا ضد إسرائيل ككيان سياسي مغتصب... وغيرها من الشعارات والمقولات.

... لكل هذه الأسباب وغيرها نحن بحاجة إلى إحياء فكر الدكتور فتحي الشقاقي، وغيره من مفكري الشعب الفلسطيني الوحدويين الوطنيين، ليس للبكاء على الأطلال وكتابة قصائد الرثاء، وإنما للاسترشاد بفكرهم في مواجهة كل هذا القبح المحيط بنا لاستعادة الجمال إلى حياتنا، ولتبديد ظلام هذا الليل الطويل حتى ينجلي ولإزالة الركام الحزبي عن فكر وطني وإسلامي من الطراز الأول.

مذبحةُ اليمن..
الصمت جريمة...

• كُتب بتاريخ:
12 أكتوبر 2016م

من منّا لم يسمع بالحكمة القائلة «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب»، ولكن السكوت والصمت في بعض المواقف لا يكون من ذهب ولا فضة ولا حتى من خشب، بل قد يكون أحد أشكال الجريمة، وربما الجريمة نفسها، فالكلام في هذه المواقف مُقدمٌ على السكوت وأولى من الصمت، كما يُفهم من الحديث الشريف الذي رواه الشيخان عن أبي هريرة -رضي الله عنهم- الذي نصه «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت» فقول الخير هنا يسبق الصمت وأفضل منه، ومن قول الخير بل أعلاه مرتبة تسمية الجريمة باسمها واستنكارها وإدانة المجرم، ومذبحة اليمن الأخيرة التي راح ضحيتها المئات ما بين قتيل وجريح، الذين تناثرت أشلاؤهم ودماؤهم في وجه قاتلهم، هي أم الجرائم التي تستوجب الاستنكار والإدانة بالحد الأدنى كضرب من ضروب قول الخير الذي قدمه الرسول -عليه الصلاة والسلام- على الصمت.

واستنكار الجريمة وإدانة المجرم، هو موقف أخلاقي وإنساني ينبغي اتخاذه، مهما كان الموقف السياسي من الحرب الدائرة في اليمن وعليها مختلفاً. فعندما يُقصف بيت عزاء فيه آلاف المدنيين الأبرياء، ويتسبب في سقوط مئات الضحايا ما بين قتيل وجريح، من أجل اغتيال بعض المسؤولين السياسيين في الطرف المعادي للسعودية، فإن هذا القصف جريمة حرب من الدرجة الأولى وإبادة جماعية بامتياز، لا يقل بشاعة عن جريمة قيام طائرات الجيش الإسرائيلي بإبادة أُسر بأكملها من أجل اغتيال قائد

أو أكثر من المقاومة الفلسطينية. وفي كلتا الحالتين فإن الرسالة المُراد إيصالها واحدة في مضمونها، وهي أنه لا يوجد مكان آمن لا يمكن ضربه، ولا يوجد خطوط حمر لا يمكن تجاوزها. ولكنها رسالة غير أخلاقية ومناقضة لأدنى القيم الإنسانية في شكلها ومضمونها، خاصة وأنها وصلت معمدة بدماء الأبرياء ومحمولة على أشلاء الأطفال.

والصمت على جريمة مذبحة اليمن الأخيرة، أو ردود الفعل القليلة والضعيفة التي تبعت الجريمة، لا ترقى إلى مستوى الجريمة البشعة، ولا تتناسب مع حجم الدماء الغزيرة المُراقة على أرض اليمن (التعيس)، وحتى الأمم المتحدة لم تزد عن المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية في المذبحة، وهي التي كانت قد تراجعت في السابق عن إدراج النظام السعودي في القائمة السوداء لانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بقتل الأطفال في حرب اليمن، بعد أن نالت نصيب الأسد حسب إحصاءات المنظمات الدولية الحقوقية من المسؤولية في قتل أطفال اليمن كنتيجة لغارات طائراتها المتواصل منذ ما يزيد عن العام والنصف -دون إغفال مسؤولية الأطراف الأخرى في قتل الأطفال- وهذا التراجع تم تحت التهديد بسحب مساهماتها المالية في المنظمات الأممية المختلفة، ليتضح أن سطوة المال السياسي له الكلمة العليا في قلب الحقائق وتغيير الوقائع.

وكلمة أخيرة تُخرج من ظلال دخان المذبحة السوداء المختلطة بآخر أنفاس وصيحات الضحايا، وتنبثق من بين حُطام الحجارة المُدمّرة الممتزجة بدماء وأشلاء الأبرياء... أن الذي يبحث عن نصرٍ وهمي في اليمن، هو بحث عن النصر في المكان الخطأ، وبحث عن النصر في مكان آخر غير مكان المعركة الحقيقي، ولن ينفعه هذا الوهم مهما امتلك من غطرسة القوة وأحلام النصر، وبدلاً من ذلك فليبحث عن المجد في مكان آخر، هو مكان المعركة الحقيقية، باتباع سُبل التقدم والنهضة الفعلية والأخذ بأسباب النصر والعزة الحقيقية، أو بتوجيه ترسانة أسلحته الضخمة إلى العدو الحقيقي للأمة إن كان لا بد فاعل.

أما اليمن فسيخرج لا محالة من مأزقها وستنتهي الحرب الأهلية فيها والحرب المفروضة عليها، ولكن ليس قبل أن يلتقي اليمنيون على ما يجمعهم ويوّحدهم -وهو كثير- ويبتعدوا عما يشتتهم ويفرّقهم وهو قليل- ليجتمعوا على كلمة سواء وليتعاونوا لتحقيق مصالحهم المشتركة، بعيدًا عن الاقتتال الداخلي والصراعات الاقليمية والتدخلات الدولية.

جدل الرئاسة..
الأزمة والمخرج...

• كُتب بتاريخ:

19 أكتوبر 2016م

جدل خلافة الرئيس مُكرر ومتجدد، يطفو إلى السطح من حينٍ لآخر، متأثرًا بضعف وضبابية الوضع الداخلي الفلسطيني وبرغبة بعض الدول العربية في لعب دور ما في الساحة الفلسطينية. والجولة الأخيرة من الجدل بدأت بعد تقرير بثته القناة الثانية العبرية زعم فيه محررها للشؤون العربية أن الرباعية العربية قد طلبت من السيد محمود عباس تعيين ناصر القدوة نائبًا للرئيس تمهيدًا لخلافته في الرئاسة.

وبغض النظر عن مدى مصداقية هذا التقرير، وتجاوزًا للجانب القانوني الذي لا وجود فيه لمنصب نائب الرئيس في القانون الأساسي الفلسطيني، وبعيدًا عن هذا الجدل المربك، فنحن بحاجة إلى تغيير وتجديد في النظام السياسي الفلسطيني الرسمي الذي فقد فاعليته وانتهت صلاحيته، وعلى رأس هذا النظام السياسي الذي هو بحاجة إلى تغيير وتجديد منصب الرئيس كمؤسسة سياسية للخروج من هذه الأزمة.

فهذا النظام السياسي أفرز رئيسًا عاجزًا عن التقدم في معظم الملفات الوطنية وفي مقدمتها توحيد حركة فتح، وإنهاء صراعاتها الداخلية، وتجديد الدماء الحركية فيها. وعاجزًا عن تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني. وعاجزًا عن تجاوز مرحلة أوسلو التي توّقفت عند مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية دون أن توقف الاستيطان وتنهي الاحتلال. وجل مهامه الآن هو الحفاظ على الوضع القائم الذي يسير لصالح الاحتلال.

والرئيس الحالي يقف على رأس نظام سياسي عاجز ومشلول، فمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أصابها الصدأ والترهل والشيخوخة، وآخر مجلس وطني فلسطيني عُقد قبل عشرين عاماً. أما مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تجمدت وانقسمت على نفسها بعد آخر انتخابات تشريعية ورئاسية قبل عشر سنين. وهذا العجز والشلل انعكس على ملف المشروع الوطني الفلسطيني الذي وضع في ثلاجة أوسلو، بعد تعديله أكثر من مرة ليناسب المقاس الصهيوأمريكي، وطالته لعنة الانقسام ما بين مشروعي: المفاوضات والمقاومة.

والرئيس الحالي يقف على رأس نظام سياسي يُعاني من أزمة الشرعية، فشرعية منظمة التحرير الفلسطينية قد تآكلت بعد أن ابتلعتها السلطة، وشرعيتها الثورية قد تراجعت بعد أن خمدت نار الثورة وبُهت بريقها عندما هُرس الثوار في طاحونة السلطة التي لا تتوقف. وشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية تراجعت بعد أن ضعفت شرعيتها الانتخابية، عندما تجاوز كل من المجلس التشريعي والرئيسي مدتهم القانونية منذ سنوات، وعندما انتهت المرحلة الانتقالية للسلطة دون أن تنتقل إلى المرحلة الدائمة التي كان من المفترض أن تنتهي بزوال الاحتلال وكنس الاستيطان من الضفة والقطاع لُتقام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على جزء من الأرض الفلسطينية.

والمخرج من هذه الأزمة هو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة تتوافق مع كوننا نعيش في مرحلة تحرر وطني تشكل المقاومة الوطنية محور هذه المرحلة، في الوقت أصبح لدينا نوع من الكيان الوطني تحت الاحتلال. وهذا يتطلب أن نبني نظامًا سياسياً يسير في اتجاهين ويرتكز على محورين، هما: تعزيز الكيان الوطني الفلسطيني على الأرض بحيث يكون رافعة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق ترابه الوطني، في إطار برنامج وطني لتقوية وتعزيز المؤسسات الرسمية والأهلية في مختلف المجالات الحياتية. والمحور الآخر هو وجود مشروع وطني جامع للكل

الفلسطيني هدفه التحرير وإستراتيجيته المقاومة بمفهومها الشامل، ولذلك لا بد من إيجاد صيغة ما لتكون فصائل المقاومة جزءًا من النظام السياسي الفلسطيني في إطار إستراتيجية فلسطينية وطنية شاملة ومتكاملة للتحرير.

وهذا النظام السياسي الوطني يحتاج إلى رئيس مقاوم، متمسك بالثوابت الوطنية، ويعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، وإعادة بناء المنظمة على أسس وطنية وحدوية لتكون بيتاً للكل الفلسطيني تضم كافة ألوان الطيف الفلسطيني، تكون بمثابة قيادة وطنية أمينة على مستقبل الشعب الفلسطيني وطموحه في التحرر والعودة والاستقلال. وإذا توّفرت هذه الشروط في الرئيس والنظام السياسي فلا يهم بعد ذلك اسمه أو إلى أي حركة ينتمي.

هل مبادرة الجهاد الإسلامي واقعية؟..

• كُتب بتاريخ:

25 أكتوبر 2016م

توالت ردود الفعل في الساحة الفلسطينية على مبادرة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي للخروج من المأزق الفلسطيني الحالي ما بين مرحب ومشكك ورافض، ومن أهم هذه الردود المشككة والرافضة رد حركة فتح التي وصفت المبادرة بأنها غير واقعية بمعنى عدم إمكانية تطبيقها على الأرض من الناحية العملية. فلماذا اعتبرتها حركة فتح بأنها غير واقعية؟ وبعيدًا عن رؤية حركة فتح هل مبادرة حركة الجهاد الإسلامي واقعية؟

إن وصف حركة فتح للمبادرة بأنها غير واقعية نابع من تقييمها للبندين الأول والثاني في المبادرة المتعلقين بإلغاء اتفاقية أوسلو، وسحب الاعتراف بـ (إسرائيل). أما بقية البنود فلا خلاف عليهم من الناحيتين النظرية والمبدئية، والخلاف يكمن في التفاصيل، والصعوبة توجد في التطبيق، لا سيما البنود التي تتحدث عن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وصياغة برنامج وطني موّحد لتعزيز صمود وثبات الشعب الفلسطيني على أرضه، واعتبار أننا في مرحلة تحرر وطني عنوانها المقاومة.

فسحب الاعتراف بدولة (إسرائيل)، وإلغاء اتفاقية أوسلو، تعتبرها حركة فتح مطالب غير واقعية، لكونها أصبحا واقعًا محليًا ودوليًا لا يمكن تغييره، وأنهما قد حققا بعض الإنجازات الوطنية المهمة كوجود كيان وطني فلسطيني داخل فلسطين، وسلطة وطنية فلسطينية على الأرض الفلسطينية. ووجود اعتراف دولي بهذا

الكيان وتلك السلطة أعطى للفلسطينيين هوية وطنية وجواز سفر وتمثيل دولي، إضافة للاعتبارات الحياتية والعملية المتمثلة في وجود إدارة ذاتية فلسطينية مسؤولة عن إدارة شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع تضم عشرات ألاف الموظفين المسؤولين عن إعالة مئات الآلاف غيرهم. وأن التضحية بكل ذلك ضرب من العبث ونوع من الجنون، فضلاً عن أن البديل هو الذهاب إلى المجهول والغرق في الفوضى.

في المقابل -من منظور معاكس- فإن الاعتراف بدولة (إسرائيل) كان مقابل اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية وليس بدولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين، فهو اعتراف غير متكافئ -دولة مقابل منظمة- فيه اعتراف بأحقية اللص بامتلاك ما سرقه. كما أن اتفاقية أوسلو كانت مرحلة مؤقتة أُريد منها فلسطينياً أن تكون ممرًا للدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، ومدخلاً لتجسيد المشروع الوطني الفلسطيني (المُعدّل). وأُريد منها إسرائيلياً أن تكون ممرًا لتصفية القضية الفلسطينية، ومقبرة لدفن المشروع الوطني الفلسطيني، وجسرًا للعبور إلى العواصم العربية، وغطاءً للاحتلال (النظيف)، وتكريسًا للاستيطان المتمدد... والإرادة الإسرائيلية هي التي تحققت، فبعد أكثر من عشرين عاماً على توقيع أوسلو النتيجة واضحة لصالح الكيان الصهيوني المحتل. فهل بعد ذلك يكون من الواقعية أن يستمر العمل باتفاقية ونهج أوسلو؟

إن من ينادي باستمرار الحفاظ على اتفاقية أوسلو بحجة الواقعية، كمن ينادي باستمرار الاحتلال والاستيطان، ومواصلة البقاء أسرى للمأزق الفلسطيني الذي تعمّق بالانقسام وتكرّس بالصراعات الداخلية الفلسطينية، هذا المأزق الذي لا يختلف على ضرورة الخروج منه أحد، ومن هنا جاءت مبادرة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي للخروج من المأزق الفلسطيني، تحت شعار (واجب التحرير لا وهم السلطة) ولتعيد الأمور في الساحة الفلسطينية إلى نصابها الطبيعي باعتبارها قضية وطن محتل يجب تحريره، وأننا في مرحلة تحرر وطني من الاحتلال الأولوية فيها لمقاومة الاحتلال وتحرير فلسطين، وليس الصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال.

وهي مبادرة وطنية مقترحة صعبة التطبيق، ولكنها غير مستحيلة إذا ما امتلكنا الإرادة الوطنية للخروج من المأزق الفلسطيني، بل هي واقعية إذا ما امتلكنا الوسيلة لتحويلها إلى برنامج عمل وخارطة طريق، ولذلك جاء البند العاشر من المبادرة الذي ينص على إطلاق حوار وطني شامل بين مكونات الشعب الفلسطيني لبحث خطوات التحوّل نحو هذا المسار. وعن طريق الحوار الوطني الشامل يمكن الوصول إلى حلول عملية واقعية لكل القضايا المطروحة في بنود المبادرة، بما فيها البندين الأول والثاني بما يحقق الموازنة بين أهمية الاتفاق على مشروع وطني وبرنامج نضالي للتحرير إستراتيجيته المقاومة الشاملة على اعتبار أننا في مرحلة تحرر وطني، ومن جهة أخرى الاتفاق على كيفية المحافظة على الكيان الوطني الفلسطيني داخل فلسطين،ودعم صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه،والمحافظة على المكتسبات في الساحة الدولية.

وفي كل الأحوال لا ينبغي أن نجعل هدف المحافظة على السلطة الفلسطينية أو أي كيان وطني فلسطيني يلغي أو يعيق الأهداف الوطنية الكبرى الرامية إلى التحرير والعودة والاستقلال التي يسعى إليها الشعب الفلسطيني والتي من أجلها أُقيمت منظمة التحرير الفلسطينية وكل حركات المقاومة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وإن استطعنا توظيف السلطة لتصبح رافعة لصمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه ورافدًا من روافد التحرير، أو على الأقل لا تعيق مشروع التحرير فأمر جيد، وإلا فلا خير في سلطة بديلاً عن التحرير والعودة والاستقلال الحقيقي.

الرواية التي لم تُكتب بعد عن البؤساء في غزة...

• كُتب بتاريخ:
03 نوفمبر 2016م

الأدب غالبًا ما يعكس واقع المجتمع وصراع الطبقات فيه وأحوال الناس، فيصّور آلامهم وآمالهم، ويُعبّر عن معاناتهم وطموحاتهم، ويرسم نماذج بشرية من فقرائهم وأغنيائهم. والرواية من أهم أنواع الأدب التي تُلقى الضوء على الظلم الذي يواجهه الفقراء في المجتمعات الطبقية مُجسّدةً في جرائم الأغنياء أولى الطول في المجتمع ضد الفقراء، أو ما يترتب على الفقر من جرائم يرتكبها الفقراء نتيجة للحاجة والحرمان. ومن هذه الروايات التي صوّرت ذلك: البؤساء والفقراء والحرام والجوع.

رواية (البؤساء) للروائي الفرنسي (فيكتور هيجو) تتناول مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية وما سادها من فقر مدقع وظلم اجتماعي، وتدور الرواية حول البطل (جان فالجان) الذي قضى في السجن تسعة عشر عاماً بسبب سرقته رغيف خبز ليطعم أخته وأطفالها الجوعى. المأساة التي تعرّض لها بطل الرواية لم تكن مأساة فردية، بل هي مأساة كل البؤساء على الأرض الذين تُقتل أحلامهم البسيطة وباسم القانون أحياناً، هذه الأحلام لا تزيد عن كونها توفير لقمة العيش لهم ولأسرهم.

ورواية (الفقراء) أو المساكين أو التعساء للروائي الروسي (فيودور دوستوفسكي) تصوّر حياة الفقراء التعيسة في روسيا القيصرية، هؤلاء الفقراء الذين يعيشون دون أمل أو رجاء في الحياة. وتدور الرواية حول ثلاث رسائل عن حياة الفقراء الذين لم تُتح لهم فرص الانعتاق من بؤسهم، وتعرض لصور عديدة من مأساة الفقراء منها صورة أب يعجز عن معالجة ابنه المريض بسبب الفقر، وعبر في الرواية عن مأساة فقدان الحلم

والأمل وانتظار غدٍ أفضل، التي تعتبر مأساة أكبر من مأساة فقرهم وبؤسهم.

ورواية (الحرام) للروائي المصري (يوسف ادريس) التي تتناول حياة عمال التراحيل في الريف المصري، وتُسلّط الضوء على الظلم الواقع عليهم ومدى استغلالهم بدون ضمانات تحفظ إنسانيتهم وحقوقهم. والرواية ناقشت فكرة الخطيئة والحرام ومسؤولية المجتمع عنها من خلال بطلة الرواية (عزيزة) التي تضطر للعمل بدل زوجها المريض وتتعرض للاغتصاب... فتوضح أن الحرام الذي وقعت فيه يندرج في دائرة حرام أكبر يقوم به أهل البلد هو الذي أدى إلى هذه الخطيئة، تأكيداً للمسؤولية الاجتماعية عن الفقر.

ورواية (جوع) للروائي المصري (محمد البسطامي) تصف أحوال القرية المصرية الغارقة في الفقر والجوع والمرض والتهميش والجهل والخرافة. والرواية لا تقف عند حدود جوع لقمة العيش، انما تتناول الجوع المعنوي إضافة للجوع المادي، وهي تصوّر أسرة ريفية تجري وراء رغيف الخبز الذي يصبح همها وطموحها اليومي، ومن خلال تصوير جوع هذه الأسرة البائسة يطل علينا بجوع القرية الذي تسلل إلى كل تفاصيل حياتهم، ولكنه لم يقتل الأمل فيهم بحياة أفضل فلم يتخلوا عن الحب والحلم والأمل وانتظار الفرج، التي بفقدانها يفقدون معنى ومبرر حياتهم.

ولكن الرواية التي لم تُكتب بعد هي رواية البؤساء في غزة التي ربما تفوق مأساة الفقراء والتعساء في الروايات التي عرضناها والتي لم نعرضها. وتأكيدًا لوجود هذه المأساة في قطاع غزة فقد أصدرت ثمانون منظمة أهلية مؤخرًا بياناً قالت فيه أن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تتدهور بشكل خطير، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى نحو 42٪ ويعيش نحو 65٪ من السكان تحت خط الفقر، منهم 38٪ في فقر مدقع، ويعتمد نحو 80٪ من السكان على المساعدات... ويعود هذا التدهور حسب نص البيان إلى استمرار الحصار غير الإنساني الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. وهذا يؤكد دور الاحتلال ابتداءً من النكبة ثم النكسة وتبعاتها من تشريد

وتضييق وحصار وانقسام وغيرها على المأساة الفلسطينية خاصة في قطاع غزة.

وإذا كُتبت هذه الرواية عن بؤساء غزة بلغة أخرى غير لغة الأرقام فستكون مليئة بالصور المؤلمة التي لا ينضب مخزونها، فكم من بائس لا يستطيع إيجاد فرصة عمل ليسد رمق أطفاله الجوعى، وكم من رب أسرة أقصى طموحه أن يجد رغيف الخبز ليطعم أولاده، وكم من خريج وخريجة ذهبت أحلامهم أدراج الرياح وخطفهم غول النسيان بين جدران بيوتهم العتيقة لأنهم لم تتح لهم الفرصة لتأسيس بيوت جديدة، وكم من أب يعجز عن معالجة ابنه أو ابنته بسبب الفقر أو لأنه ليس من علّية القوم، وكم من شاب وشابة تحطمت أحلامهم على صخرة البطالة أو بوابة معبر رفح المغلقة وكم من فتاة انتظرت فارس الأحلام الذي لم يأتِ وقد لا يأتي أبدًا لأنه لا يملك أن يفتح بيتاً جديدًا أو يدفع مهرًا لها، وكم من أحلام البؤساء البسيطة غرقت في مستنقعات الانتهازية والحزبية والفساد النتنة، أو تُرك أصحابها وحيدون في بحر متلاطم من أمواج الاحتلال والحصار والانقسام وكم من رذيلة انتشرت أو جريمة اُرتكبت في المجتمع بسبب الفقر والحاجة والحرمان...

أليست الرواية التي لم تُكتب بعد عن البؤساء في غزة أكثر بؤسًا من الروايات المكتوبة؟! وإذا كان الأمر كذلك ألا ينهض أولو الأمر منا لتدارك هذه المأساة أو التخفيف من قسوتها على الأقل بما يقع تحت مسئوليتنا وبما يمكننا فعله وفي مقدمته إنهاء الانقسام قبل الانفجار الذي سيوّزع شظاياه في وجه الجميع!.

ترامب وعلاقة السلطة بالثروة بين أمريكا والعرب..

• كُتب بتاريخ:

23 نوفمبر 2016م

لست من المهتمين بالبحث عن فروق بين رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المنتخبين، فهذه الفروق بالنسبة لي لا تتعدى كونها فروقاً بين السيء والسيء جداً والأكثر سوءًا والسيء للغاية، خاصة عند تقييم سياسة أمريكا تجاه القضية الفلسطينية، فهي تتخذ منحًا ثابتاً من الانحياز الإستراتيجي للكيان الصهيوني، ذلك الانحياز المبني على أسس أيديولوجية واستعمارية ثابتة. ولكن الفروق التي من المفيد تسليط الضوء عليها في ضوء الانتخابات الأمريكية الأخيرة التي فاز فيها الملياردير رونالد ترامب بالرئاسة هي التي تخص العلاقة بين السلطة والثروة بطريقة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والوطن العربي والتي تنسحب على الغرب والعالم الثالث بشكل عام.

العلاقة بين السلطة والثروة في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية تبدأ بالحصول على الثروة ثم السعي للحصول على السلطة، فيكون الشخص غنياً ثم يسعى إلى الحصول على السلطة والمنصب السياسي وصولاً إلى الرئاسة نفسها كما حدث مع الرئيس الأمريكي المنتخب رونالد ترامب الذي أصبح ملياردير‌ًا ثم استخدم نفوذه المالي للوصول إلى منصب الرئاسة. وهذه قاعدة عامة لا تخلو من الاستثناءات التي تسمح لنماذج أخرى من الشخصيات غير الثرية بالوصول إلى السلطة كالرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما الذي يُعتبر نموذجاً مختلفاً للرؤساء الأمريكان.

أما العلاقة بين السلطة والثروة في البلاد العربية فهي مقلوبة مقارنة بأمريكا

فالسلطة غالبًا ما تسبق الثروة، بل تصبح السلطة أقصر الطرق لجمع الثروة، والأنظمة السياسية الحاكمة لتلك الدول تشكل بيئة خصبة لاستثمار السلطة في جمع الثروة، وهذه البيئة الخصبة ممثلة في غياب الرقابة الشعبية الحقيقية لنظام الحكم، وكذلك غياب المحاسبة المالية والمتابعة الإدارية والملاحقة القضائية، ولانعدام الشفافية والعدالة في توزيع الفرص، وانتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة، وعدم تداول السلطة، وضعف الحراك الاجتماعي الصاعد، فتصبح ثروة الشعب في هذه الأنظمة ملكاً مباحًا للحاكم وعائلته والنخبة المحيطة به من المنتفعين والفاسدين والطفيليين، ومع مرور الوقت تتعاظم ثروة الحاكم والنخبة الفاسدة بينما يزداد الشعب فقرًا وبؤسًا.

ولقد أكد ابن خلدون في مقدمته فصل أن الجاه مفيد للمال "وذلك أنا نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً أو ثروة من فاقد الجاه والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه... ويزداد مع الأيام يسارًا وثروة" ولقد عرّف ابن خلدون المقصود بالجاه بقوله: "أن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت ايديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة" وهذا يعني أن الجاه هو السلطة التي يتمتع بها الفرد والتي أوضح ابن خلدون أنها تجلب المال والثروة في المجتمع العربي.

وإذا كانت السلطة تسبق الثروة وتجلب المال في البلدان العربية وأخواتهم من البلدان المتخلفة، فإنها في الحالة الفلسطينية أسبق، ولقد زدنا على ذلك أن السلطة والثروة معاً تجلبان المال وتأتيان بالثروة، خاصة وأننا قد صنعنا خلطة عجيبة من السلطة والثورة، فصنعنا سلطة من رحم الثورة وتحت الاحتلال، فتاهت معالم كل من السلطة والثورة، وأصبحتا معاً طريقاً للثروة ودربًا للغنى، فاجتمعت السلطة والثورة والثروة بيد نخبة قليلة أفسدت السلطة وضيعت الثورة وأعطت الأولوية لمصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا. ومن هنا تأتي أهمية إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني لتناسب مرحلة التحرر الوطني ولتفرز قيادة وطنية حقيقية تأخذ بيد الشعب الفلسطيني نحو تحقيق حلمه في التحرير والاستقلال والعودة.

حرائق (إسرائيل)...
الوجه الأخر للشماتة...

• كُتب بتاريخ:
25 نوفمبر 2016م

أظهرت الحرائق المشتعلة في دولة الكيان الصهيوني (إسرائيل) مدى ضعف البُنية التحتية في الكيان الصهيوني المتعلقة بمواجهة الكوارث الطبيعية، ومقدار هشاشة الدولة العبرية في احتمال مثل هذه الكوارث، وهذا ينطبق على تحملها المحدود للحروب لاسيما إذا كانت طويلة الأمد وعلى أكثر من جبهة، فهي أوهن من بيت العنكبوت خاصة إذا ما تعلق الأمر بالجبهة الداخلية... ولكن هذه الحرائق أظهرت أيضاً حجم الكراهية الهائل الذي يختزنه العرب تجاه الكيان الصهيوني رغم كل محاولات التطبيع و التسويق الذي يمارسه بعض أبناء جلدتنا للكيان، ومن أهم أشكال هذه الكراهية إظهار الشماتة بالكيان على خلفية الحرائق المشتعلة فيه بغض النظر عن أسبابها الطبيعية أو البشرية كالجفاف والرياح و الإهمال و التعمد.

والشماتة التي تعني أن يُسر المرء بما يصيب عدوه من المصائب وأن يُسعد بما يبتلي الله عدوه من البلايا والكوارث، وهي من الأمور التي تشف الصدور وتُذهب الغيظ وتُزيل الغم نتيجة للفرح بما يُصيب العدو من خسائر وأحزان، وهي أمر غريزي في النفس الانسانية نابعة من الكراهية والغضب والإحباط والعجز فكراهية العدو وتمنى له الشر والغضب من تكرار أعماله الشريرة ألإجرامية والإحباط من عدم القدرة على رد العدوان، والعجز نتيجة للضعف وعدم القدرة على هزيمة العدو.

والمبالغة في الشماتة بالعدو خاصة بسبب الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية له وجه أخر يختلف عن المشاعر الطبيعية النابعة من كراهية العدو والغضب عليه،

هو العجز الذي يهيمن على العرب في تعاملهم مع الكيان الصهيوني وعدم قدرتهم على هزيمته وفرض إرادة العرب عليه أو إزالته من الوجود وهو نوع من الهروب من الواقع إلى الوهم ومن الحقيقة الى السراب، ومن العلم إلى الخرافة.... والأصل أن نلتمس أسباب النصر الحقيقية وسُنن التقدم العلمية، وسُبل القوة الفعلية.

وفي هذا المعنى الرافض للمبالغة في إظهار الشماتة بالعدو يقول الدكتور عبد الله النجار -عضو مجمع البحوث العلمية- "أن المفروض من الشخص أن يرى ما يفعله خصمه ويرد عليه بنفس المنطق وبنفس القوة التي يحارب بها حتى لا تغيب العقول". ويضيف أنه لا ينبغي أن نعتقد أن السماء تدافع عنا ونحن نيام ولا نملك من أمر أنفسنا شيئاً ولا نملك ما ندافع به عن أنفسنا... فهذا تفسير خاطئ وتغييب للعقل الانساني، فنحن نؤمن بقدر الله وقدرته على تعديل كفتي الميزان لصالح المظلوم ولكن هذا لا ينبغي أن يشغلنا عن التماس الأسباب وأن نعد لكل أمر عدته.

أسماء شوارع ومعالم القدس.. أكثر من مجرد أسماء

• كُتب بتاريخ:
01 ديسمبر 2016م

قرر مؤخرًا رئيسُ بلدية القدس المحتلة الإرهابي (نير بركات)، بالاتفاق مع ما يُسمى (لجنة إحياء ذكرى الهجمات الإرهابية) إطلاق أسماء جديدة على بعض شوارع ومعالم القدس المحتلة، ومنها ساحة باب العمود التي شهدت أول عملية فدائية في انتفاضة القدس نفذها الشهيد مهند الحلبي. فما هي خلفيات وجذور هذا القرار الصهيوني؟ وما المطلوب فلسطينيا لمواجهته؟

تأتي عملية إطلاق أسماء جديدة على بعض شوارع ومعالم القدس المحتلة في سياق مشروع تهويد القدس وكل فلسطين، وتتغير طابعها العربي والإسلامي والمسيحي، وفي إطار عبرنة وأسرلة القدس وفلسطين وسرقة تراثها وحضارتها وتاريخها، كما تُعتبر حلقة أُخرى للخطة المنهجية الصهيونية التي تستهدف مسح معالم وطن بأكمله يتم بواسطتها محو الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية الفلسطينية المرتبطة بالأرض منذ آلاف السنين، واستمراراً للحرب الثقافية الهادفة إلى إضفاء الشرعية على الوجود اليهودي في فلسطين وشرعنة ضياعها بعد أن ضاعت فعلياً بالحرب العسكرية.

وتغيير أسماء الشوارع والمعالم في القدس خاصة وفي فلسطين عامة من العربية إلى العبرية يُراد من ورائها ربط الأسماء العبرية ذات الجذور التوراتية بالتاريخ اليهودي القديم لنفي الرواية التاريخية الفلسطينية وتأكيد الرواية التاريخية الصهيونية، وإعادة تركيب البيئة المكانية من جديد لتنسجم مع الرواية الصهيونية التي تزعم ملكية اليهود

لفلسطين، وهي عملية تجاوز للاحتلال والاستيطان إلى التهويد والعبرنة والأسرلة بواسطة استبدال الأسماء العربية بالعبرية والإسلامية والمسيحية بالتوراتية، في أكبر عملية لتزييف التراث الثقافي وتزوير التاريخ الوطني.

والجذور التاريخية لتغيير أسماء المعالم الجغرافية لفلسطين بدأت مع بداية المشروع الصهيوني ونشأة الحركة الصهيونية التي أرسلت إلى فلسطين عام 1871م بعثة (صندوق استكشاف فلسطين) وقامت بعملية مسح للمواقع الجغرافية والمعالم التاريخية لتزعم وجود (622) اسماً عبرياً توراتياً لمعالم فلسطينية. وبعد إنشاء الوكالة اليهودية لمؤسسة (الكيرن كيمت) المختصة بشراء وإدارة الأراضي الفلسطينية، شكلت هذه المؤسسة (لجنة الأسماء) قبل عام 1948م مهمتها إعطاء أسماء عبرية توراتية للمعالم الجغرافية والتاريخية الفلسطينية. وبعد قيام دولة (اسرائيل) شكلت الحكومة الصهيونية (لجنة النقب) عام 1949م مهمتها تغيير أسماء الأماكن في النقب من الأسماء العربية إلى العبرية التوراتية، امتدت صلاحيتها إلى كل فلسطين. وفي عام 1951م تمّ دمجُ لجنتي الأسماء والنقب في لجنة واحدة تضم علماء في الجغرافية والتاريخ والآثار واللغتين العربية والعبرية لا زالت هذه اللجنة تعمل حتى اليوم.

ومن نتائج هذا الجهد الصهيوني المنهجي والمتواصل تمّ استبدالُ أسماء الآلاف من الشوارع والمعالم والأمكنة الفلسطينية، ابتداءً من فلسطين التي أصبحت (إسرائيل)، وانتهاء بساحة باب العمود التي أصبحت (ساحة الأبطال)، مرورًا بالضفة الغربية (يهودًا والسامرة)، والقدس (أورشليم)، والمسجد الأقصى (هارهبيت)، وحائط البُراق (هكوتل/ حائط المبكى)، وبحيرة طبرية (يم هجليل)، والبحر الميت (يم هميلح)، ومرج سهل بن عامر (عيمق يزراعيل)، وجبل الجرمق (هارميرون)... وغيرها من الآلاف التي كثير منها أسماء كنعانية تم سرقتها تطبيقاً لأمنية زعيم الحركة الصهيونية الأول (ثيودور هرتزل) الذي قال: (إذا حصلنا على القدس وكنت لا زلت حياً فسوف

أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود وسوف ادّمر الآثار التي مرت عليها القرون) والتدمير والإزالة التي يتحدث عنها هرتزل لا تعني بالضرورة أن تكون مادية -رغم تدميرهم وإزالتهم لأكثر من (400) قرية فلسطينية- بل تكون معنوية ومنها تغيير أسمائها إلى العبرية.

والمطلوب فلسطينياً أن لا نُسلّم بالتغيير في أسماء المعالم الفلسطينية، وأن لا نستخدمها في حياتنا اليومية وانتاجنا الثقافي، وتأكيد الهوية العربية الإسلامية لفلسطين بمختلف الأدوات والوسائل المتاحة ومنها: الكتب والمقررات الدراسية، والأطالس الجغرافية والمعاجم التاريخية، والأدلة السياحية، والبرامج الإعلامية، والمحافل الدولية... فأسماء شوارع ومعالم القدس وفلسطين أكثر من مجرد أسماء لأنها ذاكرة شعب ووطن بأسره.

قراءة نقدية في البرنامج السياسي لحركة فتح...

• كُتب بتاريخ:

• 08 ديسمبر 2016م

في المؤتمر السابع لحركة فتح المنفض منذ أيام حدد الرئيس محمود عباس معالم البرنامج السياسي للحركة باعتبارها حزب السلطة وقائدة منظمة التحرير الفلسطينية ومشروعها الوطني. وأهم معالم هذا البرنامج تحديد أهدافه والوسائل التي سيتم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف. والأهداف التي حددها السيد عباس هي: إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967م، وإنهاء الاحتلال العسكري لأرض دولة فلسطين، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة (194)... وحدد وسائل لتحقيق هذه الأهداف وهي: تعزيز صمود الشعب على الأرض ومقاطعة منظومة الاستيطان، وترسيخ المقاومة الشعبية السلمية وتطويرها، ودعم عقد المؤتمر الدولي وفقاً للمبادرة الفرنسية، والنضال الدبلوماسي والسياسي والإعلامي والقانوني والثقافي في الخارج والمحافل الدولية لتعزيز مكانة (دولة فلسطين القانونية وشخصيتها السياسية).

فيما يخص أهداف البرنامج السياسي لحركة فتح التي حددها السيد عباس في المؤتمر السابع للحركة والتي تُعتبر أهدافاً لمنظمة التحرير الفلسطينية ومشروعها الوطني، فمن المفيد التذكير بأنها أهداف مُعدّلة عن الأهداف الأصلية التي نادت بتحرير كل فلسطين، ويُمكن التأريخ لهذا التعديل ابتداء من عام 1974 م عندما تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة برنامج النقاط العشر المُقدّم من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الذي يقوم على فكرة»إقامة سلطة

الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها».
وبعد مسيرة كفاحية وسياسية دامت ما يُقرب من عشرين عاماً تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، التي على أساسها أُقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، ولكنها سلطة لم تُقم على أرض محررة كما إنها ليست مقاتلة، بل سلطة تحت الاحتلال وإلى جانب الاستيطان ووجودها مرهون باستمرار التنسيق الأمني وأموال المانحين.

والفرضية التي تم على أساسها التراجع عن أهداف المشروع الوطني الفلسطيني الأصلية (تحرير كل فلسطين) واستبدالها بأهداف مرحلية -أصبحت دائمة- تتمثل في (تحرير الأراضي المحتلة عام 1967) مبنية على الواقعية السياسية أو الواقعية الثورية التي ترتكز على ما يمكن تحقيقه وإنجازه فعلياً، والتي تفترض أن العدو سيترك لنا جزءًا من فلسطين إذا تنازلنا عن الجزء الأكبر منها بمساعدة وسائل الضغط الدولي والنضال السياسي والمقاومة السلمية والصمود الشعبي وإغراء العدو بالسلام والتطبيع...ومما لا شك فيه أن هذه الفرضية لم تثبت مصداقيتها في إنجاز مشروع الدولة على جزء من أرض فلسطين، بعد أن أخذت أكثر من وقتها الافتراضي (خمس سنوات)، بل امتدت إلى أكثر من عشرين عاماً، وتحوّلت الواقعية إلى جمود وشلل واستسلام وتعايش مع الاحتلال والاستيطان، والمرحلية إلى وضع دائم سمح بترسيخ الاحتلال وتمدد الاستيطان وتهويد القدس.

والوسائل التي حددها السيد عباس لإنجاز الأهداف الوطنية لبرنامجه السياسي جميعها وسائل مطلوبة ومشروعه ولكنها تبقى عرجاء بدون المقاومة المسلحة. فتعزيز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه من أهم وسائل النضال الوطني، فالوجود السكاني الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر فوق فلسطين التاريخية، والصمود عليها والتشبث بها والمحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية وامتدادها القومي والديني هو البُنية التحتية للمقاومة، والركيزة الأساسية لإبطال الرواية الصهيونية التي أُقيم عليها المشروع الصهيوني (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)، وهي سلاح ديموغرافي

إستراتيجي لمحاربة الوجود اليهودي الصهيوني على الأرض الفلسطينية. والمطلوب فقط تفعيل الآليات التي حددها الرئيس لتحويل الصمود إلى واقعًا فعلياً داعمًا للمقاومة بكافة أشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة.

والمقاومة الشعبية السلمية وتطويرها وسيلة مهمة ومطلوبة ضرورية ولكنها لن ترقى إلى إنجاز هدف التحرير ومعها كل الوسائل الأخرى إذا ما اُعتبرت بديلاً للكفاح المسلح ضد الاحتلال، بل تحقق فائدة إذا ما اُعتبرت رديفاً للكفاح المسلح وإلى جانبه، أما إذا ما اقتصر الأمر على المقاومة الشعبية السلمية فإنها أفضل وصفة لإطالة عمر الاحتلال والاستيطان والكيان. فبدون أن نجعل الاحتلال مُكلّفاً وباهظ الثمن ونحوّل الاستيطان إلى مشروع خاسر للكيان بارتفاع تكلفته الأمنية والبشرية والاقتصادية لن ننجز مشروع التحرير -تحرير الضفة الغربية على الأقل-، ليصل الكيان الصهيوني إلى مأزقه الأمني والوجودي الذي يضطر فيه إلى الاختيار بين الاحتفاظ بالضفة الغربية مع تهديد وجوده، أو الرحيل عنها مع الحفاظ على وجوده في فلسطين المحتلة عام 1948 م إلى حين.

واستمرار التعويل على المؤتمر الدولي على أساس المبادرة الفرنسية هو إعادة انتاج الفشل فخيار المؤتمر الدولي كان هو الأساس الذي انطلقت منه مسيرة أوسلو بعد مؤتمر مدريد عام 1991 م، وكان غطاءً للمفاوضات المباشرة وليس بديلاً عنها، والمبادرة الفرنسية تعتبر المؤتمر الدولي مدخلاً للمفاوضات الثنائية المباشرة المجربة الفاشلة، ولا تشترط وقف الاستيطان أثناء المؤتمر والمفاوضات، وهذا يسمح بابتلاع مزيدٍ من الأراضي الفلسطينية، وهي تتجاهل حق العودة وتتحدث عنه بطريقة غامضة من خلال التحدث عن حل عادل ومتوازن وواقعي متفق عليه أي ترهنه بالموافقة الإسرائيلية الرافضة لحق العودة. والمبادرة لم توضح كيف ستجبر (اسرائيل) على حل الدولتين!.

والنضال الدبلوماسي والسياسي والاعلامي والقانوني والثقافي في الخارج والمحافل الدولية لتعزيز الكيان السياسي الفلسطيني أو ما أسماه الرئيس بمكانة دولة فلسطين القانونية وشخصيتها السياسية لا غبار عليه، ولكنه في النهاية انعكاس للنضال الوطني على الأرض ومدى قوته أو ضعفه، فبدون البندقية الفلسطينية لم يكن الزعيم الراحل ياسرعرفات ليصل إلى الأمم المتحدة أو يعترف به العرب والعالم كحركة تحرر وطني، وبدون المقاومة المسلحة لم يكن العدو لينسحب من جنوب لبنان وقطاع غزة، وحتى اتفاقية اوسلو –رغم عيوبها– لم يكن العدو ليوّقع عليها لولا المأزق الذي وجد فيه بسبب الانتفاضة الأولى وإرهاصات تحوّلها إلى مقاومة مسلحة إلى جانب المقاومة الشعبية.

وفي ختام هذه القراءة النقدية للبرنامج السياسي لحركة فتح التي حددها زعيم الحركة التي تقود المنظمة والسلطة، من الأفضل لفلسطين وقضيتها أن يتم مراجعته بالشراكة السياسية مع الكل الوطني لإعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي المنبثق عنه في ضوء المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى أساس الثوابت الوطنية الفلسطينية واستراتيجية الصمود الشعبي والمقاومة الشاملة من أجل إنجاز الأهداف الوطنية المتمثلة بالتحرير والعودة والاستقلال.

تعيين فريدمان سفيرًا... شيءٌ أعمق من السياسة

• كُتب بتاريخ:
12 ديسمبر2016م

أثار قرار الرئيس الأمريكي المنتخب (دونالد ترامب) بتعيين اليهودي الصهيوني الأمريكي (ديفيد فريدمان) سفيرًا للولايات المتحدة الأمريكية في الكيان الصهيوني ضجة إعلامية ناتجة عن كون فريدمان صهيوني متعصب لدولة (إسرائيل) من خلال أقواله وأفعاله الداعمة للكيان الصهيوني بل وللتيار الأكثر تطرفاً فيه –إذا جاز التعبير– فيما يُعرف باليمين الإسرائيلي. وبناء على هذا التعيين قرأت بعض التقييمات القلقة بشأن مستقبل القضية الفلسطينية وتوقعات بِشأن تطور مسارها لصالح الكيان الصهيوني في عهد ترامب القادم، وكأن عهد أوباما كان لصالح القضية الفلسطينية الذي كان عهده مليئاً ببيانات التنديد الفارغة التي كانت تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية في عهده بعد كل بناء استيطاني أو بعد كل تصرف إسرائيلي لا تستطيع الإدارة الأمريكية الدفاع عنه. وربما كل ما سيفعله ترامب هو الكشف عن الوجه الحقيقي لأمريكا بعد إزالة قناع الحيادية الخادع بين الطرفين.

والإخوة القلقون على القضية الفلسطينية من السياسة الخارجية الأمريكية القادمة تجاه القضية الفلسطينية ينظرون لعلاقة أمريكا بـ (إسرائيل) من الزاوية السياسية فقط دون التعمّق في طبيعة هذه العلاقة ذات البعد العقائدي المرتبط بالمذهب البروتستانتي المسؤول عن نشأة المسيحية الصهيونية ومن ثم الحركة الصهيونية والمشروع الصهيوني والدولة العبرية. ودون التعمّق في رؤية التشابه بين نشأة كل من الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) المستندتين إلى فكر استعماري عنصري استعلائي استيطاني

احتلالي واحد، ودون التعمّق في مركزية الدولة العبرية في المشروع الغربي المعاصر ضد الأمة من خلال وراثة أمريكا لزعامة هذا المشروع من بريطانيا. وهذا لا يعني تجاهل دور المال اليهودي والإعلام اليهودي واللوبي الصهيوني في التأثير على الرأي العام الأمريكي وتوجهات السياسة الأمريكية ورسم سياسة أمريكا الخارجية لصالح الكيان الصهيوني.

بالنسبة للبعد العقائدي لعلاقة أمريكا بـ(إسرائيل)، فهي ترجع إلى ظهور المذهب البروتستانتي في القرن (16م) كحركة إصلاح أوروبية داخل الكنيسة الكاثوليكية على يد (مارتن لوثر)، ومن أهم معتقداتها الإيمان بالعهد القديم (التوراة) إضافة للعهد الجديد (الإنجيل)، والنظر لليهود وفق رؤية توراتية بأنهم أصحاب الأرض المقدّسة (فلسطين) المشردون في الأرض، وأنهم سُيجمعون فيها من جديد كشرط لعودة المسيح المنتظر، الذي سيقوم بتنصير اليهود وهزيمة الأشرار في معركة (هار مجدون) لتبدأ بعدها الألفية السعيدة، وبناء على هذه العقيدة ظهرت المسيحية الصهيونية التي دعت إلى إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين قبل ظهور اليهودية الصهيونية، والتي يؤمن بها معظم رؤساء أمريكا الذين يُعتبر (34) رئيسًا منهم من أصل (44) رئيسًا ينتمي بشكل واضح للمذهب البروتستانتي ومنهم (ريجان) الذي قال «نحن الجيل الذي سنرى هار مجدون».

وبالنسبة للتشابه بين نشأة الدولتين، فقد نشأتا على أساس فكر استعماري غربي يستند إلى فكرة عنصرية ترى أحقية وواجب الجنس الأبيض (المتحضر) في احتلال واستعمار أراضي الشعوب غير الأوربية (المتخلّفة) من أجل تعمير أراضيها وترقية سكانها، ولا ضير إن قُتل وهُجّر واُستعبد في سبيل ذلك الهدف (السامي) الملايين من السكان الأصليين. فمع اكتشاف أمريكا للأوروبيين هاجر (البيوريتاريون) إلى الأرض الجديدة وأسسوا مجتمعًا جديدًا أطلقوا عليه في البداية (أرض كنعان الجديدة) وسموا مستوطناتهم الأولى بأسماء عبرية، واعتبروا الأرض الجديدة خالية من السكان (أرض بلا شعب) تماماً كما روّجت الرواية الصهيونية عن فلسطين. وأبادوا ملايين السكان

الأصليين الذين سموهم زوراً وبهتاناً (الهنود الحمر) وطردوا من تبقى منهم في معازل مُحاصرة... إن الطبيعة التوراتية والتلمودية لكلا الاحتلالين ذو الطبيعة العنصرية الاحتلالية الاستعلائية تقرّب بينهما بما يتعدى المصالح السياسية.

وهذه العلاقة ترجع إلى أن مشروع إقامة دولة لليهود موالية ومتحالفة مع الغرب الاستعماري تُزرع في قلب العالمين العربي والإسلامي، وتكون دولة حاجزة بين جناحيهم، وكأداة لتحقيق استراتيجية الغرب في المنطقة لتحقيق وظائف مرتبطة بالمشروع الاستعماري الغربي ضد الأمة، هو مشروع قديم طرحه (نابليون بونابرت) أثناء الحملة الفرنسية على مصر والشام عام 1799 م، ثم تبنته بريطانيا ودعمه عدد من الدول الغربية الاستعمارية ليكون كياناً وظيفياً يضمن إبقاء حالة الهيمنة الغربية وتكريس التبعية والإلحاق بالمشروع الاستعماري... وبعد وراثة أمريكا لبريطانيا زعامة المشروع الغربي تبت (إسرائيل) كرأس حربة للمشروع الغربي ولذلك أيدت كل المشاريع التي ساهمت في إقامة دولة (إسرائيل) بعد الحرب العالمية الأول فأيدت وعد بلفور 1917م، وصك الانتداب 1922م، وقرار التقسيم 1947م، وأول من اعترف بـ (إسرائيل) 1948م.

وأخيراً من خلال العرض السابق يتضح لنا أن تعيين سفير أمريكي يهودي ذو وجه صهيوني سافر لن يغير كثيرًا من طبيعة العلاقة بين أمريكا والكيان الصهيوني أو في سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، ذلك بأن هذه السياسة مبنية على أُسس أيديولوجية واستعمارية ومصلحية عميقة لن نستطيع تغييرها إلاّ عندما تُدرك أمريكا أن مصالحها في المنطقة مهددة خاصة النفطية والاقتصادية إذا استمرت في سياستها الداعمة للعدوانية الصهيونية، وهذا التهديد للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة هو الكفيل وحده بإيجاد توازن بين المبادئ والمصالح الأمريكية، بل وترجيح كفة المصالح على الأيديولوجية، وحينها فقط ستغير أمريكا سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وكل القضايا العربية.

فهرسّت
الجزء الأول

فهرست المحتويات

• الترتيب حسب تاريخ النشر

إهداءٌ 7
تقديم 9

الربيع العربي.. ثورة بين تطرفين.. 12
عندما تنحرف البوصلة عن القدس وفلسطين..... 15
فلسطين أكبر من غزة 18
السَّعودية وحصاد السُم في سوريا..... 21
القاعدة وعقدة الابن الضال..... 25
ضد المصالحة الفلسطينية.. 28
الواقع العربي البائس وأثره على القضية الفلسطينية.. 31
استبداد الأنظمة وتطرف القاعدة وجهان لإرهاب واحد.. 35
لماذا كسرت سرايا القدس الصمت؟ 39
السعودية والإخوان بين محاولات الاستيعاب واحتكار الشرعية..... 42
قطر تسبح ضد التيار الخليجي..... 46
الخط الفاصل بين الثورة والحرب الأهلية في سوريا..... 50
الانتخابات الجزائرية... تعدد الرؤساء والنظام واحد.. 54
حماس و أردوغان الاتكاء على جدار مائل..... 58
لماذا تمّ مذهبة الثورة في البحرين؟... 62
هل تصمد المصالحة أمام الدور الوظيفي للسلطة؟..... 66
نحو تصحيح مسار الحركة الوطنية في ذكرى النكبة..... 69
بوكو حرام.. تطرف القاعدة وجهل التكفير والهجرة 73

ليبيا من حكم الفوضى إلى فوضى الحكم.. 77
التطرف لا دين له 81
صواريخ المقاومة تقوّض أساس المشروع الصهيوني... 84
المقاومة تنتقل من توازن الرعب إلى توازن الردع 86
حرب المصطلحات في زمن الانقسام..... 88
داعش.. الابن الضال للقاعدة... 91
قضية غزة أم قضية فلسطين... 94
اليمن بين تطرفين... 98
الإرهاب... لا يُقاوم بالاستبداد..... 101
راشد الغنوشي... أولوية الوطن على الحزب... 104
ياسر عرفات... الحلم الذي لم يتحقق..... 107
دولة البغدادي والفهم الخاطئ لنظام الحكم الإسلامي... 110
تدافع الشرعية بين الإخوان والسعودية... 113
فلسطينيو الداخل وعبقرية الوجود والصمود 116
حماس وإيران: مراجعة بين الجمود والتراجع 119
النقاب ونمط التفكير 123
هل تُعيد الانتخابات التونسية إنتاج النظام القديم؟ 126

إستراتيجية الرعب بين الصهيونية والداعشية 132
لماذا لم يسقط الطيار الأردني فوق فلسطين؟.....135
الصورُ المسيئةُ للرسول إرهابٌ أيضاً.. 138
ماذا يحدث لو لم يرد حزب الله على عملية القنيطرة؟... 141
هل جنسية المسلم عقيدته أم وطنه؟.....144
البُعد الوطني للحركة الإسلامية الفلسطينية المقاومة.. 147

القتل حرقاً بين الفتوى الشرعية وإستراتيجية الرعب... 150
عندما تُصّوب البندقية إلى كل الاتجاهات ما عدا فلسطين..... 153
في الضفة وغزة السجين يصبح سجاناً 156
تركيا وتدريب المعارضة السورية.. دور وظيفي متجدد... 159
داعش وتحطيمُ الآثار... خُلاصة الجهل والتطرف والهمجية 162
زيارة وفد الجهاد الإسلامي للقاهرة.. دور وطني بامتياز 165
قوة ردع عربية.. مشروع غير مكتمل لمكافحة الإرهاب... 168
السلفية والتراث بين التقليد والتجديد... 171
ثلاثية الحزبية والانتهازية والفساد في الواقع الفلسطيني..... 174
الأمة المهزومة تبحث عن نصر وهمي في اليمن..... 177
الجهاد الإسلامي واليمن.. صمت أبلغ من الكلام 180
الثورات العربية بين عبقرية الهدم وعجز البناء..... 183
تجديدُ الفكر الديني للقضاء على الإرهاب أم الجهاد؟! 186
اعتقالات الضفة والدور الوظيفي للسلطة 189
في ذكرى النكبة.. نقد الفكر السياسي الفلسطيني..... 192
النكبة والطريق إلى فلسطين..... 195
أنت القاتل يا شيخ... 198
سلاح الفتنة وسلاح المقاومة... ليسوا سواء... 201
عندما يكون النصر أسوأ من الهزيمة.. 203
القطبية والوهابية.. اختلاف المنهج وتشابه المخرجات..... 206
الشيخ خضر عدنان.. الحرية أو الحرية.. 210
يوم القدس العالمي.. كي لا تصبح القدس أورشليم..... 212
كيف توّظف المصطلحات لشيطنة الآخر في الصراعات العربية؟..... 214

تفجيرات غزة إما أن ننهض جميعاً أو نُقتل فرادى..... 217
فلسطين والإخوان بين السعودية وحماس.. 220
حرق أسرة دوابشة.. إرهاب منهجي وليس مجرد جريمة 223
هذه داعشكم رُدّتَ اليكم 226
السلطة والثورة طريقاً للثروة.. 229
محمد علان وفلسفة المواجهة 232
روتس الغلابة وأحلام البؤساء 234
عجبتُ لمن لا يجدُ القوتَ في بيتهِ... 237
المجلس الوطني الفلسطيني بين زمنين.. 240
خُرافة الزمن الجميل... 243
ثورة الكهرباء محطة على طريق الانفجار الكبير 246
قنبلة عباس الصوتية بين المقاومة والبديل 249
المشروعُ المفقودُ في مصر بعد جمال عبد الناصر... 252
نحو مشروع وطني مقاوم لتحرير الضفة الغربية.. 255
دعوات المقاومة السلمية وصفة لإطالة عُمر الاحتلال 259
نستطيع... 263
تهديد داعش لـ (إسرائيل) وأولوية قتال (المرتدين) لا يستقيمان..... 266
انتفاضة القدس.. معيقات يجب تجاوزها..... 269
المقاطعة الأكاديمية للكيان الصهيوني خطوة على طريق المقاومة الشاملة 272
وعندما تصل (إسرائيل) إلى مأزقها الوجودي ستنسحب من الضفة.. 277
هل ستفلت (إسرائيل) من النهاية المأساوية لـمرضى (عُصاب المصير)..... 280
أوجه الشبه بين دولتي: نتنياهو اليهودية والبغدادي (الإسلامية)..... 283
المُقدّس الوحيد عند الكيان الصهيوني هو الإنسان وليس الأرض..... 287

بين توفيق الطيراوي وأحمد يوسف.. رؤية ثالثة 290
السعودية وتركيا... تحالف لا يُعكّر صفوه إلّا (الإخوان المسلمين).. 294

إعدام الشيخ النمر..خروج على الحاكم أم معارضته؟ 300
عُذرًا سيدي الرئيس السلطة ليست انجازًا وطنياً 303
حذار الهروب من رمضاء المأزق إلى نار الحرب 306
الصراعات والمحاور الإقليمية وفق توقيت القدس وفلسطين 309
الأسير محمد القيق.. عندما تكون الشهادة طريقاً للحرية 312
قصة الراعي والذئب واتفاقيات المصالحة الفلسطينية 315
هزيمة الداعشية قبل هزيمة داعش.. 318
الانتحار بين الحكم الشرعي ومسؤولية المجتمع 321
عنصرية الحزن الإسرائيلية 324
الجهاد الإسلامي مشي على خط الشوك.. 327
لماذا تخاف (إسرائيل) من الصورة؟.. 331
عيد الأم وثقافة التحريم 334
الرسوم المسيئة للشعب الفلسطيني وعُقدة الاستعلاء 337
من سيكتب تاريخ الانقسام؟ 340
العقيدة العسكرية للمقاومة ومفهوم النصر والهزيمة 343
لماذا فقد ثلث الشباب الفلسطيني الثقة بالتنظيمات؟ 346
المبادرة الفرنسية للسلام.. إعادة إنتاج الفشل 349
غزة ودائرة الحرب والحصار والانقسام المغلّقة 352
كي لا يُحيي أولادنا الذكرى المئة للنكبة في الشتات 355
بعد مؤتمر تركيا والقضية الفلسطينية.. ماذا عن إيران؟ 358
نعم لتنفيذ أحكام الاعدام 361

موسم الهجرة إلى (إسرائيل) 364
هل يوجد إسلام سياسي وإسلام غير سياسي؟ 367
الاتفاق التركي الإسرائيلي.. نهاية وهم 370
ليبرمان والمأزق الإسرائيلي 373
هل شرب الدواعش من خُلاصة الشر؟ 376
البيان رقم واحد.. انقلاب من زمن فات 379
ماذا يريد السيد الرئيس من مريم رجوى؟ 382
حديث المؤامرة والتطرف والحزبية في خُطب الجمعة 385
المقاومة والانتخابات والمؤتمر الدولي في الميزان 388
المرأةُ تُوأدُ من جديد 392
من هم أهل السُنّة والجماعة؟ 394
أولوية الانتماء للوطن أم للأمة ما بين التيارين الوطني والإسلامي.. 398
الجدار العازل وعقلية الجيتو في الوجدان اليهودي 402
عندما يُفّكرُ الشيطان 404
لماذا نحتاج إلى فكر فتحي الشقاقي اليوم؟ 407
مذبحةُ اليمن الصمت جريمة... 412
جدل الرئاسة.. الأزمة والمخرج... 415
هل مبادرة الجهاد الإسلامي واقعية؟.. 418
الرواية التي لم تُكتب بعد عن البؤساء في غزة 421
ترامب وعلاقة السلطة بالثروة بين أمريكا والعرب 424
حرائق (إسرائيل)... الوجه الأخر للشماتة... 426
أسماء شوارع ومعالم القدس.. أكثر من مجرد أسماء 428
قراءة نقدية في البرنامج السياسي لحركة فتح 431
تعيين فريدمان سفيرًا... شيءٌ أعمق من السياسة 435

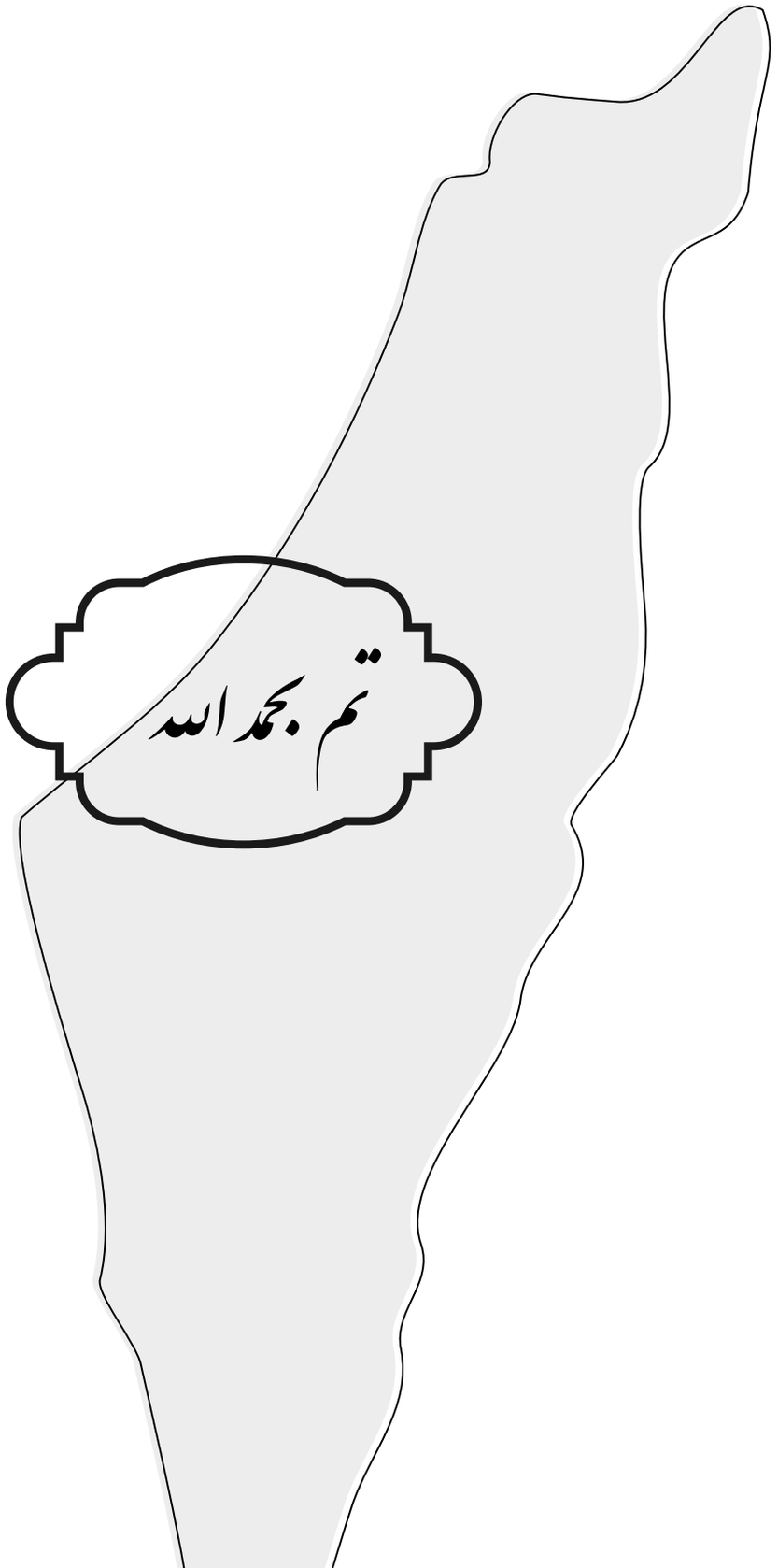
تم بحمد الله

الكاتب في سطور

وليد علي عبد القادر القُططي

- هاجر والده من بلدة يبنا جنوب يافا عام النكبة 1948.
- استقرت أسرته في مدينة رفح ثم مدينة العريش شمال سيناء قبل النكسة 1967.
- ولد بتاريخ 13-7-1963 في مدينة العريش المصرية.
- عادت الأسرة لتستقر في مدينة رفح الفلسطينية عام 1979 بعد تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.
- أنهى دراسته الثانوية العامة عام 1982 وحصل على دبلوم معلمين عام 1985.
- عمل داخل الخط الأخضر بفلسطين المحتلة أربع سنوات حتى بداية الانتفاضة الأولى.
- اعتقل في سجن النقب الصحراوي على خلفية المشاركة في قيادة الانتفاضة الأولى بين عامي 1989-1993.
- حصل على شهادة البكالوريوس في التربية تخصص اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة عام 1997.
- حصل على ماجستير في التربية تخصص صحة نفسية البرنامج المشترك جامعتي عين شمس والأقصى.
- حصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص ارشاد نفسي من جامعة القاهرة عام 2012.
- عمل في مجال التعليم كمدرس ثم مرشد تربوي ومشرف تربوي ومحاضر جامعي بين عامي 1994-2018.
- عمل في مجال الإعلام، مدير وكاتب مقال وباحث سياسي بين عامي 2014-2018.
- عضو مكتب سياسي منتخب في حركة الجهاد الإسلامي بفلسطين عام 2018.

هذا الكتاب

يوثقُ هذا الكتاب - **تراجيديا فلسطينية** - خمسَ سنواتٍ من عمرِ الملحمةِ الفلسطينيةِ الممتدة بمختلفِ مكوناتِها السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصادية ، والكاتبُ والكتابُ شاهدان على مرحلةٍ مركزيةٍ في تاريخ وعمرِ القضيةِ الفلسطينية، ويعكسُ هذا الكتابُ في ثناياه محطاتٍ واهتماماتٍ وعناوينَ وإحداثياتٍ مختلفة، ويقدمُ الكاتبُ رؤيةً موضوعيةً ممتدة وتجربةً إنسانيةً ثريةً، ويستدعي الكاتبُ الفنَ والأدبَ والشعرَ والفكرَ والدراما.

هذا الكتابُ هو مجموعةُ أفكارٍ وأراءٍ ومواقفَ وتجاربَ تَنَقلَ كاتبُها بين محطاتٍ عديدة ابتداءً من الفكرِ والمرأةِ والاجتماعِ وفلسطين والعروبة، وتوقفَ عند الحسين؛ وعَرَّجَ على النكبةِ والنكسة؛ وأوسلو والعودة كحق ومسيراتِها كسلوكٍ وممارسة؛ عن المقاومةِ والعقوباتِ والحصارِ؛ والتطبيعِ وصفقةِ القرن؛ ولم يغفلَ القدس ولم ينسَ البؤس، ولم يمنعه الموقفُ من أوسلو عن الحديثِ عن الدولةِ والكهرباء، حتى النقابَ والتفكيزَ والتكفيرَ وجدا طريقَهما في هذا الكتاب، وقطعاً لم تغبْ عن صفحاتِه المصالحةُ والمشروعُ الوطني.

هذا الكتابُ شهادةً للتاريخِ وللأجيالِ القادمة إذا ما قررت فهمَ واستدعاءَ واقعِنا.

مركز الشّام
للدراسات والبحوث